2007 3

SEYASAT

سياسات

- وثيقة "بناء دولة فلسطينية" المقدمة لمؤتمر باريس ترجمة خاصة
- "فتح".. العام الثالث والأربعون
- لقاء مع د.صائب عريقات عن "أنابوليس" وآفاق العملية التفاوضية
- غزة بعد الانقلاب: مقالات، وندوة تغطي واقع حقوق الإنسان
- دراسة حول تقرير المصير في الخطاب السياسي الفلسطيني

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

2007 3

سياسات

SEYASAT

فصلية تصدر عن معهد السياسات العامة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير : أكرم مسلّم

المراسلات : معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية : www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.org

رام اللّه (٣) ٢٠٠٧

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف : حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المركز

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب سياسات أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب سياسات بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب سياسات بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ سياسات الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم سياسات مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- تقرير المصير: القضية المحورية في الخطاب السياسي الفلسطيني/ نبيل الرملاوي ٩
- الرقابة القضائية كضمانة لسيادة القانون/ أ.د. موسى أبو ملوح ٢٥
- الواقع والتطورات السياسية الفلسطينية وآفاق المستقبل/ عبد الرحيم ملوح ٤٩
- "فتح" العام الثالث والأربعون/ د. عاطف أبو سيف ٥٧
- السيطرة العسكرية لحماس على قطاع غزة: الآثار والمخاطر / د. أحمد مصلح ٦٥
- حالة حقوق الإنسان في غزة على ضوء الانقلاب (ندوة) ٧١
  أدار الندوة المحامي صلاح عبد المعطي
- د. صائب عريقات يتحدث عن أنابوليس والعملية التفاوضية/ أجرى المقابلة: أكرم مسلم . ٩٣
- بناء الدولة الفلسطينية المقدمة لمؤتمر أنابوليس (وثيقة) ١٠٣
- سياسة السلطة الوطنية الفلسطينية لتطوير التعليم العالي/ د. جمال الزعانين ١٤٥
- "القيصر" بوتين يترك بصماته على السياسة الخارجية الروسية/ د. أيمن طلال يوسف ١٦٣
- قراءة في كتاب "سنوات الأمل" لمروان كنفاني/ مراجعة أسماء الغول ١٧٩
- المكتبة: قراءة في مجموعة من الكتب العربية والعالمية ١٩٣

منذ زمنٍ طويلٍ لم يمر على فلسطين صيفٌ أكثرُ سخونةً من الصيف الماضي، فالتحوّلات وكمّ المفاجآت وسرعة الأحداث التي عصفت بالمشهد السياسيّ الفلسطينيّ كانت كبيرةً وغير مسبوقة. فلأول مرّةٍ يتم استخدام العنف لحسم صراعٍ داخليّ فلسطينيّ، ويتم فصل الهياكل السياسيّة والاقتصاديّة في قطاع غزّة والضفة الغربيّة عن بعضها البعض من جراء ذلك. إن من المؤكّد أن في كل ما جرى لا يوجد أدنى مصلحةٍ للمشروع التحرريّ الوطنيّ في فلسطين ومستقبل بناء الدولة الفلسطينيّة المستقلّة.

كانت سياسات في عددها السابق ـ الذي ظهر بعد أيام من تشكيل حكومة الوحدة الوطنيّة، عقب توقيع اتفاق مكّة بين حركتي فتح وحماس ـ قد كرّست العديد من جوانبها لاستكشاف الآفاق الإيجابية التي كان تبدو على سطح الاتفاق، وسياسات تناولت في عددها السابق الاتفاق وناقشت في ندوتها، آنذاك، أطرافه؛ في مساهمةٍ منها في محاولة تنمية إيجابيّات الاتفاق. منذ ذلك الحين، وبعد انقلاب حزيران ٢٠٠٧ وحتى إعداد المجلّة، شهدت السياسة الفلسطينيّة مجموعةً من الأحداث والتطوّرات التي يصعُب الإلمام بها في عددٍ واحدٍ، فبعد الانقلاب: تم حلّ حكومة الوحدة الوطنيّة، وتشكيل حكومةٍ لإنفاذ حالة الطوارئ التي أعلنها الرئيس عقب الانقلاب، كما تمّت تلبية دعوة الرئيس الأميركيّ فيما عُرف بلقاء الخريف، ومن ثم اللقاء الاقتصاديّ في باريس، ترافق كل ذلك مع عزل إسرائيل لغزّة وتشديد الحصار على المواطنين العاديين وموت أكثر من سبعين مريضاً ومريضةً وهم ينتظرون أن يتلقّوا العلاج في الخارج، كما شهدت غزّة مجموعةً من الانتهاكات والاعتقالات السياسيّة والملاحقات بحق النشطاء السياسيين خاصةً النشطاء من حركة فتح.

رأت سياسات أن تُخصّص جانب الدراسات في هذا العدد للبحث في تأصيل مجموعةٍ من المفاهيم ذات العلاقة بالنضال الوطنيّ والمؤسسة الوطنيّة؛ في محاولة منها للبحث عن مخرج أعمق للأزمة:

فقدّم أستاذ القانون بجامعة الأزهر بغزّة الدكتور موسى أبو ملوح دراسةً معمّقةً بعنوان "الرقابة القضائيّة كضمانةٍ لسيادة القانون"؛ في محاولةٍ للبحث في سبل حماية النظام السياسيّ الفلسطينيّ دستورياً. فيما كتب السفير نبيل الرملاوي، ممثل فلسطين السابق في الأمم المتحدة بجنيف، حول حقّ تقرير المصير مؤكداً أصالته في الحالة الفلسطينيّة ومنوهاً بضرورة الاستفادة من ثبوت هذا الحقّ في القانون الدوليّ. وكعادتها فقد أفردت سياسات جانب المقالات للتطرّق إلى القضايا الراهنة التي تعصف بالسياسة الفلسطينيّة فكتب السيد عبد الرحيم ملوح، عضو اللجنة التنفيذيّة لمنظمة التحرير الفلسطينيّة ونائب الأمين العام للجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين، حول الأزمة الراهنة. كما كتب الدكتور أحمد مصلح، من جامعة بيرزيت، حول تداعيات أحداث حزيران على السياسة الفلسطينية. فيما كتب الدكتور عاطف أبو سيف، رئيس تحرير سياسات حول التحديات التي تواجه حركة فتح في عامها الثالث والأربعين.

واستكمالاً لبحث سياسات في تداعيات الأزمة الداخلية وأثرها على أهلنا في قطاع غزّة إلى جانب ما يتعرضون له من حصار إسرائيليٍّ جائرٍ، فقد استضافت سياسات إلى طاولتها المستديرة نخبةً من النشطاء في مجال حقوق الإنسان في قطاع غزّة وممثلين عن الهيئات والمراكز النشطة في المجال وحاورتهم في الوضع الحقوقيّ في غزّة بعد أحداث حزيران. على الجانب السياسي، لم تُغفل سياسات أن تخصّص جزءاً من صفحاتها لمستقبل العمليّة السلميّة خاصةً في ضوء مؤتمر (أنّا بوليس) وزيارة الرئيس بوش للمنطقة، فحاورت الدكتور صائب عريقات وسألته الكثير من الأسئلة التي تطمح سياسات إلى أن تضيء جانباً من وعي القارئ حول ما يدور خلف الستارة.

في ملف السياسات العامة، استكملت سياسات محاولتها إضاءة آفاق التطوّر السياسيّ في المنطقة؛ من خلال ترجمتها ديباجة الخطّة التي قدّمها رئيس الوزراء خلال لقاء باريس الاقتصاديّ، في منتصف كانون الأول الماضي، والتي تشكّل ورقة رؤيةٍ حول تكاليف الدولة الفلسطينيّة ونظرة السلطة الفلسطينيّة إلى طريقة تحقيق ذلك من مشاريع وإصلاحات واحتياجات وسياسات عامّة. في الجانب الآخر من ملف السياسات العامّة يقدّم الدكتور جمال الزعانين من جامعة الأقصى قراءةً وافيةً في السياسات الفلسطينيّة في حقل التعليم العالي.

إن المتابع للسياسة الدولية يلحظ بسهولة التنامي في الدور الروسيّ على المشهد الدوليّ خاصةً بعد ارتفاع النبرة الصقوريّة في سياسة بوتين، و سياساتحاولت قراءة آفاق تأثير ذلك على مجمل تدخلات روسيا في المنطقة؛ من خلال دراسة قدّمها الدكتور أيمن يوسف، من الجامعة العربية الأميركية ـ جنين.

ورغم أنه لم يمضِ زمن طويل، بين العدد الثاني والثالث، إلاّ أنه كان زمناً مليئاً بالأحداث والتطوّرات المتسارعة، وسياسات حاولت في هذا العدد الإمساك بالكثير من هذه الأحداث والتطوّرات ولكن برصانةٍ وتروٍّ؛ لعلّها تنجح في توفير تربةٍ خصبةٍ للنقاش الهادئ حول "حالنا".

سياسات

تقرير المصير
القضيّة المحوريّة في الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ

نبيل الرملاوي *

في مسألة الصراع أو كفاح الشعوب من أجل حريتها واستقلالها تبرز قضايا مختلفة في كل مرحلة من مراحل الكفاح، وقد تكون مثل هذه القضايا منطقيّة ومرتبطة بظروفها المتغيّرة؛ ولذلك فهي قضايا مرحليّة، أما القضيّة الجوهريّة أو المحوريّة فتشكّل في مختلف مراحل الكفاح مرتكزاً ومحوراً دائماً لمسيرة العمل، وهدفاً ثابتاً يتطلّب تكييف وتوظيف جميع المراحل والتعامل معها وفقاً لما يضمن الوصول إليه في النهاية. ولو نظرنا إلى بدايات قضيّة فلسطين لوجدنا أن كل ما تعرّض له الشعب الفلسطينيّ والأرض الفلسطينيّة يشكّل بطريقة أو بأخرى عوامل منع وقمع من شأنها حرمانه من حقه في تقرير مصيره، ولم تعد أسباب ذلك بعيدةً عن الفهم أو الوعي الحقيقي.

كان هدف إسرائيل في جميع مراحل قضيّة فلسطين استمرار حرمان الشعب الفلسطينيّ من حقّه في تقرير مصيره؛ نظراً لارتباط ذلك بالوجود السياسيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، أي الدولة للشعب الفلسطينيّ، وهذا ما لا يتفق مع فكرة البديل الإسرائيليّ.

حق تقرير المصير مسألة محوريّة في العمل والخطاب السياسيّ الفلسطينيّ، مهما بلغ تنوّع الخلافات بين الجانب الفلسطينيّ والجانب الإسرائيليّ، ومهما تعدّدت ردود الفعل لتلك الخلافات، يبقى موضوع حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ محور

* عضو المجلس الثوري لحركة فتح، ممثل فلسطين السابق في الأمم المتحدة بجنيف

وأساس أيّ من هذه الخلافات بين الجانبين؛ نظراً لما يعنيه هذا الحق من استقلال وسيادة ودولة، وموقف إسرائيل الرافض لهذا الحق لارتباطه بالكيان الاجتماعيّ والسياسيّ للشعب الفلسطينيّ والذي من شأنه تجسيد بطلان فكرة البديل الإسرائيليّ التي قامت إسرائيل على أساسها؛ ولذلك تعتبر مسألة ممارسة الشعب الفلسطينيّ حقَّه في تقرير مصيره القضيّةَ الرئيسة في الصراع ، ولهذا شكلت إسرائيل ومعها الولايات المتّحدة الأميركيّة قوة ممانعة في وجه هذا الحق وتقاسم كل منهما الأدوار في هذا الشأن، فبينما كانت إسرائيل تقوّض كل عوامل هذا الحق في المجتمع وعلى الأرض التي تحتلّها بالقوة، كانت الولايات المتّحدة الأميركيّة تحول دون تفعيل إرادة المجتمع الدوليّ، وتعطّل الشرعيّة الدوليّة عندما كان الأمر يتعلّق بحق تقرير المصير أمام مجلس الأمن. ولقد طفا هذا الصراع على المستويات المختلفة منذ عشرات السنين، فعلى الأرض كانت المواجهات بين إرادة الشعب الفلسطينيّ في التخلّص من الاحتلال عن طريق المقاومة المشروعة بأشكالها المختلفة من ناحية، وعلى المستوى السياسيّ في المحافل والمؤتمرات الدوليّة ولاسيما في نطاق الأمم المتّحدة التي حددت حقوق الشعب الفلسطينيّ الوطنيّة وعرفتها منذ سنين طويلة وكررت تأكيدها أن إحقاقها هو العنصر الحاسم في التوصل إلى سلام عادل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، وكان على الدوام في مقدمة تلك الحقوق حق الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره دون تدخل خارجي من ناحية أخرى. في حين ما زالت إسرائيل والولايات المتّحدة الأميركيّة حتى يومنا هذا تتنكّران لهذه الحقوق وترفضان الاعتراف بها، وهما بذلك تتنكّران لمبادئ القانون الدوليّ وأحكام الميثاق والعهود الدوليّة وقرارات الأمم المتّحدة وآراء محكمة العدل الدوليّة في هذه المسألة.

تأسيساً على ما تقدّم، **يكتسي حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ الأهميّة البالغة في التمسك به والدفاع عنه وإبراز أهميته في دحض نظريّة البديل الإسرائيليّ، وجعله محوراً ثابتاً في جميع مجالات العمل الدبلوماسي والخطاب السياسيّ الفلسطينيّ في مواجهة محاولات تغييبه المتعمدة من الأطراف الإسرائيليّة والأميركيّة** سواء أكان ذلك في مجال المفاوضات أم الاتفاقات أم أمام المحافل الدوليّة السياسيّة والإعلاميّة؛ ولذلك تبرز أهميّة الإلمام والتعرف إلى هذا الحق وتطوّره وتأثيره في العلاقات الدوليّة وتأثره بها، وبالتالي التعرف إلى مكانة الأبوة التي يتمتّع بها هذا الحق في مجال حقوق الإنسان.

تقرير المصير في القانون الدوليّ

لم يأخذ حق تقرير المصير مكانته القانونيّة أو التعاهديّة في القانون الدوليّ إلا مع نشوء الأمم المتّحدة وإن كانت قد تعاملت معه

الدول كقاعدة عرفيّة قبل ذلك بكثير. وكانت الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانيّة قد غيّبت فيها الدول المنتصرة في الحرب العالميّة الأولى حق تقرير المصير حتى عن عهد عصبة الأمم الذي لم يشر إليه بأيّة مادة من مواده، فتجاهل عهد العصبة حق تقرير المصير؛ تفادياً لمطالبة الشعوب الواقعة تحت سيطرة الدول المنتصرة في الحرب بهذا الحق. ونشير هنا إلى أن العصبة التي قامت إثر الحرب العالميّة الأولى قد مكّنت الدول المنتصرة أو بعضها من السيطرة على عدد من بلدان وشعوب العالم.

لم يتقدّم حق تقرير المصير في الفترة ما بين الحربين حتى أنشئت هيئة الأمم المتّحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو، في العام ١٩٤٥، الذي اعتمد ميثاق الأمم المتّحدة، وأورد ضمن مقاصد الأمم المتّحدة حق الشعوب في تقرير مصيرها، حيث نصّت المادة الأولى منه على (إنماء العلاقات الوديّة بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها)، كما أورد الميثاق هذا الحق في المادة (٥٥) التي نصّت على (تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهيّة الضروريّين لقيام علاقات سليمة ووديّة بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها). ويتضح مفهوم هذا الحق من خلال تأكيد الميثاق على أن لكل أمّة الحق في اختيار نظامها السياسيّ والثقافيّ والاجتماعيّ، واختيار حكومتها بحريّة تامة ودون تدخل خارجي، وحقها في أن تكون لها دولة مستقلة؛ لأن الدولة هي المؤسسة التي تضطلع بتحقيق تطوّر ورفاهيّة وتقدّم الأمة، وتتولى الدفاع عنها خارجياً وداخلياً، وهذا يعني إلغاء السيطرة الأجنبيّة على الشعوب التابعة أو تلك التي وقعت ضحيّة عدوان استعماري أجنبيّ، وتمكينها من الاستقلال.

ولقد صنّف ميثاق الأمم المتّحدة تقرير المصير في عداد الحقوق، واعتبره في الوقت نفسه مبدأ من مبادئ القانون الدوليّ، فأصبح ذا قوة إلزاميّة منذ إدراجه في ميثاق الأمم المتّحدة بعد أن كان قبل وروده في الميثاق مبدأ عرفياً، وقد تعزّز حق تقرير المصير كمبدأ في القانون الدوليّ بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر بقرار الجمعيّة العامة رقم ١٥١٤ والمؤرخ في ١٤ كانون الأول ١٩٦٠ الذي نصّ في مادته الثانية على أنه (لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدّد بحريّة مركزها السياسيّ وتسعى بحريّة إلى تحقيق إنمائها الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ)، وفي المادة السادسة منه، نصّ على أن (كل محاولة تستهدف التقويض الجزئيّ أو الكليّ للوحدة القوميّة والسلامة الإقليميّة لبلد ما، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتّحدة ومبادئه.

تقرير المصير كقاعدة ملزمة من قواعد القانون الدوليّ

تطوّر حق تقرير المصير إلى حقٍّ قانونيٍّ دوليٍّ، على أنه ليس في جوهره مسألة داخليّة عندما اعترفت الجمعيّة العامة في العام ١٩٥٢ بأن حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها ينطبق بوجه خاص على الأقاليم التي كانت من قبل تحت انتداب عصبة الأمم وما زالت لم تحقّق استقلالها وإنما تدار شؤونها عن طريق مجلس الوصاية التابع للأمم المتّحدة بوصفها أقاليم غير متمتّعة بالحكم الذاتي ومشمولة بالوصاية، ثم أكدت الجمعيّة العامة الحجيّة القانونيّة لمبدأ تقرير المصير في قرارها رقم ٢٦٢٧ بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٠ والذي أعلنت فيه رسمياً أن الدول الأعضاء سعياً منها إلى تحقيق مقاصد الميثاق تؤكد من جديد تصميمها على احترام مبادئ القانون الدوليّ المتعلّقة بالعلاقات الوديّة والتعاون بين الدول، وأكدت من جديد اقتناعها العميق بأن الأمم المتّحدة يمكن أن تكون وسيلة بالغة الفعاليّة لدعم حريّة الأمم واستقلالها وحق جميع الشعوب المستعمرة غير القابل للتصرّف في تقرير المصير والحريّة والاستقلال، وشجبت جميع الأعمال التي تحرم أي شعب من الشعوب من هذه الحقوق، وقد عززت قرارات الجمعيّة العامة بعد ذلك هذا المعنى.

تبوّأ مبدأ حق تقرير المصير مكانة القاعدة الآمرة في القانون الدوليّ، تلك القاعدة التي عرّفتها المادة (٥٣) من اتفاقيّة فيينا لقانون المعاهدات للعام ١٩٦٩ بأنها هي: كل قاعدة من قواعد القانون الدوليّ تقبلها الجماعة الدوليّة في مجموعها وتعترف بها باعتبارها قاعدةً لا يجوز الإخلال بها، ولا يمكن تعديلها إلاّ بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدوليّ العام لها ذات الصفة. ويمثل مبدأ حق تقرير المصير للشعوب واحداً من تلك القواعد؛ أي أنه مثال من أمثلة القواعد الحتميّة المطلقة في القانون الدوليّ العام، حسب نص المادة (٥٣) من اتفاقيّة فيينا المذكورة، ويأخذ مبدأ حق تقرير المصير تلك الصفة بحكم كونه شرطاً ضرورياً لممارسة حقوق الإنسان وإعمالها الفعلي، ولكونه يشكّل إحدى الركائز المباشرة للوجدان البشريّ، وجزءاً لا يتجزّأ من القانون الدوليّ، وهو ما أكده بوضوح المعهد الإسباني البرتغالي الأميركي للقانون الدوليّ في مؤتمره الحادي عشر الذي عقد في مدريد في العام ١٩٧٧، وقد استخلص هذا المؤتمر نتيجة لتلك الاعتبارات أن مبدأ تقرير المصير يدخل ضمن فئة القواعد الآمرة في القانون الدوليّ. وكان ميثاق الأمم المتّحدة قد عزّز مبدأ حق تقرير المصير الذي ورد في الفقرة الثانيّة من المادة الأولى في معرض المقاصد والأهداف، وفي المادة الخامسة والخمسين في معرض التعاون الاقتصاديّ والاجتماعيّ على أنه قاعدة آمرة من خلال أحكام المادة (١٠٣) التي تنصّ على أنه (إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتّحدة وفقاً لأحكام هذا

الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة هي في التزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق)، فهي إذاً تقرّر سمو أحكام الميثاق وأولوياتها على المعاهدات الأخرى، وعلى المعاهدات المحدثة للمنظمات الدوليّة، وهذا يؤكد أن المادة (١٠٣) تضفي على أحكام الميثاق صفة القواعد الآمرة وتجعلها من ضمن قواعد النظام الدوليّ العام.

تقرير المصير في العهد الدوليّ الخاص بالحقوق الثقافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والعهد الدوليّ الخاص بالحقوق المدنيّة والسياسيّة

تجسيداً لحق تقرير المصير كمبدأ من مبادئ القانون الدوليّ أكد العهدان المذكوران أعلاه حق تقرير المصير للشعوب كافة، وذلك في المادة الأولى في كل منهما والتي تنصّ على أن (لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها) وهي بمقتضى هذا الحق حرّة في تقرير مركزها السياسيّ، وحرّة في السعي لتحقيق إنمائها الاقتصاديّ والاجتماعيّ والثقافيّ، وقد طلب العهدان من جميع الدول الأطراف في هذين العهدين أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير للشعوب التي ما زالت ترزح تحت نير الاستعمار والسيطرة الأجنبيّة. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتّحدة هذين العهدين الدوليّين بقرارها رقم ٢٢٠٠ بتاريخ ١٢ كانون الأول ١٩٦٦.

انطلاقاً من الأهميّة البالغة للتطبيق العالمي لحق الشعوب في تقرير مصيرها، أكدت الجمعيّة العامة أهميّة الإعلان العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير كما تضمّنه الميثاق والمتجسّد في العهدين الدوليّين لحقوق الإنسان، وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

وفي قرارها بتاريخ ٣ كانون الأول ١٩٨٢، وتحت رقم ٣٧ ـ ٤٢ أعربت الجمعيّة العامة عن قلقها البالغ إزاء استمرار أعمال التدخل والاحتلال العسكري الأجنبيّ والتهديد بهما؛ مما يهدد بكبت حق عدد متزايد من الشعوب والأمم ذات السيادة في تقرير المصير، أو أنه أدى بالفعل إلى كبت هذا الحق، وأعربت، أيضاً، عن قلقها لكون ملايين من الناس قد اقتلعوا وما زالوا يقتلعون من ديارهم ليصبحوا نتيجة لاستمرار هذه الأعمال لاجئين ومشردين، ورجت الجمعيّة العامة من لجنة حقوق الإنسان أن تستمر في توجيه اهتمام خاص إلى حقوق الإنسان، ولاسيما الحق في تقرير المصير، نتيجة التدخّل أو العدوان أو الاحتلال العسكري. وكررت الجمعيّة العامة في القرار نفسه دعوتها السابقة لجميع الدول لتنفيذ قرارات الأمم المتّحدة المتعلقة بممارسة الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعماريّة والأجنبيّة حق تقرير المصير والاستقلال، وأعادت تأكيد شرعيّة كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليميّة والوحدة الوطنيّة والتحرر من السيطرة الاستعماريّة والأجنبيّة والاحتلال الأجنبيّ بجميع الوسائل المتاحة لها، وأعادت تأكيد ما لشعب ناميبيا في ذلك

الوقت، والشعب الفلسطينيّ وجميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبيّة والاستعماريّة من حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطنيّ والسلامة الإقليميّة والوحدة الوطنيّة والسيادة دون تدخل أجنبيّ . . .

تقرير المصير في قرارات مجلس الأمن

لم تنفرد الجمعيّة العامة بتأكيد حق تقرير المصير كمبدأ في القانون الدوليّ، ولكن ذلك جاءَ باعتراف مجلس الأمن، وذلك عندما أكده في قراره رقم ١٨٣ في العام (١٩٦٣) والذي أكد فيه تفسير الجمعيّة العامة لهذا المبدأ بقرارها ١٥١٤ (د١٥) وكذلك قرار المجلس رقم ٢١٨ في العام (١٩٦٥) وهو ما كرر فيه مجدداً تفسير مبدأ تقرير المصير على نحو ما أرساه قرار الجمعيّة العامة رقم ١٥١٤ وقراره المذكور أعلاه. كما تم تأكيد مبدأ حق تقرير المصير للشعوب كمبدأ في القانون الدوليّ ضمن عدد من الآراء الاستشاريّة و الأحكام الصادرة عن محكمة العدل الدوليّة وآخرها الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة بخصوص الجدار الإسرائيليّ في الأراضي الفلسطينيّة في تموز من العام ٢٠٠٤، كما اعتبرت الجمعيّة العامة في عدد من قراراتها أن الإعمال بمبدأ حق تقرير المصير للشعوب يشكّل مبدأ أساسياً في إرساء قواعد السلم والأمن الدوليّين في العالم.

تقرير المصير في إعلان فيينا

أكد مؤتمر الأمم المتّحدة العالمي لحقوق الإنسان ـ المنعقد في فيينا خلال شهر حزيران ١٩٩٣ـ من جديد حق جميع الشعوب في تقرير مصيرها، مقرّاً حق الشعوب في القيام بأي عمل مشروع وبما يتفق مع مقاصد الميثاق وأحكامه لتطبيق حقها غير القابل للتصرّف في تقرير المصير، واعتبر المؤتمر أن إنكار الحق في تقرير المصير يشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان، وأكد أهميّة الإعمال الفعلي لهذا الحق، غير أنه ذكر أن هذا لا ينبغي فهمه على أنه يجيز أو يشجع على أي عمل من شأنه أن يقطع أوصال أو يضعف وحدة أراضٍ، أو ينال من الوحدة السياسيّة للدول ذات السيادة والمستقلة التي تنظم أمورها التزاماً بمبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب.

وبذلك أصبح إنكار حق تقرير المصير لشعب من الشعوب ـ إضافة إلى كونه مبدأ من مبادئ القانون الدوليّ طبقاً لأحكام الميثاق والآراء الاستشاريّة لمحكمة العدل الدوليّة، وعلى رأس حقوق الإنسان وفقاً لأحكام العهدين الدوليّين الخاصين بحقوق الإنسان ـ انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان ولقاعدة آمرة من قواعد القانون الدوليّ العام.

تقرير المصير في بدايات مرحلة الحرب الباردة

امتد التباين الذي ساد مرحلة الإعداد لميثاق الأمم المتّحدة حول حق تقرير المصير بين

القوى المنتصرة في الحرب العالميّة الثانية ـ وبشكل محدد وأكثر وضوحاً بين الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد السوفييتي آنذاك ـ إلى ما بعد قيام الأمم المتّحدة وأجهزتها المختلفة ولاسيما مجلس الأمن الذي يخضع لنظام لا ديمقراطي على عكس الجمعيّة العامة، ففي حين تتمكّن واحدة من الدول الخمس دائمة العضويّة في مجلس الأمن من تعطيل أي قرار له باستعمال حق النقض (الفيتو) حتى ولو كان صائباً ومتوافقاً مع أحكام الميثاق ومقاصده وفقاً للنظام، تتمتّع الجمعيّة العامة بنظام ديمقراطي تسوده المساواة بين الدول الأعضاء حيث لكل دولة صوت واحد عند التصويت مهما اختلفت أحجام الدول وقوتها ودرجة فعاليتها على المستوى الدوليّ، ولا حق لأيّة دولة من الدول بالاعتراض المؤثر على مشروعيّة أي قرار طالما يُعتمد بأغلبيّة الحاضرين من أعضاء الجمعيّة العامة في جلسة رسميّة: أي قانونيّة صحيحة. وقد نشأت عن هذا النظام في الأمم المتّحدة ـ وخصوصاً في مجلس الأمن ـ أزمات عديدة بدأت مع الأزمة الكوريّة في العام ١٩٥١ ثم تعددت فيما بعد حتى أصبح الحديث عن ضرورة إصلاح نظام الأمم المتّحدة متواتراً ومتكرراً، حيث شكّلت لهذا الغرض لجان في إطار الجمعيّة العامة غير أن هذه اللجان لم تتمكّن من إنجاز مهمتها؛ بسبب عدم تعاون عدد من الدول الكبرى في هذا الشأن. **وقد عرفت الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٥ و١٩٥٥ بمرحلة الجمود والتي عانت فيها الأمم المتّحدة كما عانت بسببه شعوب عديدة في العالم، فالأمم المتّحدة عانت الكثير من حمى الاستقطاب بين المعسكر الرأس مالي بقيادة الولايات المتّحدة الأميركيّة، والمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفييتي، ولقد ساعد النظام السائد في الأمم المتّحدة على ذلك؛ كما عانت الشعوب التي كانت لا تزال تحت السيطرة الأجنبيّة من آثار واقع الاستقطاب المذكور** وإخفاق الأمم المتّحدة أو تعثرها في الأخذ بيدها نحو التحرر والاستقلال قبل أن تحصل هذه الشعوب على استقلالها وحقها في تقرير مصيرها فيما بعد وانضمامها إلى الأمم المتّحدة؛ الأمر الذي ألقى بآثاره على واقع العضويّة في الأمم المتّحدة.

حق تقرير المصير ومسألة العضويّة في الأمم المتّحدة

كان عدد الدول التي وقّعت على ميثاق الأمم المتّحدة في سان فرانسيسكو في العام ١٩٤٥ إحدى وخمسين دولة اعتبرت كلها أعضاء أصليين في منظمة الأمم المتّحدة، وعندما تغلغلت الحرب الباردة في الأمم المتّحدة ظهرت لها آثار على مسألة العضويّة، فالاتحاد السوفييتي كان يقف في مجلس الأمن في وجه كل دولة يرى أنها موالية للكتلة الغربيّة مستعيناً في ذلك باستعمال حق النقض (الفيتو)، وفي المقابل كانت الكتلة الغربيّة تتصدى لأيّة دولة إذا اعتبرتها من أنصار

الاتحاد السوفييتي مستعينةً بما تتمتّع به من أغلبيّة عدديّة داخل المجلس. استمرّت أزمة العضويّة تهدد عالميّة الأمم المتّحدة حتى اتفق الطرفان المتنازعان في ١٥ كانون الأول ١٩٥٥ على قبول ست عشرة دولة دفعة واحدة أعضاءً في الأمم المتّحدة؛ فانتهت بذلك أزمة العضويّة، وتوالت الانضمامات الجديدة حتى وصل عدد الأعضاء في نهاية العام ١٩٧٣ إلى ١٣٥ دولة. وكان بلوغ العديد من شعوب ودول آسيا وإفريقيا استقلالها وممارستها حقها في تقرير مصيرها؛ العامل الأهم في تغيير خارطة العضويّة في الأمم المتّحدة حيث بلغ عدد أعضائها اليوم ١٩٢ عضواً.

تأثير حق تقرير المصير على العلاقات الدوليّة وتأثره بها

بينما كانت دول الحلفاء ومن حولها عدد من الدول في العام ١٩٤٥ تشكّل الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة، اكتظت بعد ثلاثة عقود الجمعيّة العامة بدول أخرى معظمها من دول العالم الثالث التي اكتوت بنيران الاستعمار وويلاته فاستطاعت بكفاحها وتضحياتها بعد ذلك انتزاع استقلالها ومارست حقها في تقرير مصيرها، وبدأت الجمعيّة العامة تتخذ منحى الهيئة الديمقراطيّة الدوليّة التي تستطيع فيها أيّة دولة أن تعلن رأيها في المشاكل الدوليّة بُحريّة وتدلي بصوتها؛ ممارسةً بذلك سيادتها وحريتها في اتخاذ المواقف التي ترتئيها، وبرزت الغالبيّة العظمى من الدول في إطار الجمعيّة العامة كمعبّر عن إرادة المجتمع الدوليّ تجاه العديد من قضايا الشعوب والأمم على عكس ما كان يجري في مجلس الأمن المحكوم بنظام خاص لا علاقة له بالديمقراطيّة. ولما كانت قرارات الجمعيّة مجرّد توصيات إلى مجلس الأمن اصطدم العديد من هذه القرارات برفض مجلس الأمن لها عندما كانت هذه القرارات لا تتوافق مع أهواء ومصالح دولة أو دولتين وغالباً ما كانت الولايات المتّحدة الأميركيّة من المتمتّعين باستعمال حق النقض (الفيتو)؛ ما أبرز الهوة الخطيرة بين إرادة المجتمع الدوليّ المعبّر عنها بقرارات الجمعيّة العامة، وإرادة دولة أو دولتين فقط من المتسلّحين بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، وهنا اتضح الخلل الخطير الناشئ عن النظام المعمول به في الأمم المتّحدة، وكان من أبرز القضايا ـ بعد الأزمة الكوريّة، في تجسيد هذا الخلل ـ قضيّة فلسطين، حيث لم يستجب مجلس الأمن إلى العديد من قرارات الجمعيّة العامة التي كانت توصي المجلس ببحث مسألة فلسطين وحق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ؛ بسبب استعمال حق النقض (الفيتو) الأميركي أو التهديد باستعماله؛ مما وضع الأمم المتّحدة في مواقف حرجة، وفشل جسيم في معالجة عدد من قضايا الشعوب، ومن ضمنها الشعب الفلسطينيّ، وأدخل الجمعيّة العامة في حالة تناقض مع مجلس الأمن، كما أدخل بعض الدول الكبرى في حالة

صراع مع الجمعيّة العامة، وبالذات الولايات المتّحدة الأميركيّة عندما هددت الولايات المتّحدة بالانسحاب من الأمم المتّحدة أحياناً، أو التوقف عن تسديد مساهمتها بميزانيّة المنظمة الدوليّة أحياناً أخرى، واتهمت بعض الدول الكبرى الجمعيّة العامة بأن كثيراً من أعضائها لا يتمتّعون بالنضج السياسيّ الكافي لتحمل أعباء المسؤوليات الدوليّة، وأن الجمعيّة العامة أصبحت خاضعة لدكتاتوريّة أغلبيّة غير مسؤولة، ولا يصحّ أن تعطى لدويلات صغيرة ـ مثل: لوكسمبرج وآيسلندا والجابون، لا يتجاوز عدد سكان كل منها نصف مليون ـ قيمة قانونيّة تخوّلها صوتاً مماثلاً لصوت دولة كبرى مثل: الولايات المتّحدة الأميركيّة أو روسيا أو الهند. ولقد أدى ذلك إلى محاولات عديدة لتعديل نظام التصويت في الأمم المتّحدة، إلاّ أنها لم تسفر عن أيّة نتيجة؛ لأن الدول الصغيرة التي تشكّل غالبيّة أعضاء الجمعيّة العامة تمسّكت بمبدأ المساواة في التمثيل والتصويت. وهذا يؤكد لنا المواقف المتناقضة لبعض الدول الكبرى إزاء الجمعيّة العامة والتعامل معها، فعندما كانت الجمعيّة العامة محدودة العدد خلال الأزمة الكوريّة في العام ١٩٥٠ ولم تفلح الولايات المتّحدة في اعتماد قرار من مجلس الأمن على هواها، وهروباً من الفيتو السوفييتي آنذاك، لجأت إلى الجمعيّة العامة لتعتمد منها قراراً، هو قرار الاتحاد من أجل السلام الذي ينصّ على أنه (إذا أخفق مجلس الأمن ـ بسبب عدم توافر الإجماع بين أعضائه الدائمين ـ في النهوض بمسؤولياته الأساسيّة من حيث صون الأمن الدوليّ عندما تبدو بوادر تهديد للسلم، فيتعيّن على الجمعيّة العامة أن تبحث الموقف فوراً لإصدار التوصيات اللازمة)، هذه الواقعة تذكّرنا بما منحته الدول الغربيّة الكبرى للجمعيّة العامة في ذلك الوقت عندما كانت مصالحها تتطلب ذلك، وبما شنته عليها من حرب قاسية بعد ذلك عندما دخلت إليها الدول التي حققت استقلالها ومارست شعوبها حقها في تقرير المصير وانضمت إلى الأمم المتّحدة فأصبحت مصالح الدول الغربيّة الكبرى تتطلب غير ذلك، فأصبحت الجمعيّة العامة، في نظر هذه الدول، مجرّد مجموعة من الدول التي لا تتمتّع بالنضج السياسيّ ولا يجوز أن تتحمل المسؤوليات السياسيّة الدوليّة.

وهكذا دخل العالم في هذه المرحلة إلى حالة جديدة من التعارض بين مبادئ الأمم المتّحدة ومقاصدها التي قامت على أساس إرساء قواعد الودّ بين الشعوب والدول وحلّ المشاكل بالطرق السلميّة في ضوء مبادئ القانون الدوليّ وأحكام الميثاق التي كانت تبرز بقرارات خلال مرحلة الحرب الباردة عندما يتفق القطبان على مسألة معينة، وبين الممارسة المستندة إلى القوة الطاغية المحكومة بمصالح دولة واحدة أو عدد قليل من الدول على حساب المبادئ الدوليّة الساميّة ومصالح الدول الأخرى وهي التي

تشكل الغالبيّة العظمى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فتغيرت العلاقات بين الدول، وأصبحت القوة الاقتصاديّة والعسكريّة للدولة العظمى هي السلاح المؤثر في تحديد العلاقة بين هذه الدولة والدول الأخرى؛ مما انعكس على مواقف الدول ولاسيما تلك التي تتعلق بقضايا الدول والشعوب وقضايا حفظ السلم والأمن الدوليّين في الأمم المتّحدة.

في ضوء كل ذلك نرى كيف أن ممارسة حق تقرير المصير قد ألقت بآثارها الإيجابيّة على العلاقات الدوليّة خلال عقدي الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وأوائل الثمانينيات عندما كانت القوتان العظميان تتفقان، وكيف تأثرت سلباً بعد ذلك بسبب العلاقات الدوليّة المتغيّرة مع انتهاء مرحلة الحرب الباردة وانتهاء مرحلة التوازن بين القطبين واستحواذ الولايات المتّحدة الأميركيّة على أوراق اللعبة الدوليّة وانفرادها بها؛ مما جعل العلاقات الدوليّة تنتقل من حالة التوازن وممارسة السيادة إلى حالة الاهتزاز أحياناً والتبعيّة أحياناً أخرى، أو حالات اللاخيار اللامتاح في حالات معينة.

إذا كان ما سبق قد تعامل مع حق تقرير المصير بعموميّة واقتضاب في الوقت نفسه، فإن التخصيص من خلال التعرّض لحالة بعينها، أي حالة تتعلق بحق تقرير مصير شعب معيّن، وتطوّر هذه الحالة وخضوعها للعلاقات الدوليّة في مرحلتين تغيرت فيهما هذه العلاقات قد يلقي الضوء أكثر على مسألة تأثير طبيعة العلاقات الدوليّة على حق تقرير المصير، وتشكل حالة الشعب الفلسطينيّ أبرز الحالات إن لم تكن الحالة الوحيدة ذات الخصوصيّة في هذا الشأن كنموذج تأثر بأنظمة دوليّة ثلاثة هي نظام عصبة الأمم بعد الحرب العالميّة الأولى، ونظام الأمم المتّحدة بعد الحرب العالميّة الثانيّة، والوضع الدوليّ الراهن حيث سادت فيه هيمنة الولايات المتّحدة الأميركيّة كقطب واحد بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.

حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ في عهد عصبة الأمم

عملاً بأهداف عصبة الأمم غير المعلنة في تغييب مسألة حق تقرير المصير للشعوب التي ما زالت لم تتمتّع باستقلالها وحقها في تقرير المصير وتمكين بعض الدول المنتصرة من السيطرة على بعض شعوب العالم الأخرى، جاءت العصبة إلى فلسطين ببدعة نظام الانتداب، فوضعت صك الانتداب على فلسطين في ٢٩ أيلول ١٩٢٢ والذي صيغت معظم أحكامه لتنفيذ وعد بلفور المعروف في إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين وعدا من الحكومة البريطانيّة على لسان وزير خارجيتها بلفور إلى الزعيم الصهيوني روتشيلد في العام ١٩١٧، ويبدو أن الدول المنتصرة كانت في هذه المرحلة تتخبط بحيث أوقعت نفسها في مآزق سياسيّة أهمها التناقض بين ما وضعته في صك الانتداب على فلسطين لتنفيذ وعد

بلفور وما جاء في عهد العصبة وعلى وجه التحديد في الفقرة الثالثة من المادة الثانية والعشرين منه حيث نصّت المادة المذكورة على أن بعض الشعوب التي كانت خاضعة للإمبراطورية العثمانيّة قد وصلت إلى درجة من التقدّم يمكن معها الاعتراف مؤقتاً بكيانها كأمم مستقلة، وقد صنفت هذه الشعوب بدرجة (أ) وكان من بينها الشعب الفلسطينيّ. فالعصبة هنا تعترف بدرجة التقدم التي وصل إليها الشعب الفلسطينيّ بحيث تمكنه من أن يعيش مستقلاً، وفي الوقت نفسه تضع صك الانتداب عليه لتنفيذ وعد ينتفي مع تحقيقه كل عنصر من عناصر الاستقلال والحق في تقرير المصير، أما الشعوب الأخرى فقد تحدثت عنها فقرات معينة تضمنها العهد وسميت بشكل محدد. ومن هنا سقط النظام الدوليّ ممثلاً بعصبة الأمم في تناقض مع نفسه وغرس أول بذور المشكلة الفلسطينيّة على المستوى الدوليّ التي ما زالت قائمة حتى يومنا هذا.

فالعلاقات الدوليّة التي نشأت بعد الحرب العالميّة الأولى والتي استندت إلى تحكيم الدول المنتصرة بصياغة ملامح النظام الدوليّ بين الحربين الأولى والثانيّة لصيانة مصالحها الاستعماريّة في العالم قد أوقعت إجحافاً جسيماً بمسألة حق تقرير المصير، وبشكل خاص بحق الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره وحقه في العيش مستقلاً كما ورد في عهد العصبة كما سبق ذكره.

وهكذا يكون النظام الدوليّ ممثلاً بعصبة الأمم والعلاقات الدوليّة الناشئة عن الحرب العالميّة الأولى قد وجّه طعنة عميقة لحق الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره والذي رفض هذا الإجحاف وعبّر عن ذلك بثورات متعاقبة في الأعوام: ١٩٢٠، ١٩٢١، ١٩٢٩، ١٩٣٣، ١٩٣٦، رافضاً وعد بلفور، وصك الانتداب البريطاني، والهجرة اليهوديّة إلى فلسطين، وقدم في سبيل ذلك الضحايا والشهداء من أبنائه وما زال يفعل ذلك حتى يومنا هذا.

حق الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره أمام الأمم المتّحدة

انتقلت تركة عصبة الأمم إلى النظام الدوليّ الجديد ممثلاً بالأمم المتّحدة بعد الحرب العالميّة الثانيّة، وكان حق تقرير المصير قد تبوأ مكانة بالغة الأهميّة منذ تصريح الأطلسي بين كل من الرئيس روزفيلت، وونستون تشرشل في العام ١٩٤١ عكست نفسها على مفاوضات الدول المؤسسة للأمم المتّحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو في العام ١٩٤٥، وقد جرت المفاوضات حول هذا الحق آنذاك على درجة عاليّة من السخونة والتوتر إذ انقسم المفاوضون إلى فريقين، يقود الفريق الأول الاتحاد السوفييتي ومعه عدد من الدول وهو الفريق صاحب الرأي في تعزيز حق تقرير المصير للشعوب المستعمرة والتي ما زالت ترزح تحت الاستعمار والهيمنة الأجنبيّة، بينما يقود الفريق الثاني الولايات المتّحدة الأميركيّة

ومعها عدد آخر من الدول صاحبة التاريخ الاستعماري، حتى تمخض الأمر عمّا ورد في المادة الأولى والمادة الخامسة والخمسين من الميثاق كما هو موضح سابقاً، فتمتّع حق تقرير المصير بصفة جديدة بناء على ذلك بحيث أصبح مبدأ من مبادئ القانون الدوليّ عززته بعد ذلك الآراء الاستشاريّة لمحكمة العدل الدوليّة حول ناميبيا، والعهدان الدوليّان الخاصان بحقوق الإنسان والصكوك الدوليّة الأخرى.

الشعب الفلسطينيّ أول الشعوب التي تحظى بقرار حول حقها في تقرير المصير في الأمم المتّحدة في العام ١٩٤٧.

بينما كانت الأمم المتّحدة تصوغ تشكيلاتها الأولى في ظل علاقات دوليّة متنوعة، اندلعت أعمال العنف في فلسطين بين العصابات اليهوديّة المسلحة والمدربة والمحميّة من جيش الانتداب البريطاني والقادمة كمهاجرين إلى فلسطين والشعب الفلسطينيّ المقيم على أرضه منذ آلاف السنين، فتصدت الأمم المتحدة (الجمعيّة العامة) لهذه المسألة وأصدرت أول قرار يتعامل مع حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ حمل رقم ١٨١ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ والمعروف بـ(خطة التقسيم). وقد اكتسب هذا القرار أهميّة خاصة نظراً لاعتماده من أكثر من ثلثي أعضاء الجمعيّة العامة بما في ذلك الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد السوفييتي من ناحيّة، ولكونه تضمن التوصيّة بإقامة دولتين في فلسطين واحدة يهوديّة والأخرى عربيّة فلسطينيّة، وطلب ضمن منطوقه من الشعب الفلسطينيّ ممارسة حقه في تقرير مصيره بإقامة دولته العربيّة في فلسطين إلى جانب الدولة اليهوديّة. ونظراً لأسباب تتعلق بعدم تمثيل الشعب الفلسطينيّ بطريقة ديمقراطيّة آنذاك ومعاناته تحت سيطرة الانتداب البريطاني ومواجهة تدفق المهاجرين اليهود وحماية جيش الانتداب البريطاني لهم، وأسباب أخرى تتعلق بالشعور بالظلم نحو تقسيم الوطن لم يتمكن الشعب الفلسطينيّ من إقامة دولته على جزء من أرضه ووطنه بما يتطابق مع أحكام القرار ١٨١ المتضمن خطة التقسيم، في حين استند المهاجرون اليهود القادمون من أنحاء شتى من العالم إلى أحكام القرار المذكور وأنشؤوا الدولة اليهوديّة (إسرائيل) بناء عليه في العام ١٩٤٨.

يقول أحد فقهاء القانون الدوليّ د. وليام توماس ماليسون في دراسة قدمها إلى الأمم المتّحدة: إن القرار رقم ١٨١ ما زال يتمتّع بالصفة القانونيّة والاستمراريّة، كما أنه عند التصويت عليه تمتّع بالقوة الملزمة باعتباره اعتمد بأغلبيّة ثلثي أصوات الجمعيّة العامة اللازمة للمسائل المهمة والتي تضمنت صوتي كل من الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد السوفييتي. وهكذا نرى أنه وقبل تغلغل الحرب الباردة في الأمم المتّحدة، وعندما كانت تتفق القوتان العظميان كانت تسير الأمور إلى الأمام، أي أن حقوق الشعوب كانت رهناً بعلاقات دوليّة تتمتّع بشيء من

التوافق والانسجام، وهذا ما أكده القرار ١٨١ المذكور عندما وافقت عليه كل من الولايات المتّحدة الأميركيّة والاتحاد السوفييتي.

حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ أمام لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان

أفردت لجنة الأمم المتّحدة لحقوق الإنسان بنداً خاصاً لحق الشعب الفلسطينيّ في تقرير مصيره على جدول أعمالها واعتمدت بشأنه عشرات القرارات منذ تأسيسها مؤكدة فيها هذا الحق وربطه بالسلام العادل والشامل والدائم في منطقة الشرق الأوسط والعالم، وطلبت في تلك القرارات انسحاب القوات العسكريّة الإسرائيليّة من الأراضي الفلسطينيّة؛ لكي يتمكن الشعب الفلسطينيّ من ممارسة حقه في تقرير مصيره بحريّة ودون تدخل خارجي، وطلبت في كل قرار لها في هذا الشأن من الأمين العام للأمم المتّحدة إبلاغ حكومة إسرائيل به ومتابعة مدى تنفيذه وتقديم التقارير بذلك للجنة والجمعيّة العامة.

كفاح الشعب يشكل عاملاً أساسياً في التمتّع بحق تقرير المصير

إذا كانت طبيعة العلاقات الدوليّة بحد ذاتها تشكل عاملاً مهماً في تعزيز أو إنكار حق تقرير المصير للشعوب، فإن اللاعب الرئيسي وهو الشعب يشكل العامل الأساسي في هذا الشأن ولا يقل أهميّة عن عامل طبيعة العلاقات الدوليّة.

فبعد الهجرة القسريّة التي تعرّض لها الشعب الفلسطينيّ في العام ١٩٤٨ ولجوئه إلى العديد من الدول وتعرّضه للشتات، وقبل أن يتمكن من تنظيم نفسه في العام ١٩٦٤، انخفض الاهتمام بحقه في تقرير مصيره في المحافل الدوليّة ولاسيما في الأمم المتّحدة، وشطبت المسألة السياسيّة من جدول أعمال الجمعيّة العامة في العام ١٩٥٢ وتحولت المسألة برمتها إلى بحث الجانب الإنساني فيها المتعلق باللاجئين وكيفيّة مساعدتهم وتوفير الغذاء والدواء لهم، واستمر هذا الوضع حتى العام ١٩٦٤ عندما نشأت منظمة التحرير الفلسطينيّة واندلعت ثورة الشعب المسلحة في كانون الثاني ١٩٦٥ مما أجبر العالم على العودة إلى التساؤل والبحث عمّا للشعب الفلسطينيّ من حقوق، وكما فعلت الجمعيّة العامة في العام ١٩٤٧ عندما اتخذت قرارها رقم ١٨١، بدأت العام ١٩٦٠ من جديد البحث في المسألة السياسيّة للشعب الفلسطينيّ، واعتمدت منذ ذلك الوقت وحتى يومنا هذا أكثر من مائة وخمسين قراراً أكدت جميعها حقوق الشعب الفلسطينيّ الوطنيّة الثابتة غير القابلة للتصرف وفي مقدمتها حقه في تقرير مصيره بحريّة ودون تدخل خارجي. وفي قرارها بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٨٠ وفي دورة استثنائيّة أكدت الجمعيّة العامة من جديد حق الشعب الفلسطينيّ غير القابل للتصرف في العودة وتقرير المصير دون تدخل خارجي، وفي الاستقلال الوطنيّ والسيادة الوطنيّة،

وحقه في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وطلب القرار من مجلس الأمن في حالة عدم تنفيذ هذا القرار من قبل إسرائيل أن يجتمع المجلس ويبحث الموقف ويتخذ الإجراءات اللازمة والفعالة وفقاً لأحكام الفصل السابع من الميثاق، غير أن مجلس الأمن لم يستجب إلى طلب الجمعيّة العامة بسبب الموقف السلبي للولايات المتّحدة الأميركيّة وتهديدها باستعمال حق النقض (الفيتو) ضد أي مشروع قرار بهذا الشأن. وقد تكرر فشل مجلس الأمن في تنفيذ قرارات وتوصيات الجمعيّة العامة بخصوص حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ المرة تلو المرة بسبب الموقف الأميركي السلبي المتكرر.

وهكذا بينما كانت الجمعيّة العامة تعبّر عن إرادة المجتمع الدوليّ من خلال قراراتها وتوصياتها لمجلس الأمن بخصوص حقوق الشعب الفلسطينيّ وحقه في تقرير مصيره، كان مجلس الأمن يقع في الفشل بعد الفشل في التعبير عن هذه الإرادة، وأصبح الخلاف بين مجلس الأمن والجمعيّة العامة من سمات سنوات مرحلة الحرب الباردة.

حق تقرير المصير في ظل انفراد القطب الواحد بمقاليد السياسة الدوليّة

مع انهيار الاتحاد السوفييتي وانفراد الولايات المتّحدة الأميركيّة كقطب واحد تغيرت العلاقات الدوليّة، وبدأت الولايات المتّحدة الأميركيّة العمل لاستقطاب الدول من حولها، فروسيا مثلاً وأسرة الدول المستقلة، أقامت علاقات وديّة مع الولايات المتّحدة بعد أن كانت العلاقات بينها متصفة بالتنافر الذي وصل في بعض مراحله إلى درجة المواجهة الساخنة، كما أن بعض دول العالم الناميّة تعاملت مع هذه المتغيّرات بإيجابيّة حذرة، في حين اندفعت بعض الدول الأخرى لإقامة علاقات مع الولايات المتّحدة بحماس واضح، فتمكنت الولايات المتّحدة بسبب هذه المتغيّرات لصالحها من فرض إرادتها على المستوى السياسيّ الذي يظهر أحياناً من خلال قرارات لمجلس الأمن بما يتفق مع رغباتها دون الاستناد إلى مبادئ القانون الدوليّ وأحكام الميثاق، وأحياناً أخرى من خلال المواقف السياسيّة للدول خارج نطاق الأمم المتّحدة. وليس عسيراً أن نفهم إذاً كيف تفرض الولايات المتّحدة سيطرتها في هذه المرحلة على العالم، وأدركت الولايات المتّحدة أن الوضع الدوليّ قد أصبح مناسباً للبدء بعمليّة التسوية أو التصفيّة للقضيّة الفلسطينيّة عن طريق المفاوضات بالطريقة والشكل والمضمون الذي ترغب به هي وإسرائيل بعيداً كل البعد عن الأمم المتّحدة والشرعيّة الدوليّة ودون أيّة مرجعيّة قانونيّة لها بحيث تكون الولايات المتّحدة نفسها هي المرجعيّة للمفاوضات وجعلها مفاوضات تتعلق بنزاع على أراضٍ

وحدود مع المماطلة وعدم الحسم؛ لإعطاء الوقت الكافي لإسرائيل كي تكتسب أكبر مساحة من الأرض وتغير معالمها بهدف تهويدها حتى إذا جاء وقت الحسم عن طريق المفاوضات لايبقى لدى الجانب الفلسطينيّ ما يتفاوض عليه.

وهكذا خضع حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ الذي اعترفت به غالبيّة دول العالم إلى حالات ثلاث في ظل علاقات دوليّة متغيّرة نوجزها بما يلي:

١ ـ مرحلة العلاقات الدوليّة الناشئة عن الحرب العالميّة الأولى ممثلة بنظام عصبة الأمم، حيث انتهك هذا الحق بشكل سافر عن طريق فرض الانتداب البريطاني على فلسطين دون أي اعتبار لرأي الشعب الفلسطينيّ بذلك والاستعانة بالانتداب البريطاني لتنفيذ وعد بلفور، وكان العنصر الأساسي وهو الشعب الفلسطينيّ وكفاحه شبه مغيب وإن كان قد عبّر عن إرادته بعد ذلك بانتفاضات متعددة.

٢ ـ مرحلة العلاقات الدوليّة الناشئة عن الحرب العالميّة الثانيّة وتكوين الأمم المتّحدة حيث تأكد هذا الحق بقرارات الجمعيّة العامة للأمم المتّحدة، ومطالبة المجتمع الدوليّ بتمكين الشعب الفلسطينيّ من ممارسة حقه في تقرير مصيره على أرضه ودون تدخل خارجي ومن ثم اصطدام إرادة المجتمع الدوليّ بعجز مجلس الأمن عن تنفيذ تلك الإرادة، وذلك في ظل علاقات دوليّة سادها المد والجزر بسبب الحرب الباردة بين القطبين، ونظام الأمم المتّحدة الذي كان وما زال يسمح لدولة واحدة من الدول الخمس الأعضاء بتعطيل الشرعيّة الدوليّة. وكان العنصر الأساسي في هذه المرحلة فاعلاً ومؤثراً إذ أثبت الشعب الفلسطينيّ وجوده بكفاحه وتضحياته من أجل حقوقه الوطنيّة على أرضه وحقه في تقرير مصيره والعودة إلى أرضه وممتلكاته.

٣ ـ مرحلة العودة إلى تجاهل حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ في ظل سيطرة القطب الواحد وما سمي النظام العالمي الجديد وقد ظهر ذلك من خلال أسس التسوية التي وضعتها الولايات المتّحدة الأميركية وما وصلت إليه من اتفاقات لم تأتِ على ذكر حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ على الإطلاق. قد يكون ذلك من قبيل التسليم بهذا الحق عند الجانب الفلسطينيّ، ولكنه على غير هذا الفهم حتماً عند الجانب الإسرائيليّ، حيث إن جميع الممارسات الإسرائيليّة في جميع مستويات المفاوضات ومراحلها تشير إلى رفض الجانب الإسرائيليّ لأية إشارة أو مطلب يتصل من قريب أو بعيد بحق تقرير المصير باعتباره يمثل الحق في السيادة والاستقلال والدولة، ولم تتميز هذه المرحلة بغياب الفعاليّة الكفاحيّة الفلسطينيّة، ولكنها تميزت بانخراط الجانب الفلسطينيّ بمفاوضات تتعلق بالمسألة برمتها، وكان تغييب مبدأ حق تقرير المصير فيها متعمداً.

وهكذا يبدو واضحاً أن مراحل المدّ

الإيجابي لحق تقرير المصير ارتبطت بكفاح الشعب الفلسطينيّ وتضحياته، كما أن مراحل الجزر السلبي بالمقابل ارتبطت إما بانخفاض حرارة الكفاح وإما بنجاح المحاولات الخارجيّة المعادية في وقف هذا الكفاح أو القضاء عليه وتغييبه؛ لتمرير مخططاتها على حساب الحقوق الوطنيّة للشعب الفلسطينيّ.

إذاً، نفهم ممّا تقدم أن حق تقرير المصير يتحرّك صعوداً أو هبوطاً متأثراً بطبيعة العلاقات الدوليّة أحياناً ومؤثراً بها أحياناً أخرى خصوصاً عندما يثبت الشعب حرصه على هذا الحق وتمسّكه به ويقدم من أجل ذلك التضحيات كما وضحنا سابقاً. فالمعركة السياسيّة كانت وما زالت وستبقى بين تأكيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينيّ بما يعنيه من: حريّة وتحرير أرضه، واستقلال، وسيادة، ودولة له؛ لتحقيق السلام العادل، وبين محاولات إسرائيل ومعها الولايات المتّحدة الأميركيّة لتغييب هذا الحق وتأسيس الجهود المفترضة لتحقيق السلام على قاعدة لا علاقة لها بالعدل أو الحقوق بقدر مالها من أهداف وأطماع أخرى.

الرقابة القضائيّة كضمانة لسيادة القانون

أ.د. موسى أبو ملوح*

مقدمة

أدرك الشعب العربيّ في فلسطين، أهميّة وجود نظام قانونيّ يلبي متطلباته ويسدّ حاجاته ويطاوع التطوّر، بعد أن عانى من تطبيق أنظمة قانونيّة عليه لا يد له في وضعها، بل وضعت من قبل قوى أجنبيّة غاصبة في الغالب تسعى إلى تحقيق أهدافها، وإنجاز مصالحها، دون أن تضع في اعتبارها مصالح الشعب العربي في فلسطين. وتولّدت الآمال لدى أبناء الشعب العربي في فلسطين نتيجة وجود السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، في أن تقوم هذه السلطة بسنّ القوانين التي تلائم الواقع وتلبي المتطلبات وتسدّ الحاجات وتطاوع التطوّر؛ لتطبق في فلسطين.

وأدركت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ما يصبو إليه الشعب العربي في فلسطين، من التخلّص من الأنظمة القانونيّة التي سنّها الأجنبي، وأدركت ضرورة حل الإشكاليات القانونيّة التي جدّت؛ نتيجة توحيد المحافظات الشمالية مع المحافظات الجنوبية؛ بسبب عدم وحدة النظام القانوني المطبّق فيها؛ لذلك عملت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بواسطة السلطة التشريعيّة المنتخبة على سنّ منظومة قانونيّة ولأول مرة بإرادة فلسطينيّة لتحل محل المنظومات القانونيّة وليدة الإرادة الأجنبية، فقام المجلس التشريعي المنتخب الأول بنشاط تشريعي واسع أدى إلى سنّ عدد من القوانين المهمة التي تحكم جوانب عديدة من حياة الشعب العربي في فلسطين، ومن أهمها القانون الأساسي [1]، المعدّل ومجموعة قوانين أخرى [2].

ومع ذلك، فما زال الحال يتطلّب سنّ تشريعات أخرى، فلسطين في أمس الحاجة إليها، لاستكمال النظام القانوني في البلاد الصادر عن إرادة وطنيّة

* استاذ القانون في جامعة الأزهر

فلسطينيّة ليحل مكان القوانين التي صدرت عن إرادة أجنبية وما زالت سارية في فلسطين؛ لذلك فمصلحة البلاد تقتضى ألاّ يستمر الوضع الحالي الذي يعطّل الأداة التشريعيّة ـ المجلس التشريعي ـ عن قيامها بمهامها التشريعيّة في سنّ التشريعات؛ لكي تتمكّن من مواصلة مسيرة المجلس الشريعي الأول لإنجاز منظومة تشريعية تحل محل التشريعات الأجنبية السارية، وتسد الحاجة وتطاوع التطوّر وتحافظ على القيم وتصون المصالح الوطنيّة.

وإصرار الشعب العربي في فلسطين على سنّ التشريعات بإرادة وطنيّة يبيّن إدراكه أهمية العيش في مجتمع مدني يحكمه القانون، لذلك وجدت ضرورة احترام مبدأ سيادة القانون، خصوصاً أن الشعب العربي في فلسطين يدرك أهمية هذا المبدأ؛ لأنه لم ينعم قط بالعيش في ظل مجتمع مدني يحكمه القانون، بل عاش في ظل مجتمع يُحكم من قبل أجنبي في الغالب، كثيراً ما عمل على مخالفة أحكام القانون في فلسطين، لذلك فإن الشعب العربي في فلسطين يتطلّع إلى دولة تحترم مبدأ سيادة القانون، ويرفض الدولة البوليسية التي لا تحترم هذا المبدأ.

وأدركت السلطة التشريعيّة المنتخبة من قبل الشعب العربي في فلسطين ـ المجلس التشريعي الأول ـ آمال الشعب في دولة يحكمها القانون، فسنّت القانون الأساسي، وعمدت إلى جعل مبدأ سيادة القانون هو أساس الحكم في فلسطين، وجعل ذلك نصّاً دستورياً لا يعلوه نصّ آخر، فقد جاء في نصّ المادة ٦ من القانون الأساسي التالي: "مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص). وهذا النصّ غير مسبوق النصّ عليه في الدساتير أو القوانين الأساسية أو في الإعلان بالنظام الدستوري التي سنّت سابقاً في فلسطين بإرادة أجنبية [٣].

وبالرغم من نصّ المادة ٦ المذكور أعلاه، إلاّ أنه في كثير من الحالات لم يحترم تطبيق القانون من قبل بعض السلطات أو الهيئات أو الأجهزة أو المؤسسات أو الأشخاص في فلسطين، إلى أن وصل الأمر إلى حدوث انتهاكات خطيرة لأحكام القانون الأساسي، وللقوانين الأخرى، تتمثل في السيطرة على السلطة في قطاع غزة بقوة السلاح في حزيران ٢٠٠٧ من قبل حزب، ما يمثل انقلاباً على الشرعية القانونيّة وانتهاكاً لمبدأ سيادة القانون، وأصبحت السيطرة للحزب وليست لأحكام القانون، ونشأ عن ذلك سلطة أمر واقع تقوم بمخالفة القانون وخاصةً ما يتعلّق بالحقوق والحريّات العامة التي وردت في أحكام القانون الأساسي، وبانتهاك صارخ لمبدأ استقلال القضاء الذي تضمنته أحكام القانون الأساسي، وكل القوانين الأساسية أو الدساتير التي كانت سارية في فلسطين سابقاً، وذلك بالتدخل في شؤون القضاء وتعطيل أعماله.

لذلك يجب إدراك أهمية وجود قوانين، وأهمية احترام تطبيقها، أي احترام مبدأ سيادة القانون من قبل الجهات المختصة. وعليه يمكن القول وبحق، بوجود قوانين في بلادنا سواء وضعت بإرادة أجنبية أو بإرادة وطنيّة، لكن في الغالب لا تحترم هذه القوانين من قبل جهات الاختصاص. وحتى تُحترم

القوانين في أي مجتمع ويسود مبدأ سيادة القانون لا بد من وجود ضمانات فعّالة تؤدي إلى احترام سيادة القانون، وأهمها الرقابة القضائيّة.

وتظهر أهمية هذا البحث في أن احترام مبدأ سيادة القانون في المجتمع من شأنه أن يحقق العدالة والمساواة، ويحفظ الحقوق والحريات العامة للأفراد، لذلك لا بد من ضمانات لاحترام هذا المبدأ من قبل كل السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات . . . إلخ؛ الأمر الذي يؤدي إلى وجود دولة القانون. كما تظهر أهمية البحث من جانب آخر، في كونه يتعلّق بما ورد في القانون الأساسي بخصوص مبدأ سيادة القانون وأهم ضمانات تطبيقه (الرقابة القضائيّة)، وفي ذلك جدة تشتمل على فائدة لا تُنكر؛ لأن البحث في هذا الموضوع، أي (الرقابة القضائيّة) قليل في البحث القانوني في فلسطين؛ لذلك فإن من شأن هذا البحث أن يلقي الضوء على مبدأ سيادة القانون باعتباره أساس الحكم في فلسطين، وعلى الرقابة القضائيّة باعتبارها ضمانة مهمة من ضمانات تطبيقه، وينير السبيل أمام الباحثين في المستقبل للقيام بدراسات أعمق في هذا المجال.

ونظراً لأهمية الرقابة القضائيّة كضمانة لاحترام مبدأ سيادة القانون فإنها أصبحت مثار اهتمام رجال القانون، علماً وعملاً، والمهتمين بشؤونه، وذلك بصرف النظر عن تخصصهم الدقيق، وذلك لكون سيادة القانون مظهراً من مظاهر الحضارة الإنسانية، وأساساً لوجود دولة القانون.

ودراسة هذا الموضوع، ستكون دراسةً تحليلية، تتناول تحديد مفهوم مبدأ سيادة القانون، والرقابة القضائيّة كأهم ضمانة لاحترامه.

أولاً ـ مفهوم مبدأ سيادة القانون

يعني مبدأ سيادة القانون، أن كل الأعمال والتصرفات القانونيّة التي تصدر من الشخصيات الاعتبارية العامة أو الخاصة أو من الأفراد، يجب أن تكون وفق قواعد قانونيّة سابقة في وجودها على ما قام به هؤلاء من أعمال أو تصرفات قانونيّة، وبمعنى آخر أن تكون كل التصرفات القانونيّة والأعمال التي تتم داخل المجتمع وفق القانون، وهذا يعني سيطرة أحكام القانون على كل نشاط داخل المجتمع سواء أقامت بهذا النشاط سلطة تنفيذية أم تشريعية أم قضائية أم هيئة أم مؤسسة أم جهاز أم كل فرد، وهذا يقتضي أن تجعل تلك السلطات أو الهيئات . . . سلوكها وفق أحكام القانون، بحيث تكون تلك الأحكام محل احترام من السلطة التي أصدرتها ومن الجهة التي تنظم نشاطها [٤].

ولا تظهر أهمية مبدأ سيادة القانون في علاقات الأفراد بعضهم ببعض؛ لأن هذه العلاقات تقوم في الأساس على مركز قانوني متساوٍ بينهم، وإنما تظهر أهمية المبدأ عند وجود علاقات لا تقوم على مركز قانوني متساوٍ كعلاقات الدولة وما يتبعها من هيئات بالأفراد، فالدولة وهيئاتها في مركز أعلى من الأفراد، وذلك راجع إلى السيادة والسلطة التي تملكها الدولة [٥].

ومن مهام الدولة أن تنجز الأمن والسلم الاجتماعي وتحقق الهدوء والسكينة العامة في

المجتمع، وهذا يتطلب قيامها بإجراءات قد تشكّل مساساً بالحقوق والحريات العامة للأفراد، ولا يحمي حقوق وحريات الأفراد إلاّ مبدأ سيادة القانون [٦]، فإذا ما مارست الدولة سلطانها في اتخاذ التدابير اللازمة لحفظ الأمن والسلم الاجتماعي وتحقيق الهدوء والسكينة العامة في المجتمع، فيجب أن تكون ممارستها لهذه التدابير وفق أحكام القانون، فإذا قامت بممارستها دون مراعاة أحكام القانون، مما أدى إلى المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم المكفولة لهم بنصوص دستوريّة، فلهم اللجوء إلى القضاء وإثبات مساس ممارسات الدولة بحقوقهم وحرياتهم، فيقوم القضاء بإلغاء ما قامت به الدولة من الممارسات التي مثّلت اعتداءً على حقوق وحريات الأفراد، أو تعويضهم عن الضرر الذي أصابهم من جرّاء هذه الممارسات المخالفة للقانون، أو يجمع القضاء بين الإلغاء والتعويض إذا تحقق الموجب القانوني لذلك [٧]، وهذا الجزاء يلزم الدولة أن تكون ممارساتها وفق القانون وأن تحترم حقوق وحريات الأفراد، وإن لم تقم بذلك وباشرت ممارسات تمسّ الحقوق والحريّات العامة للأفراد، فيكون للأفراد المتضررين اللجوء إلى القضاء والذي يحكم بإلغاء تلك الممارسات والتعويض إذا وجد ما يبرر ذلك، وهذا يعني أن احترام مبدأ سيادة القانون فيه كفالة للحقوق والحريات العامة للأفراد.

والأصل أن كل ما يصدر عن الدولة وما يتبعها من هيئات ومن قرارات نهائية، يتفق مع أحكام القانون إلى أن يثبت عكس ذلك، أي أنها مخالفة لأحكام القانون، وهذا يعني أن القرارات النهائية واجبة النفاذ إلى حين إثبات أنها صدرت على خلاف ما يقضي به القانون، ويترتب على ذلك سحبها أو إلغاؤها بقرار، أو يصدر حكم بإلغائها حائز على قوة الشيء المقضي به [٨].

ولقد أدى انكماش فكرة الدولة الحارسة، وتنامي فكرة الدولة ذات النشاط الواسع في المجتمع بتدخلها في كثير من شؤونه، إلى ازدياد أهمية مبدأ سيادة القانون، خصوصاً أن الدولة لها امتيازات عديدة، أهمها احتكارها للاختصاص بالأمر والنهي في المجتمع بإرادتها المنفردة، ولها القدرة على متابعة تنفيذ ما أمرت به أو نهت عنه باستخدام القوة الجبرية التي تتمتع بها، إن اقتضت الحاجة لذلك [٩].

ومبدأ سيادة القانون مهم في كل المجتمعات، فهذا المبدأ لا يرتبط بنظام حكم معيّن، بل يوجد حيثما توجد الدولة التي توفق كل أعمالها وتصرفاتها القانونيّة وفق أحكام القانون، سواء أكانت هذه الدولة تنتمي إلى أنظمة الحكم الديمقراطية، أم الملكية أم الدكتاتورية [١٠] ، بل يوجد مبدأ سيادة القانون في مجتمعات لم تكتسب صفة الدولة، ما دامت كل الأعمال والتصرفات القانونيّة التي تمارس من قبل السلطات الموجودة فيها تتم وفق أحكام القانون. فكل دولة تُخضع تصرفاتها وأعمالها لأحكام القوانين النافذة فيها، يعني ذلك أنها تحترم مبدأ سيادة القانون ويطلق عليها دولة القانون، أما إذا لم تُخضع الدولة تصرفاتها وأعمالها لأحكام القوانين النافذة فيها، فهذا يعني أنها لا تحترم مبدأ سيادة القانون ويطلق عليها الدولة الاستبدادية أو الدولة البوليسية [١١].

وإن كان مفهوم مبدأ سيادة القانون، يعني تطبيق أحكام القانون على كل الأعمال والتصرفات القانونيّة التي تمارس من قبل الدولة ومن هيئاتها، إلاّ أنه لم يتفق على مفهوم خضوع الدولة لحكم القانون، فذهب رأي، إلى تفسير مفهوم الخضوع على أنه لا يجوز للدولة أو لأية هيئة من هيئاتها أن تقوم بأعمال أو تصرفات قانونيّة، مخالفة لما ورد في نصوص القوانين، فإذا لم تتقيّد بذلك وقامت بمخالفة نصوص القوانين، فيكون ما قامت به باطلاً لمخالفته مبدأ سيادة القانون [١٢]. فإذا وجدت قاعدة قانونيّة تفرض على الدولة أو على إحدى هيئاتها العامة القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، فيجب تنفيذ خطاب تلك القاعدة القانونيّة بالقيام بالعمل أو بالامتناع عن العمل، فإذا لم يتم ذلك، فتكون الدولة أو الهيئة قد ارتكبت مخالفة القانون وخالفت بالتالي مبدأ سيادة القانون.

أما إذا لم توجد قاعدة قانونيّة تحدد ما تقوم به الدولة أو أية هيئة من هيئاتها، بل وجدت قواعد قانونيّة رخصت وأجازت لها القيام بعمل أو الامتناع عن عمل وفق شروط محددة وإجراءات معينة يجب اتباعها، فيكون للدولة أو للهيئة إمكانية القيام أو عدم القيام بما رخص لها به، فإن رأت أن تقوم بما رخص لها به فعليها أن تقوم بذلك وفق الشروط والإجراءات المحددة والتي حددتها القواعد القانونيّة، وإن لم تقم بذلك تكون قد خالفت القانون ويترتب على ذلك بطلان ما قامت به لمخالفته مبدأ سيادة القانون، وإن لم تقم بما رخص لها به، فلا تكون قد خالفت القانون.

وذهب رأي ثانٍ، للقول بأن متطلبات احترام سيادة القانون من قبل الدولة، أو إحدى هيئاتها، أن يستند كل ما تقوم به من القيام بعمل أو الامتناع عن عمل إلى قاعدة قانونيّة تخوّلها القيام به، أي أن الدولة أو الهيئة لا تستطيع أن تقوم بعمل مادي أو تصرف قانوني إلاّ إذا وجدت قاعدة قانونيّة تخوّلها ذلك، وهذا يعني أن سلوك الدولة أو هيئتها العامة يجب أن يستند إلى القانون، وهذا يعني أن على الدولة أو على الهيئة أن تتبنى القاعدة القانونيّة التي خوّلتها القيام بما قامت به من أعمال أو تصرفات قانونيّة [١٣].

وذهب غالبية الفقهاء إلى الأخذ بهذا الرأي، الذي تطلب أن تكون أعمال أو تصرفات الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مستندة إلى القانون لكي تكون مشروعة، ويقصد بهذا القانون أي قاعدة قانونيّة بصرف النظر عن مصدرها سواء أكان تشريعياً دستورياً أم عادياً أم كان عرفاً وغير ذلك من مصادر القاعدة القانونيّة، بل ذهبوا للقول بأن أعمالها وتصرفاتها تعد مشروعة متى استندت إلى أي مبدأ قانوني عام [١٤]، وفيما يلي نوضح ذلك.

تعد نصوص الدستور أعلى النصوص القانونيّة في الدولة من حيث المرتبة، وهي تبين نظام الحكم في الدولة وتنظم علاقات الهيئات العامة وتحدد اختصاصاتها وتبيّن السلطات المتعددة فيها، وتنصّ على الحقوق والحريات العامة للأفراد؛ لذلك فالدستور يعد ضرورة لا غنى عنها في دولة القانون، فالسلطات العامة في الدولة والتي يحكمها الدستور، تتقيد بأحكامه وبالتالي يجب عليها أن تمارس اختصاصاتها وفقاً لأحكام الدستور ووفقاً لما يرسمه لها من حدود،

وهذا يعني أن الدولة لا تختلط بشخص الحاكم، ولا يختلط القانون بإرادته [١٥]، فالدولة وما يتبعها من سلطات أو هيئات لا يمكنها أن تعدّل ما وضعته أحكام الدستور من تنظيم لها وتحديد لاختصاصاتها، فأحكام الدستور بيّنت تنظيم الدولة وهيئاتها وحددت صلاحياتها، وبالتالي على الدولة وعلى هيئاتها أن تحترم أحكام الدستور ولا يمكنها أن تعدّل بإرادتها شروط ما رخص لها القيام به، وإن لم تفعل ذلك يكون ما قامت به من أفعال أو تصرفات قانونيّة غير مشروع، ويوصف ما قامت به بأنه إجراءات قهر مادية غير قانونيّة.

مبدأ خضوع الدولة وهيئاتها وسلطاتها لأحكام القانون ينصّرف في مواجهة جميع السلطات العامة وهي التشريعيّة والتنفيذية والقضائيّة، وفيما يلي نشرح ذلك :

١ ـ خضوع السلطة التشريعيّة لأحكام الدستور

لا يثور خضوع السلطة التشريعيّة لأحكام الدستور إلاّ في الدول ذات الدساتير الجامدة، والتي تحتاج لإصدارها إجراءات غير عادية تختلف عن تلك الإجراءات العادية المتبعة في إصدار القوانين العادية، وقد يرجع ذلك إلى الاختلاف في الجهة التي تضع كلاً من الدستور والقانون العادي، وقد تكون الجهة التي تصدر التشريعين الدستوري والعادي واحدة ولكن الاختلاف حينها يكمن في اشتراط نسبة عددية معيّنة لوضع التشريع الدستوري، تختلف عن تلك النسبة العددية اللازمة لإصدار التشريع العادي [١٦].

ولا تخضع السلطة التشريعيّة للدساتير المرنة، سواء أكانت مكتوبة أم عرفية؛ لأن السلطة التشريعيّة تملك أن تعدّلها أو أن تخالفها بسنّ تشريعات عادية دون أن يتصف ما تقوم به السلطة بعدم الدستوريّة [١٧]، وخضوع السلطة التشريعيّة لأحكام الدستور معناه أن كل ما تقوم به السلطة التشريعيّة ـ من سنّ للتشريعات أو أية أعمال أو تصرفات أخرى ـ يجب أن تكون مستندة فيه لأحكام الدستور، وإلاّ تكون مخالفة لمبدأ سيادة القانون.

٢ ـ خضوع السلطة التنفيذية للدستور :

تخضع السلطة التنفيذية لأحكام الدستور بشكل مباشر متى ورد فيها ما يتضمّن أمراً أو نهياً، وعلى السلطة التنفيذية أن تتقيّد به وتقوم بتنفيذه مباشرة، دون حاجة لصدور قانون عادي ينظم الأمر أو النهي، فمثلاً ورد في نصّ المادة ٢٨ من القانون الأساسي، بأنه لا يجوز إبعاد أي فلسطيني عن أرض الوطن أو حرمانه من العودة إليه . . . ، وورد في نصّ المادة ٢١/ ٤ من القانون الأساسي بأنه لا يجوز نزع الملكية الخاصة إلاّ بحكم قضائي، فما ورد في هذين النصّين خطاب موجّه إلى كافة هيئات الدولة وخصوصاً السلطة التنفيذية، إذ يحظر عليها القيام بتلك الأعمال امتثالاً لأحكام القانون الأساسي، فإذا لم يتم الامتثال لتلك الأحكام من قبل السلطة التنفيذية، وقامت بإبعاد فلسطيني من وطنه أو منعته من العودة إليه، أو قامت بالمصادرة دون حكم قضائي، فتكون إجراءاتها الإدارية المتخذة بالخصوص خارج نطاق أحكام القانون الأساسي، بمخالفتها له، وبالتالي تكون إجراءاتها باطلة ولا قيمة قانونيّة لها، ولا ترتب أي مركز قانوني، ولا تحترم مبدأ سيادة القانون.

وورد في أحكام القانون الأساسي اختصاصات للسلطة التنفيذية في مواضيع محددة، لا تستطيع السلطة التنفيذية أن تقوم باختصاصاتها بخصوص تلك المواضيع، إلاّ بعد تنظيم هذه المواضيع بقانون عادي يصدر عن السلطة التشريعيّة، فإذا باشرت اختصاصها دون ذلك تكون قد خالفت أحكام القانون الأساسي ويترتب على ذلك بطلان ما قامت به.

فمثلاً نصّت المادة ٩/٧٠ أ، من القانون الأساسي على اختصاصات مجلس الوزراء في إنشاء أو إلغاء الهيئات والمؤسسات والسلطات أو ما في حكمها من وحدات الجهاز الإداري التي يشملها الجهاز التنفيذي التابع للحكومة، على أن تنظّم كلاً منها بقانون، وهذا يعني أن مجلس الوزراء لا يستطيع أن يمارس صلاحياته المنصوص عليها إلاّ بعد صدور قوانين عادية من قبل المجلس التشريعي تنظم إنشاء أو إلغاء الهيئات والمؤسسات والسلطات وما في حكمها من وحدات الجهاز الإداري التي يشملها الجهاز التنفيذي التابع للحكومة، وبعد صدور تلك القوانين يستطيع مجلس الوزراء أن يمارس صلاحياته بالخصوص، فإذا قام بذلك قبل صدور القوانين المذكورة، يكون كل ما اتخذه من إجراءات إدارية مخالفاً لأحكام القانون الأساسي ويترتب على ذلك بطلان ما قام به.

ونصّت المادة ٩/٧٠ ب من القانون الأساسي على اختصاصات مجلس الوزراء، بتعيين رؤساء الهيئات والمؤسسات المشار إليها في البند (أ) أعلاه، والإشراف عليها وفقاً لأحكام القانون، وممارسة هذا الاختصاص يتطلب أولاً صدور قانون عادي من السلطة التشريعيّة تتناول نصوصه وضع أحكام تبيّن شروط تعيين رؤساء الهيئات والمؤسسات ومن ثم يقوم مجلس الوزراء بتعيين الرؤساء وفق أحكام القانون العادي، الذي يصدر عن السلطة التشريعيّة، فإذا قام بذلك دون وجود القانون العادي يكون كل ما قام به من إجراءات إدارية مخالفاً لأحكام القانون الأساسي ويترتب على ذلك بطلان ما قام به.

وتخضع السلطة التنفيذية لأحكام القانون الأساسي بشكل غير مباشر، وذلك بقيامها بتطبيق القوانين العادية التي سنّتها السلطة التشريعيّة، فإذا لم تقم بذلك وقامت بتعطيل تطبيقها، أو عدّلت مضمونها أو أعفت أحداً من تطبيق أحكامها تكون قد خالفت أحكام القانون الأساسي وتكون الإجراءات الإدارية التي اتخذتها باطلة.

وتسنّ القوانين العادية من قبل السلطة التشريعيّة، وتعد هذه القوانين أداة السلطة التنفيذية، التي تحكم بمقتضاها سلوك الحاكم والمحكومين، وذلك في إطار ما ورد في القانون الأساسي من أحكام، وهذا يعني أن كل السلطات العامة التابعة للسلطة التنفيذية والمختصة بتنفيذ القوانين العادية عليها أن تمارس هذا الاختصاص بما يتفق مع أحكام القانون الأساسي، بمعنى أن تقوم السلطات العامة بالالتزام بالأحكام التي وردت في القوانين العادية في كل ممارساتها سواء اتخذت تلك الممارسات شكل أعمال تقوم بها أو قرارات تصدر عنها، وتبقى السلطات العامة ملتزمة بتنفيذ القوانين العادية إلى أن تُلغى أو تُعدل تلك القوانين، شريطة أن يتم

ذلك وفق الإجراءات المطلوبة قانوناً.

وتملك السلطة التنفيذية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ القوانين العادية، لكونها مكلفة بمقتضى أحكام القانون الأساسي، بتنفيذ القوانين العادية، شريطة أن يكون موضوع القرارات تنفيذ تلك القوانين، لذلك لا تستطيع السلطة التنفيذية إصدار قرارات تعطّل أو توقف القوانين العادية، أو تعفي أحداً من الخضوع لأحكامها.

ولا تلتزم السلطة التنفيذية بالأعمال البرلمانية، إلاّ إذا قررت التزامها بالآراء التي أبدتها اللجان البرلمانية في شأن يكون من اختصاصها؛ لأن إقرارها من قبل السلطة التنفيذية جعلها تخرج عن كونها مجرد آراء أبديت، وأصبحت قواعد تنظيمية واجبة الاتباع، أما إذا لم تقرر السلطة التنفيذية التزامها بالآراء التي أبدتها اللجان البرلمانية فلا تكون ملزمة لها [١٨].

وإذا أصدرت السلطة التنفيذية القرارات وفق أحكام القانون العادي، فلا يؤثر إلغاء القانون العادي على القرارات التي صدرت من قبل السلطة التنفيذية قبل إلغائه؛ لأن القرارات اكتسبت الوجود الذاتي المستقل وتظل سارية المفعول إلى أن تصدر لوائح أو قرارات، تحل محلها لغاية تطبيق أحكام القانون الجديد الذي حل محل القانون الذي تم إلغاؤه، طالما لم يرد في القانون العادي الجديد ما يلغيها، ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى عدم إفلات الأفراد من تطبيق القانون؛ لأنه بذلك يتم تجنّب وجود أية فترة شاغرة بين صدور التشريع العادي الجديد والقرارات المنفذة له [١٩].

والسلطة القضائيّة مكلفة بمقتضى أحكام القانون الأساسي بتطبيق القوانين بصورة مستقلة، وتقوم بذلك المحاكم، وتصدر أحكامها وفق أحكام القانون، والقضاة في ذلك مستقلون، وهذا يعني أن تخضع المحاكم في أعمالها لأحكام القانون.

يظهر مما سبق أن السلطات العامة تخضع لأحكام القانون العادي، وهذا يعني أن تستند أعمالها إلى حكم القانون، فعليها أن تقوم بالأفعال أو تمتنع عنها وفق ما هو منصوص عليه في القوانين العادية من إجازة أو منع، وبالتالي إذا صدرت الأفعال أو امتنعت عنها بصورة مخالفة لأحكام القانون العادي تكون باطلة، ومخالفة لمبدأ سيادة القانون.

ويعد العرف من المصادر الرسمية الاحتياطية للقاعدة القانونيّة، ولكي توجد قاعدة قانونيّة عرفية لا بد من توافر عنصر الاعتياد وعنصر الالتزام، أي الاعتقاد بأن ما تم الاعتياد عليه أصبح ملزماً. ويجب ألاّ تخالف القواعد العرفية القواعد التشريعيّة، ويرجع ذلك إلى أن التشريع أقوى من العرف لكونه المصدر الرسمي الأصلي للقواعد القانونيّة في حين أن العرف مصدر رسمي احتياطي، فإذا خالفت القاعدة القانونيّة العرفية القاعدة القانونيّة التشريعيّة فلا قيمة قانونيّة لها لأنها اتسمت بعدم المشروعيّة.

ويشترط في العرف الإداري الثبات والاستقرار، وهذا يفيد بأن الإدارة قد مارست سلوكها بصورة متكررة واعتادت عليه والتزمت بتطبيقه على كل الحالات الفردية المشابهة. ويمكن للإدارة أن تلغي العرف أو تعدله، إذ هي ليست ملزمة بالعمل باستمرار بالقواعد العرفية على أساس أن عمل الإدارة لا يكون وفق نمط ثابت، لأن مصلحة

العمل، أحياناً، تجعل الإدارة تغيّر نمط عملها، واستمرارها في النمط الجديد يوجد قاعدة عرفية جديدة تلغي القاعدة العرفية القديمة أو تعدلها، والمرجع في ذلك القضاء، وبالتالي على الإدارة أن تحترم القواعد العرفية إلاّ إذا غيّرت نمط عملها وفق ما تمليه مصلحة العمل.

والأحكام القضائيّة النهائية التي حازت على قوة الشيء المقضي به، لاستنفادها جميع طرق الطعن المقررة قانوناً أو فوات ميعاد الطعن فيها، تعد قاعدة قانونيّة واجبة التنفيذ بخصوص النزاع الذي صدرت فيه، وبين نفس الخصوم، وعلى الجهات المختصة بتنفيذ الأحكام تنفيذ الأحكام النهائية وذلك تحقيقاً للعدالة، وإعطاء الحقوق لأصحابها، لذلك لا يجوز للأفراد اللجوء للقوة لتنفيذ الأحكام النهائية الصادرة لمصلحتهم، لأن القانون جعل أمر تنفيذها من اختصاص الدولة، فإذا امتنعت عن التنفيذ متى طلب منها ذلك، تكون قد خالفت القانون ويمكن مساءلتها ومطالبتها بالتعويض.

وقرارات وتعليمات وأوامر السلطات الرئاسية تعد قانوناً يجب على كافة السلطات الدنيا اتباعه، فلا تملك أن تعدل فيها بالحذف أو الإضافة وهي بصدد تنفيذها.

ولا يجوز للهيئات المختصة في إصدار الأعمال الفردية أو الشرطية تنفيذاً لقواعد عامة أن تلغي القواعد العامة أو توقف أوتعطل نفاذها، أو تخالف أحكام القواعد العامة، ويرجع ذلك لأن القواعد العامة التي تصدر وفق القانون تعد لائحة واجبة الاتباع بخصوص ما صدرت بشأنه، فتلزم بهذا النحو كلاً من المرؤوسين والرئيس، طالما لم يصدر عنه قواعد عامة أخرى مماثلة [٢٠].

ومبدأ سيادة القانون يعني، أيضاً، خضوع الدولة وهيئاتها إلى قواعد العدالة والقانون الطبيعي، أي التزامها بالمبادئ العامة لأحكام القانون.

ثانياً ـ الرقابة القضائيّة كضمانة لاحترام مبدأ سيادة القانون

تتطلب دراسة الرقابة القضائيّة باعتبارها ضمانة لاحترام مبدأ سيادة القانون، شرح الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين، وعلى المشروعيّة باعتبار هذين الأمرين من المظاهر الأساسية لاحترام مبدأ سيادة القانون، وفيما يأتي نبيّن ذلك:

الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين

لا تثور مشكلة الرقابة على دستوريّة القوانين في كل الأنظمة السياسية، بل توجد في الدول التي تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات [٢١]، أما الدول التي لا تأخذ بهذا المبدأ ويسود فيها مبدأ وحدة السلطة فلا تثور فيها مشكلة الرقابة على دستوريّة القوانين [٢٢].

ولا يكفي لوجود مشكلة الرقابة على دستوريّة القوانين فقط، الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، بل يجب، أيضاً، أن يتوفر إلى جانب ذلك وجود دستور جامد للدولة التي تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات حيث تعلو فيها أحكام الدستور على غيرها من أحكام وردت في التشريعات الأخرى [٢٣]، لذلك لا تثور هذه المشكلة في الدول التي تكون دساتيرها تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، لأن أحكام الدستور المرن لا تعلو غيرها من أحكام التشريعات

الأخرى، ويمكن تعديلها بتشريعات عادية تصدر عن السلطة التشريعيّة [٢٤].

ولم يكن الأخذ بالرقابة على دستوريّة القوانين محل إجماع فقهي، حيث وجد من يؤيدها ووجد من يعارضها [٢٥]، وحتى الدول التي تأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات، نجدها لم تتفق على صور الرقابة على دستوريّة القوانين، والذي يعنينا في هذا البحث هو الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين، وهي صورة من صور عديدة وجدت للرقابة على مبدأ دستوريّة القوانين، وإن كانت ليست محل إجماع للأخذ بها [٢٦].

والدول التي أخذت بالرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين، طبّقت هذه الرقابة مع أخذها بعين الاعتبار مبدأ الفصل بين السلطات، وهذا يعني أن يقتصر دور القضاء على الامتناع عن تطبيق التشريع المخالف للأحكام الدستوريّة دون أن يقوم بإلغائه [٢٧]، لأن إلغاء التشريع هو من اختصاص السلطة التشريعيّة التي سنّته استناداً إلى مبدأ من يملك الإنشاء يملك الإلغاء وإلى النصوص الدستوريّة التي تعطي السلطة التشريعيّة سنّ التشريعات العادية.

والرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين، إما أن تكون رقابة من حيث الشكل وإما أن تكون من حيث الموضوع. وتعني الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين من حيث الشكل، التأكد من أن التشريع الأدنى قد توافر فيه الشكل الذي تطلبه التشريع الأعلى، أي التأكد من أن سنّ التشريع الأدنى وإصداره ونشره قد تم من الجهات المختصة وفق أحكام الدستور، وأن يبدأ نفاذه بعد مرور المدة اللازمة لذلك.

فإذا ثبت للمحاكم أن التشريع لم ينل الأغلبية البرلمانية اللازمة لإقراره، أو أنه لم يصدر من سلطة مختصة بإصداره، أو لم ينشر في الوقائع الفلسطينيّة، وكان نفاذه يتطلب ذلك، فعلى المحاكم أن تمتنع عن تطبيق ذلك التشريع لعدم دستوريته، وهذا واجب على القضاء عليه احترامه، لأن هذا التشريع منعدم لا وجود له قانوناً.

وتعني الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين من حيث الموضوع، أن التشريعات تتدرّج في قوتها وفقاً للمواضيع التي تنظمها [٢٨].

وتعد نصوص الدستور أقوى التشريعات في الدولة وتسمو على غيرها وفقاً لمبدأ سمو الدستور، ويليها في المرتبة التشريع العادي ثم التشريع الفرعي.

ونصوص الدستور هي التي تحدد شكل الدولة، وتبيّن نظام الحكم فيها، وتنظم علاقة السلطات الثلاث العامة فيما بينها وكذلك اختصاصاتها، فضلاً عن أنها تكفل وتصون الحقوق والحريات العامة للأفراد، لذلك تعد نصوص الدستور في مرتبة أعلى من القواعد القانونيّة الأخرى؛ الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة القواعد التشريعيّة الأدنى مرتبة على مخالفة نصوص الدستور، وهذا يعني أن قواعد التشريع العادي وقواعد التشريع الفرعي يجب ألاّ تخالف نصوص الدستور، وكذلك يجب ألاّ تخالف قواعد التشريع اللائحي أو الفرعي قواعد التشريع العادي، ومن باب أولى ألاّ تخالف، أيضاً، نصوص الدستور.

يظهر مما سبق أن التشريعات تتدرّج من حيث

القوة إلى نصوص الدستور وهي أعلى مرتبة تليها نصوص التشريع العادي ثم تليها نصوص التشريع الفرعي. وعليه متى وجدت المحاكم أن هذا التدرّج لم يتحقّق، كما لو وجدت أن نصوص التشريع العادي قد خالفت نصوص الدستور في موضوعها، أو وجدت أن نصوص القانون الفرعي أو اللائحي قد خالفت نصوص التشريع العادي أو نصوص الدستور في موضوعها، فتكون نصوص القانون الأدنى مخالفة لنصوص القانون الأعلى في موضوعها، ويترتب على ذلك بطلان النصوص الأدنى لعدم دستوريتها، وذلك راجع إلى أن التشريع الأدنى يخضع للتشريع الأعلى، وهذا يستتبع أن يستمد كل تشريع قوته وصحته من عدم مخالفته لما يعلوه من قواعد تشريع آخر، وبالتالي إذا وجدت حالة تعارض بين تشريعين مختلفين في القوة وجب أن يغلب التشريع الأعلى ويتم تطبيقه وبمفهوم المخالفة، فإنه يجب أن يتم استبعاد كل قانون أدنى مخالف للقانون الأعلى درجة أو مرتبة منه، تطبيقاً لمبدأ تدرّج القواعد القانونيّة من حيث المرتبة [٢٩].

والرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين يتم تحريكها، إما بطريق الدفع وإما بطريق الدعوى الأصلية. وتكون عن طريق الدفع [٣٠]، حين ينظر القاضي في نزاع معين، ويطلب منه أحد الخصوم تطبيق قانون معين، على الخصم الآخر، فيدفع الخصم الآخر بعدم دستوريّة هذا القانون المراد تطبيقه، وفي هذه الحالة يجب على القاضي أن يبحث في مدى مطابقة القانون المطلوب تطبيقه لأحكام القانون الأعلى درجة منه، فإذا وجده مطابقاً له رفض الدفع، وطبق القانون المراد تطبيقه، لتوافر الشروط اللازمة لدستوريته، وإذا وجد القاضي أن القانون المراد تطبيقه يخالف أحكام قانون أعلى، فيقضي القاضي بعدم دستوريته ويمتنع عن تطبيقه في ذات الدعوى، المنظورة أمامه، والتي طُلب فيها تطبيقه من قبل أحد الخصوم.

والقاضي هنا لا يحكم بإلغاء القانون غير الدستوري، وإنما يكتفي بتجاهله وعدم تطبيقه أي الامتناع عن تطبيقه، ويبقى القانون سارياً ويمكن تطبيقه في دعاوى أخرى، وذلك لأن القاضي لا يتعرض للقانون المراد تطبيقه، فيقتصر دوره في مثل هذه الحالة على مجرد قبول الدفع بالامتناع عن تطبيق القانون الذي تم الدفع لأجل استبعاده وعدم تطبيقه، وبذلك تُحترم أحكام التشريع الأعلى بتغليبها على أحكام التشريع الأدنى، ويحترم، أيضاً، استقلال السلطة التشريعيّة إذا كان القانون المراد تطبيقه وتم استبعاده هو قانوناً عادياً، لأن السلطة التشريعيّة هي صاحبة الاختصاص في إلغاء القوانين العادية؛ لأنها صاحبة الاختصاص في إصدارها.

وقد يتم تحريك الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين عن طريق الدعوى الأصلية [٣١] وفيها يخاصم الشخص النصّ القانوني في دعوى عينية، وفيها يتصدى الفرد لعدم دستوريّة القانون من خلال دعوى أصلية يرفعها، على نحو يهاجم من خلالها النصّ القانوني غير الدستوري، لذلك سُميت الطريقة الهجومية، ولكن حق الأفراد في اللجوء لرفع الدعوى الأصلية كوسيلة لتحريك

الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين، لا يكون إلاّ بمقتضى نصّ دستوري يعطيهم الحق في ذلك، الأمر الذي يفهم من خلاله أن هذا الشخص يستند في رفع دعواه الدستوريّة إلى نصّ دستوري يعطيه الحق في ذلك بشكل مباشر.

وصورة ذلك تتمثل في أن يرفع الشخص دعواه الأصلية مباشرة أمام المحكمة طالباً منها إبطال أو إلغاء قانون غير دستوري، ومتى تحقق القاضي من ذلك وجب عليه الحكم بإبطال أو إلغاء هذا القانون غير الدستوري حسب مقتضى الحال، والحكم الدستوري هنا الصادر من قبل القاضي الدستوري، هو حكم يحوز على حجية مطلقة، لذلك يسري هذا الحكم في مواجهة الكافة، وبأثر رجعي وكذلك بالنسبة للمستقبل، حيث يستفيد المدعي في دعوى الدستوريّة وغيره من الأفراد والمواطنين من حكم القاضي، الأمر الذي يعطي هذا الحكم حجية مطلقة، لا نسبية كما هو معهود في الأحكام القضائيّة العادية الصادرة في الدعاوى الموضوعية، التي تقتصر في حجيتها وإلزاميتها على المتخاصمين أو المتقاضين في الدعوى.

ونظراً للنتائج الخطيرة التي تترتب على الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين بطريق الدعوى الأصلية، فإن أغلب الدساتير التي أخذت بها لم تجعل الاختصاص في نظر هذه الدعوى للمحاكم الموضوعية العادية، بل جعلتها من اختصاص محكمة معينة، قد تكون المحكمة العليا التي تكون على رأس النظام القضائي العادي، أو تكون من اختصاص محكمة دستوريّة متخصصة [٣٢]. وتجعل دساتير أخرى حق رفع الدعوى الأصلية، بإلغاء أو إبطال قانون لعدم دستوريته من اختصاص هيئة عامة دون غيرها من الهيئات العامة الموجودة في الدولة [٣٣].

إلاّ أن تحريك الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين بطريق الدفع الفرعي من قبل أحد الخصوم، نجدها الغالبة [٣٤]، كونها تؤدي إلى احترام مبدأ الفصل بين السلطات، من خلال أن دور القاضي فيها يكون قاصراً على الامتناع عن تطبيق القانون غير الدستوري، دون أن يتعدى هذا الدور للقاضي لأن يحكم بإلغاء أو إبطال هذا القانون المقضي بعدم دستوريته، لذلك فإن مجرد امتناع القاضي عن تطبيق القانون غير الدستوري فيه احترام لاختصاص السلطة التشريعيّة ولعملها في سنّ التشريعات العادية أو إلغائها، لذلك فإن طريقة الدفع تجنب السلطة التشريعيّة والتنفيذية من بسط سلطان القضاء على أي منهما، وذلك من خلال عدم تمكينه من إلغاء أو إبطال ما صدر عنهما من تشريعات عادية أو لائحية فرعية.

الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين في فلسطين

لا أحد ينكر وجود الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين في فلسطين، وكانت الرقابة تثبت لكل المحاكم في فلسطين باختلاف درجات التقاضي فيها، وحدث تغيير في ذلك بصدور القانون الأساسي المؤقت للعام ٢٠٠٢. وبالتالي فإن شرح الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين في فلسطين يقتضي بيان التالي:

الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين قبل صدور القانون الأساسي المؤقت للعام ٢٠٠٢

قامت المحاكم في فلسطين في هذه المرحلة بأخذ زمام الأمور بنفسها، ورأت أن من حقها مراقبة دستوريّة القوانين، فإذا وجدت تعارضاً بين قاعدة قانونيّة وقاعدة قانونيّة أخرى أعلى منها في المرتبة، فإنها تطرح جانباً القاعدة القانونيّة الأدنى لعدم دستوريتها.

وفرضت المحاكم رقابتها على دستوريّة القوانين من حيث الشكل ومن حيث الموضوع، فمن حيث الشكل تحققت المحاكم من سلامة القانون الذي تطبقه، بتأكدها من سَنِّه وإصداره من الجهة المختصة حسب نصوص الدستور. ومن حيث الموضوع، تحققت المحاكم من تدرّج التشريعات من حيث القوة، الذي يعني ألاّ تخالف القاعدة القانونيّة الأدنى في موضوعها قواعد القانون الأعلى.

وتختص جميع المحاكم المدنية باختلاف درجاتها بالرقابة على دستوريّة القوانين، وتكون الرقابة عن طريق الدفع الفرعي من قبل أحد الخصوم في الدعوى المنظورة أمامها، بحيث إذا عرضت أمام المحكمة دعوى، ودفع أحد الخصوم بعدم دستوريّة القانون المراد تطبيقه، يكون من حق المحكمة التي تنظر في الدعوى بل من واجبها التأكد من دستوريّة القانون المطلوب تطبيقه. ومن أهم القرارات التي صدرت عن المحاكم في فلسطين، والتي تؤكد حق المحاكم المدنية في الرقابة على دستوريّة القوانين، من حيث الشكل ومن حيث الموضوع، القرار الصادر في الطلب رقم ٦٩ / ٧٦ عدل عليا، ومن المفيد أن نذكر جزءاً من أسباب القرار.

"وحيث إنه أمام هذا التعارض بين ما كان يسير عليه العمل تطبيقاً للقوانين المحلية وبين الأمر ٣٩٥، فلا مناص من التصدي لهذا الأمر لبيان القانون واجب التطبيق [٣٥]. "

وحيث إنه وللوصول إلى ذلك، لا بد من الإجابة عن أمرين، أولهما هل للمحاكم المدنية الحق في بحث دستوريّة القوانين، وبعبارة أخرى هل للمحاكم الوطنيّة الحق في مناقشة شرعية الأوامر والأنظمة التي تصدرها السلطات المحتلة، خصوصاً إذا تعارضت مع القوانين المرعية في البلاد المحتلة، أو إذا تعارضت مع المعاهدات والمواثيق الدولية أو مع مصلحة السكان ؟.

وثانيهما، هل لسلطة التشريع في الأرض المسيطر عليها اليد المطلقة في إصدار ما تشاء من التشريعات أم أن هناك ضوابط واعتبارات لا بد من توافرها.

وحيث إنه بالنسبة للأمر الأول: وهو حق المحكمة في بحث دستوريّة القوانين، فإن من المقرر فقهاً وقضاءً أن من حق المحاكم المدنية بل من واجبها البحث في دستوريّة القوانين خصوصاً إذا تعارضت مع قوانين أعلى منها مرتبة، أو إذا تعددت التشريعات أو تناقضت، وذلك لتتمكّن من أداء واجبها في الفصل فيما يعرض عليها من نزاعات، كما أن لها بل عليها أن تتحقق من سلامة القانون الذي تطبقه من ناحية الشكل و الموضوع، وهذا ما استقر عليه قضاء المحكمة العليا في العديد من أحكامها، نورد منها القرارات التالية ١٣/ ٤٢

عدل عليا، ٧/ ٤٢، ٨/ ٤٢، ٢٥/ ٤٣، ٢٠٧/ ٤٣، ٣٤٥/ ٤٣، ٦/ ٦٥، ٧/ ٤٦، ٢٠/ ٢٦، ١١/ ٤٥، ٦٤/ ٦٤ وكثير غيرها.

وقد ورد في الصحيفة ٢١٨ من مجموعة
13 Azouri (Law report of Palestine)[٣٦]

It was held that the high court – could only interfere if satisfied the compent authority had exercised its discretion nulafides or with out regard to rules of reason or justice.

وجاء في القرار رقم ٥٠/ ٥٣ استئناف عليا، ما نصّه "كما كان دستور فلسطين وهو القانون الأساسي نافذ المفعول في هذه المنطقة بمقتضى الأمر رقم ٦ لا يحرم المحاكم من التصدي لبحث دستوريّة القوانين، وكان الأصل أن تتولى المحاكم تفسير القوانين وتطبيقها على ما يطرح عليها من خصومة، فإن لها بل عليها في سبيل أداء مهمتها، أن تتحقق من سلامة القانون الذي تطبقه سواء من ناحية الشكل أو لموضوع . . . ويبنى على كل ما تقدم أن حق هذه المحكمة في بحث دستوريّة القوانين هو أمر مسلم لا جدال فيه . . . إلخ".

يظهر مما سبق أن الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين من حيث الشكل ومن حيث الموضوع حق للمحاكم المدنية وواجب عليها ممارسته في هذه المرحلة، فإذا وجدت أن القانون المطلوب تطبيقه غير دستوري فعليها أن تمتنع عن تطبيقه.

الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين بعد صدور القانون الأساسي المؤقت للعام ٢٠٠٢

لقد نصّ القانون الأساسي المؤقت على الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين في المادتين ٩٤، ٩٥، وبعد تعديل القانون الأساسي المؤقت في العام ٢٠٠٣، ورد النصّ على الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين في المادتين ١٠٣، ١٠٤، ونجد هناك تطابقاً بين نصّ المادتين ١٠٣، و ١٠٤ من القانون الأساسي المعدّل للعام ٢٠٠٣، مع نصّ المادتين ٩٤، و ٩٥ من القانون الأساسي المؤقت لسنّة ٢٠٠٢.

وجاء في نصّ المادة ١٠٣/ ١، أ، من القانون الأساسي المعدّل ما يلي "تشكل محكمة دستوريّة عليا[٣٧]، بقانون وتتولى النظر في:

أ. "دستوريّة القوانين واللوائح أو النظم وغيرها".

وجعلت المادة ١٠٤ من القانون الأساسي المعدّل، المحكمة العليا مختصة مؤقتاً بالمهام المسنّدة للمحكمة الدستوريّة العليا، وهذا يعني أنها مختصة اختصاصاً مؤقتاً بالنظر في مسألة دستوريّة القوانين واللوائح أو النظم وغيرها، إلى أن يتم إصدار قانون المحكمة الدستوريّة العليا.

ونتحفظ على كلمة (غيرها) التي وردت في المادة ١٠٣/ ١، أ، حيث إنه لا لزوم لها؛ لأن الرقابة على دستوريّة القوانين، تشتمل على مبدأ تدرّج التشريعات، وأعلى هذه التشريعات مرتبة نصوص الدستور، وتليها نصوص التشريع العادي، ثم اللوائح والأنظمة فقط، ولا تعرف

الرقابة الدستوريّة غير ذلك، لذلك لا بد من إجراء تعديل وحذف كلمة (غيرها).

وبالرغم من التحفّظ المذكور، فإن نصّ المادة ٩٤ من القانون الأساسي المؤقت، بالغ الأهمية؛ لأنه أحدث تحوّلاً جذرياً بخصوص المحاكم المختصة بالرقابة على دستوريّة القوانين في فلسطين، حيث جعل الاختصاص في النظر في دستوريّة القوانين واللوائح والأنظمة معقوداً للمحكمة الدستوريّة العليا، وبالتالي لم تعد أية محكمة أخرى من المحاكم مختصة بالنظر في دستوريّة القوانين.

وأعتقد أن هذا التحوّل الذي أحدثه نصّ المادة ٩٤ في الاختصاص بالرقابة على دستوريّة القوانين، ينمّ عن رغبة المشرّع في جعل جهة واحدة مختصة بذلك؛ لأن ترك أمر الرقابة للمحاكم على اختلاف درجاتها، قد يؤدي إلى اختلاف الأحكام التي تصدر عنها، بخصوص دستوريّة القوانين واللوائح والأنظمة.

فضلاً عن ذلك فإن انعقاد الاختصاص للمحكمة الدستوريّة العليا، في الرقابة على دستوريّة القوانين، يؤدي إلى ضمان الكفاءة والحيادية والموضوعية والاستقلال في قضاة المحكمة الدستوريّة العليا، نتيجة للشروط اللازم توافرها في قضاة المحكمة الدستوريّة العليا. وتعتبر المحكمة العليا صاحبة اختصاص مؤقت في النظر في دستوريّة القوانين واللوائح والأنظمة؛ وذلك لعدم صدور قانون تشكيل المحكمة الدستوريّة العليا بعد، فقد نصّت المادة ٩٥ من القانون الأساسي المؤقت على اختصاص المحكمة العليا مؤقتاً بالمهام المسنّدة للمحكمة الدستوريّة العليا، والذي يعنينا في هذا المقام الاختصاص بالنظر في دستوريّة القوانين أو اللوائح أو النظم، وأكد هذا الاختصاص المؤقت نصّ المادة ١٠٤ من القانون الأساسي المعدّل، وهذا الاختصاص المؤقت يبقى إلى أن يتم صدور قانون تشكيل المحكمة الدستوريّة العليا، ومتى صدر هذا القانون ينتهي بذلك اختصاص المحكمة العليا بالنظر في دستوريّة القوانين واللوائح والأنظمة، ويصبح ذلك من اختصاص المحكمة الدستوريّة العليا.

ويظهر من نصّ المادة ٩٤ من القانون الأساسي المؤقت، ونصّ المادة ١٠٣/١، أ، من القانون الأساسي المعدّل، أن اختصاص المحكمة الدستوريّة العليا، بالنظر في دستوريّة القوانين واللوائح والأنظمة، اختصاص عام يشمل كل القوانين العادية واللوائح والأنظمة، فلهذه المحكمة القول الفصل في كل ما يثار بخصوص دستوريّة القوانين أو اللوائح أو الأنظمة، سواء أكانت قوانين صادرة عن السلطة التشريعيّة، أم تشريعات لائحية فرعية صادرة عن السلطة التنفيذية وفق نصوص القانون الأساسي، وسواء أكانت اللوائح عادية أم لها قوة القانون؛ لأن رقابة دستوريّة القوانين تستهدف عدم الخروج على قواعد القانون الأساسي الذي يبيّن أسس نظام الحكم، ولا يتحقق هذا الهدف إلاّ إذا بسطت الرقابة القضائيّة على التشريعات كافة، على اختلاف أنواعها سواء أكانت تشريعات صادرة عن السلطة التشريعيّة أم صادرة عن السلطة التنفيذية في حدود اختصاصها المرسوم بنصوص الدستور، أم صادرة عن رئيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وفق أحكام القانون الأساسي، ذلك

أن إمكانية الخروج على أحكام القانون الأساسي قائمة بالنسبة لها جميعاً، بل إن هذا الافتراض يكون بصورة أكبر في التشريعات التي تصدر عن السلطة التنفيذية منها في التشريعات التي تصدر عن السلطة التشريعيّة [٣٨].

ويشتمل اختصاص المحكمة العليا المؤقت على النظر في الرقابة على دستوريّة القوانين واللوائح والأنظمة، كل المخالفات المتعلّقة بالشكل المنصوص عليها في القانون الأساسي المؤقت ومن بعده المعدّل، بشأن اقتراح التشريع أو إقراره أو إصداره أو نشره، كما يشمل المخالفات المتعلقة بالموضوع في حالة مخالفة التشريع الأدنى في موضوعه للتشريع الأعلى.

ويُرد اختصاص المحكمة العليا بالرقابة على الشكل والموضوع إلى أن نصّ المادة ٩٤ من القانون الأساسي المؤقت، ورد في صيغة عامة مطلقة، ثم إن في ترك الأمر لما كان عليه قبل تقرير الرقابة على دستوريّة القوانين من قبل قضاء دستوري، قد يؤدي إلى صدور أحكام متعارضة تتناقض فيما بينها، مما يهدر الحكمة من نصّ المادة ٩٤، التي تهدف إلى تركيز الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين واللوائح والأنظمة في محكمة عليا تختص ـ وحدها دون غيرها في الفصل في دستوريّة القوانين واللوائح والأنظمة ـ حمايةً لأحكام الدستور، والقوانين.

الرقابة من حيث الشكل

تتجلّى الرقابة القضائيّة للمحكمة العليا في رقابتها من حيث الشكل على التشريع العادي، واللوائح أو الأنظمة في أن تتم وفق نصوص القانون الأساسي المعدّل. فالتشريع العادي أو كما يسميه بعض الفقهاء التشريع الرئيسي، هو التشريع الذي تقوم بسنّه السلطة التشريعيّة ـ المجلس التشريعي ـ في حدود ما نصّت عليه أحكام القانون الأساسي المؤقت سابقاً والمعدّل حالياً، وقواعد القانون الأساسي تشرك السلطة التنفيذية ورئيس السلطة الوطنيّة في سنّ التشريع، فالمادة ٥٦ من القانون الأساسي المعدّل تجعل لكل عضو من أعضاء المجلس التشريعي حق اقتراح القوانين، والمادة ٧١ من القانون الأساسي تعطي الحق لمجلس الوزراء ـ وهو السلطة التنفيذية ـ في التقدم إلى المجلس التشريعي بمشروعات القوانين.

واستناداً إلى نصّ المادة ٦٥ من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، يحيل مجلس الوزراء مشروعات القوانين والاقتراحات إلى رئيس المجلس التشريعي مرفقة بمذكراتها الإيضاحية، وعلى رئيس المجلس التشريعي أن يحيل المشروع أو الاقتراح إلى اللجنة المختصة لإبداء الرأي، في صلاحيتها، فإذا رأى المجلس ـ بعد الاستماع إلى لجنة قبول الاقتراح ـ أحاله إلى اللجنة القانونيّة لوضعه في مشروع متكامل، لتقديمه للمجلس في الدورة نفسها، أو في الدورة التي تليها.

ويُطرح مشروع القانون على المجلس بمقتضى نصّ المادة ٨٦ من النظام الداخلي للمجلس التشريعي، لمناقشته في قراءتين منفصلتين، ففي القراءة الأولى يُناقش المشروع مادة مادة، ويتم التصويت على كل مادة، وبعد ذلك يتم التصويت على المشروع في مجمله، وتجري قراءة ثانية خلال

مدة أقصاها شهر من تاريخ إقرار المشروع بالقراءة الأولى، وتقتصر على مناقشة التعديلات المقترحة ويتم التصويت عليها، ثم يصوت على المواد المعدّلة نهائياً، ثم تجري قراءة ثالثة بناءً على طلب كتابي مسبب من مجلس الوزراء، أو من ربع عدد أعضاء المجلس التشريعي شريطة أن يقدم الطلب قبل إحالة المشروع لرئيس السلطة الوطنيّة لإصداره. ويتم إقرار مشاريع القوانين، من قبل المجلس التشريعي بالأغلبية المطلقة، ما لم ينصّ على خلاف ذلك، وهذا ما يقضي به نصّ المادة ٦٩ من النظام الداخلي للمجلس التشريعي. ويجب أن يحيل رئيس المجلس التشريعي، المشروع فور إقراره، أو فور انقضاء أسبوعين من تاريخ إقراره بالقراءة الثانية إلى رئيس السلطة الوطنيّة لإصداره، وهذا ما يقضي به نصّ المادة ٧٠ من النظام الداخلي.

والأصل أن ذلك كافٍ لإتمام عملية التشريع العادي، ولكن أعطى نصّ المادة ٤١ من القانون الأساسي المعدّل رئيس السلطة الوطنيّة الحق في الاعتراض على ما أقرّه المجلس التشريعي من قوانين وذلك خلال مدة ثلاثين يوماً من تاريخ إحالتها إليه، وله أن يعيدها إلى المجلس التشريعي خلال ذات الأجل مشفوعة بملاحظاته وأسباب اعتراضه، فإذا فات هذا الميعاد دون اعتراض منه سقط حقه في الاعتراض، وعد ما أقرّه المجلس التشريعي قانوناً صادراً ويجب نشره في الوقائع الفلسطينيّة. وعملية الاعتراض من قبل رئيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة تنتهي بإيقاف التشريع الذي أقره المجلس التشريعي إلى حين إقراره من جديد بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي، م ٤١/ ٢ من القانون الأساسي المعدّل، فإذا أقر القانون بهذه الأغلبية عد قانوناً رغم الاعتراض الوارد عليه من قبل رئيس السلطة الوطنيّة، وينشر في الوقائع الفلسطينيّة.

ونصّت المادة ٤١ من القانون الأساسي المعدّل على أن رئيس السلطة الوطنيّة هو الجهة التي تصدر القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إحالتها إليه، هذا إذا لم يقرر إعادتها إلى المجلس التشريعي، الأمر الذي يظهر لنا أن إصدار التشريعات هو من اختصاص رئيس السلطة الوطنيّة فقط، ويجب أن يكون ذلك بعد إقرارها من المجلس التشريعي وإحالتها إليه خلال المدة المحددة.

وأجازت المادة ٤٣ من القانون الأساسي المعدّل لرئيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة أن يصدر قرارات لها قوة القوانين العادية، في حالات الضرورة التي لا تحتمل التأخير في غير أدوار الانعقاد العادي للمجلس التشريعي، ويجب عرضها على المجلس التشريعي في أول جلسة يعقدها بعد صدور هذه القرارات، وإلاّ زال ما كان لها من قوة القانون، وإذا عرضت على المجلس على النحو السابق ولم يقرّها، زال ما يكون لها من قوة القانون.

ولرئيس الوزراء بمقتضى المادة ٦٩/ ٧ من القانون الأساسي المعدّل توقيع اللوائح التي يصادق عليها مجلس الوزراء وإصدارها.

يظهر مما سبق أن سنّ التشريع العادي أو اللائحي أو القرارات التي لها قوة القانون، يجب أن تتم وفق إجراءات حددتها نصوص القانون الأساسي المعدّل، وأن تصدر من جهات حددتها نصوصه،

فإذا سنّت القوانين بصورة مخالفة للإجراءات المحددة، يكون للمحكمة العليا أن تحكم بعدم دستوريتها لأنها مخالفة للإجراءات التي نصّ عليها القانون الأساسي المعدّل، أو صدرت من جهة غير مختصة بذلك وفق ما تقضي به نصوص القانون الأساسي المعدّل، فتكون غير دستوريّة وتحكم المحكمة العليا بعدم دستوريتها.

الرقابة من حيث الموضوع

تتجلى الرقابة القضائيّة للمحكمة العليا في رقابتها من حيث الموضوع في تدرّج التشريعات من حيث القوة، فنصوص القانون الأساسي تعد الأقوى ويليها التشريع العادي، ثم اللوائح أو الأنظمة، وهذا يتطلب ألاّ يخالف التشريع العادي في الموضوعات التي ينظمها، ما ورد في القانون الأساسي، ولا تخالف اللوائح أو النظم في المواضيع التي ينظمها القانون العادي والقانون الأساسي، فمثلاً نصّ القانون الأساسي المعدّل في بابه الثاني على الحقوق والحريات العامة، فهذا يقتضي أن أي تشريع عادي عليه أن يحترم ما نصّ عليه في القانون الأساسي من حقوق وحريات عامة، فإذا تضمن أي تشريع عادي أي نصّ يخالف موضوعه حرية الرأي، أو حرية الإقامة أو حرية التنقل، أو حرية العقيدة أو العبادة، أو حرية ممارسة الشعائر الدينية بصورة لا تخل بالنظام العام أو الآداب العامة، أو أن يمس حرمة المساكن الخاصة، أو يقضي بنزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة، أو الاستملاك دون حكم قضائي، أو يحظر حرية النشاط الاقتصادي، أو لا يصون الملكية الخاصة . . . إلخ، يكون النصّ الذي ورد في التشريع العادي غير دستوري لأنه مخالف من حيث الموضوع ما ورد في أحكام القانون الأساسي المعدّل.

وكذلك يجب أن تكون اللوائح أو الأنظمة غير مخالفة في موضوعاتها التي تضع لها أحكاماً لنصوص القانون الأساسي ولنصوص القانون العادي، فإذا أصدر رئيس السلطة الوطنيّة قرارات لها قوة القانون، بتحقق شروط ذلك الإصدار وفق أحكام القانون الأساسي، أو صدر عن السلطة التنفيذية لوائح أو أنظمة حسب اختصاصها المنصوص عليه في القانون الأساسي، فيجب أن يكون موضوع هذه اللوائح أو النظم لا يخالف أحكام القانون الأساسي ولا أحكام القوانين العادية.

فإذا لم يتم احترام تدرّج التشريعات من حيث القوة، وخالفت أحكام القانون العادي من حيث الموضوع أحكام القانون الأساسي، أو خالفت أحكام اللوائح أو الأنظمة من حيث الموضوع أحكام القانون الأساسي أو أحكام القانون العادي، فيكون للمحكمة العليا أن تقضي بعدم دستوريتها.

وبالرغم من نصوص القانون الأساسي بخصوص المحكمة الدستوريّة العليا، واختصاصاتها وبالرغم من جعل تلك الاختصاصات للمحكمة العليا مؤقتاً، إلاّ أننا لن نعثر على قانون مستقل للمحكمة العليا، كما هو الحال في جمهورية مصر العربية، حيث أنشئت المحكمة العليا بالقانون رقم ٨١ لسنّة ١٩٦٩ بإصدار قانون المحكمة العليا، بل تم النصّ

على المحكمة العليا في قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٥ لسنّة ٢٠٠١، ولم يرد في نصوص هذا القانون ما يبين الإجراءات الخاصة برفع الدعوى الدستوريّة أمام المحكمة العليا بصفتها محكمة مختصة اختصاصاً مؤقتاً بالرقابة على دستوريّة القوانين، ولم نجد نصوصاً تبيّن إجراءات التقاضي بخصوص رقابة المحكمة العليا، على دستوريّة القوانين، أو تبيّن الأثر المترتب على الحكم في الدعوى الدستوريّة . . . إلخ.

لذلك نجد أن المادة ٩٥ من القانون الأساسي المؤقت، جعلت المحكمة العليا تتولى مؤقتاً المهام المسنّدة للمحكمة الدستوريّة العليا، ومنها الرقابة على دستوريّة القوانين واللوائح أو الأنظمة دون أن يكون لهذه المحكمة العليا قانون، يبين إجراءات التقاضي أمامها بخصوص اختصاصها المؤقت بالنظر في دستوريّة القوانين أو اللوائح والأنظمة.

وأعتقد أن ذلك يعود إلى تأثر المشرّع بما هو موجود في القوانين التي استند إليها في جعل المحكمة العليا تختص مؤقتاً بالرقابة على دستوريّة القوانين، دون أن يراعي الاختلاف الموجود في القوانين السارية في بلادنا والقوانين الأجنبية، فوقع المشرع فيما وقع فيه، من جعل الاختصاص بالنظر في دستوريّة القوانين مؤقتاً للمحكمة العليا، دون أن يراعي الاختلاف بين المحكمة العليا كما نصّ عليها في قانون المحاكم النظامية لسنّة ٢٠٠١، والمحكمة العليا كما نصّ عليها قانون رقم ٨١ لسنّة ١٩٦٩ في جمهورية مصر العربية.

فالمادة الرابعة من القانون رقم ٨١ لسنّة ١٩٦٩ نصّت على اختصاص المحكمة العليا بالفصل في دستوريّة القوانين وتنازع وتفسير النصوص والفصل في طلبات تنفيذ أحكام هيئات التحكيم والفصل في مسائل تنازع الاختصاص، وصدر القانون رقم ٦٦ لسنّة ١٩٧٠ لتنظيم إجراءات التقاضي أمام المحكمة العليا في جمهورية مصر العربية.

وتضمن دستور جمهورية مصر العربية المعلن في ١١ كانون الأول ١٩٧١، نصّاً يقضي بإنشاء المحكمة الدستوريّة العليا، ونصّ في المادة ١٧٥ على أن تتولى المحكمة الدستوريّة دون غيرها الرقابة على دستوريّة القوانين واللوائح، ونصّت المادة ١٩٢ الواردة في باب أحكام الدستور الانتقالية على أن تمارس المحكمة العليا، اختصاصها المبين في القانون المنشئ لها، ومن اختصاصها الرقابة على دستوريّة القوانين، وذلك حتى يتم تشكيل المحكمة الدستوريّة العليا، وتم تشكيل المحكمة الدستوريّة بالقانون رقم ٤٨ لسنّة ١٩٧٩ المتضمن إصدار قانون المحكمة الدستوريّة العليا.

ولم يدرك المشرع الفلسطيني هذا التطوّر، فتأثر حين سنّ القانون الأساسي المؤقت بما ورد في دستور جمهورية مصر العربية ١٩٧١ من النصّ على إنشاء محكمة دستوريّة عليا من مهامها الرقابة على دستوريّة القوانين واللوائح، وهذا يظهر تأثر نصّ المادة ٩٤ من القانون الأساسي المؤقت بنصّ المادة ١٧٥ من دستور جمهورية مصر العربية.

وتأثر نصّ المادة ٩٥ من القانون الأساسي المؤقت بنصّ المادة ١٩٢ من دستور جمهورية مصر العربية، التي جعلت المحكمة العليا المصرية مختصة بالرقابة على دستوريّة القوانين، لحين تشكيل المحكمة

الدستوريّة العليا، فجعل الاختصاص بالنظر في دستوريّة القوانين واللوائح والأنظمة معقوداً بصفة مؤقتة للمحكمة العليا، في حين يُفتقر في بلادنا إلى وجود قانون للمحكمة العليا، وقانون يُنظم إجراءات التقاضي أمامها كما هو الحال في جمهورية مصر العربية.

فنصّ المادة ١٩٢ من دستور ١٩٧١ حينما ترك الاختصاص مؤقتاً للمحكمة العليا في مصر بالرقابة على دستوريّة القوانين، نجده أبقى على اختصاصها بذلك حسب ما ورد في قانون ١٩٦٩ المنظم للمحكمة العليا، إلى أن تشكل محكمة دستوريّة عليا، وبقيت المحكمة العليا مختصة بالرقابة على دستوريّة القوانين إلى أن شكلت المحكمة الدستوريّة العليا بالقانون رقم ٤٨ لسنّة ١٩٧٩.

في حين لم يتحقق ما سبق ذكره بخصوص نصّ المادة ٩٥ من القانون الأساسي المؤقت، حينما جعل المحكمة العليا تختص بالنظر مؤقتاً في دستوريّة القوانين إلى حين إنشاء محكمة دستوريّة عليا، فالمحكمة العليا لا يوجد لها قانون مستقل ينظمها على غرار قانون ١٩٦٩ الذي ينظم المحكمة العليا في جمهورية مصر العربية، ولا يوجد قانون يبيّن إجراءات التقاضي أمامها كما هو الحال في قانون ١٩٧٠ الذي ينظم إجراءات التقاضي أمام المحكمة العليا في جمهورية مصر العربية.

وعلى ضوء ما سبق أصبح من الضرورة تدخل المشرّع لإصدار قانون المحكمة الدستوريّة العليا في فلسطين، أو إصدار قانون للمحكمة العليا، والأفضل أن يصدر قانون بالمحكمة الدستوريّة العليا، ويمكن ذلك بإصدار قرار له قوة القانون من قبل رئيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بتشكيل المحكمة الدستوريّة العليا استناداً إلى نصّ المادة ٤٣ من القانون الأساسي المعدّل، خصوصاً أن مشروع قانون المحكمة الدستوريّة العليا موجود وإن كان يحتاج إلى مراجعة بعض مواده قبل إصداره.

الرقابة القضائيّة على المشروعيّة

لكي تكون أعمال الدولة وما يتبعها من هيئات في أداء وظائفها مشروعة، يجب أن تتم وفق القوانين العليا التي تحكمها، فإذا لم تتم وفق ذلك تكون غير صحيحة ولا تترتب عليها الآثار القانونيّة، ولا تكون ملزمة للأفراد المخاطبين بها، ويستطيع الأفراد رد الدولة في هذه الحالات إلى احترام سيادة القانون، إذا خرجت في قراراتها عمداً أو إهمالاً عن القانون، وهذا يعني أن مبدأ المشروعيّة يقتضي أن تلتزم الدولة وما ينبثق عنها من هيئات بأن تكون كل أعمالها أو قراراتها النهائية وفق أحكام القانون فإذا التزمت بذلك يتحقق مبدأ سيادة القانون.

ورقابة المشروعيّة تهدف إلى إلزام الدولة وهيئاتها بالقوانين السارية في كل ما يصدر عنها من قرارات وتصرفات قانونيّة وأعمال مادية تمتد آثارها إلى الأفراد [٤٠]. ولكي يكون مبدأ المشروعيّة فعالاً له قيمته، لا بد من توقيع جزاء على الدولة أو على ما يتبعها من هيئات إذا قامت بمخالفته، وهذا يتطلب وجود رقابة قضائية على أعمال وتصرفات الدولة وهيئاتها بأن تكون وفق القوانين السارية، أي رقابة على احترام الدولة للقانون في كل ما تقوم به من

قرارات أو تصرفات قانونيّة أو أعمال مادية تمتد آثارها إلى الأفراد، لذلك فالرقابة القضائيّة وسيلة فعالة لحماية مبدأ المشروعيّة [٤١].

وتظهر أهمية الرقابة في كون أعمال الإدارة تمس حقوق وحريات الأفراد خاصة بعد أن أصبح دور الدولة إيجابياً غايته تحقيق المساواة والعدل الاجتماعي بين الأفراد. وتكون الرقابة القضائيّة على أعمال الإدارة المادية التي تمتد آثارها إلى الأفراد، وعلى الأعمال القانونيّة التي تمارسها الإدارة سواء صدرت عنها بإرادتها المنفردة كما في القرارات الإدارية الفردية أو التنظيمية، أو صدرت عنها بالاشتراك مع إرادة أخرى اشتركت معها في تصرف قانوني إداري، كالعقود الإدارية التي تبرمها الإدارة مع الهيئات الخاصة أو مع الهيئات العامة أو مع الأفراد [٤٢]. والجزاء الذي تطبقه المحاكم على الإدارة التي تخالف مبدأ المشروعيّة يعد ضمانة من شأنها أن تمنع استبداد الإدارة والابتعاد بها عن سياسة التحكم وممارسة القوة المادية.

واختلفت الدول في تحديد الجهة القضائيّة المختصة بالرقابة على مشروعية أعمال الإدارة، فالدول التي تعتنق المذهب الأنجلوسكسوني والتي تأخذ بنظام القضاء الموحد جعلت الاختصاص معقوداً للمحاكم العادية في الرقابة على مشروعية أعمال الإدارة، بينما في دول القضاء المزدوج نجد أن هناك قضاءً إدارياً إلى جانب القضاء العادي وأن الأول يعتبر قضاء متخصصاً ومستقلاً في مباشرة الرقابة القضائيّة على أعمال الإدارة وهو قضاء المشروعيّة، ويطبق في ذلك أحكام وقواعد القانون الإداري، ومن أمثلة هذه الدول فرنسا ومصر وسويسرا والمغرب، ووجدت صور أخرى للرقابة على المشروعيّة، مثل رقابة اللجان الإدارية وعرف بالإدارة القاضية، ووجدت رقابة على المشروعيّة تكون للهيئات الرقابية العليا، تجريها على الهيئات الأدنى أو على الجهات الإدارية، منها التظلّم الرئاسي والتظلّم الولائي، والأول يقوم بموجبه الموظف بالتظلّم من القرار الإداري أمام الرئيس الإداري الأعلى، في حين أن التظلّم الولائي يقوم على أساس تظلّم الموظف المرؤوس إلى رئيسه المباشر من القرار الإداري [٤٣].

وفي قطاع غزة، نصّت المادة ٥٨ من إعلان النظام الدستوري لقطاع غزة على أنه "مع مراعاة أحكام أي قانون بشأن اختصاص المحكمة العليا، تختص هذه المحكمة بالنظر في إلغاء القرارات الإدارية، متى كان مرجع الطعن فيها عدم الاختصاص، أو وجود عيب في الشكل، أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو الانحراف في استعمال السلطة على الوجه المبين في القانون).

هذا يظهر لنا أن المحكمة العليا هي الجهة المختصة بالنظر في مشروعية أعمال الإدارة، وهي الجهة المختصة في إلغاء قرارات الإدارة [٤٤]، متى تم الطعن فيها أمام المحكمة العليا، لعدم الاختصاص، أو كانت صادرة عن جهة اختصاص ولكن شابها عيب في الشكل، أو كان مضمونها مخالفاً للقوانين واللوائح، أو كان هناك خطأ في تطبيقها أو تأويلها، أو إذا انحرفت الإدارة في استعمال سلطتها لدى إصدارها لقراراتها.

وقد مارست دور المحكمة العليا في رقابتها على

مشروعية أعمال الإدارة، محكمة العدل العليا، وحددت هذه المحكمة اختصاصها في الطلب رقم ٣١/ ٧٢ عدل عليا [٤٥]، فبينت في أسباب حكمها في الطلب المذكور (أن المستقر فقهاً وقضاءً أن القرار الإداري، أي قرار إداري يتعرض للإلغاء أو التعديل من قبل هذه المحكمة إذا كان مشوباً بأحد الأخطاء التالية:

١ـ الخطأ في الشكل. ٢ـ الخطأ في القانون. ٣ـ الخطأ في الاختصاص. ٤ـ التعسف في استعمال الحق . . . إلخ.

وحكمت بإلغاء القرار الإداري المطعون فيه أمامها بسبب الأخطاء الشكلية والقانونيّة القائم عليها القرار).

وبعد صدور قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٥ لسنّة ٢٠٠١، تم توسيع اختصاصات محكمة العدل العليا، بحيث اتسعت لاختصاص القضاء الإداري في الدول التي تأخذ بنظام القضاء المزدوج، ويظهر ذلك من نصّ المادة ٣٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية، وهذا يعني أن لهذه المحكمة الرقابة على مشروعية أعمال الإدارة، إذ هي صاحبة الاختصاص في إلغاء القرارات الإدارية، وإلغاء اللوائح والأنظمة مثل لوائح الضبط واللوائح التنفيذية واللوائح التنظيمية.

الاتجاه إلى قضاء إداري مستقل

ظهر الاتجاه لوضع قضاء إداري مستقل في فلسطين، بعد تأسيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، فظهر التأثر بالمدرسة اللاتينية والمدارس الأخرى التي أخذت بفكرة التقنينات، في سنّ وإصدار تقنينات من قبل الجهات المختصة في السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، على غرار التقنينات المعروفة في المدرسة اللاتينية، وغيرها من المدارس التي أخذت بفكرة التقنينات، وفي ذلك ابتعاد عن المدرسة الأنجلوسكسونية التي كان لها التأثير البارز في فلسطين.

وظهرت الرغبة في إيجاد نظام قضاء مزدوج، فيه قضاء إداري مستقل ومتخصص في نصّ المادة ١٠٢ من القانون الأساسي المعدّل (يجوز بقانون إنشاء محاكم إدارية للنظر في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاتها الأخرى، والإجراءات التي تتبع أمامها).

فإذا ما قدر ونفذ هذا النصّ وتم إنشاء محاكم إدارية، فهذا يتطلب أن يكون القضاء الإداري هو المختص بالرقابة على مشروعية أعمال الإدارة، وهو قضاء إلغاء بالنسبة للقرارات الإدارية الصادرة عن الإدارة والمخالفة لمبدأ المشروعيّة، وقضاء تعويض في الوقت نفسه عن الأضرار التي لحقت بالأفراد من جراء تطبيق القرار الإداري غير المشروع عليهم.

الخاتمة:

يظهر من الدراسة أن مبدأ سيادة القانوني يعني أن يحكم القانون كل نشاط تقوم به الدولة، أو هيئاتها أو الأفراد، وأن الرقابة القضائيّة ضمانة مهمة من ضمانات احترام هذا المبدأ، وأهم مظهر من مظاهر سيادة القانون هو مبدأ دستوريّة القوانين، ومبدأ مشروعية القرارات الإدارية.

ويعني مبدأ دستوريّة القوانين هو أن تُسَن القوانين على اختلاف درجاتها، وتصدر من الجهات المختصة بذلك وفق أحكام القانون الأساسي،

وأن تتدرّج القوانين من حيث القوة، بحيث تحترم قواعد القانون الأدنى قواعد القانون الأعلى من حيث الموضوع، وإذا وجدت المحكمة تحقق ذلك فتقضي بدستوريّة القانون، وإن لم يتحقق ذلك بشكل كلي أو جزئي قضت بعدم دستوريتها، وبينما تطور القضاء الدستوري في فلسطين، وأن هذا القضاء سيناط بالمستقبل بمحكمة دستوريّة عليا تنفيذاً لنصّ المادة ١٠٤ من القانون الأساسي المعدّل.

ويعني مبدأ المشروعيّة، أن تحترم الإدارة في نشاطها وخصوصاً في قراراتها، أن تكون وفق أحكام القانون، وإن لم تفعل ذلك، فيمكن للمتضرر اللجوء لمحكمة العدل العليا لطلب إلغائها.

التوصيات:

١- وضع تنظيم لإجراءات التقاضي أمام المحكمة العليا، بصفتها مختصة اختصاصاً مؤقتاً ـ حسب نصّ المادة ١٠٥ من القانون الأساسي المعدّل ـ بالرقابة على دستوريّة القوانين واللوائح أو الأنظمة.

٢- إصدار قانون بإنشاء محكمة دستوريّة عليا، ويمكن أن يتم ذلك بقرار من رئيس السلطة الوطنيّة، استناداً لنصّ المادة ٤٣ من القانون الأساسي المعدّل.

٣- مراجعة مشروع قانون المحكمة الدستوريّة العليا، نظراً لوجود ملاحظات على بعض نصوصه.

٤- تعديل نصّ المادة ١٠٤/ ١، أ، من القانون الأساسي المعدّل بحذف كلمة (وغيرها).

٥- إنشاء قضاء إداري مستقل، إلغاءً وتعويضاً.

٦- يقتضي إنشاء قضاء دستوري وقضاء إداري مستقل، مراجعة القوانين التي شكلت المحاكم وحددت أصول المحاكم المدنية والتجارية.

٧- إلغاء وجود محكمة العدل العليا، في حالة وجود قضاء إداري مستقل؛ لأن اختصاصها المحدد في المادة ٣٣ من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم ٥ لسنة ٢٠٠١، سيكون ضمن اختصاص القضاء الإداري المستقل.

المراجع

أبو المجد، أحمد كمال، ١٩٦٠ . الرقابة على دستوريّة القوانين في الولايات المتحدة والإقليم المصري.
(رسالة دكتوراه من جامعة القاهرة)، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
البنا، محمود عاطف، ١٩٨٦ . النظم السياسية، القاهرة.
الجرف، طعيمة، ١٩٧٦ . مبدأ المشروعيّة، ضوابط خضوع الإدارة للقانون، دار النهضة العربية، القاهرة.
الحايك، وليد حلمي، ١٩٩٤ . مجموعة مختارة من أحكام محكمة الاستئناف العليا، ومحكمة العدل العليا، ١٩٧٣ – ١٩٩٣، الجزء الثاني (دار النشر غير متوفرة) غزة.
الجمل، يحيى، ١٩٨٦ . الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة ١٩٨٦ .
السيد، طه سعيد، ١٩٩٦ . مبدأ سيادة القانون وضمانات تطبيقه، دار النهضة، القاهرة.
الشرقاوي، سعاد، نصّيف، عبد الله، ١٩٨٤ . أسس القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة.
الطماوي، سليمان، ١٩٦٦ . النظرية العامة للقرارات الإدارية، ط٢، دار النهضة العربية، القاهرة.
عبد الله، عبد الغني بسيوني، ١٩٨٧ . القانون الدستوري، الدار الجامعية، القاهرة.
خليل، عثمان، ١٩٥٦ . الاتجاهات الدستوريّة الحديثة (مذكرات).
خليل، عثمان، ١٩٦٢ . مجلس الدولة ورقابة القضاء لأعمال الإدارة ، ط٥، عالم الكتب، القاهرة.
علي، عبد الجليل محمد، ١٩٨٤ . مبدأ المشروعيّة في النظام الإسلامي والأنظمة القانونيّة المعاصرة، ط١ ، عالم الكتب، القاهرة.
كيرة، علي حسنّ، ١٩٧٤ . المدخل لدراسة القانون، ط٥، منشأة المعارف، الإسكندرية.
متولي، عبد الحميد، ١٩٩٩ . القانون الدستوري والأنظمة السياسية، منشأة المعارف، الإسكندرية.
نجيب، علي حسنّ، ١٩٨٨ . الرقابة على دستوريّة القوانين، دار الفكر العربي، القاهرة.

الهوامش

١ . القانون الأساسي المؤقت لعام ٢٠٠٢، القانون الأساسي المعدّل لعام ٢٠٠٣ .
٢ . مثل قانون العمل، قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية، قانون تشكيل المحاكم النظامية، قانون البيانات . . . إلخ .
٣ . لم يرد مثل نصّ المادة ٦ من القانون الأساسي في دستور ١٩٢٢، ولا في دستور المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٥٢ الذي كان نافذاً في المحافظات الشمالية، ولا في الإعلان بالنظام الدستوري لقطاع غزة ١٩٦٢، الذي كان مطبقاً في قطاع غزة.
٤ . متولي، ١٨٧ : ١٩٩
٥ . السيد، ٩ : ١٩٩٦
٦ . توجد ظروف طارئة تفترض تطبيق مبدأ سيادة القانون، تُلجئ الدولة إلى الخروج على مبدأ سيادة القانون للحفاظ على الأفراد وعلى كيان الدولة، ومن هذه الظروف الحرب، الانقلاب، الأوبئة . . . إلخ .
٧ . الطماوي، ١٩٩٦، الصفحة ١١ وما بعدها .
٨ . السيد، مرجع سابق، ١٠ .
٩ . الجرف، ١٩٧٦ الصفحات ٣-٤ .
١٠ . السيد، مرجع سابق، ١٤ .
١١ . المرجع السابق، ١٤ .
١٢ . المرجع السابق، ١٥-١٦ .
١٣ . المرجع السابق، ١٦ .
١٤ . انظر البنا، ١٩٨٦، ٩٥ وانظر الجمل، ١٩٨٦ الصفحة ١٧ وما بعدها .
١٥ . السيد، مرجع سابق، ٤٨
١٦ . عبد الله، ١٩٨٧، الصفحة ١٣٣ وما بعدها .
١٧ . السيد، مرجع سابق ٤٨ .
١٨ . راجع حكم محكمة القضاء الإداري، أشار إليه، السيد، المرجع السابق الصفحة ٥٢ هامش ١ .
١٩ . المرجع السابق.
٢٠ . راجع حكم محكمة القضاء الإداري، أشار إليه، السيد، المرجع السابق، الصفحة ٥٤ هامش ٢ .
٢١ . نجيب، ١٩٨٨ الصفحات ٧-٨ .
٢٢ . لا تُعرض الرقابة القضائيّة على دستوريّة القوانين في الدول التي لا تعرف نظام الفصل بين السلطات، كما كان الحال في الاتحاد السوفييتي.
٢٣ . خليل، ١٩٥٦ .
٢٤ . الشرقاوي ونصّيف، ١٤١ : ١٩٨٤ .
٢٥ . انظر كيرة، ١٩٧٤ الصفحة ٢٤٩ وما بعدها وانظر نجيب، مرجع سابق الصفحة ٩ وما بعدها .
٢٦ . نجيب، مرجع سابق، ١٤ – ١٥ .
٢٧ . عبد الله ،مرجع سابق، ١٨١
٢٨ . المرجع السابق، ١٧٩
٢٩ . نجيب، مرجع سابق، الصفحة ١ وما بعدها .
٣٠ . متولي، مرجع سابق، الصفحة ١٩٦ وما بعدها.
٣١ . عبد الله، مرجع سابق، الصفحة ١٩٩ وما بعدها
٣٢ . أبو المجد، ٥٧٧ : ١٩٦٠ .
٣٣ . مثل الدستور السوري الصادر سنّة ١٩٥٠ .
٣٤ . كيرة، مرجع سابق، ٢٥٣ .
٣٥ . الحايك، ١٩٩٤، الصفحة ٤٧٩ وما يليها .
٣٦ . مشار إليه في الحايك، ١٩٩٤ .
٣٧ . تشكيل محكمة دستوريّة، لعدم وجود نوع آخر من المحاكم الدستوريّة أدنى حتى تسمى بالعليا.
٣٨ . نجيب، مرجع سابق، ٣٩ .
٣٩ . الجرف، ٥ : ١٩٧٦ .
٤٠ . خليل، ١٠٦٢، ١٠٨ .
٤١ . يرد على مبدأ المشروعيّة، استثناءات تتمثل في نظرية السلطة التقديرية، ونظرية الضرورة، راجع في شرح ذلك، أحمد أبو المجد، وسليمان الطماوي، مراجع سابقة.
٤٢ . المرجع السابق، ١٠٤ .
٤٣ . الجرف، المرجع السابق، ٢٧٣ .
٤٤ . يظهر من النصّ أن اختصاص المحكمة هو إلغاء القرارات الإدارية دون الحكم بالتعويض، فعلى المضرور من قرار إداري ألغي، أن يلجأ للمحاكم العادية لطلب التعويض.
٤٥ . الحايك، مرجع سابق، ٤٦٢ .

الواقع والتطوّرات السياسيّة الفلسطينيّة وآفاق المستقبل

عبد الرحيم ملوح*

من الصعب جداً الكتابة عن الوضع الداخليّ الفلسطينيّ بمعزل عن التطوّرات السياسيّة المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة، والتطوّرات الإقليميّة والدوليّة، والعكس صحيح؛ فالقضيّة الفلسطينيّة ولدت مدوّلة، وهي أكثر قضيّة في العالم تتداخل فيها العوامل المحليّة بالإقليميّة والدوليّة. ولا يمكن لصاحب قرار سياسيّ أو معنيّ بهذه القضيّة إلاّ أن يأخذ هذه العوامل بتداخلها والبيئة السياسيّة التي تتفاعل فيها باعتباره؛ ليكون قراره قريباً من الصواب.

فلم يكن بالإمكان أن يعقد مؤتمر (أنا بوليس)، قبل الانقسام الفلسطينيّ وقبل ما أقدمت عليه قيادة (حماس) من حسم سياسيّ بوسائل عسكريّة في حزيران ٢٠٠٧. وكلّنا يذكر أن الرئيس بوش دعا إلى هذا المحفل السياسيّ في ١٦ تموز ٢٠٠٧؛ محاولاً توظيف حالة الضعف الفلسطينيّ بعد ما قامت به قيادة (حماس)، ولوم العرب والمجتمع الدوليّ للفلسطينيين جميعاً على ما اقترفوه بحق أنفسهم.

إن تقييم قرار سياسيّ أو أيّة خطوة سياسيّة لمطلق صاحب قرار سياسيّ - وهو هنا قيادة (حماس) - يجب أن يخضع لمعيار مدى خدمته للمصالح الوطنيّة الفلسطينيّة وصون وتقويّة الكيان السياسيّ، وتعزيز الوحدة الوطنيّة وصمود ومناعة وممانعة ومقاومة الشعب الفلسطينيّ، أو العكس. واستناداً إلى هذا المعيار وبعد ما يزيد على ستة شهور من حزيران الماضي وما قامت به قيادة (حماس)، فإننا نجد دون شديد عناء أن الوضع الفلسطينيّ الوطنيّ والاجتماعي أسوأ كثيراً في مرحلة ما بعد حزيران الماضي مما قبلها. وليس مقبولاً من أحد هنا أن يستحضر مبرراته الفئويّة لتفسير خطواته الضارة وطنياً، أو استحضار

* نائب الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير

المصاعب المنتصبة أمامنا ـ والتي تتصدّر المسؤوليّات القياديّة للقوى في السلطة أو في المعارضة مهمات حلّها ـ أو التذرّع بها لتبرير الفشل أو العجز وإلقاء اللوم على الغير، والقول ألم أقل لكم؟!!.

والمسؤوليّة القياديّة السياسيّة لقيادة (حماس) عمّا آلت إليه الأمور في الساحة الفلسطينيّة بعد انخراطها في الاقتتال، وصولاً للحسم العسكري وما ترتب عنه من كوارث، وتبعه من ممارسات إجراميّة وقمعيّة، لا تعفي قيادة (فتح) من تحمّل قسطها الكامل من المسؤوليّة، ومما آلت إليه الأمور، بما فيها ردود الأفعال على ما أقدمت عليه قيادة (حماس) في حزيران الماضي. وفي مقدمتها إصدار بعض المراسيم الرئاسيّة أو إقدام حكومة الطوارئ على عدد من الإجراءات والممارسات الضارة، وبخاصة ما جرى في يوم ٢٠٠٧/١١/٢٧ في كل من رام الله والخليل. وفي الوقت نفسه ليس مقبولاً من أي طرف اللجوء لمناقصة سياسيّة مع الاحتلال على حساب المصالح الوطنيّة، تحت ضغط الحسابات الفئويّة.

وعلى قاعدة عدم مشروعيّة فصل التداخل بين العوامل المحليّة والإقليميّة والدوليّة سياسيّاً، لا بالنسبة إلى صاحب القرار أو صاحب الرأي، من المهم والضروري الاستيعاب الجديّ للتطوّرات السياسيّة بترابطها وتداخلها واتجاهها عملياً، وانعكاسها المباشر وغير المباشر على أوضاعنا.

لقد تم التنكّر لوثيقة الأسرى والتي باتت تسمى (وثيقة الوفاق الوطني) بعد موافقة الجميع عليها، والتباطؤ بتنفيذ (إعلان القاهرة) بعد التوقيع عليه من الجميع برعايّة القيادة المصريّة، والذهاب إلى الاقتتال الداخليّ، ومن بعده إلى مكة والاتفاق بشكل ثنائي (محاصصة ثنائيّة) على ما سمي (اتفاق مكة) بين كلّ من (فتح) و(حماس)، وبعد العودة من مكة بأشهر قليلة حدث الذي ما زلنا نعيش تداعياته وارتداداته المدمّرة فلسطينياً حتى اليوم.

وتبع هذا تسريع اللقاءات الفلسطينيّة الإسرائيليّة على مستوى الرئيس أبومازن ورئيس الوزراء أولمرت وزيارات كوندوليزا رايس المتعدّدة، مع العديد من وزراء خارجيّة عدد من الدول صاحبة القرار السياسيّ الدوليّ. وصولاً لمؤتمر؛ (أنا بوليس) وباريس واللذين حُضّر لهما بأكبر حشد دوليّ خارج الأمم المتحدة، ومن الدول والمجموعات والمؤسسات صاحبة القرار الدوليّ. وكان من المقدر لمحفلين بهذا الحجم أن يشكلا مؤتمراً دوليّاً حقيقياً، لو أنهما عُقدا على قاعدة المرجعيّة السياسيّة والقانونيّة للأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة وتحت رعايتها وبهدف وضع آليّة لتنفيذها، وفي ظل ميزان قوى فلسطيني وعربي ودوليّ مختلف عمّا هو قائم في منطقتنا على الأقل. ولم يكن من المتوقع أن يخرج عن (أنا بوليس) أكثر ممّا حدث بسبب ما سبق وبسبب الوظيفة التي عُقد من أجلها. وما كان من حكومة أولمرت إلاّ العودة لتنفيذ سياساتها وبرامجها في الاستيطان والحصار وتهويد القدس واقتحام المدن في الضفة وغزة واعتقال واغتيال المزيد من الفلسطينيّين، أي فرض حقائق أمر واقع جديدة على الأرض والمفاوض معاً. ولسان حالها يقول هكذا أفهم وظيفة المؤتمر، يساندها في هذا المحافظون الجدد بزعامة الرئيس بوش.

وكأن وظيفة محفل (أنا بوليس) غير المرئيّة

الأخرى، هي فتح صندوق بندورة كان مغلقاً عن أعين كثيرين لترافقه وتخرج منه التطوّرات السياسيّة المتعدّدة. ففي سياق التحضير له وما بعده حدث ما يجب أن يلفت النظر، ويفرض علينا قراءته بترابطه وانعكاساته على قضيتنا الوطنيّة وهي:

١ ـ تقرير لجان الأمن الأميركيّة الست عشرة، صحيح أن هذا التقرير لم يؤكّد أن المشروع النوويّ الإيرانيّ لم يكن يستهدف الوصول للتخصيب، من أجل الاستعمال العسكري أو أنه لا يمكن العودة مجدداً لمتابعته؛ الأمر الذي فتح المجال أمام الإدارة الأميركيّة للعودة للحديث عنه من منظور مصالحها الحيويّة ومتطلبات حمايتها سياسيّاً أو حتى عسكرياً. لكن الأهم من كل هذا أنه قال ما معناه: إن إيران أوقفت البحث في هذا المجال منذ العام ٢٠٠٣، وهذا يعني أن إدارة بوش كانت تكذب على المواطن الأميركي والمجتمع الدوليّ عندما كانت تتحدث أجهزتها السياسيّة والإعلاميّة عن مخاطر هذا المشروع؛ لأغراض يمكن معرفتها ولو بالاستنتاج؛ من أجل خدمة حواراتها الثلاثيّة وغير الثلاثيّة الجاريّة مع إيران والعراق، حول العراق وأمنه، وتقسيم النفوذ والأدوار فيه. ولم تقم كبير وزن طوال المدة الماضية لتأكيد القيادة الإيرانيّة المتكرر، بأن إيران لن تلجأ للتحضير من أجل الصناعة النوويّة العسكريّة لأسباب دينيّة. مع أنها استفادت من خطابات وتصريحات الرئيس نجاد التي نظرت إليها على أنها استفزازيّة لخدمة ترسانتها السياسيّة والإعلاميّة.

٢ ـ ترافق مع هذا، الزيارة التي كسرت جليد العلاقات بين كل من سورية والأردن بعد أربع سنوات من الفتور إن لم نقل التوتر، والتي قام بها عبد الله الثاني ملك الأردن لسورية. ونوقش فيها عدد من المسائل السياسيّة الراهنة في مقدمتها، مشاركة سوريّة في (أنا بوليس) وتشديد مراقبتها لحدودها مع العراق، ومساهمتها في حل المشاكل السياسيّة في لبنان، على أن تحل مشاكله داخلياً بعيداً عن كل التدخلات الخارجيّة، وبأنها ستبذل جهدها لاستعادة الوحدة للساحة الفلسطينيّة. فاهتمام القيادة السوريّة السياسيّ ينصب في هذه الأيام – إضافة للقضايا التي سبق ذكرها – على إنجاح مؤتمر القمة العربيّة المقرر عقده بدمشق في آذار ٢٠٠٨، وضمان مشاركة جميع الرؤساء والملوك والأمراء فيه، ومعالجة العلاقات العربيّة وفي مقدمتها العلاقات السوريّة مع بعض الدول العربيّة، وعلى عقد مؤتمر موسكو أو مؤتمر (أنا بوليس٢)، والذي يستهدف إضافة لما سيتم على المسار الفلسطينيّ، وضع الجولان والمسار السوري الإسرائيلي على الأجندة العمليّة، ووضع ما تبقى من أراضٍ محتلة بجنوب لبنان على أجندة المسار الإسرائيلي ـ اللبناني رغم عدم التأكيد حتى الآن على عقده وعدم وضوح جدول أعماله.

٣ ـ وتبع لقاء محفل (أنا بوليس) مشاركة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد في قمة مؤتمر التعاون الخليجي. واللافت للنظر أن هذا يحدث في ظل العلاقة المميّزة بين دول التعاون الخليجي والإدارة الأميركيّة، وفي ظل الهجوم الأميركي المتوتر على إيران وأحمدي نجاد شخصياً وإعلامياً وسياسيّاً، واعتباره رأس ما يطلقون عليه محور الشر. ومن اللافت للنظر أن الرئيس الإيراني هو أول رئيس يشارك في هذا المؤتمر، وفي مرحلة سياسيّة يجري الحديث فيها أميركياً عن عزل إيران من جهة،

والحوار معها حول العراق وربما المنطقة ومشاركته في المؤتمر من جهة ثانيّة.

٤ ـ وليس بعيداً عن هذه التطوّرات أن تطالب كل من: (السعوديّة ومصر وسورية وتركيا وروسيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي) الرئيس عباس بضرورة الحوار مع قيادة (حماس) واستعدادها للقيام بدورها، رغم إدراك أصحاب القرار في هذه الدول أنها لم تبذل الجهد المطلوب لمعالجة الانقسام الفلسطينيّ، وبالتالي عدم نضج الأوضاع بعد لهذا الحوار. ويتبع ذلك أن يخرج قسم كبير من الحجاج من معبر رفح، الذي لا يمكن فتحه إلا بموافقة: مصريّة، إسرائيليّة، أوروبيّة، فلسطينيّة مسبقة، وأن توضع تأشيرات الدخول للسعوديّة في سفارتها بمصر بدلاً من وضعها بالسفارة في عمان كما اتفق عليه سابقاً بين الجهات الرسميّة السعوديّة والفلسطينيّة.

٥ ـ وفي هذا الإطار يمكن النظر للتطورات الإيجابيّة النسبيّة فيما يتعلق بالاتفاق على العماد سليمان رئيساً للبنان بين أطراف المعادلة السياسيّة اللبنانيّة، ودعم هذا من أكثر من لاعب وصاحب قرار إقليميّ ودوليّ مؤثر في الوضع اللبناني.

وما نشهده من معيقات بما فيها اغتيال العميد فرنسوا الحاج، والحديث عن صفقة سياسيّة شاملة . . . يصبّ في حسابات الربح والخسارة أقل أو أكثر لهذا الطرف المحليّ أو الإقليميّ أو الدوليّ أو ذاك أكان ذلك فيما يتعلق بالوضع اللبناني أم الأوضاع الإقليميّة الأخرى.

كل هذا يؤشر على أن الإدارة الأميركيّة، باتت تنظر لصراعات المنطقة بما فيها الصراع العربي الإسرائيلي وفي قلبه الإسرائيلي الفلسطينيّ من **زاويّة الاحتواء وليس المواجهة** أو البحث عن حل ولو بالجراحة، كما كانت تصرّح سابقاً عن إيران بالذات وإلى حد أقل سورية. وهذه السياسة عودة لسياسات أميركيّة سابقة. وما يميزها الآن ثلاثة أمور:

الأول ـ الوجود العسكري الأميركي الكثيف في المنطقة وبخاصة في منطقة الخليج.

الثاني ـ بروز قوتين إقليميتين هما إسرائيل؛ وهي حليف أميركا الإستراتيجي، وضمانة من ضمانات حماية مصالحها الحيويّة في المنطقة: (النفط، السوق، الموقع الإستراتيجي). وإيران والتي لا ترى أن لها مصلحة في نهاية المطاف بالصدام معها، إذا كان بالإمكان احتواء موقفها، فإيران عامل مؤثر في العراق وأفغانستان ودول وسط آسيا والخليج العربي ولبنان وفلسطين، وكلها أماكن لأميركا فيها مصالح حيويّة كبرى وباستطاعة إيران الضغط على عصب هذه المصالح.

الثالث ـ تراجع دور المحافظين اليمينيين في القرار السياسيّ الأميركيّ، بعد انكشاف سياستهم المستندة لغطرسة القوة، ولمعالجة المشكلات الدوليّة على قاعدة إما معي كلياً وإما ضدي كلياً.

وبالنسبة لإسرائيل، فإن أفضل مرحلة بالنسبة إليها هي الظرف الحالي الذي يعاني فيه الوضع الفلسطينيّ من الانقسام؛ لأنه نقل الصراع بهذا القدر أو ذاك من فلسطيني ـ إسرائيلي، إلى فلسطيني ـ فلسطيني، ولو مؤقتاً، وبدرجة أقل كثيراً فلسطيني ـ إسرائيلي، رغم وجود الاحتلال وممارساته البشعة؛ مما حرر إسرائيل نسبياً من التبعات السياسيّة لاحتلالها، فأصبحت تلقي بالجزء الأكبر منها على الوضع الفلسطينيّ،

وانسجاماً مع هذا تقوم بفرض سياستها الاحتلاليّة وممارساتها العدوانيّة، بقليل من النقد الخارجيّ والداخليّ الذي بإمكانها تحمله. **وانطلاقاً من هذا فإنها تريد أن تبقي للسلطة في الضفة وسلطة الأمر الواقع في غزة القدرة على متابعة الصراع بينهما وليس القدرة على الصراع معها على حقوق ومصالح الشعب الفلسطينيّ وفي مقدمتها حقّه في تقرير المصير وبناء دولته المستقلة وحق اللاجئين في العودة لديارهم وفقاً للقرار ١٩٤.** وستتابع سياستها هذه بتغذية الانقسام، وتخريب محاولات العودة للحوار والوحدة، وسياستها العدوانيّة بفرض الحصار والاستيطان وبناء الجدار والاعتقال والاغتيال، أي فرض حقائق أمر واقع يومياً بالتزامن مع الحديث المفرغ من أي مضمون عن المفاوضات. ومحاولة توظيفها للاستمرار بفرض حقائق أمر واقع جديدة، ومن ثم الانطلاق منها لدورة جديدة.

في الوقت نفسه، من الخطأ الاعتقاد بأنه ليس **في حسابات القيادة الإسرائيليّة لخبطة أوراق اللعبة**، إذا وصلت لاستنتاج أن ما يجري من إعادة ترتيب لأوضاع المنطقة من الممكن أن يضر بحساباتها التوسعيّة، منفردة أو بالاتفاق مع اليمين المحافظ بالإدارة الأميركيّة كأن تشدد عدوانها على قطاع غزة، أو احتلال أجزاء منه لفترة قصيرة. أو أن تقدم على اغتيال قيادات فلسطينيّة مؤثرة، كما سبق لها وأقدمت على أعمال كهذه وآخرها في شمال سورية.

انطلاقاً من معادلة التداخل العميق بين المحليّ والإقليميّ والدوليّ في الشأن الفلسطينيّ، فإن المسؤوليّة الوطنيّة العليا، وليس الاعتبارات الفئويّة أو الشخصيّة، تقتضي من كل مسؤول أو من يتحدث بمسؤوليّة وطنيّة فلسطينيّة، أن يقف ليعيد تقييم الأمور في ضوء المتغيّرات الدوليّة وانعكاسها على الوضع والقضيّة الفلسطينيّة، ويقرأها كما هي في الواقع، وليس كما يراد له قراءتها، أو كما يتمنى أن تكون، فالأمر سيان في النتيجة. والنتيجة أن هناك متغيرات سياسيّة إقليميّة تقف وراءها قوى دوليّة، وعلينا ألاّ نكون كشعب وقضيّة وطنيّة ضحيّةً لهذه المتغيرات، أو أن نتحمل تبعاتها لاحقاً. وهذا يفرض، إعادة الإمساك بمشروعنا الوطني وتناقضنا مع الاحتلال باعتباره التناقض الأساس وترتيب وضعنا الداخليّ على أسس ديمقراطيّة، وصون كياننا السياسيّ الوطني: منظمة التحرير الفلسطينيّة.

كل هذا وغيره يملي على القوى الفلسطينيّة وفي المقدمة طرفي الصراع (حماس) و(فتح)، العودة **لترتيب البيت الفلسطينيّ، عبر الحوار الوطني الشامل**، بمشاركة جميع قوى وفعاليات وشخصيات شعبنا. ومن المفيد أن تكون برعايّة وضمانة عربيّة من دول الجامعة العربيّة وبخاصة من كل من مصر والسعوديّة وسورية والأمانة العامة للجامعة العربيّة.

لقد تقدمت الجبهتان الشعبيّة والديمقراطيّة بمبادرة سلمت للإخوة في (حماس) و(فتح) بغزة، وهذه المبادرة الواقعيّة المشتركة ما زالت تشكل أساساً سليماً لاستعادة الوحدة. فهي تتحدّث عن المدخل للعودة لطاولة الحوار، وهو: تراجع قيادة (حماس) عن الحسم العسكري وتداعياته، وتسليم المقرات الرسميّة والأمنيّة للرئيس أبو مازن أو من ينتدبه، وتشكيل حكومة انتقاليّة

بموافقة ودعم مختلف القوى وفي المقدمة منها (فتح) و(حماس). وتتولى هذه الحكومة الانتقاليّة التحضير لانتخابات رئاسيّة وتشريعيّة على أساس قانون التمثيل النسبيّ الكامل. ومتابعة طاولة الحوار عملها لوضع الآليات لكل ما ورد في إعلان القاهرة، ووثيقة الوفاق الوطنيّ (وثيقة الأسرى)؛ لتطبيق ما ورد فيهما من قضايا صادق عليها الجميع في آذار ٢٠٠٥ وحزيران ٢٠٠٦. والضمانة للنتائج وللوحدة بأيدي القوى المشاركة في الحوار وبأيدي الشعب الفلسطينيّ قبل أي طرف آخر.

وفي الاتجاه نفسه، فقد بات اليوم بناء الائتلاف الوطني الديمقراطي أكثر من ضرورة وطنيّة وحاجة سياسيّة؛ ليساهم بدوره في صون المشروع الوطني وحماية الوحدة الوطنيّة والكيان السياسيّ الوطني، وتقع مسؤوليّة هذا العمل على عاتق الديمقراطيين واليساريين من قوى وهيئات اجتماعيّة وشخصيّات. فإقامة هذا الائتلاف أو التجمّع بمعزل عن التسميّة، أصبح متطلباً سياسيّاً وطنياً وديمقراطياً؛ ليجمَع الديمقراطيين واليساريين في إطاره؛ وليفسح المجال أمامهم للقيام بدورهم الوطني والديمقراطي الفاعل في صون المشروع الوطني والكيان السياسيّ، والديمقراطيّة الداخليّة. والتجربة الماضيّة البعيدة والقريبة زكّت هذا المتطلّب ووضعته على جدول أعمال الديمقراطيين جميعاً.

إننا نشهد اليوم **انكشاف الساحة الفلسطينيّة** بمختلف قواها، أمام الاحتلال وممارساته العدوانيّة، وأمام الضغوط والابتزاز الدوليّين، بسبب حالة الضعف الشديد الناجمة عن الانقسام. وللجم هذه التعديات على شعبنا وحقوقه، فإن المطلوب من قيادة (حماس) أولاً أن تتقدّم بالخطوة الأولى التي لا بدّ منها وهي التراجع عن الحسم العسكري وتداعياته والعودة للشراكة مع الآخرين عبر الديمقراطيّة وصناديق الاقتراع وليس عبر فرض رأيها وحضورها بالبندقيّة، والأساليب القمعيّة، ومطلوب من الرئيس أبو مازن وقيادة (فتح) الاستجابة لخطوة (حماس) بتعليق مفعول عدد من المراسيم الرئاسيّة والذهاب لطاولة الحوار، وإيقاف ردود الأفعال ومحاكاة الممارسات الضارّة والشاذّة.

دون هذا فإن من الصعب الحديث عن معالجة الوضع الفلسطينيّ المنقسم على نفسه، والذي دخل في دائرة التدمير الذاتي على أيدي من يقولون إنهم جاؤوا لإنقاذه من ظلم الاحتلال وممارساته، وليغيّروا الواقع الصعب الذي يعيشه، ليلقوا على كاهله مظالم جديدة، من صنع أيديهم، والكل يدعي أنه ينطق ويتصرّف استناداً لإرادة الشعب. وعندما يحزم الشعب أمره ويقرر خياره، فإنهم يتنكرون لهذا الخيار، ويقودونه إلى الاقتتال الداخليّ والحسم العسكريّ وإلى احتمال تكرار تجربة بنغلادش ـ باكستان جديدة بوعيّ أو دون وعيّ، وفي ظل سيطرة الاحتلال على كل شيء. ولا ننسى مطلقاً ولو للحظة أن الواقع، والبناء عليه يفرضان نفسيهما في النهاية، أي أن الكثير من اللاعبين الدوليّين والإقليميين سيجدون من المفيد التعامل العملي وحتى السياسيّ مع الواقع القائم بمعزل عن وجهة نظرهم الإيجابيّة أو السلبيّة فيه. فالعلاقات الدوليّة تقوم على المصالح وليس على المبادئ وهي في النهايّة ليست جمعيّة خيريّة. إن على القيادة الفلسطينيّة أولاً، والأطراف السياسيّة والاجتماعيّة ثانياً، وبشكل جماعي

ومشترك ثالثاً، صب جهدها، لإعادة ترتيب البيت الفلسطينيّ بكل مكوناته على قاعدة الخيار الديمقراطي، وبالاعتماد على الشعب الفلسطينيّ. ونبذ الرهان على الزمن لإثبات صوابيّة الموقف الفئوي والحساب الذاتوي لهذا الفصيل أو ذاك، أو الرهان على العوامل الخارجيّة لترجيح كفة هذا الفصيل أو ذاك في المعادلة الداخليّة الفلسطينيّة. أو انتظار معجزة من السماء لتقديم خشبة الخلاص، فالإيمان بالمعجزات ولّى منذ زمن بعيد.

لقد كشف الواقع والتطوّرات المرافقة له، عقم خيار اللجوء إلى الحسم السياسيّ بوسائل عسكريّة في ظل الاحتلال، وما ألحقه من ضرر فادح بالقضيّة الوطنيّة وبالديمقراطيّة وبالوحدة الوطنيّة، وبصمود ومناعة وممانعة ومقاومة الشعب الفلسطينيّ. وجاء محفل (أنا بوليس)، ليظهر عقم الرهان على العامل الخارجي في ظل الانقسام الداخليّ، وضعف الدور العربي في مواجهة التحالف الأميركيّ ـ الإسرائيليّ الإستراتيجيّ.

وما أقدمت عليه سلطات الاحتلال من سياسات وممارسات بعد العودة من (أنا بوليس) ـ من بناء استيطاني في أبو غنيم والولجة والجدار، وزيادة عدد البؤر الاستيطانيّة، وعمليات القتل في غزة وجنين، والاعتقالات في كل أرجاء الضفة، وقرارات الحكومة الإسرائيليّة باعتماد عشرات ملايين الدولارات للتوسع الاستيطاني ـ لأكبر دليل على هذا. ولم يخطئ من عارضوا أو حذروا من الدعوة لـ(أنا بوليس) وفقاً للشروط التي عُقد على أساسها. إن هذا لا يعني ألاّ نخوض المعترك السياسيّ والدبلوماسي الدوليّ دفاعاً عن حقوق شعبنا أو التمسّك بالشرعيّة الدوليّة وقراراتها ذات الصلة، ولكن علينا أن نخوضها مستندين للوحدة الوطنيّة ولصمود شعبنا متمسّكين بحقوقه ومصالحه، وبحق أي طرف بمعارضة هذه السياسة أو تلك. ما دام يعتقد أنها تمسّ حقوق شعبنا من وجهة نظره، ولكن لا يحق له أن يلجأ للسلاح لفرض موقفه، ويدمّر الهيكل الذي يسعى الاحتلال أصلاً لتدميره.

بعد كل هذه التجارب المريرة، والمضرّجة بالدماء، دماء الشعب ودماء القضيّة، بات على الجميع العودة لأرض الواقع. وهذا ليس مناشدة لأحد، وإنما تحميل مسؤوليّة، وعلى كل طرف القيام بواجبه اتجاهها إذا كان مؤمناً حقاً بأن الشعب والقضيّة والمصلحة الوطنيّة فوق أي اعتبار وكل اعتبار.

(فتح) ... العام الثالث والأربعون

د. عاطف أبو سيف*

فيما تحتفل (فتح) بعامها الثالث والأربعين، يكون قد مضى على ميلاد الفكرة الفتحاويّة نصف قرن، حين كانت تعقد الاجتماعات واللقاءات البكر، حيث يجتمع آباء الحركة الأوائل في القاهرة والكويت، وفكرة الثورة الفلسطينيّة تطوف في رؤوسهم وهم يحاولون إخراجها لتصبح منارةً للشعب الذي هُجِّر من أرضه عنوةً. إن الأسئلة الكبرى التي ناقشها هذا الرعيل في اجتماعاته التأسيسيّة في العام ١٩٥٨ ما زالت تختمر في عقل الوطنيّة الفلسطينيّة، وإن كانت الثورة الفلسطينيّة وعلى مدار نضالها الطويل قد أفلحت في تحديد معالم الإجابة وأفلحت في تقديم بعض هذه الإجابات. و(فتح) وفي كل مرّة تحتفل فيها بذكرى انطلاقتها عليها أن تُعيد البحث في هذه الأسئلة، وتُراجعَ الإجابات التي قدّمتها.

إن المتابع لشؤون الحركة يدرك أن ثلاث نواحٍ من الأسئلة كانت دائماً تواجه الحركة في كلّ عام، وفي كل مرّة يتم الخوض فيها في مستقبل الحركة. وفي كل مرّة كان الصراع مع الاحتلال يتصدّر مثل هذه الأسئلة، وفي بعض الأحيان كان الوضع الفلسطينيّ الداخليّ يفرض نفسه، لاسيما العلاقة مع قوى اليسار داخل منظمة التحرير، وفي مناسبات مختلفة يتسلل الوضع الداخليّ للحركة إلى أجندة الهموم التي بحاجة للتأمل في ذكرى الانطلاقة. وإذا ما أخذنا سياقات العام الثالث والأربعين من عمر حركة التحرّر الوطنيّ الفلسطينيّ فإن هذه الأسئلة ستأخذ منحنيات مختلفةً تفرضها اللحظة التاريخيّة. وعليه، فأمام (فتح) ثلاثة أسئلة كبرى عليها التفكير بعمق في سبل مواجهتها، في عامها الثالث والأربعين:

السؤال الأول، يتعلّق بالصراع مع الاحتلال

* دكتوراه في العلوم السياسية.

وسبل تجسيد وتحقيق حلم الاستقلال الوطني وإقامة الدولة؟ فيما يتعلّق السؤال الثاني، بالوضع الفلسطينيّ الداخلي والورطة التي أوجد انقلاب (حماس) الحركة الوطنيّة والمشروع التحرري الوطني فيها، وضرورة تفعيل منظمة التحرير؟ أما السؤال الأخير، فيتعلّق بوضع (فتح) الداخليّ خاصةً في ظل تنامي الضرورة لعقد المؤتمر الحركي السادس للحركة؛ حيث إن كثيراً من أزمات الحركة صارت تفسّر بعدم عقده إلى جانب علاقة (فتح) بجماهيرها؟. وهي أسئلة مهمّة ومتلاصقة وأحدها يضيء على الآخر.

أولاً ـ فيما يتعلّق بالصراع مع إسرائيل، فإن جملةً من التحديات تواجه الفلسطينيّين وتثير الكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل الصراع. فالكيانيّة الفلسطينيّة التي كان الفلسطينيّون يحاولون تحويلها إلى دولة صارت ممزقةً ومشتتةً إلى قسمين. والقوة التفاوضيّة للفلسطينيّين صارت مطعونة في الخاصرة. **ربما لم تتوافر لنا في تصريحات الساسة الدوليين حول الدولة الفلسطينيّة وضرورتها ـ من قبل ـ ما شهده العام المنصرم، إلى الدرجة التي جعلت الأوروبيين يحوّلون مؤتمر باريس علانيّةً إلى مؤتمر دعم الدولة الفلسطينيّة المستقلّة، وإن كان الخلاف الأكبر يدور حول ماهيّة هذه الدولة**. على كلٍّ، سيحمل العام الجديد الكثير على هذا الصعيد. فهو عام جورج بوش الأخير في البيت الأبيض، ويمكن قول الكثير حول ذلك. والوعود الأميركيّة ـ بدعم إقامة الدولة الفلسطينيّة وتحويل العام ٢٠٠٨ إلى عام تحقيق الدولة ـ ربما يمكن أخذها ببعض الجدّ، لكنها تطرح تحدياً جديّاً، على الحركة التفكير في سبل التعاطي معه. وليست زيارة بوش الأخيرة للمنطقة وحديثه عن عودته خلال سنته الأخيرة إلا تحييداً يجب أن تكون الإجابة الفلسطينيّة عنهما ـ المصبوغة بالتأكيد بخطاب (فتح) ـ على قدر المسؤوليّة؛ كي لا تتحوّل هذه الزيارات إلى عبءٍ على أداء الحركة.

والأمر ليس مقتصراً على الأميركيين فهو، أيضاً، العام الذي تَعِدُ فيه الأطراف الدوليّة بوضع كل ثقلها في سبيل تحقيق حلم الدولة الفلسطينيّة. إن مارثون المفاوضات إذا ما انطلق سيكون شاقاً وعسيراً، خاصةً فيما يتعلّق بالتفاصيل التي بالضرورة تمسّ جوهر المشروع الوطني. وإذا كان الشيطان يكمن في التفاصيل؛ فإن مشاكل أكثر عسرةً وشدةً ستبرز في مداولات المفاوضات العسيرة. و(فتح) بوصفها من يقود هذه المارثونات عليها أن تتوافر على إجابات عميقة تبتعد بها عن هواية التجريب والمحاولة، إلى العمل وفق رؤية وخطّة. والأهم من كل ذلك أن يُصار إلى إقناع الجمهور بهذه الرؤية؛ لأن أيّ اتفاق لا بد من أن يمرّ عبر الاستفتاء. إن الأداء المتعثّر للعمليّة التفاوضيّة أثّر كثيراً على شعبيّة الحركة، وهي تلام في بعض هذه العثرة لمسؤوليتها عن العمليّة التفاوضيّة؛ لذلك فهي بحاجة إلى تحسين مستوى التفاوض والتأكيد على النتائج لا على العمليّة نفسها.

لكن الأكثر حساسيّةً من هذا هو: ماذا لو فتحت (حماس) قناة تفاوض مع إسرائيل، وهو الأمر الذي بدأت تباشيره تلوح في فجر العام الجديد. وهي مفاوضات ستتعدّى إطلاق سراح (شاليت) مقابل مجموعة من الأسرى الفلسطينيّين، وستتعدّى وقف إطلاق الصواريخ والمقاومة مقابل وقف الاغتيالات فقط، وعلينا

أن ننظر إلى هجمة الطائرات الإسرائيليّة على الجهاد الإسلامي المكثفة خلال الثلاثة أسابيع الأخيرة وفق خطّة لإجبار (الجهاد) على الرضوخ لمطالب (حماس) بإعلان التهدئة. بالنسبة لـ(فتح) وللحركة الوطنيّة فإن إمكانية **أن تخوض (حماس) في مفاوضات مع إسرائيل يجب أن تستوقف المتأمل كثيراً، فالمفاوضات لم تكن عيباً بحد ذاتها، لكن الحقيقة تظل أن (حماس) لن تفاوض انطلاقاً من الفهم نفسه الذي انطلقت منه منظمة التحرير، وعليه فقد تتجاوز الكثير من مسلمات السياسة الفلسطينيّة، وبالطبع لن يعوزها التبرير في ذلك.** المشكلة ليست ماذا لو لم تفاوض (حماس)؟ ـ كما ما زال افتراض البعض حين فازت (حماس) بأغلبيّة تشريعيّة ـ بل ماذا لو فاوضت؟ وهذا خيار ستكشف عن الكثير من تفاصيله قادمات الأيام تحت مسميات مختلفة.

إن التحدي الذي يواجه (فتح) في عامها الثالث والأربعين تكمن حقيقته في جانبين لهما علاقة بموضوعة التفاوض. فالحركة مطالبة بإعادة تعريف منطلقاتها في التفاوض، ووضع خطوط تحت المسموح والممنوع، ووضع خطّة ورؤية للعمليّة التفاوضيّة؛ لتنتقل من مصافي الاجتهاد إلى خانة الرؤى. كما عليها أن تتوافر على إجابات واضحة لاحتمالات انخراط (حماس) في خط تفاوضيّ جانبيّ حول غزّة على الأقل. وبالنسبة لإسرائيل كما لكل الساسة لا يوجد في السياسة أصدقاء دائمون. هناك مصلحة. وإسرائيل تعرف مصلحتها في ذلك.

ثانياً ـ شكّل انقلاب حزيران ـ وإن كان في الأساس تحدياً للمشروع الوطني ولمسيرة الشعب الفلسطينيّ، وحرفاً لهذه المسيرة عن مقاصدها الأساسيّة ـ تحدياً لحركة (فتح)؛ نظراً إلى مكانة (فتح) في المؤسسة الفلسطينيّة؛ ولأن (فتح) تاركة البصمة الأكثر وضوحاً في الحركة الوطنيّة؛ ولأن (فتح) تشكّل "الحزب الحاكم" في السلطة الفلسطينيّة. فالأدوات التي استخدمتها حركة (حماس) لتحقيق ما تسميه "الحسم" هي أدوات من خارج قاموس السياسة الفلسطينيّة، وهي وبكل الأحوال أضرّت وتضرّ بالمصلحة الوطنيّة. إن أي عاقل لن يفوته القول إن أضرار هذا الانقلاب ستترك بصماتها لسنوات، وقد لا تُجدي كثيراً مصالحات النخبة في رتق ما تهتّك في النسيج الاجتماعيّ والمحليّ من جرّاء عمليات القتل وجرّ الجثث في الشوارع والاعتقالات والمداهمات اليوميّة والمطاردات.

سيبدو مثل هذا القول مزعجاً للبعض، ولكن، ماذا لو استمرّت (حماس) في التحكّم القصري بقطاع غزّة وظلّت حالة الانقسام تفرّق بين الكتلتين الجغرافيتين اللتين تشكّلان مناطق السلطة الوطنيّة؟ إن المتابع لقضايا (فتح) وآليّة إجابتها عن استحقاقات الانقلاب يدرك أن الطريقة التي تمّت خلالها إدارة العمل التنظيمي لم تختلف بعد الانقلاب عنها قبله. لا أحد يعرف الطريقة المثلى لإدارة العمل التنظيميّ ضمن معطيات الوضع الجديد في قطاع غزّة، ولكن لا بدّ من تقديم آليات جديدة تستجيب للواقع الجديد وتأخذ بعين الاعتبار التحديات الجديدة.

لصيق بهذا، الطريقة التي تعاطت بها (فتح) مع "ما بعد الانقلاب". ففي الوقت الذي كان الشعب الفلسطينيّ في غزّة وأنصار الحركة

وكوادرها ينتظرون إجابةً من قيادة الحركة تقول لهم متى سينتهي الانقلاب وتعود الشرعيّة؟، كان كل الجدل يدور حول تنزيل رتبة عسكري هنا وعسكري هناك، وتراشق الاتهامات حول التقصير، وتم وقف صرف رواتب المنتسبين للأجهزة الأمنيّة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦. إن العقاب أساس في حل أيّة مشكلة، ولكن الحل الأنجع هو الذي يقدّم تصوّراً لإنهاء الأزمة. إن الكثير من هذه الخطوات أضرّ بالعمل التنظيميّ الميدانيّ، وبجهود التنظيم الميدانيّة في استيعاب حالة المدّ الجماهيريّ غير المسبوقة التي تشهدها الحركة. والمتابع يدرك أن كل هذه الإجراءات كانت تُؤخذ بمعزل عن مجرّد استشارة التنظيم، أو حتى أخذ ملاحظاته ـ وفي مرّات كثيرة صراخه وشكواه ـ في عين الاعتبار، وكأن الحكومة من كوكب آخر.

إن الكثير يمكن قوله في هذا السياق، ولكن الخلاصة التي يطمح هذا القول إلى الوصول إليها هي: ضرورة أن تبحث (فتح) عن أدوات فاعلة في التعاطي مع الواقع الجديد؛ في سبيل تغييره. **يسجّل لـ(فتح) رغم ذلك أنها أفلحت في تجاوز آثار الانقلاب على الصعيد التنظيميّ الداخليّ، فقد حافظت على صلابة التنظيم ولُحمته، ووسّعت من فاعليتها الجماهيريّة، وقد يكون ساعدها في ذلك استياء الناس الكبير من تصرّفات (حماس) بعد الانقلاب، لكنها رغم ذلك بحاجة إلى تصوّرات أكثر وضوحاً لسبل التعاطي مع هذه الآثار**، وما تركته من ندوب وخدوش في جسد المشروع الوطنيّ. والأمر وفق هذا يتجاوز مجرّد كونه أزمة صراع على السلطة مع (حماس)، بل تأصيل مفاهيم تم شطبها في اللحظة التي كان المسلح يدوس فيها صورة ياسر عرفات في مكتبه القديم في المنتدى، هذه المفاهيم تشمل: الوحدة الوطنيّة، وحرمة الدم الفلسطينيّ وباقي الشعارات التي ظلّت الغراء الذي ينظم علاقة الفصائل ببعضها.

الأمر اللصيق بهذا، هو التفكير بجديّة في استحقاقات الانتخابات الرئاسيّة الثالثة التي يجب الدعوة إليها وفتح باب الترشّح فيها في نهاية العام الجاري. بالطبع فإن حالة الانقسام الحادثة ستخلق نوعاً من "التعذر" في حال استمرّت، لكن هذا التعذّر سيخلق أزمة جديدة حول الشرعيّة وإمكانيات التمديد للرئيس، في ظل عجز المجلس التشريعيّ عن الانعقاد. هناك الكثير من الإجابات الممكنة لمثل هذا المأزق، ولكن على (فتح) التفكير بعمق في الطريقة التي يجب عليها أن تجيب من خلالها عن هذه الأسئلة.

الأمر الآخر الذي لا يقل أهميّةً في سياق علاقة (فتح) بالقوى الفلسطينيّة الأخرى هو علاقة (فتح) بمنظمة التحرير ورفاق السلاح خلال سنوات النضال الوطنيّ الأربعين الماضية. مع تأسيس السلطة الوطنيّة تم بشيء من التقصير نسيان منظمة التحرير والتقليل من أهميّة الدور الذي يمكن أن تلعبه في السياسة العامة. وهو تقصير نجم عن ازدواجيّة العمل بين مؤسسات السلطة ومؤسسات المنظمة، وعدم البحث عن علاقة تكامليّة توزّع العمل وفق الاختصاص. إن الأساس هو أن المنظمة هي صاحبة الولاية السياسيّة والقانونيّة على السلطة. لكن خلال تجربة السنوات الماضية ـ وتحت ضغط مرحلة البناء ـ تم القفز عن هذه الحقيقة، وعزّز ذلك ترك قوى اليسار الفلسطينيّ

(فتح) وحيدةً في معركة الحكم والمفاوضات. وهي تلام على ذلك. هذا الأمر قاد بدوره إلى التباس في مفهوم مأسسة العلاقات الوطنيّة. والانخراط في ذلك تركَ ساحات المنفى ـ حيث يعيش مئات الآلاف من أبناء شعبنا وفي بعضها الملايين ـ دون متابعة وافية. فالقضيّة الفلسطينيّة ليست محصورةً في غزّة والضفّة الغربيّة بل هي أكبر بكثير منذ ذلك. وهناك شؤون وقضايا يجب متابعتها تتعلّق بحياة الفلسطينيين في الخارج.

على كلٍ، ومع تأسيس هيئة العمل الوطنيّ في قطاع غزّة ـ والبحث عن صيغ تفعيل المنظمة وإعادتها إلى صدارة العمل الوطني، وإدخال القوى الإسلاميّة إن رغبت بجديّة في أن تكون جزءاً من النظام السياسيّ الفلسطينيّ الرسميّ بدلاً من أن تظلّ على هامشه وتنقلب عليه كلما اختلفت معه ـ فإن (فتح) مطالبة بأن تمضيَ في هذه الخطوات؛ لأنها وحدها القادرة على تحويل هذه المطالب إلى أفعال، والتقصير في ذلك ستتحمّله وحدها ربما.

ثالثاً ـ يظلّ الوضع الداخليّ في (فتح) قضيّة من القضايا الملحّة على الحركة في عامها الجديد. ويظلّ عقد المؤتمر الحركيّ السادس واحداً من أكبر التحديات التي لم تفلح (فتح) في تجاوزها خلال السنوات الماضية؛ فالحركة التي قادت سفينة التحرير وبناء السلطة لم تقم بعقد مؤتمرٍ حركيٍّ لها منذ ١٩٨٩ حتى الآن، وهي فترة جرت خلالها مياه كثيرة، من تحت الجسر، من تغيّرات دوليّة تمثّلت: بسقوط جدار برلين، وهيمنة القطب الواحد، ومن ثم تراجع الدعم الشرقي للثورة الفلسطينيّة، وبعد ذلك توقيع اتفاقيات السلام، وإنشاء السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، واندلاع انتفاضة الأقصى، ناهيك عن الوضع العربيّ والتغيّرات الكبيرة التي طرأت عليه. عموماً كل هذه التحوّلات جلبت معها تحوّلات أعمق على صعيد المفاهيم والبنى التنظيميّة تتطلب إعادة النظر وربما أقلمة وإعادة صياغة بعض الأدبيّات والمنطلقات؛ بما يكفل تحقيق غاية التحرّر الوطنيّ وفي الوقت نفسه عكس دراية بالوضع الجديد، وهو الأمر الذي لن يتحقّق دون عقد المؤتمر الحركيّ وإعادة لُحمة الهياكل التنظيميّة.

على الصعيد التنظيميّ، هناك الكثير الذي على الحركة أن تقوم به. فالحركة التي أسست لكل أدبياتها التنظيميّة وما ترتب على ذلك من تحديد الأطر والهياكل فعلت ذلك وفق معطيات المنفى وساحات الخارج التي ترعرع فيها العمل التنظيميّ. إن الكثير من لوائح الحركة تمّت صياغتها خلال المؤتمر الحركي الخامس حين كان مركز ثقل الحركة وفاعليتها التنظيميّة في الخارج، وهي لم تأخذ بالاعتبار حالة الوطن بكثير من التدقيق.

ولما لم يُعقد للحركة أي مؤتمر حركيّ منذ عودة السواد الأعظم من كوادرها إلى أرض الوطن، اختلف الأمر واقتضى البحث عن أطر وهياكل تتواءم والوضع الجديد، وهو ما اجتهدت الحركة فيه من خلال أطر مثل: اللجان الحركيّة العليا في غزّة والضفة، ومن بعد، قيادة الساحة ـ بعد الانقلاب ـ واللجنة القياديّة للحركة. الأمر يتعدّى ذلك، فخلال عقد المؤتمر الحركيّ الخامس في العام ١٩٨٩ كانت الأقاليم والساحات محدودةً لجهة

العدد وتعداد أنصار الحركة فيها. بعد العودة إلى أرض الوطن لم يتم تغيير القوانين لكي تتلاءم مع واقع الوطن الجديد وتتوافق مع التقسيمات الجغرافيّة التي بالطبع تنعكس على "التوزيعة التمثيليّة" لهذه المناطق في الانتخابات التي صارت أمراً ملحاً ومهماً للعمل الحركي والتنظيمي. **إن انتقال مجال الجاذبيّة التنظيميّة لساحة الوطن يتطلّب إعادة تعريف الكثير من مفاصل الهيكل التنظيمي بما يستجيب للوضع الجديد من ناحية وجود جهاز بيروقراطي إداري للسلطة إلى جانب الجهاز الأمني والعسكري. إن أحد أكثر الأضرار فداحة التي أصابت الحركة خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية تمثلت في فشلها في الفصل بين الحركة والسلطة؛ وبالتالي تحمّلت الحركة كتنظيم وليس كفكرة، كل فشل وعثرات السلطة، ودفعت الثمن غالياً في الانتخابات التشريعيّة الثانية.**

ما أقترحه أن تتم إعادة النظر في الكثير من التوصيفات والمعايير التي تحدّد الهياكل التنظيميّة؛ لكي تتناسب مع الفهم الصحيح لعمل الحركة في المرحلة الجديدة.

ركّزت مداولات المجلس المركزيّ-الذي عقد في ١١ و١٢ و١٣ من كانون الثاني في رام الله - على آليات تنفيذ الاستحقاق الحركي عبر عقد المؤتمر السادس، وبرز الكثير من النقاش إلى السطح حول عضويّة المؤتمر و"التوزيعة" وما شابه، وهو نقاش من المفيد أن يدور فقط في أروقة المجلس ودوائر صنع القرار في الحركة، لا أن يخرج للإعلام، وهو أمر سيضرّ حتماً بامتداد الحركة الجماهيري. على (فتح) أن تحذر من أن تتحوّل نيتها لعقد مؤتمرها السادس إلى أزمة جديدة. وهذه نقطة على الحركة وأقطابها أن يعوها جيداً.

تضاف إلى هذه التحديات تحديات جديدة وليدة تجربة الحركة في الحكم وتتعلّق أساساً بعلاقتها بالجماهير. فثمة مشاكل كثيرة تواجه (فتح)، وتحديات تستوجب من الحركة حكمةً في إدارة مخاطرها فيما يتعلّق بعلاقتها بجمهورها، وفي تقديم حلول تنهض بواقع الحركة التنظيميّ وتُعيد الروح المفقودة لصلة الحركة بالجماهير، والتي دفعت الحركة ثمنها غالياً في الانتخابات التشريعيّة الثانيّة في كانون الثاني ٢٠٠٦ وما تلا ذلك من أحداث حزيران ٢٠٠٧ وانقلاب حركة حماس على المؤسسة الشرعيّة الفلسطينيّة. والمتبصّر يدرك أن حجم تعاطي الحركة مع التحديات خلال الفترة السابقة لم يكن بالحجم المطلوب. فالحركة التي انهمكت في بناء السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة منذ وطئ ياسر عرفات أرض الوطن في تموز ١٩٩٤، نسيت نفسها. ونسيت أن تُؤكد بنيانها وتُنشئ لنفسها مؤسسات تساهم في رفعة العمل التنظيمي وتكون عصبه وشريانه الجماهيري. (فتح) انشغلت بالسلطة، ودون أن تقصد كثيراً أهملت نفسها. وهي تلام على ذلك؛ لكون بناء الحركة كان، دائماً، أساساً في بناء المؤسسة الوطنيّة. وفي اللحظة التي ضعفت (فتح)، ضعفت السلطة؛ فـ(فتح) انطلقت من فهمها العميق لضرورة بناء مؤسسات السلطة لكي تصبح قادرة على التحوّل لمؤسسات دولة، وهي بذلك كانت تعمل وفق رؤيتها للحل المرحليّ، الذي سيجد خصومها الكلاسيكيون أنفسهم مجبرين على دخول معترك

المشروع الوطني لمنظمة التحرير قاطفين ثمرّةً لم يكن لهم جهد في زراعة شجرتها.

خلال دبلوماسيّة البناء تلك كان على (فتح)، أيضاً، أن تقوم بعمليّة التفاوض المريرة مع عدو مخادع محاولةً تأمين الحد المطلوب لتحوّل السلطة إلى دولة. وهي أفلحت كثيراً في خلق مؤسسات فاعلة ونشطة وقادرة على تقديم الخدمات الأساسيّة بجميع أوجهها، رغم القصور في بعض الأحيان والأخطاء في أحيان أخرى، وسوء الإدارة في البعض الآخر يظل الثابت أن الحركة نسيت نفسها. فكادرها الفاعل انهمك في السلطة وصار همّه الأساس مواقعه التنفيذيّة. والنتيجة كانت التضحيّة بالتنظيم. **هل المطلوب أن تُطّلق (فتح) مهمة بناء الدولة؟ بالطبع لا تستطيع؛ لأن (فتح) نذرت نفسها لتلك المهمة التي رأت أنها خطوة أساسيّة في تنفيذ تطلعات الحركة التحرريّة. ولما كانت الإجابة كذلك، توجب على (فتح) في سعيها لاستنهاض نفسها والنهوض من حالة الركود التي أصابت الحركة، أن تبحث عن سبل إعادة الاعتبار للتنظيم**. بالقدر الذي يجوز القول فيه إن التنظيم بحاجة لتنظيم. ففي الوقت الذي سعت فيه الفصائل خارج السلطة إلى بناء مؤسسات خاصة بها من مستشفيات ومدراس ولجان اجتماعيّة وإغاثة . . . كانت (فتح) تدمج نفسها في السلطة وتدمج مؤسساتها في مؤسسات الكيان الوليد مضحيّةً باستقلال التنظيم؛ الأمر الذي جعلها تدفع فاتورة السلطة. وإذا كان من الصعب أن تُعفى (فتح) من المسؤوليّة عن أداء السلطة، فإنه لا يمكن إعفاؤها من التقصير في نفسها، وفي إمكانيات توفير صيغ تضمن لها أن تبذل كل الجهد المبذول في بناء مؤسسات السلطة، وفي الوقت نفسه تبني مؤسسات الحركة وتحافظ على حضورها الجماهيري وتنأى بنفسها عن تحمّل كل اللوم عن أخطاء واجتهادات بناء السلطة. بكلمة أخرى تحافظ على هيبة التنظيم بوصفه الرقيب على ممارسات السلطة، وبذلك الضامن الأساسي لحسن سيرها وسلوكها، ولا يترك الأمر لخصوم الحركة ومناوئيها لكي يحكموا على الحركة من خلال أداء السلطة لكي يقطفوا ثمرتها وهو ما فهمه الناخبون حين توجهوا إلى صناديق الاقتراع في كانون الثاني ٢٠٠٦؛ وحصلت الصدمة الكبرى.

بكلمة قريبة من هذا، على الحركة في عامها الجديد أن تُعيد التأكيد على امتدادها الجماهيريّ وحضورها بين الناس ليس بوصفها التنظيم صاحب السلطة، الذي بيده قرار التوظيف والحكم. هذه أسئلة بحاجة لتأصيل في الفهم وإلى رسم سياسات تنفيذيّة تتم ترجمتها من خلال الممارسة التنظيميّة على الأرض. إن العقاب الذي تلقته (فتح) من أنصارها يجب أن يشكّل صدمةً قادرة على إفاقة الحركة من سوء التقدير الذي أوقعت نفسها فيه في فهمها للجماهير.

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر فإن الحركة التي وجدت سابقاً زخمها في المدّ الجماهيريّ العربيّ المؤيّد للثّورة والذي أمّن لها في السابق الدعم العربيّ الرسميّ من مال ومواقف سياسيّة ومتطوعين عرب في معارك الثورة وعملياتها، في اللحظة التي انشغلت في بناء مؤسسات السلطة لم تلتفت كثيراً

إلى هذه الجماهير وتركتها عرضة لبروباجندا خصوم الحركة ليشوهوها ويؤلبوا الجماهير ضد الحركة. إن البعد العربيّ والإنسانيّ للثورة تمّت التضحيّة به والاكتفاء بالدبلوماسيّة الرسميّة بعيداً عن الحضور الجماهيريّ. وهي نقطة بحاجة للبحث العميق. بالطبع هذا لا يعني تنازل الحركة عن العمل الرسميّ مع الأحزاب والتنظيمات العربيّة، ولكن مرّة أخرى هذا لا يجب أن يكون على حساب العلاقة مع الجماهير. والأمر نفسه ينسحب على علاقة الحركة بالشعوب العالميّة.

إن قصور الخطاب الإعلاميّ الفلسطينيّ الرسميّ الذي يمكن استشفافه من خلال متابعة الصحف الأجنبيّة ومواقف منظمات المجتمع المدنيّ العالميّة والأحزاب السياسيّة في البلدان المختلفة، وإن تحملت سفارات فلسطين وممثلياتها جزءاً كبيراً منه إلاّ أن الحركة الأم في الحركة الوطنية ـ (فتح) ـ تتحمّل قسطاً كبيراً، أيضاً، من المسؤوليّة. لا يوجد في السياسة رأي ثابت. فما حصدته الحركة والثورة عموماً من امتداد إنسانيّ واضح وكبير وكان له الدور في التحوّلات التي حدثت في مواقف الدول والحكومات يجب ألاّ يتم التسليم به. فالدعاية المضادة كفيلة بأن تقلب الصورة. والحركة مطالبة بأن تفعل الكثير على هذا الصعيد.

والإعلام من القضايا التي لن يختلف مراقبان لشؤون الحركة على ضرورة العمل على النهوض به. لقد أفلحت الحركة في الالتفات مؤخراً إلى القضيّة من خلال تعيين ناطقين رسميين لها يعبّرون عن مواقف الحركة الرسميّة ويوفّرون على أبنائها وأنصارها عناء التيه في البحث عن موقف للحركة من قضيّة أو أخرى، لكن هذا بالطبع لم يكن كافياً وهو بحاجة لاستكمال وفق رؤية متكاملة لسبل النهضة بخطاب الحركة الإعلامي؛ لما لذلك من مردود على علاقة الحركة بأنصارها، وهذا شأن تنظيمي، ولما له من مردود على علاقتها بالجماهير، وهذا شأن عام، وكلاهما مهم.

إن حصاد العام السابق في السياسة الفلسطينيّة أسوأ مما كان يتمنى أعداء الشعب الفلسطينيّ له، وعلى (فتح) أكثر من غيرها تقع مهمة تحسين الصورة، وإعادة الاعتبار للقضيّة الفلسطينيّة التي خسرت الكثير بعد انقلاب حزيران. و(فتح) في عامها الجديد مطالبة بأن تقدم إجابات وحلولاً في أكثر من اتجاه. فهي مطالبة بمواصلة معركة التفاوض وضمان ألاّ يقوم أحد بالتفاوض وتقزيم المطالب الوطنيّة إلى مجرد رفع الحصار عن نفسه، وهي مطالبة أكثر بالبحث عن مخرج ينهي حالة التشتّت ويعيد اللحمة لمناطق السلطة وبالتالي لإمكانات انبعاث الكيان الفلسطينيّ، كما لا يقل أهميّة عن كل ذلك أن تنهض (فتح) من مشاكلها وخلافاتها وتياراتها التي لا تخدم أحداً إلا خصوم الحركة؛ لأن الحركة المصابة بمشاكلها ستكون أكثر عجزاً عن حل مشاكل الوطن. إلى جانب الالتفات إلى علاقة (فتح) بالجماهير التي أعطتها ـ أي تلك العلاقة ـ تجربة (فتح) في الحكم، والالتفات إلى منظمة التحرير وتفعيلها.

و(فتح) بحكم تاريخها وموقعها الذي ارتضته لنفسها واختارها له الشعب الفلسطينيّ لا تملك إلاّ أن تكون صاحبة الإجابة الأكثر قطعاً وحزماً في كل ذلك.

السيطرة العسكريّة لحماس على قطاع غزة: الآثار والمخاطر

د. أحمد مصلح*

يكاد يكون هناك إجماع على أن العام ٢٠٠٧ كان من أكثر الأعوام صعوبةً على الشعب الفلسطيني بعد نكبة العام ١٩٤٨ ونكسة العام ١٩٦٧، ففيه سقطت كل المحرمات التي كانت تحكم العلاقات الداخليّة، وتم تجاوز كل الخطوط الحمر، ووقع المحظور، فقد تم استبدال الحوار وصناديق الانتخابات والاختلافات في التوجهات السياسيّة بالبنادق والحسم العسكري والتدمير والقتل، وذلك بعد أن استبشر الشعب الفلسطيني خيراً بالانتقال السلمي والسلس للسلطة بعد استشهاد الرئيس الراحل أبو عمار، وفي أعقاب عقد انتخابات رئاسيّة، وبداية عقد انتخابات الهيئات المحليّة، وأخيراً الانتخابات التشريعيّة، وبعد أن أثبت الشعب الفلسطيني - وبشهادة العالم أجمع - أنه شعب يتبنى الخيار الديمقراطي ويرفض كل المحاولات الرامية لحكمه بالقوة الغاشمة أو من خلال توجهات ضيقة تماماً كرفضه للاحتلال ومقاومته له.

لقد وقعت الانتكاسة عندما قرر فصيل فلسطيني، وهو حركة حماس، العودة عن المسار الديمقراطي كأساس لحل الخلافات والاختلافات في وجهات النظر السياسيّة، وسيطر بالقوة العسكريّة الدمويّة على كافة مؤسسات وأجهزة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في قطاع غزة دون أدنى تقدير للآثار والمخاطر التي يمكن أن تترتب على هذه الخطوة، ليس فقط على حياة ما يزيد على ١,٥ مليون فلسطيني يعيشون في قطاع غزة، وإنما على مجمل القضيّة الفلسطينيّة والمشروع الوطني الفلسطيني الطامح للتحرر والاستقلال من نير الاحتلال.

فقد أحدث خيار اللجوء إلى القوة والعنف، والإصرار عليه آثاراً عميقة على حياة المجتمع

* دكتوراه في العلوم السياسية، محاضر في جامعة بير زيت

الفلسطيني ومستقبله السياسي، وهي آثار لا يمكن تجاوزها بسهولة، وستشكّل عامل ضعف دائماً ما دام الإصرار من قبل حركة حماس على أحقيتها في استخدام القوة ضد من يخالفها الرأي، وما دامت تعتقد أن ما حدث ـ من قتل للإخوة والمقاومين الذين عجز الاحتلال عن الوصول إليهم لسنوات طويلة ـ هو إرادة إلهيّة أو أمر اقتضته الضرورة أو كان خطةً معدةً مسبقاً ونفذت بكل إصرار.

إن ما حدث عشيّة ١٤/٦/٢٠٠٧ في قطاع غزة والأيام التي سبقت هذا التاريخ ليس حالة اضطراريّة عابرة وإنما مشروع متكامل خطط له دون مراعاة للأثمان التي ستدفع من دم الشعب الفلسطيني والقضيّة الفلسطينيّة ومستقبلها، وأثبتت هذه الأحداث للعالم ـ وبتقارير مشفوعة بالأرقام لا تقبل التشكيك في مصداقيتها ـ أن من يقتل من الفلسطينيين بأيدي إخوانهم يمكن أن يكون أكثر بكثير ممن يقتل على يد جيش الاحتلال، وذلك بعد قتل العشرات وجرح المئات وتخريب الكثير من المؤسسات العامة والأهليّة والخاصّة في معركة الحسم في غزة؛ من أجل السيطرة على السلطة ومؤسساتها وأجهزتها وتحقيق ما لم يتحقق بالعمليّة الديمقراطيّة والوسائل السلميّة بالقوة الغاشمة.

إن ما حمله الحسم العسكري لحركة حماس في غزة من نتائج وتداعيات فعليّة على الأرض متعدد الأبعاد: فقد عمّق الانقسام الجغرافي والسياسي بين جناحي الوطن، وترك آثاراً سلبيّة وعميقة على الوحدة الوطنيّة، وأعاد طرح مشاريع إسرائيليّة كان النضال الفلسطيني قد تجاوزها منذ عشرات السنين، وأضعف موقف الشعب الفلسطيني كشعب يسعى لتقرير المصير والتحرّر من الاحتلال، إضافة إلى الانعكاسات على النظام السياسي الفلسطيني، والحياة الديمقراطيّة، والتعدديّة السياسيّة، والآثار الاقتصاديّة الخطيرة، والوضع الإنساني السيئ، وتردي حياة المواطنين، بعد تفرّد الاحتلال الإسرائيلي بقطاع غزة واعتباره كياناً معادياً والإغلاق التام للمعابر وفرض الحصار المشدد على القطاع براً وبحراً وجواً.

وبنظرة سريعة، ومن خلال الاستعراض التالي للمخاطر والآثار التي ترتبت على الحسم العسكري في غزة يمكن للمتابع إدراك أن الخطوة التي أقدمت عليها حركة حماس في غزة جاءت بناءً على حسابات حزبيّة خاصة، أو على الأقل دون تقدير للعواقب والانعكاسات السلبيّة التي ستتركها على القضيّة والشعب الفلسطيني.

أولاً ـ الانعكاسات على العلاقة بين جناحي الوطن:

الفصل بين الضفة الغربيّة وقطاع غزة هو مشروع إسرائيلي أساساً، فقد سعت إسرائيل دائماً إلى تقسيم المناطق الفلسطينيّة إلى تجمّعات منفصلة عن بعضها البعض تسيطر عليها قيادات محليّة، فعلى الرغم من تأكيد اتفاقيات أوسلو على الوحدة الجغرافيّة بين الضفة والقطاع والاعتراف الإسرائيلي بهذه الوحدة، إلاّ أنه على أرض الواقع حرصت إسرائيل على منع التواصل بين جزأي الوطن الفلسطينيين وأفشلت كل الاتفاقيات

والمقترحات التي طرحت للربط بينهما سواء ما يتعلق منها بالممر الآمن، أو التحكم بالمعبر، أو التواصل السكاني بينهما، ومع ذلك فقد استطاع الشعب الفلسطيني في غزة والضفة التواصل عبر وسائل متعددة إلى أن وقعت أحداث غزة وسيطرت (حماس) على القطاع؛ الأمر الذي أعطى الذريعة لإسرائيل لإغلاق المعابر ومنع أي اتصال بين شطري الوطن.

من جهة أخرى، فإن سلسلة الإجراءات التي اتخذت في أعقاب الحسم الدموي المسلّح عمّقت حالة الانقسام والانفصال، فقد استمرّ وزراء (حماس) في حكومة الوحدة الوطنيّة بالعمل ـ رغم إقالتها من قبل رئيس السلطة ـ بل وتم توسيعها، وتم رفض الاعتراف بالحكومة التي شكّلها الرئيس بعد إعلان حالة الطوارئ، ورفض دعوة الرئيس لعقد الدورة العاديّة الثانية للمجلس التشريعي الفلسطيني، وفقاً لما نصّ عليه النظام الداخلي للمجلس، وأخذت حركة حماس تعقد جلسات المجلس بحضور كتلتها البرلمانيّة فقط ودون نصاب قانوني وبالاعتماد على توكيلات من أعضاء الكتلة المعتقلين في السجون الإسرائيليّة الأمر الذي يتعارض مع أسس ومنطلقات النظام الديمقراطي. ومن ثم فقد أصبح للمجلس مؤسستان منفصلتان ومنقسمتان إحداهما تمثل أعضاء (حماس) والأخرى تمثل القوى الوطنيّة الأخرى في المجلس.

وحتى الجهاز القضائي لم يسلم من هذا الانقسام فقد أقامت حركة حماس في غزة مجلس عدل أعلى مقابل مجلس القضاء الأعلى في السلطة الوطنيّة دون الاستناد إلى أي أساس قانوني ليمثل هيئة قضائيّة خاصة بقطاع غزة.

وكذلك الحال في بقيّة المؤسسات الأخرى والهيئات والأجهزة الأمنيّة، حيث تم إحلال أعضاء من حركة حماس فيها خاصة المناصب العليا بعد استبعاد موظفيها منها.

وهكذا فقد أصبح في غزة بنية حكم منفصلة تماماً عن بنية السلطة الوطنيّة ومؤسساتها القائمة في الضفة الغربيّة في إطار تأكيد وتعميق الانفصال السياسي إلى جانب الانفصال الجغرافي والسكاني القائم بفعل الاحتلال، وبالتالي تحوّلت المنطقتان (الضفة الغربيّة وقطاع غزة) إلى كيانين منفصلين محكومين بتوجهين متنازعين.

ثانياً ـ الانعكاسات على القضيّة الفلسطينيّة والمشروع الوطني:

ما زال الشعب الفلسطيني في مرحلة التحرر ومقاومة الاحتلال ومن ثم فإن انقسام الشعب سياسياً؛ بسبب الأحداث في غزة جعل القضيّة الفلسطينيّة عرضة للتدخلات والضغوط الخارجيّة وورقة تستخدم في خدمة أجندات خاصة لأطراف إقليميّة ودوليّة، ما أضعف القرار الفلسطيني المستقل وجعله رهناً لجهات خارجيّة.

من جهة أخرى، فقد أعطى الحسم العسكري في غزة لإسرائيل المزيد من الذرائع للتنصّل من التزاماتها والتعامل مع غزة باعتبارها الكيان الفلسطيني فقط ومواصلة قضم الأراضي الفلسطينيّة في الضفة الغربيّة وهو ما يعني تعزيز

مشروع غزة الإسرائيلي على حساب الدولة الفلسطينيّة المستقلة في حدود العام ١٩٦٧ . ليس هذا فحسب بل **إن الحسم العسكري في قطاع غزة دفع أطرافاً إسرائيليّة ودوليّة لإعادة طرح مشاريع حلول للقضيّة الفلسطينيّة كان النضال الفلسطيني قد تجاوزها منذ عشرات السنين وذلك من قبيل الخيار المصري بإعادة قطاع غزة للإدارة المصريّة، والخيار الأردني بإلحاق ما يتبقى من تجمعات سكانيّة فلسطينيّة معزولة في الضفة الغربيّة للأردن، بحجة أن الفلسطينيين غير قادرين على إدارة دولة لهم بعد فشلهم في إدارة السلطة الوطنيّة.**

فإسرائيل تدرك تماماً أن ما حدث في قطاع غزة يضعف من موقف المفاوض الفلسطيني في أيّة محادثات حول الوضع النهائي بين الجانبين، ولا يخفي الكثير من القادة الإسرائيليين أن الوضع الحالي يشكّل أفضل الظروف بالنسبة لإسرائيل لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وبأقل قدر ممكن من التنازلات، وأن الأحداث في غزة أدت إلى تخفيض سقف المفاوض الفلسطيني.

ثالثاً ـ الانعكاسات على الوضع الاقتصادي والإنساني:

خضع الشعب الفلسطيني بكل أطيافه لحصار دولي مشدد منذ فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعيّة وتشكيلها للحكومة، وقد ترك الحصار آثاراً مدمرة على الاقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته، الزراعيّة والصناعيّة والتجاريّة، وأدى إلى تزايد معدلات البطالة ومستويات الفقر إلى معدلات غير مسبوقة.

وبالرغم من النجاح الجزئي الذي حققته السلطة الوطنيّة خاصة مؤسسة الرئاسة في التخفيف من حدة هذا الحصار، وكذلك الفرصة التي برزت لمواجهة الحصار بعد اتفاق مكة وتشكيل حكومة وحدة وطنيّة، إلاّ أن الحسم العسكري في غزة أعطى الذريعة لتشديد الحصار الإسرائيلي والإقليمي والدولي على قطاع غزة؛ الأمر الذي أدى إلى انهيار البنى الاقتصاديّة في القطاع، حيث تم إغلاق نحو ٩٠٪ من المنشآت الصناعيّة بعد توقفها عن العمل؛ بسبب نفاد المواد الخام، كما توقفت حركة التجارة وتدهور قطاعا الإنشاءات والخدمات، وفقدت معظم السلع الأساسيّة وارتفعت أسعارها، وزادت معدلات البطالة على ٥٠٪ من مجموع القوى العاملة، كما تجاوزت نسبة الفقر ٨٠٪ من سكان القطاع.

وتشير تقديرات المؤسسات الدوليّة إلى أن الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة وصلت إلى مرحلة لا يمكن معها إصلاحها خلال المدى القريب أو المتوسط، ومن ثم حرمان الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة من النمو وتكريس عزله عن امتداده الطبيعي في الضفة الغربيّة.

أمّا فيما يتعلّق بالوضع الإنساني فإن القطاع يعيش في ظل كارثة إنسانيّة تتمثل أبرز معالمها في تخفيض الإمدادات من المواد الأساسيّة: (الوقود، المواد الغذائيّة، الأدوية) إلى الحد الأدنى ومنع خروج المرضى للعلاج؛ ما أدى إلى وفاة أكثر من ٦٠ مريضاً إضافة إلى وجود المئات من المرضى

الذين يعانون أمراضاً خطيرة ولا يسمح لهم بتلقي العلاج خارج القطاع.

ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) فإن أكثر من ٨٠٪ من سكان قطاع غزة يعتمدون في معيشتهم على المساعدات الغذائيّة التي تقدمها وكالات الإغاثة الدوليّة.

رابعاً ـ الانعكاسات على التجربة الديمقراطيّة الفلسطينيّة والتعدديّة السياسيّة:

شكلت سيطرة (حماس) على قطاع غزة بالقوة العسكريّة انتكاسةً للعمليّة الديمقراطيّة في فلسطين وتراجعاً عن الإجماع الوطني بتبني صناديق الاقتراع كأساس للانتقال السلمي للسلطة، كما أن الاستمرار في قمع الحريات العامة، والاعتداء على الحريات الخاصة وعلى الممتلكات والمؤسسات الأهليّة والحزبيّة والتدمير والقتل يؤكد الكثير من المخاوف حول قدرة حركة حماس على تقبل الآخر، الذي ليس بالضرورة أن يكون من حركة فتح وإنما من كافة الحركات الوطنيّة الأخرى المنضوية في إطار منظمة التحرير الفلسطينيّة وحتى حركة الجهاد الإسلامي التي تعد الأقرب إلى حركة حماس، فالاشتباكات المتكررة التي حدثت بين الجانبين أبرزت توجّه حركة حماس لمنع أي طرف آخر سواها من العمل داخل القطاع.

إن القيود التي تفرضها حركة حماس في قطاع غزة لا تقتصر على النشاطات السياسيّة بل امتدت إلى مجالات متعددة من: الحقوق والحريات العامة وحريّة التجمعات إلى حريّة العمل الصحافي والتعبير، إلى القيود التي فرضت على شكل الأفراح ونوعيّة الأغاني التي يمكن أن تستخدم فيها، كما وصلت أخيراً إلى الإهانة والحط من الكرامة الإنسانيّة بحلق الرؤوس والشوارب لمناضلين يشهد لهم القاصي والداني من أمثال إبراهيم أبو النجا رئيس لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنيّة والإسلاميّة والنائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الأول ورمز العمل الوحدوي الوطني الفلسطيني.

إضافة إلى بعض المظاهر الأخرى التي عهدها الفلسطينيون كسلوكيات للاحتلال، وليس الحديث هنا عن القتل والاغتيالات فحسب وإنما عن تدمير المنازل وإحراقها والاعتقالات الليليّة التي ترافقها عمليات التفتيش والتدمير ومداهمة مقرّات الحركات والقوى الوطنيّة ومصادرة محتوياتها وتدميرها.

وأخيراً التخوين والتكفير وإهدار دم المعارضين، وهو ما يعني الذهاب إلى أبعد مدى في شق وحدة الصف الوطني والانقسام وعدم ترك أي مجال للعودة والحوار.

خامساً ـ تفرّد الاحتلال الإسرائيلي بقطاع غزة:

سارعت إسرائيل في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة إلى الإعلان عن القطاع كياناً معادياً وكان ذلك إيذاناً بمزيد من الحصار والعدوان والاجتياحات والقتل والاغتيالات، كما أن الحديث جار في الأوساط العسكريّة الإسرائيليّة عن عمليّة عسكريّة تشمل كافة مناطق القطاع على غرار عمليّة (السور الواقي) في الضفة الغربيّة.

كل ذلك تحت غطاء دولي ودون معارضة تذكر

من قبل أيّ من الدول الفاعلة في النظام الدولي وهو ما لم يكن ليأتي وبهذا الشكل السافر لولا السيطرة العسكريّة لـ(حماس) على القطاع التي استغلتها إسرائيل في إقناع العالم بأن القطاع أصبح معقلاً للأصوليّة والتطرّف والإرهاب وأن العديد من الجماعات التكفيريّة المرتبطة بالقاعدة بدأت تجد لها موطئ قدم في غزة، وهو ما أثار قلق دول الجوار أيضاً (مصر والأردن . . .) التي شعرت بالتهديد على أمنها القومي.

إن سيطرة حماس على قطاع غزة عسكرياً لم تترك آثارها فقط على الوضع الفلسطيني الداخلي كما سبقت الإشارة إلى ذلك بل امتدت هذه الانعكاسات إلى تجربة الحركات الإسلاميّة في العالم العربي عموماً، وأعادت طرح سؤال رئيس، وهو: هل فشل الحركات الإسلاميّة في الوصول إلى السلطة يعود إلى إفشال النظم السياسيّة القائمة وقمعها للمعارضة؟ أم أن الفشل يعود إلى الخشية من عدم قبول هذه الحركات للآخر والسير على خطا النظم السياسيّة القائمة في الحكم الشمولي وتقييد الحريات واعتبار الديمقراطيّة وصندوق الانتخابات وسيلة لمرة واحدة من أجل الوصول إلى السلطة والبقاء فيها.

وبالرغم مما تقدم يبقى الأمل، قائماً، أن المخاطر والأضرار التي لحقت بالقضيّة الفلسطينيّة من جراء الأحداث الأخيرة في قطاع غزة والسيطرة العسكريّة لحركة حماس على القطاع، قد تجعل هذه الحركة، التي هي جزء لا يتجزّأ من هذا الشعب، تدرك أن الشعب الفلسطيني يحتاج إلى توحيد الصف وتعزيز الصمود لمواجهة الاحتلال: العدو الحقيقي، وأن الضرورة تقتضي التراجع عمّا حدث في غزة والعودة إلى الخيار الوطني والديمقراطي وعدم الرهان على أي خيار آخر.

حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة على ضوء الانقلاب

المشاركون:

*** باسم بشناق، مدير مكتب الهيئة المستقلة لحقوق المواطن بغزة.**

*** خليل أبو شمالة، مدير مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان.**

*** حمدي شقورة، عضو مجلس إدارة المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومدير وحدة تطوير الديمقراطيّة فيه.**

*** جميل سرحان، ممثل مركز الميزان لحقوق الإنسان ومنسق الدائرة القانونيّة فيه.**

أدار الندوة:

المحامي صلاح عبد العاطي

رأت سياسات أن تخصّص ندوتها في هذا العدد لواقع حقوق الإنسان في قطاع غزة، خاصةً بعد تداعيات انقلاب حركة حماس في حزيران من العام الماضي، وهي نظّمت هذه الندوة بعد أن كان قد مرّ على هذا الانقلاب ستة أشهر. وإذ تدرك سياسات أن المنتهك الأساسي لحقوق الإنسان الفلسطيني، بجملتها وتفصيلها، هو إسرائيل، فإنها ـ أي سياسات، وفي ظل معالجتها للواقع الفلسطيني ـ رأت أن من واجبها الفكري والعلمي والوطني، أساساً، أن تبحث في تداعيات هذا الانقلاب الحقوقيّة. خاصةً أن قطاع غزة قد سجّل جملة من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان الأساسيّة والتي تمثل أبرزها بالقتل والسجن والتعذيب ناهيك عن المجهول الذي رمت به أحداث حزيران المستقبل السياسي الفلسطيني. فلم تكن الاعتداءات على الصحافيين والاعتقال السياسي ومنع التظاهر السلمي واستخدام القوة المفرطة في تفريق المحتفلين بذكرى رحيل الرئيس ياسر عرفات الثالثة وما تلاها من محاولة منع حركة

(فتح) من الاحتفال بذكرى انطلاقتها الثالثة والأربعين، ومع أن هذه الممارسات وإن كانت ذات صبغة سياسيّة إلاّ أن أثرها الأكبر يطغى على واقع حقوق الإنسان في قطاع غزة.

قامت سياسات بتكليف المحامي والباحث والناشط الحقوقي صلاح عبد العاطي بتنظيم ندوة متخصصة حول هذا الموضوع استضافت فيها نخبة من نشطاء منظمات حقوق الإنسان العاملة في قطاع غزة.

بالرغم من كثرة الأسئلة التي يمكن أن تطرح في لقاء كهذا إلاّ أن سياسات رأت أن تركز على أربعة محاور ذات صلة بواقع حقوق الإنسان في قطاع غزة.

يتعلق المحور الأول بتشخيص حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة ؟ وما هي أبرز الانتهاكات التي تعرّض ويتعرّض لها المواطنون في قطاع غزة مع تحديد الانتهاك والجهة القائمة عليه؟ مع التعريج على حالة الحقوق والحريات الشخصيّة والعامة والحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة؟

فيما يركز المحور الثاني على تقييم أداء النظام السياسي الفلسطيني (السلطات الثلاث) وتأثير الانقسام عليه وعلى حقوق المواطنين؟.

أما المحور الثالث فيتعرّض لتقييم دور مؤسسات حقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان، وهل تعمل هذه المؤسسات بحيادية واستقلال ؟ وما هي أبرز التحديات التي تعيق عمل هذه المؤسسات أو المخاطر التي تتهددها إن وجدت؟ أما المحور الأخير فيتعلّق بمستقبل حقوق الإنسان في قطاع غزة وخاصة في ظل استمرار حالة الانقسام؟

سياسات

صلاح عبد العاطي: الزملاء الأعزاء، بدايّة أشكرك لكم استجابتكم لدعوة معهد الـ سياسات العامة، ومجلة سياسات، إلى حضور هذه الندوة حول الواقع الحقوقي في قطاع غزة.

تعرفون أن الأحداث التي اندلعت في قطاع غزة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٧ - واستيلاء القوة التنفيذيّة والمجموعات المسلحة التابعة لحركة حماس على كافة مقرّات ومواقع أجهزة الأمن الفلسطينيّة، وإحكامها السيطرة الكاملة على القطاع، تلك الأحداث التي باتت تعرف بعمليّة الحسم العسكري أو الانقلاب على الديمقراطيّة. وما تبعها من إعلان الرئيس الفلسطيني بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٤ حالة الطوارئ، وإقالة الحكومة القائمة، وتشكيل حكومة إنفاذ حالة الطوارئ، وما تبع ذلك من رفض الحكومة المقالة قرار الرئيس الفلسطيني وإعلانها أنها ستستمر بالعمل كحكومة تسيير أعمال- خلقت واقعاً جديداً ألقى بآثاره على جميع مناحي حياة المواطنين في قطاع غزة، وأثرت على جملة الحقوق والحريات التي يجب أن يتمتّع بها المواطنون، والتي لا يجوز المساس بها تحت أي مبرر أو ذريعة.

وإجمالاً، لا يمكن النظر إلى انتهاكات حقوق المواطن بمعزل عن البيئة السياسيّة السائدة في المكان والزمان الحاصلة فيهما، فقد

أوجدت الأحداث المشار إليها سابقاً حكومتين: حكومة إنفاذ الطوارئ التي تحوّلت إلى حكومة تسيير أعمال وسلطتها الفعليّة لا تتعدّى الضفة الغربيّة، والحكومة الحادية عشرة والتي أقالها الرئيس وتحوّلت إلى حكومة أمر واقع وسلطتها الفعليّة لا تتعدى حدود قطاع غزة. والحكومتان تتناكفان وتتصارعان دون إعارة قضايا حقوق الإنسان الاهتمام المطلوب وإن تفاوتت النسبة في هذا الأمر بين الحكومتين، حيث تشير تقارير الرصد الصادرة عن مؤسسات حقوق الإنسان إلى تعرض المواطنين في قطاع غزة لجملة من الانتهاكات غير المسبوقة، فمئات المواطنين اعتقلوا دون احترام لأبسط حقوقهم القانونيّة ومعظمهم تعرّض لتعذيب وسوء معاملة أثناء التحقيق والتوقيف والاحتجاز؛ ما أدى في أحيان كثيرة إلى وفاة بعض المواطنين؛ بسبب التعذيب الشديد، كما تعرّضت حقوق المواطنين للخطر والانتهاك؛ بسبب غياب سيادة القانون؛ وتوقف عمل النيابة العامة والشرطة؛ وأخيراً السيطرة على مجمع المحاكم من قبل مجلس العدل الأعلى، الذي سبق وأن شكلته الحكومة المقالة في غزة بصورة غير قانونيّة تتناقض مع القانون الأساسي للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وقانون استقلال القضاء.

كما وتراجعت الحريّات العامة، فحق تشكيل الجمعيّات والنقابات وممارسة عملها تعرض للانتهاك سواء من خلال السيطرة على مقرّاتها وسرقتها أو استمرار السيطرة عليها من قبل الحكومة المُقالة، والحريات الصحافيّة والحق في التعبير عن الرأي تراجعا كذلك، فمن الاعتداء على الصحافيين ومعدّاتهم ومقراتهم واعتقالهم وضربهم إلى توقف عمل بعض المؤسسات الإعلاميّة أو سرقتها والاعتداء عليها إلى المنع من التغطيّة؛ بحجة عدم وجود بطاقة صحافيّة، إلى تحوّل بعض وسائل الإعلام إلى أدوات تحريضيّة تنشر الكراهيّة والتعصّب والفئويّة، إلى قمع المسيرات وإطلاق النار على التجمّعات السلميّة في أكثر من مكان ومناسبة كان آخرها إطلاق النار من قبل الشرطة في الحكومة المقالة على المحتفلين بذكرى رحيل الرئيس ياسر عرفات؛ ما أدى إلى وفاة قرابة سبعة مواطنين وإصابة العشرات، ومنع حركة (فتح) من الاحتفال بذكرى انطلاقتها الثالثة والأربعين وما صاحب هذا من قمع وقتل لسبعة مواطنين وإصابة العشرات واختطاف للمئات. إضافة إلى استمرار حكومة الأمر الواقع في إحكام سيطرتها على البلديات والمؤسسات الرسميّة والتي طالت، أخيراً، الجهاز القضائي المدني، ناهيكم عن إجراءات أخرى تهدد مصالح وحقوق المواطنين في قطاع غزة.

هذا إضافة إلى تراجع تمتّع المواطنين في قطاع غزة بمعظم حقوقهم في التعلّم والصحة والعمل، فآلاف الموظفين والعمال بلا عمل أو رواتب، والفقر وغلاء الأسعار والبطالة في ارتفاع دائم وخاصةً في ظل إحكام دولة الاحتلال حصارها على قطاع غزة واتخاذها سلسلة من العقوبات الجماعيّة ضد مواطني قطاع غزة من اجتياحات جزئية أدت إلى استشهاد عدد كبير من المواطنين

وجرح آخرين، إلى إغلاق المعابر وإعلان غزة كياناً معادياً وإلغاء الكود الجمركي لقطاع غزة وتخفيض إمدادات الوقود والمحروقات ومنع حريّة تنقل المواطنين والبضائع، مستغلة حالة الانقسام والتشرذم التي تسود الأراضي الفلسطينيّة والتي تتعزّز كل يوم.

سؤالي لكم الآن، ما هو واقع وحالة حقوق الإنسان في قطاع غزة في ظل الظروف الراهنة؟ وما هي أبرز الانتهاكات التي تعرّضت لها الحقوق السياسيّة والمدنيّة والاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة لمواطني القطاع ؟

" الانتهاكات تعود للبدايات "

باسم بشناق: أنا لا أتفق مع توصيفك لحالة حقوق الإنسان الحالية؛ لأنّ الأمر يحتاج منّا للحديث عن الانتهاكات منذ بداية عمر السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة منذ العام ٩٤ إلى يومنا هذا، فجميع الانتهاكات التي نعيشها، حالياً، كانت موجودة في عهد السلطة السابقة، وإن كان هناك تفاوت في بعض الانتهاكات، وإن كانت أداة القياس لنا وجود بعض المؤشرات الدالة على وجود انتهاكات، وهو تراجع في النوعيتين من الحقوق وفق انتهاكات فعله، وهذا يعني أن هناك حقوقاً مدنيّة وسياسيّة وحقوقاً اقتصاديّة واجتماعيّة وثقافيّة. وبالنظر إليها منذ بدايّة السلطة حتى اليوم، نرى أن هناك إشكالات عندما نتحدث عن نظام سياسيّ سائد منذ ٩٤ وحتى ١٤ حزيران ٢٠٠٧ (حتى الحسم العسكري أو الاقتتال أو الانقلاب) وإن اختلفت التسميات فنحن نتحدّث عن وضع سياسي تقريباً مستقر لا توجد فيه هذه الإشكالات المختلفة لطرفين لهما ثقلهما ووزنها السياسي، ويحاول كل منهما إفشال الطرف الآخر، وبالتالي إدخال هذه الحقوق فيها. بمعنى أن الحكم على هذه النوعيّة من الحقوق أن فيها تراجعاً أو لا، غير دقيق بوضعيّة الحقوق المدنيّة والسياسيّة بشكل عام. إجابة عن سؤالك بخصوص واقع وحالة حقوق المواطن في قطاع غزة حالياً بعد الاقتتال، فبرأيي ما زال الوضع سيئاً سواء قبل أو بعد الاقتتال، كون العمل على الحقوق المدنيّة والسياسيّة يفترض علينا كمؤسسات حقوق إنسان العمل على احترامها وحثّ السلطات على احترامها، ولا بد من أن يكون هناك نظام سياسي كامل ومستقر، ونحن نعتبر نظامنا السياسي القائم بعد ٩٤ نظاماً سياسياً قائماً بالتوصيفة السياسيّة أو القانونيّة التي تم طرحها باعتبار أنه توجد لدينا دولة وسيادة ومجتمع . . . إلخ وثلاث سلطات: (تشريعيّة وتنفيذيّة وقضائيّة)، تعمل وفق نظام أساسي ووفق منظومة من القوانين بشكل كامل.

خلال هذه الفترة لم يكن هناك توجه لدى السلطة لتعزيز منظومة الحقوق المدنيّة والسياسيّة إلا أنه من ناحية نظريّة كانت هناك نصوص تؤكد احترامها خاصةً في القانون الأساسي، كان هناك رؤية وتفهم والتزام للانضباط بالمعايير الدوليّة الخاصة بهذه المنظومة، ولكن من ناحية عمليّة كانت الإشكالات السياسيّة مع الاحتلال هي التي تفرض التعامل مع هذه الحقوق. يعني

بشكل أكثر توضيحاً عندما أتحدث عن كل ما يتعلّق بمنظومة هذه الحريّات مثل حريّة الرأي والتعبير وحريّة التجمع السلمي والإعلام والصحافة كانت تتأرجح ما بين الصعود والهبوط وفقاً لاستحقاقات كانت تحدث مع الجانب الآخر وبالتالي ، أيضاً، لم يكن الحكم إن كان هذه النظام السياسي يتجه نحو احترام هذه النوعيّة من الحقوق أو الحد منها أو عدم احترامها، وأيضاً، النوعيّة الأخرى من الحقوق وهي الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة، فهي مرتبطة بالاستقرار الاقتصادي، يعني بمعنى متعارف عليه هي الحقوق التي تلزمها موارد مادية بالأصل وفي كل دول العالم لا يوجد اختلاف على احترام هذه الحقوق إذا توافرت الموارد المادية والكفاءة البشريّة لأعمالها، اليوم في وضعنا الفلسطيني بعد الاقتتال، لا يمكننا أن ننظر إلى هذا التراجع الخطير للحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة والسياسيّة بمعزل عن هذا الحصار وبمعزل عن عدم توفر الموارد المادية والمالية الكافية، وبالتالي عندما نتحدث عن تراجع في مستوى الحق بالصحة والتعليم والبيئة . . . إلخ لا نستطيع تحميل المسؤوليّة مباشرة للجهة القائمة والتي أقرّ بأن لديها مسؤوليّة سياسيّة، ولكن من الناحيّة العمليّة يجب ربط هذه المنظومة بإشكالات السياسة العامة .

حمدي شقورة: في البدايّة أسجّل تحفظاً على عنوان الندوة؛ وكنت أتمنى لو كان العنوان هو "أوضاع المواطن الفلسطيني في الأراضي المحتلة" وليس في قطاع غزة فقط. ولكنني سوف أحصر نفسي في أوضاع حقوق المواطن في قطاع غزة وهي موضوع الندوة .

صلاح عبد العاطي : لأن قطاع غزة هو الأكثر معاناةً فمن جهةٍ يتعرّض لحصار خانق واعتداءات متكررة من قبل سلطات الاحتلال، ومن جهة أخرى وقوع الحسم العسكري والانقلاب فيه، كما تتزايد فيه انتهاكات حقوق الإنسان لذا أتت هذه الندوة لتسلّط الضوء على الحالة الصعبة والمعقدة لحقوق المواطنين في قطاع غزة .

" الأسوأ بعد النكبة "

حمدي شقورة: تجدر الإشارة إلى أن العام ٢٠٠٧ هو العام الأسوأ بامتياز على الإطلاق بالنسبة لأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، ليس الأسوأ في عهد السلطة الفلسطينيّة ولكن منذ عهد الاحتلال، العام ٢٠٠٧ يصادف مرور ٤٠ عاماً على الاحتلال و٥٩ عاماً على النكبة، بامتياز ربما هذا العام هو الأسوأ في التاريخ بعد النكبة، إن كان لجهة انتهاكات حقوق المواطن من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي وهذا شيء في غايّة الأهميّة ولا بد من تسليط الضوء عليه وخاصة في هذه الظروف بالذات التي نعيش فيها حالةً من الاحتراب الداخلي وحالة من التآكل الداخلي؛ بسبب الصراع بين (حماس) و(فتح) والحقيقة الوقحة والمرّة أنه لا(حماس) ولا(فتح) استطاعتا وقف الاستيطان أو وقف الجدار، وهذه هي القضايا الخطيرة بالنسبة لي، وأخطر ما نواجهه كفلسطينيين ليس الصراع الداخلي ولكن هو ما تقوم به إسرائيل من التهام ما يمكن

أن تلتهمه من أرض بفعل الجدار الذي إذا استمرّ فهذا يعني أن ٥٨٪ من مساحة أراضي الضفة الغربيّة ستكون تحت سيطرة مباشرة لإسرائيل لتضم إليها لاحقاً ونتحدّث هنا عن ٤٠٠ ألف مستوطن إسرائيلي في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة بما فيها القدس، والاستيطان بعد (أوسلو) رغم عمليّة السلام تكاثف وتعاظم، وجميعنا سمع التصريحات بنيّة إسرائيل بناء ٣٠٧ وحدات سكنيّة في الضفة الغربيّة يعني مفاوضات (أنا بوليس) مفاوضات الحل النهائي تسير ولكن بالتوازي مع ذلك يستمر الشره على الأرض، لم يتبقَ شيء للتفاوض عليه سوى كانتونات وعوازل بعيداً عن (حماس) و(فتح) هذا مخطط إسرائيل: الانسحاب من غزة أحادي الجانب الصورة الأخرى من الانسحاب الأحادي الجانب هو الانسحابات في الضفة أحادية الجانب وخلق كانتونات على غرار غزة، سيتم تقطيع الضفة الغربيّة إلى (غزّات)!!؛ لأن نموذج غزة ممتع كثيراً لإسرائيل.

أكثر المشاهد إيلاماً هي المشاهد الدامية التي حدثت في حزيران. لم نكن نتصوّر أن تتداخل كل الخيوط وترتكب جرائم بموجب القانون الدولي الإنساني في نزاع داخلي مسلّح تمّت فيه التضحية بكل شيء، مثل جرائم القتل العمد والمعاملة القاسية والإصابات والاعتداء على الممتلكات واستخدام العمارات السكنيّة وتهديد الأبرياء. هذا المشهد هو امتداد لمشاهد سابقة لنزاعات دامية بين وسطاء من حركة (فتح) وحركة (حماس) والأجهزة الأمنيّة المنقسمة على نفسها بينهما دون تحديد أسماء فكل من يرتدي الزي العسكري هو تابع لجهاز أمني، فهم كلهم مسلحون يهددوننا جميعاً. للأسف الشديد، مرت الاقتتالات الداخليّة السابقة باتفاقات سياسيّة دون أن يتم تحقيق فيها، والتحقيق كان مطلبنا كمؤسسات حقوق إنسان، وبالتالي تمت التغطيّة السياسية على جرائم القتل والقتلة في الجانبين وهذا جميعه كان مقدمات للحدث الأعظم في حزيران، وفي تقديرنا أنه لو كان هناك تحقيق في هذه الجرائم لكان تحقق أكثر من شيء.

أولاً، نضمن معاقبة المجرم. ثانياً، نضمن أن أهل الضحيّة سواء الذي مات أو الذي أصيب تم إنصافهم ولا يوجد أسوأ من عدم تطبيق هذا المطلب

وهذا للأسف لم يتم، وترك لتنتهي إليه الأحداث وما زلنا نطالب بالمدخل الصحيح لإنهاء هذه الأحداث، وهو تشكيل لجنة وطنيّة مستقلة تأخذ على عاتقها التحقيق في كافة الملفات وتقديم كافة المجرمين للعدالة؛ لأنه في الجانبين هناك إجرام حسب ما وثقنا كمنظمات.

الآن، وبعد الأحداث هناك جهود مبذولة لفرض النظام العام مقابل ما كان مستشرياً من انهيار وفلتان لكل شيء، ولكن كانت هناك مشكلة أساسيّة فمن الواضح أن التوجه لفرض النظام العام كان على حساب حقوق الإنسان؛ بالتالي لم تكن لدينا معادلة دقيقة وحسّاسة لحفظ الأمن واحتياجاتنا لاحترام الحريات العامة. لا يمكن بدعوى فرض الأمن وبدعوى

الضرورة الأمنيّة التضحية بحقوق الإنسان والحريات العامة، وهذا ما لم يتم الحفاظ عليه للأسف الشديد.

النقطة الأساسيّة هي المعادلة بين الأمن وحقوق الإنسان، لقد تم تبرير قدر كبير للحفاظ على الأمن، ولكن في المقابل تمت التضحية بمساحات كبيرة من حقوق الإنسان والحريات العامة، وهذا هو التحفظ الأساسي لي.

" حماس حركة جمهورها "

خليل أبو شمالة: أنا متفق مع ما أُثير من حديث، ولكن في تصوري هو أن هناك ثلاث مستويات كمسؤوليّة مباشرة على ما يحدث في الأراضي الفلسطينيّة وبالأخص في قطاع غزة

أولاً، الاحتلال ولا نستطيع أن نعفيَه بأي حال من الأحوال كمنتهك رئيس وأساسي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينيّة، ثم المجتمع الدولي وسياساته في الحالة الفلسطينيّة للأسف على مدار السنوات الماضيّة، فقد كانت هناك مقولة يرددها العديد من المراقبين والسياسيين وحتى نشطاء حقوق الإنسان وهي أن " the international community plays and we pay" بمعنى أن المجتمع الدولي يصوغ (سياسات) ولا يعير أي اهتمام للقضيّة الفلسطينيّة وحقوق الشعب الفلسطيني ولا ينتصر لاتفاقيات حقوق الإنسان الدوليّة لحماية الشعوب التي تقع تحت الاحتلال. القوى السياسيّة وخاصة القطبين الرئيسيين (حماس) و(فتح) قد ساهمت في جعل العام ٢٠٠٧ الأسوأ على الإطلاق فيما يتعلّق باحترام حقوق الإنسان. ما وثق وما تمت متابعته من قبل منظمات حقوق الإنسان يشير إلى أن واقع حقوق الإنسان هو صعب ومزرٍ ونحن نستطيع وصف هذا الواقع والمناخ الذي نعمل فيه بأنه غير مستقر وغير مناسب لمنظمات حقوق الإنسان لمتابعة عملها وغير مناسب لتوفير الحد الأدنى من احترام حقوق الإنسان.

ويطال هذا الواقع الجميع والمجتمع الدولي وإسرائيل والشعب الفلسطيني، هم السبب المباشر في معاناة الشعب الفلسطيني ومعاناة أكثر من مليون ونصف في قطاع غزة ويجب ألا نقف على أن الاحتلال هو الشمّاعة التي نعلّق عليها كل شيء، ورغم أن إسرائيل لا تعترف بالقانون الدولي واتفاقيّة جنيف الرابعة المنطبقة على الحال الفلسطيني وتحاول أن تعفي نفسها أمام الرأي العام الدولي من التزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني، في المقابل هناك التزامات على الفلسطينيين أنفسهم، على النواب الذين انتخبوا من قبل الشعب وقبلوا أن يقودوا الشعب الفلسطيني وقبلوا بنتائج الانتخابات وقبلوا بهذا الواقع بمعني آخر هناك مسؤوليّة تقع على قيادة الشعب الفلسطيني.

بالنسبة إلى أبرز الانتهاكات خاصة بعد ١٤ حزيران لم يخطر ببال منظمات حقوق الإنسان أن الوضع من الممكن أن يصل إلى هذا المستوى الصعب والمرير المنتهك لجميع قيم حقوق الإنسان حيث وثقنا عمليات قتل وسطو واعتداء وقتل على خلفيّة ما يعرف بجرائم

شرف واعتداءات من قبل قوة محميّة من سلطة الأمر الواقع والدليل هو أن المواطنين وجمعيات حقوق الإنسان وثقوا جرائم من المعروف من يقف وراءها، وسلطة الأمر الواقع تتغنى بالأمن والأمان، وهؤلاء بقوا طلقاء ولم يتم اتخاذ أي إجراء قانوني أو أي شيء من قبل سلطة الأمر الواقع، في حين أي انتهاك يتم لأي مواطن تربطه صلة بحركة حماس تتم معالجته على الفور وهذا أمر واضح وموثّق لدينا، فهم يستطيعون إلقاء القبض على من قام بقتل أحد أفراد القوة التنفيذيّة ويستطيعون إلقاء القبض على أي لص يقوم بسرقة أحد عناصر حركة حماس أو أن ينتصروا لعائلة محسوبة على حركة حماس حتى في مشاكل عائليّة وبين الجيران.

المشكلة هي أن حركة حماس لا تستطيع الخروج من فكرة أنها حركة للشعب الفلسطيني، وبقيت بعد الانتخابات والحسم العسكري حركة جمهورها ونستطيع أن نلمس هذا في جميع الخدمات المقدمة لمجتمعنا الفلسطيني. أنا لم أرَ أي شارع تم إصلاحه ولا شبكة مجارٍ أو بناء مدرسة أو مشفى رغم معرفتنا أن هناك الحصار ولكن عندما نسمع أن قطاع غزة يكفيه عشرة ملايين دولار من قبل حركة حماس، يجب علينا أن نضع أكثر من علامة استفهام على رؤيتهم لمستقبل أكثر من مليون ونصف فلسطيني في قطاع غزة المحاصر، وأيضاً، عندما أرى قادة حركة حماس يسافرون بالتنسيق مع الجانب المصري في حين أن مليوناً ونصف المليون محرومون من السفر بمن فيهم الطلبة والمرضى، فمن حقي هنا أن أضع أكثر من علامة استفهام حول رؤيتهم وبرنامجهم لهذا الشعب الفلسطيني.

"آثار قانونية"

جميل سرحان: أولاً، بالحديث عن وضع حقوق الإنسان في غزة، لا بد من ذكر مسألة الحصار لأنها المسألة المركزيّة في الحقيقة. حالة الحصار والإغلاق في غزة أثّرت على جميع مناحي حياة السكان؛ فاستمر نهج الاغتيالات والاعتقالات والاجتياحات وتخفيض كميات الوقود التي تدخلها إسرائيل إلى قطاع غزة وإغلاق المعابر ومنع المرضى من السفر بالإضافة إلى إجراءات عديدة مسّت حقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين.

ثانياً، ترتّبت على الحسم العسكري الذي نفذته (حماس) في قطاع غزة آثار قانونيّة مهمة جداً، وهي:

١- آثار تتعلّق بتطبيق القانون أو القوانين الفلسطينيّة، فقد وجدنا أن قانون الإجراءات الجزائيّة الفلسطيني لم يتم تطبيقه - مثل إجراءات القبض والحبس والتفتيش وتمديد فترات الاعتقال وغيرها من الإجراءات - على الإطلاق، بالإضافة إلى قوانين أخرى لم يتم تطبيقها مثل قانون الاجتماعات العامة وقانون العقوبات، ولكن الأثر المركزي هو أن هناك مساساً وإلغاءً واضحاً مقصوداً أو غير مقصود لبعض القوانين.

٢- أما الأثر التالي، فهو إصدار قرارات

صادرة عن الرئيس، وبعض هذه القرارات أو المراسيم الرئاسيّة مخالفة للقانون الأساسي وإذا ذكرنا على سبيل المثال القرار الصادر بحق الجمعيات فهو يخالف القانون الأساسي في العديد من النواحي، فقد خالف قانون الجمعيات العامة والمواثيق الدوليّة الخاصة بتشكيل الأحزاب والجمعيات، وأيضاً، صدر مرسوم القضاء العسكري، وإذا حصرنا المواد التي يلغيها مرسوم القضاء العسكري لوجدنا أنها تفوق ٢٠٠ مادة قانونيّة في أكثر من قانون في قانون العقوبات والإجراءات الجزائيّة وتحويل شخص من قضاء مدني إلى قضاء عسكري وإحالة تطبيق قانون إلى آخر، المسألة كانت هدماً للقوانين الفلسطينيّة. قلنا إن هناك اتجاهين: الأول، لم يطبق هذه القوانين. والثاني، أصدر مراسيم تهدر هذه القوانين.

٣- الأثر الثالث هو أن حركة (حماس) تتحمّل مسؤوليّة كاملة؛ لأنها هي صاحبة الحسم العسكري وهذه الإجراءات كانت من قبل قيادة غزة ورام الله بالمستوى نفسه، إجراءات تخالف القوانين.

٤- الأثر الرابع، وهو متعلّق بجملة من الانتهاكات كما ذكر زملائي، حيث حصلت انتهاكات مبرمجة لحقوق الإنسان، لو نظرنا إلى تصنيف الحقوق والحريات لوجدنا أن هناك انتهاكات في الحق بالحياة وحريّة الرأي والتعبير وسلامة الجسد وحظر التعذيب وحريّة التجمع السلمي لو جمعناها لوجدنا أن هناك انتهاكاً لكافة الحقوق والحريات الواردة في الباب الثاني من القانون الأساسي.

وإذا كانت الأحداث أو الانتهاكات غير مبرمجة وفرديّة فيجب محاسبة مقترفيها وإجراء محاكمة لهم أما إذا تكرر ذلك أكثر من مرة فيخرج من المستوى الفردي ويصبح ظاهرة.

صلاح عبد العاطي: ما هي أبرز الانتهاكات التي رصدتموها على صعيد الحريات العامة والفرديّة والاقتصادية والاجتماعيّة ونسبة الفقر والكارثة الصحيّة؟ وما هي المخاطر المحدقة بالمواطنين الفلسطينيين من جراء هذه الانتهاكات؟

"الاحتلال حاضر"

باسم بشناق: لا يمكن الحديث عن منظومة حقوق الإنسان هنا بمعزل عن تأثيرات الاحتلال والحالة السياسيّة وماضي السلطة؛ لذا تؤخذ هذه الأمور في جميع تقاريرنا وإصداراتنا وبياناتنا. بالإشارة إلى واقع الحقوق في قطاع غزة فهناك نوعان من الحقوق كما أشرت سابقاً، والحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة في تراجع خطير؛ فالحق في الصحة والتعليم في تراجع والمسؤول بدرجة أولى هو (حماس)؛ لأنها هي صاحبة الخيار العسكري وقرارها بانغلاقها على نفسها بقطاع غزة وعدم تجاوبها وتأقلمها مع البيئة السياسيّة الإقليميّة والعالميّة. ثانياً، السلطة في رام الله هي المسؤولة بصفتها تدعي أنها هي السلطة الشرعيّة. نحن نتحدث عن انتهاكات مباشرة مثل قطع رواتب وصحة وأدوية وتتراجع عن أعمالها بشكل أو بآخر.

بالنسبة للنوع الثاني من الحقوق وهي المدنيّة والسياسيّة، لا أريد أن أقول إنها في تراجع؛ لأنها منذ بدايّة عمر السلطة وحتى الآن هناك انتهاكات متكررة، أيضاً، هي موجودة في غزة وتتحمل مسؤوليتها (حماس) لأنها من تتحكم بالسلطة.

كما تقع المسؤوليّة على (حماس) في تراجع الحقوق المدنيّة والسياسية لأن فلسفتها تقوم على أن القائم على السلطة هو الذي يقوم بأعمالها وعند الحديث عن قانون الإجراءات الجزائيّة وقانون المحاكمات العادلة فيما يتعلّق بالاعتقال والقبض والتفتيش كلها لا تتم فيها مراعاة الإجراءات القانونيّة. فهي تعتقل شخصاً وتضعه بالمشتل ولا تضعه في سجن غزة المركزي، ويتم ذلك دون مذكرة قبض صادرة عن وكيل نيابة مختص ودون أمر تمديد اعتقال صادر عن جهة قضائيّة مختصة. كل هذه القرارات الصادرة عنهم غير قانونيّة ودستوريّة. أما بخصوص حريّة الرأي والتعبير فهناك انتهاكات خطيرة تمت بقصد أو دون قصد، منها تم بقصد الانتقام من (فتح) ومنها تم بدافع الحالة الإجرائيّة الحالية، فعلى سبيل المثال لو تحدثنا عن مسيرة يتم التصدي فيها للصحافيين، فيكون هذا دون قصد ولا توجد فيها سياسة مبرمجة، ولكن من ناحيّة إغلاق تلفاز فلسطين والإذاعات والجمعيات والبرامج فهذا يعني الحد من الحريّة المدنيّة والسياسيّة، وبالتالي فإن (حماس) هي التي تتحمّل المسؤوليّة المباشرة دون غيرها.

حمدي شقورة: وفق القانون الدولي فإن قطاع غزة ما زال أرضاً محتلة لذا توجد انتهاكات إسرائيليّة مثل الحصار وتداعياته وإعلان غزة كياناً معادياً وتقييد حريّة التنقل ووقف كامل للمعابر الدوليّة مثل معبر رفح، وهو الوحيد، أما بالنسبة للمعابر الإسرائيليّة مثل (إيريز) فيسمح بمرور بعض عشرات من الأفراد فقط لأغراض العلاج وهكذا. وهناك وقف كامل لصادرات قطاع غزة منذ الحسم العسكري والواردات محصورة في المواد الإنسانيّة فقط، فلا يمكننا استيراد حليب الأطفال والدواء لكن هناك سباقاً محموماً لشراء الأسلحة رغم أنها لا تلزمنا كمواطنين.

الحصار "وتداعياته" يؤثر على الحياة الاقتصادية ويؤدي إلى شللها وجميعنا يقرأ تقارير المنظمات الدوليّة بأن أكثر من ٨٥٪ من المنشآت الاقتصادية بغزة معطلة أو تعمل بطاقة متدنيّة وهي اليوم معطلة بالكامل. ويشكل هذا بالتالي عبئاً إضافياً على البطالة لأن اقتصادنا الصغير والمحدود يعتمد على الزراعة والصناعة وهما معطلان والعاملون فيهما يضافون إلى طوابير العاطلين عن العمل. نحن نتحدث عن نسبة بطالة تتجاوز الـ ٦٥٪ والتقارير تتحدث عن نسبة فقر ٨٠٪ وهي نسبة مخيفة جداً وغير مسبوقة.

"إطلاق الصواريخ مشكلة"

بالنسبة للجرائم الإسرائيليّة رغم أن قواتها غير منتشرة في قطاع غزة إلاّ أن يدها تطال كل بيت في قطاع غزة سواء بالاغتيالات أو القتل العمد أو القصف وشاهدنا في الشهور الأخيرة

تصعيداً غير عادي في هذه الجرائم، وهناك توجّه في غايّة الخطورة لاستهداف الأطفال في المناطق الحدوديّة وكافة التبريرات الإسرائيليّة غير مقبولة لأن إسرائيل تدعي في كل مرة أن هؤلاء الأطفال تواجدوا في منطقة إطلاق صواريخ ونحن كمنظمة حقوقيّة نرى في إطلاق الصواريخ مشكلة في الأساس لأنها انتهاك للقانون الدولي، والصواريخ التي تستهدف مدنيين إسرائيليين هي، أيضاً، انتهاك للقانون الدولي، ولكن هذا لا يبرر لإسرائيل الرد على الصواريخ بقتل الأطفال والمدنيين لأن القانون الدولي يحظر على إسرائيل الرد بمثل هذه الطريقة وإلا اعتبرها جريمة حرب، وأيضاً، من جراء الحصار هناك تدهور خطير في الأوضاع الإنسانيّة وفي مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة والثقافيّة. على صعيد الانتهاكات الفلسطينيّة، بدءاً من حريّة التجمع السلمي حيث تم الاعتداء على العديد من المسيرات برغم أن الطابع السلمي كان الغالب عليها ولدينا أدلة ووثائق بأن المسيرات كانت سلميّة وفي بعض الأحيان استخدمت الحجارة للرد على استفزازات والانتشار المكثف للشرطة.

في العادة، عندما تكون هناك على الأقل مسيرة، نحن مع النظام العام ومع احترام الطابع السلمي للمسيرة بالكامل لكن وجود الشرطة بمشاهد استفزازيّة مدججين بالسلاح هذا يؤدي إلى توتير الأجواء وهذا ما جرى خلال أحداث المهرجان الأخير الذي نظمته حركة فتح لمناسبة ذكرى رحيل الرئيس ياسر عرفات، كان الرد بقتل ٧ أشخاص بسبب إطلاق النار على المتظاهرين، حسب توثيقنا بالكامل وأنا أقطع بأنه لم يكن هناك إطلاق نار من داخل المسيرة التي نظمتها حركة فتح، وحتى لو افترضت جدلاً بأنه تم إطلاق النار، فهذا لا يبرر الاستخدام المفرط للقوة بالطريقة التي استخدمت وقتل مدنيين بمن فيهم أطفال وإصابة مئات آخرين بجروح وهذا غير مقبول.

ويدخل في إطار التجمع السلمي المناسبات والأفراح والسهرات والكثير منها تم الاعتداء عليها بسبب أنها كانت تُغنى فيها أغاني (فتح) أو لأشخاص ورموز من حركة (فتح) أو هكذا. وتدخل في هذه الإطار، أيضاً، الاعتداءات التي تمّت على المصلين في العراء لأن الصلاة طبعاً هي حق يدخل في إطار حقوق العبادة ولكن نحن نأخذ الجانب المدني والسياسي باعتبار أن الصلاة في العراء هي تعبير عن احتجاج سياسي وتمت على هذه الخلفيّة ضمن دعوة سياسيّة من حركة (فتح) من القوى الوطنيّة للصلاة في العراء رداً على ما ادعته حركة (فتح) والقوى الوطنيّة أن (حماس) توظف المساجد. كما أن (حماس) يحق لها أن توظف المساجد فيحق لحركة (فتح) والقوى الوطنيّة أن تجند جماهيرها للصلاة في العراء بالطريقة التي ارتأتها طالما تم الالتزام بالضوابط السلميّة. وطبعاً دخلنا في متاهات فجاءت فتاوى من غزة أن الصلاة في العراء حرام، ومن رام الله أن الصلاة في العراء حلال. بالتعليق على هذا الموضوع يعني إدخال موضوع التكفير والتخوين هو تحريض يضاف

إلى جانب ما تمارسه وسائل الإعلام.

صلاح عبد العاطي: هل هذا منسجم مع حقوق الإنسان أو مناقض لحقوق الإنسان؟ كيف تعلّقون على ثقافة التحريض والتعصّب والتشدّد الدينيّ؟

"لغة التكفير مرفوضة"

حمدي شقورة: التكفير أو التدين شيء شخصي، التدين حق أساسي للإنسان لكن يدخل في نطاق الحقوق الشخصيّة فلا يمكن أن أتخذ موقفاً منك لأنك متدين أو غير متدين. هذا شأنك الخاص تمارس حقوقك القانونيّة بالطريقة التي تراها مناسبة. لغة التكفير مرفوضة وغير مقبولة والزج بالدين في العمليّة السياسيّة غير مقبول سواء في غزة أو في رام الله كما ذكر في غزة صدرت فتاوى بالتحريم وفي رام الله صدرت فتاوى بالإباحة. طبعاً هناك جانب آخر من الانتهاكات كما ذكرت وهي الاعتداءات على حريّة التعبير، وكان جوهرها الاعتداء على صحافيين في أكثر من مناسبة.

فبعض الصحافيين قالوا: إنه تم الاعتداء عليهم في جميع تجمعاتهم السلميّة. يدرك جميع الصحافيين خطورة الاعتداءات التي يتعرضون لها وفي كل مرة نسمع أصواتاً منددةً حتى من داخل الحكومة المقالة فيما بينهم بدءاً من رئيس الوزراء المقال مروراً بالوزراء وبكل المستويات. هناك إدانة للاعتداءات على الصحافيين وأنا أظن أن هناك مشكلة كبيرة وهي أن المستوى الميداني يظن أن منع التصوير يعني منع النشر. نحن نتحدث عن العام ٢٠٠٧ وتكنولوجيا المعلومات. لا توجد قيود على النشر. لا توجد قيود على سرعة وحق الإعلام ولا حدود للإعلام. نحن لا نتحدث قبل ٥٠ سنة حيث إذا لم يغط الإعلام الرسمي الحدث فلا توجد تغطيّة إعلاميّة، الأمور اختلفت والمعايير يجب أن تختلف ويجب أن يعاد النظر في هذه الإجراءات، ونحن نلوم الحكومة المقالة لأنها لم تقم بإجراء أي تحقيق جدي في الاعتداءات على الصحافيين ولم نسمع عن حالات تم تقديم الجناة فيها للعدالة. وإلى جانب ذلك هناك اعتقالات غير قانونيّة والمفرج عنهم يشتكون من تعرضهم للتعذيب والمعاملة القاسيّة والتي تحط من الكرامة الإنسانيّة، هذا موجود فعلاً ويتكرر للأسف الشديد.

"إعلام تحريضي.. واعتداء على الصحافيين"

خليل أبو شمالة: نحن نتحدث عن عدد وجملة واسعة من الانتهاكات التي طالت مختلف الحقوق وكل عناوين وتفاصيل حياة مجتمعنا الفلسطيني. أنا أريد أن أتحدث عن موضوع الإعلام ولكن قبل ذلك (حماس) أو الحكومة المقالة ومنذ سيطرتها على قطاع غزة، عندما يكون الانتهاك المرتكب من قبل أفرادها سواء كان من عناصر القسام أو التنفيذيّة أو حتى من عناصرهم المدنيين "المرابطين أو المساندين" تدعي أن هذه الأعمال فرديّة، ونحن قلنا كما أشار الزميل جميل إن مجموع هذه الأعمال

الفرديّة تحول ليصبح سياسة ومنهجاً للحكومة المقالة وحركة (حماس) ويبدو أن هناك ضوءاً أخضر لأعضاء (حماس) أن يرتكبوا وينفذوا ثم نأتي نحن لنصلح من بعدكم وهذا واضح وفي أكثر من لقاء وحديث واجهناهم بذلك وقلنا لا نستطيع أن نتفهم أنكم في كل مرة تبادرون ولا تعالجون الخطأ بشكل قانوني ثم بعد فترة يتم تكرار الخطأ بنفس الأسلوب والشكل، وعلى ربما أسوء مما كان بين رام الله وغزة وبين (فتح) و(حماس) في قطاع غزة. لقد تم الزجّ بوسائل الإعلام وبشكل مقصود في آتون الصراع الدائر بين الحركتين ولم يستطع معظم الإعلاميين أن ينأوا بأنفسهم بعيداً عن هذا الصراع ولم يستطيعوا المحافظة على مهنيّة وحياديّة الصحافيين حتى بالأسلوب الخطابي سواء كان على مستوى الكتّاب أو المراسلين أو وسائل الإعلام في قطاع غزة، فيما يتعلق بالإعلام المحلي المرئي ليست هناك إلا فضائيّة الأقصى بأسلوبها الحزبي الذي لا يعير أي اهتمام لمشاعر المواطنين.

أما حول لماذا ركزت منظمات حقوق الإنسان على موضوع الإعلام وحريّة الرأي والتعبير؟ ولماذا كان التركيز أكثر من ذي قبل على هذا الموضوع وبشكل محدد الإعلام ولماذا تم عمل مؤسسة الضمير على برنامج خاص أقرته لمراقبة وسائل الإعلام والدفاع عن حريّة الرأي والتعبير؟ وهذا بالمناسبة جاء بالتوافق مع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان على اعتبار أن الجميع أجمع على أن هذا الموضوع يجب أن يحظى باهتمام وعمل ومراقبة من قبل منظمات في حقوق الإنسان.

منذ ١٤ حزيران سجلنا عشرات الاعتداءات والانتهاكات بحق الصحافيين سواء أكانوا أفراداً أم الأدوات التي كانوا يستخدمونها بالإضافة إلى مصادرة أشرطة فيديو وتكسير كاميرات فيديو تصل أثمانها إلى عشرات الآلاف من الدولارات، وأيضاً، اعتقالات وضرب وإهانات واستدعاءات وتهديدات طالت الطرفين سواء أكان من (فتح) على صحافيين في حركة (حماس) أم العكس، ثم، أيضاً، الاعتداء على مؤسسات إعلاميّة سواء أكانت جمعيات أم مكاتب إعلاميّة أم مؤسسات ووكالات، وحتى الوكالات الأجنبيّة ومراسلوها لم يسلموا من التهديدات والانتهاكات بأشكال مختلفة وأبرزها كان اقتحام مكاتب فضائيات عربيّة وأجنبيّة ومحاولة القوة التنفيذيّة مصادرة أشرطة فيديو وكاميرات.

صلاح عبد العاطي: هناك محاور لم يتم التطرق إليها آملاً التركيز عليها، وماذا ترى في كل هذه التداعيات على أوضاع حقوق الإنسان؟

جميل سرحان: قبل استكمال هذا المحور بأبرز الانتهاكات، أقول: أولاً، إن مؤسسات حقوق الإنسان وفي أكثر من بيان أكدت أن الاقتتال سيتواصل إلى مرحلة غير مسبوقة إذا لم تتخذ السلطات المعنيّة والتنفيذيّة إجراءات محددة في بداياتها وهي إجراءات وقائيّة لإيقاف كافة إشكال التحريض ووسائل الإعلام المختلفة بين الطرفين.

وثانياً: مطالبتها بإجراء تحقيق في جميع الجرائم التي تمت وأتحدث بصراحة عمّا قبل الحسم أي كانت هناك جرائم و أحداث قتل وحالات خطف والخاطف معلوم والمخطوف معلوم والمكان معلوم . . . إلخ.

أما الإجراء الثالث فهو إجراء محاكمة عادلة لكافة المجرمين لأن هناك جانياً يجب معاقبته و المسألة الرابعة التي لا بد منها هي تعويض الضحايا.

لو أرادت السلطة الوطنيّة و(حماس) عدم الوصول إلى هذه المراحل لعالجت الأمور بشكل جذري وأساسي لو تم ذلك ربما كنّا في أوضاع مختلفة عمّا آلت إليه الأمور.

وبالرغم من أن عقد اتفاق مكة استمرّ لفترة وجيزة كونه اتفاقاً على التقاسم لذا لم تحل المشكلة من جذورها وأعيدت المسألة لاستكمال حالات انتهاكات حقوق الإنسان وواقع الحال في قطاع غزة.

عن التعذيب

أما حول الانتهاكات فأود التأكيد على مسألة وهي حالات التعذيب والوسائل المختلفة للتعذيب فهناك حالات يتم الضرب فيها باستخدام الفلقة وهذه طريقة تتكرر ويكون الضرب بهدف الانتقام ضرباً شديداً جداً جداً يحيل الساق إلى ضعف حجمها.

هنا المسألة تجاوزت حد التعذيب والانتقام إما لأن انتماءه السياسي مختلف أو لغيرها من الأسباب بالإضافة إلى حالات شبح، فكلنا نذكر حالة أبو وطفة بالمشتل وهو وفق اعتراف المحققين معه في السجن مات أثناء تعليقه على (البلانكو) فهم ادعوا أنه شنق نفسه حين كان يحاول الهرب ولكننا نحن كحقوق الإنسان فهمنا أنه كان مشبوحاً وكان تحت التحقيق، المعنى أن هناك وسائل مختلفة تمارس الشبح لفترات طويلة. أنا قبل أسبوعين أو أقل توجهت إلى المشتل والملاحظة أنهم سمحوا لنا بمقابلة المحتجزين في غرفة مقابلة لممر فيه الزنازين الانفرادية، ما لاحظته أنني وجدت مراوح على أول الممر والفتحة التي يمررون الطعام منها إلى الزنازين مفتوحة والمحتجزون بالزنازين هذه لا يرون شيئاً ولكنهم يشعرون بالبرد. نحن رأينا وحاولنا أن نركب المعلومات بعضها ببعض لنتوصل إلى أنهم يضعون المراوح حتى يكون هناك برد دائم بالزنازين. التقينا أشخاصاً نسأل أحدهم عن الفترة الزمنيّة التي قضاها فيرد بأنه لا يعرف لأنه لا يستطيع أن يحدد الليل من النهار والوقت أو الزمن أو المكان و العنوان وهذا مؤشر أساسي على وجود التعذيب عن طريق ممارسة وسائل مختلفة تفقدك حواسك ومعرفتك بما يدور حولك. مسائل كثيرة ما زالوا يمارسونها وهم على قناعة بأنه لن يعترف الشخص إلا بعد الضرب والتحقيق الموجع وهذه هي المشكلة في ثقافة التعذيب.

دور " كتائب القسام "

آخر مسألة وهي دور كتائب عز الدين القسام مع الأسف ما زال حتى اللحظة هناك أشخاص

يتم اختطافهم يأتي أهلهم إلينا يشتكون وحين نسأل لدى الحكومة المقالة يبلغوننا أنه تم اختطافهم على أيدي كتائب عز الدين القسام فلماذا؟ ألا توجد لديكم أجهزة أمنيّة؟ لماذا تتدخل كتائب القسام؟ هذا جزء من الانفلات الأمني لأنهم غير مكلفين بإنفاذ القانون.

صلاح عبد العاطي: المحور الثاني، آملاً التركيز عليه بشكل مكثف، ذكرتم في ثنايا الحديث في البداية أن أداء السلطات الثلاث لم يكن مرضياً خلال الفترة السابقة. الآن كيف تقيّمون حالة السلطات الثلاث في قطاع غزة؟ هل تعمل وهل تقوم بواجبها وهل تقوم بدورها؟ هل ما جرى من حسم عسكري يُعدّ انقلاباً وتراجعاً عن أسس النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطيّة ومبدأ التداول السلمي للسلطة؟ فوجود سلطات ثلاث تلتزم بأحكام القانون يعني ضمانة لاحترام حقوق الإنسان والعكس صحيح في هذا المجال؟

باسم بشناق: بشكل محدد عن أداء السلطات الثلاث: (التنفيذيّة والتشريعيّة والقضائيّة) حالياً في قطاع غزة أداؤها غير مرض ويكاد حالياً أن يكون منعدماً لأن رئيس السلطة لا يمارس صلاحياته وأعماله في قطاع غزة، وبالتالي فنصف السلطة التنفيذيّة وأكثر مجمدة. الحكومة بصرف النظر عن الخلاف غير قائمة بمهامها بالمجالات المختلفة والوزارات لا تقوم بالدور المطلوب منها تجاه حقوق المواطنين وخدمتهم. نتكلم عن سلطة تشريعيّة مجمدة ولا تعمل نتيجة الخلاف السياسي القائم والمجلس التشريعي معطل لا يمارس دوره في عمليّة التشريع أو الرقابة على أداء السلطة التنفيذيّة؟ القضاء حالياً شلّ بشكل تام فهو لا يعمل بسبب تعليق القضاة عملهم نتيجة أخذ دورهم والاستيلاء على جميع المحاكم من قبل مجلس العدل الأعلى المشكّل من الحكومة المقالة، وأيضاً، قبل ٢٦ تشرين الثاني لم يكن عمل القضاء كاملاً بل يصل إلى حد معين وثم يقف.

صلاح عبد العاطي: إذاً هل ما جرى من حسم عسكري يُعدّ انقلاباً على الديمقراطيّة وعلى مبدأ التداول السلمي للسلطة لكي نستطيع أن نفسر أبعاد ما جرى في هذا السياق؟

حمدي شقورة: هناك انقلاب على العمليّة الديمقراطيّة الكاملة بالحسم العسكري، ولكن حركة (حماس) تقول إنه جاء نتيجة الانقلاب على الديمقراطيّة وعدم احترام نتائج الانتخابات وهذا جزء كبير من المشكلة الأساسيّة، في هذا الأمر سأحاول أن أقترب من الإجابة عن هذا السؤال بتوضيح:

أولاً، وفق العلوم السياسيّة فإن أي نظام سياسي في العالم يجب أن يؤدي ثلاث وظائف أساسيّة وهي صنع القرارات وتنفيذها والتقاضي وفض النزاعات. هذا مكون أساسي دونه ينهار النظام السياسي نحن لدينا مشكلة خطيرة في الوظائف الثلاث فهي لا تؤدى بشكل صحيح وبالتالي النظام السياسي الفلسطيني في مهب الريح.

صلاح عبد العاطي: هل السبب كما يقول البعض هو أن النظام السياسي أو القانون

الأساسي غير واضح؟

حمدي شقورة: هذا جزء كبير من الأزمة لكن دعني أوضح أنه غابت عن المشرّع الفلسطيني عندما وضع القانون الأساسي مسألتان مهمتان:

أولاً، إن أبو عمار وهو رئيس السلطة الفلسطينيّة الراحل غير مخلد وبالتالي المشرع فصل ووضع قانوناً أساسياً يتلاءم مع عرفات.

ثانياً، وضع القانون الأساسي على اعتبار أن (فتح)، أيضاً، مخلدة.

وهاتان المسألتان سرعان ما انهارتا لأن المشرّع لم يخطر بباله بأي حال من الأحوال أن (فتح) ستخرج خارج الحكم وبالتالي عندما صاغ منصب رئيس الوزراء مثلاً بسبب ضغط المجتمع الدولي الذي لم يكن يريد عرفات ونحن لا نستطيع أن نتخلى عن عرفات فهو شخصيّة اعتباريّة رمزيّة فأضفنا للقانون الأساسي منصب رئيس الوزراء على اعتبار أن (فتح) تحكم لكن سرعان ما انهار هذا بعد موت عرفات ومن ثم فوز (حماس) في الانتخابات وتشكيلها لأول حكومة، ما كانت تطالب به من صلاحيات هي ذات الصلاحيات التي كان أبو مازن يطالب بها عندما كان رئيس وزراء. ومن هنا صار انقلاب على الديمقراطيّة. مرة أخرى الأزمة سياسيّة ليست قانونيّة فالقانون واضح وصلاحيات الرئيس محددة وصلاحيات رئيس الوزراء محددة.

السلطة التشريعيّة تواجه أزمة قائمة من الاحتلال بعد الانتخابات وهذا يجعلنا نتساءل عن جدوى العمليّة الديمقراطيّة تحت الاحتلال فما الفائدة من عمل انتخابات نزيهة تعبر عن أحوال الناخبين وبعد ذلك الاحتلال بكل بساطة يعتقل المجلس التشريعي فما جدوى العمليّة الديمقراطيّة في هذه الحالة؟ إذا السلطة التشريعيّة فيها شلل طبعاً نحن ضد كافة الإجراءات التي اتخذتها حركة (حماس) مؤخراً بعقد الجلسات.

صلاح عبد العاطي: هذا الإجراء قانوني أم غير قانوني؟

حمدي شقورة: هو استمرار للأزمة السياسيّة فكافة الجلسات غير قانونيّة ونحن ضدها وضد أن يواصل المجلس عمله على هذا النحو وتتحمل (حماس) و(فتح) المسؤوليّة.

صلاح عبد العاطي: ماذا عن القضاء في هذه الحالة؟

حمدي شقورة: القضاء في انهيار، فآخر مشهد للقضاء هو الاستيلاء من قبل الحكومة المقالة على مجمع المحاكم والاستيلاء على كافة المحاكم في قطاع غزة بطريقة غير قانونيّة وهذا أدى إلى شلل كامل بل انهيار في السلطة القضائيّة.

خليل أبو شمالة: لن أضيف أكثر مما قيل في موضوع السلطات الثلاث وأنا من وجهة نظري أنه لا يوجد ما يمكن الحديث عنه فيما يتعلق بموضوع السلطات الثلاث لأنها ببساطة وباختصار مدمرة مشلولة عاجزة ولا تعمل . . .

صلاح عبد العاطي: لماذا لم نشهد التجاء الكتل البرلمانيّة أو حتى الحكومة إلى القضاء لحسم الخلاف على الصلاحيات، على سبيل

المثال من كلا الطرفين؟ كتلة (فتح) ذهبت إلى القضاء "محكمة العدل" باعتبارها المحكمة الدستوريّة إثر إلغاء المجلس الثاني لقرارات آخر جلسة للمجلس الأول ؟ ولكن بعد ذلك لم نشهد من الطرفين أي احتكام للقضاء في الخلاف الصوري أو الخلاف القانوني وما التفسير لهذا الأمر وما تقييمكم، أيضاً، لحالة السلطات وانعكاسها على حقوق المواطنين؟

خليل أبو شمالة: هذا موضوع سياسي، لأن الطرفين جوهر مناكفاتهما وخلافهما هو جوهر سياسي وبالتالي لم يكن مطروحاً منذ البدايّة لذا لم يلجأ أي من الطرفين إلى القضاء والاحتكام إليه في معالجة أي خلاف دائر بينهما حتى فيما يتعلّق بنتائج انتخابات بعض البلديات التي كان في حينها خلافات لكن ما هو مدرج وملاحظ وموثّق من خلال جلسات الحوار التي كانت بين الطرفين والتي توجّت باتفاق مكة الذي لم يتحدّث عن الاحتكام للقضاء في حل الخلافات ولم يعالج الخلاف على موضوع النزاع على الصلاحيات ولم ينصّ الاتفاق على اللجوء إلى القضاء فقد عملوا على موضوع تقاسم وظيفي والتقاسم الوظيفي كان أساسه الخلاف السياسي القائم وبالتالي تركوا الموضوع دون أسس قانونيّة أو قضائيّة ونحن في حينه وكثير من المراقبين، أيضاً، قدرنا أن عمر اتفاق مكة لن يستمر أكثر من عدد من الأشهر، البعض قال ثلاثة أشهر وآخر قال ستة أشهر وهذا بالفعل حدث وبصراحة أجد نفسي أعطي الموضوع أهميّة لو تحدثنا عن السلطات الثلاث وإن كانت حركة (حماس) سعت وما زالت تسعى لخلق بدائل لا تأخذ الصبغة القانونيّة ولكن هي في محاولة لتكييف نفسها مع الواقع واستمرارها فيه حتى في ظل الحصار وفي ظل الخلاف الدائم بينها وبين رام الله.

والجميع يعلم وتحدث سواء من منظمات حقوق الإنسان أو من برلمانيين انتخبوا في المجلس التشريعي وخارج إطار الحركتين بأن (حماس) تحاول فرض رؤيتها على قطاع غزة من مجتمع ومؤسسات وما إلى ذلك. وبالتالي كل محاولاتها على الأرض أخذت الصفة السياسيّة؛ لذا فهي بعيدة كل البعد عن أي إجراء قانوني، وقلنا ذلك صراحة في موضوع جلسات التشريعي لا نحتاج إلى تكرار كل ما قيل بالجلسة لأنه تحدثنا من يوم أعلنت حركة (حماس) أنها ستعقد جلسة تشريعي.

صلاح عبد العاطي: كيف تقيم حالة السلطات الثلاث؟

"سيطرة على القضاء"

جميل سرحان: قبل أن أتحدث عن هذا أريد أن أؤكد أن جلسات المجلس التشريعي غير قانونيّة وهذا الرأي يحتاج إلى جهة لحسم النزاع القانوني ونتساءل لماذا لا تتجه حركة (فتح) أو كتلة (فتح) البرلمانيّة أو باقي الكتل التي ترى أن هذه الجلسات غير شرعيّة إلى القضاء لأن الجانب القانوني مهم جداً وإذا أرادت الكتل البرلمانيّة الحصول على رأي قانوني ملزم فعليها اللجوء إلى المحكمة الدستوريّة.

أما بخصوص السلطة القضائيّة والسيطرة عليها فهذا أكثر ما كنّا نخشاه أنه وصلنا لمرحلة تجاوز الأمور والسيطرة على القضاء المدني فمنذ الحسم العسكري وتوقف الشرطة عن العمل، وتوقفت النيابة مباشرة عن العمل وبالتالي جميع القضايا الجزائيّة توقفت عن السير بشكل طبيعي؛ مما أدى إلى تعيين قضاة جدد خلافاً للقانون من قبل حركة (حماس).

كما أنشت سلطة الأمر الواقع قضاء عسكرياً جديداً، والمحكمة مشكلة خلافاً للقانون، والقضاء العسكري يطبق قانون العقوبات الخاص بمنظمة التحرير الفلسطينيّة بنص المادة الثالثة من القانون. رغم أننا كمنظمات حقوق إنسان سبق وطالبنا بإلغاء هذا القانون إلاّ أن (حماس) قررت الاستناد إليه. الأصل أن تشكيل الحكومة وتعيين القضاة يعود للقائد العام وهو وفق القانون الأساسي رئيس منظمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة وهذا غير متحقق، فقد جرى تعيين أشخاص في سلك القضاء لا يمتون بصلة له.

المنظمات الحقوقية: دور شائك ومركب

صلاح عبد العاطي: باختصار كيف تقيّمون دور منظمات حقوق الإنسان في قطاع غزة؟ وهل تعمل باستقلالية وحيادية؟ وما ردكم على من يتهمها بعدم الحيادية والاستقلالية والتحريض؟ وما هي أبرز التحديات والمخاطر التي تتعرض لها؟

خليل أبو شمالة: فرض الواقع الجديد في قطاع غزة على منظمات حقوق الإنسان أن تصبح رأس حربة المجتمع كله وأن تملأ فراغاً لم تستطع حتى القوى السياسيّة ملأه. وعموماً كان هناك خطاب من حركتي (فتح) و(حماس) لاستقطاب منظمات حقوق الإنسان لتصبح طرفاً مناصراً لخطوات طرف على حساب الآخر. الأصل أن هذه المنظمات تعمل وفق مرجعيات محددة واضحة وهي القانون الأساسي والمعايير الدوليّة. برأيي عملت منظمات حقوق الإنسان بطاقة أكبر من إمكانياتها لأنها هي التي تحدثت عن توصيف الحالة القانونيّة وما جرى في أحداث حزيران وخاطبت المجتمع الدولي لرفع الحصار عن غزة ورصدت معظم الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون.

جميل سرحان: تلعب منظمات حقوق الإنسان أحياناً دور الوسيط بين الضحايا ومؤسسات الدولة أو المجتمع الدولي وهذا يزيد الجهد المطلوب منها وهذا بالتالي يزيد نسبة المخاطر التي تواجهها لأنك كلما مارست دورك بشكل أكثر فاعلية، كلما واجهت صعوبات أكبر. وما يمكن تسجيله من نقد على مؤسسات حقوق الإنسان أنها ركزت على الحقوق المدنيّة والسياسيّة بسبب طبيعة الصراع الذي دار في قطاع غزة.

ويمكن القول إن الحسم العسكري لحركة (حماس) قد أدى إلى زيادة عبء وعمل مؤسسات حقوق الإنسان بشكل كبير.

باسم بشناق: بالنسبة لعمل الهيئة فهو رقابي

بالدرجة الأولى يراقب أوضاع حقوق الإنسان وممارسة السلطة الحاكمة لدورها ومدى احترامها للتشريعات والقرارات . . . إلخ إلى جانب دورها في رصد الانتهاكات تقوم بعمليات تعزيز الوعي بحقوق الإنسان وتقوم بتقديم المساعدة القانونيّة للضحايا والهيئة لا تهتم بمن هو قائم على السلطة بحيث ما يعنيها هو ممارسة دورها الرقابي في حماية حقوق الإنسان، ولقد أدت طبيعة الوضع السياسي الحالي إلى تجاوز الهيئة لأدوارها فصارت تقوم بأدوار وأفعال ليست مطلوبة منها وذلك نتيجة حرصها على حقوق المواطنين مثل جلسات الوساطة خاصة بالإعلام والحج حيث قدمت مبادرة لتحييد القطاع الإعلامي وقدمت مبادرة بشأن ترتيبات الحج حيث أحضرت مسؤولين من جميع الأطراف . . . إلخ إلاّ أن جهودها قد فشلت.

صلاح عبد العاطي: ما هو موقف سلطة الأمر الواقع من منظمات حقوق الإنسان والانتهاكات لحقوق الإنسان؟

باسم بشناق: المخاطر التي تواجه منظمات حقوق الإنسان هي أنها تعمل بأجواء غير طبيعيّة وخشيتنا تكمن في أن لا تفهم سلطة الأمر الواقع طبيعة عمل مؤسسات حقوق الإنسان فهي لا تتفق مع أحد إلاّ وفقاً للقانون. والخوف أنه لو زادت حدة الخلافات بين (فتح) و(حماس) وغزة ورام الله سيؤثر هذا على عمل هذه المنظمات ما قد يعرّض العاملين فيها إلى الاعتداء أو الاعتقال أو حتى الإغلاق.

صلاح عبد العاطي: هل هناك مخاطر حقيقيّة تهدد منظمات حقوق الإنسان في ضوء بعض التهديدات أو التعديات التي مسّت بعض المحامين والعاملين فيها أو التصريحات ضدها بخصوص موقفها الأخير من القضاء؟ وما مدى الحريّة الممنوحة لمنظمات حقوق الإنسان في قطاع غزة؟

حمدي شقورة: أنا لا أشعر بأننا تحت تهديد من أحد، رغم ذلك ندرك جميعاً صعوبة العمل في مجال حقوق الإنسان في الظروف الراهنة، ونحن لا نطلب من أحد حقنا، وليس مطلوباً من السلطة أن تكرّم منظمات حقوق الإنسان أو الناشطين في مجال حقوق الإنسان، المطلوب هو مساحة من احترام الحقوق لأننا نحن دونها سنفقد قيمتنا بالكامل، وإذا لم تكن لدينا فسحة للعمل ميدانياً فهذا يعني أن نفقد أدواتنا للعمل، حتى الآن لا أشعر أن هناك تهديداً جدياً، ربما كان هناك إشكاليات. أذكر في إحدى المرات تم التعرّض لأحد محامي المركز لكن تم حل هذا الإشكال فوراً وتم تدارك الخطأ.

لا أشعر أن هناك تهديداً لمنظمات حقوق الإنسان ونأمل أن لا يكون هناك تهديد، وأرغب بالتوضيح أنه على مدار سنوات تمكنت منظمات حقوق الإنسان من بناء رصيد مجتمعي هائل، وهذا أكبر حماية لنا في المجتمع لدعم كافة الفئات.

صلاح عبد العاطي: بالنسبة لثقة المواطنين ٢٥٪ من المواطنين من خلال استطلاع لوكالة (معا) عبروا عن ثقتهم بمؤسسات حقوق الإنسان وإذا ما كانت تعمل بحيادية وشفافيّة،

ما هو تفسيركم لتدني هذه النسبة؟؟؟

جميل سرحان: هذا الاستطلاع جزء من التجاذبات السياسيّة الموجودة في المجتمع والتي تعتبر منظمات حقوق الإنسان جزءاً منها، وبالتالي سيكون نصيبها أقل من أي تصويت لمنظمات حقوق الإنسان.

صلاح عبد العاطي: منظمات حقوق الإنسان تصدر بيانات أحياناً مختلفة، والبعض يقول إن منظمات حقوق الإنسان في غزة مختلفة في الرأي والمواقف القانونيّة . . . ولماذا لا تعملون بشكل مشترك ؟؟

حمدي شقورة: الأزمة السياسيّة والتجاذبات تنعكس على الحالة هناك سوء توظيف لخطاب منظمات حقوق الإنسان وهذا يمكن أن يكون نعمة لأنه يؤكد أن الجميع معني بدعم مؤسسات حقوق الإنسان، لأن لنا قيمة أخلاقيّة وقوة معنويّة، وكما ذكرت أن الأزمة تترك تأثيراتها على الجميع في المجتمع، لا أظن أن هناك خلافات بين منظمات حقوق الإنسان لا في غزة ولا في الضفة.

جميل سرحان: نقطة من الضروري التأكيد عليها وهي أننا لا نصدر دائماً بيانات مشتركة وهي لا تدلل على وحدة الموقف بين مؤسسات حقوق الإنسان، وبياناتنا المتعددة في كل الموضوعات تقريباً منسجمة إذا تحدثنا عن المجلس التشريعي أو مرافق العدالة جميع الأمور نحن متفقون عليها وأحياناً نصدر بياناتنا على انفراد وأحيانا نتفق على بيانات ونصدرها بشكل مشترك أو بعض الفعاليات المشتركة.

باسم بشناق: أساس عمل مؤسسات حقوق الإنسان هو رقابي على أداء السلطات، وبالتالي ليس المقصود من دورها التصدي لأداء السلطة عندما تكون متجاوزة للقانون، ودورنا نحن كان أكثر من دورنا الاعتيادي؛ لأننا فضحنا كل انتهاكات السلطة على مستوى غزة لم يحدث أي انتهاك بعد عمليّة الاقتتال إلا وتم التطرق إليه من خلال بيان أو تقرير أو دراسة أو ندوة أو ورشة عمل أو إعلام سواء على مستوى فضائيات أو تلفزيونات أو وسائل الإعلام المحليّة.

صلاح عبد العاطي: برأيكم ما هو مستقبل حقوق الإنسان خاصة في قطاع غزة على ضوء التوصيفات التي ذكرتموها؟ وما آفاق الخروج من هذا المأزق الذي يعيشه المواطنون في قطاع غزة؟ وما هي رسالتكم لكل الأطراف العربيّة والدوليّة والمحليّة؟

حمدي شقورة: المستقبل مجهول ولا أتوقع أن يكون هناك انفراج في القريب، وبالتالي الانتهاكات في تصاعد ومصدرها بالأساس إسرائيل فضلاً عن انتهاكات الفلسطينيين.

للأسف الشديد المستفيد الوحيد من حالة الاقتتال الراهن هو الاحتلال، والخاسر الأكبر هو القضيّة الوطنيّة والشعب الفلسطيني، كلنا نعيش الواقع ولا أحد يفكر اليوم لا بالقدس ولا بحق تقرير المصير، والتي هي من الحقوق الكبرى للشعب الفلسطيني، كل تفكيرنا يتعلق اليوم بأمورنا وبقضايانا الشخصيّة والحياتيّة، حتى أبسط القضايا الحياتيّة غير متوفرة.

أزمة متفاقمة، واقع داخلي رديء، انقسام

وصل لتدمير الشعب الفلسطيني، الحل لا بديل عن الحوار السياسي، ولا يمكن لـ(حماس) أو (فتح) أن تنفي إحداهما الأخرى.

يجب أن يتعلم الطرفان كيفيّة احترام بعضهما البعض، وكيفيّة التعايش بشكل صحيح ولو تحدثنا عن عمليّة ديمقراطيّة صحيحة تعني الشراكة الكاملة في كل شيء، والديمقراطيّة والشراكة لها استحقاقاتها، لا نتحدث عن ديمقراطيّة شكليّة، بل ديمقراطيّة تحترم الجميع، بالتأكيد الطرفان بينهما مشاكل كبيرة، للأسف الشديد تعتبر القوى السياسيّة في أية مرحلة تحرر وطني رافعة للشعب وتعبر عن آماله وطموحاته، وتقود نضاله وعمله الوطني في سبيل التحرر.

باسم بشناق: أقول إنه ما زال هناك احتلال إسرائيلي للأراضي الفلسطينيّة، وعدم وجود إنهاء لحالة الصراع سيبقي وضع حقوق الإنسان الفلسطيني في حالة من عدم الوضوح والضبابيّة والانتهاك، ولكن على مستوى الداخل الفلسطيني طالما أن هناك انقساماً سياسياً حالياً ولم يحل، فأتوقع أن مصير حقوق الإنسان سيتدهور أكثر، وإذا ما عولج هذا الانقسام يجب أن يكون هناك نظام سياسي واضح مبني على أسس ديمقراطيّة سليمة بعيداً عن تداخل الصلاحيات.

خليل أبو شمالة: أتفق على أن المستقبل مجهول لكن أضيف لذلك أن القادم أسوأ وذلك للأسباب التالية:

أولاً، المجتمع الدولي وإسرائيل يغذيان الصراع القائم، فهما لا يريدان للفلسطينيين أن يصلوا لحالة الاستقرار، هذا على المستوى الخارجي وتجلياته تظهر من خلال الحصار ودعم طرف على حساب الطرف الآخر، ولنا أن نتخيل ماذا سيحدث في هذا الشهر (كانون الأول) عندما سيعقد اجتماع الدول المانحة، وبالاطلاع على الورقة المقدمة من قبل السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة التي تتجاهل أكثر من مليون ونصف المليون فلسطيني في غزة، وبالحديث المباشر أن السلطة في حل من التزاماتها الاقتصادية في غزة لأنها لم تتسبب في الوضع الموجود فلنا أن نتخيل ماذا سنعاني وماذا سيضاف إلى معاناة الفلسطينيين في غزة إذا ما ارتفعت نسبة البطالة أكثر مما هي عليه وتدهور المستوى الصحي والتعليمي، وارتفعت نسبة الفقر.

ثانياً، على المستوى الداخلي هناك في حركتي (حماس) و(فتح) خصوم لحركة حقوق الإنسان على اعتبار أن فيهما من ينتهك حقوق الإنسان ومن يرتكب جرائم ترتقي إلى جرائم ضد الإنسانيّة من عمليات قمع وقتل، والحديث عن الحوار ينبغي ألاّ يكون بالتضحيّة بحقوق الإنسان وبالتالي لا بد من محاسبة كل المتورطين في هذه الانتهاكات وأنا أعتقد أنه سيكون من الصعب عليهما أن يصلا إلى مرحلة من الجرأة ليعترفا بهذه الجرائم لأنه من الأساس أولاً أن أحد هذين الطرفين ضحى بحقوق الإنسان عندما وقعت (فتح) على اتفاقيّة أوسلو، والطرف الآخر قبل بالانخراط بشكل غير مباشر بهذه الاتفاقيات التي ضحت بحقوق الإنسان، وشارك في الانتخابات والعمليّة السياسيّة،

أيضاً، في اتفاق مكة الذي لم يتحدث عن عمليات القتل والجرائم التي ارتكبت من كلا الطرفين فبصراحة شديدة المستقبل مظلم ونحن بحاجة إلى عشرات السنين حتى نعالج تداعيات ما حدث وما يحدث الآن.

جميل سرحان: أؤكد أن ما قاله الزملاء من أن الاحتلال هو أساس لاستمرار انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني، وفي هذا السياق يعد استمرار الاحتلال مسؤوليّة دوليّة ويتحمل المجتمع الدولي استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في غزة والضفة هذا أولاً، أما ثانياً، ففيما يتعلق بالوضع الداخلي أؤكد من جديد أن المشكلة الداخليّة هي مشكلة سياسيّة وإن ظهرت في بوتقة قانونيّة، وبالتالي يجب أن يسعى الجميع من أجل الضغط على الطرفين لإجراء حوارات وحسم الخلاف السياسي مع عدم إغفال الجانب القانوني.

صلاح عبد العاطي: حوار على أي أساس؟ ما هو موقفكم في مؤسسات حقوق الإنسان إجمالاً . . . الرئيس عباس يقول لا حوار إلا بعد تراجع (حماس) عن الانقلاب والاتفاق على موعد للانتخابات المبكرة، و(حماس) تقول حوار دون شروط، وتقول، أيضاً، إنه لو أعيدت الانتخابات لن تحترم نتائجها، هل الانتخابات المبكرة أو الاستفتاء مخرج، وما هي المخارج؟

جميل سرحان: الانتخابات المبكرة مهمة والرجوع للشعب أفضل من الاقتتال واستمرار هذا الواقع، لكن توجد إشكالية جديدة، هل القانون يجيز الانتخابات المبكرة، بمعنى هل يجيز حل المجلس التشريعي الحالي، لا يوجد نص بالقانون الأساسي وبالتالي نطالب بالحوار فعندما حدث حوار مكة باركناه رغم علمنا أنه كان اتفاقاً لتقاسم السلطة.

حمدي شقورة: مع أننا كنا نطالب وما زلنا بأن يكون هناك تحقيق في الجرائم التي ارتكبت، ولكننا هذه المرة نقول حوار وربما نحن بحاجة لمساعدة جهة أخرى لإنجازه، ولكن جوهر المسألة حوار مبني على قبول الطرف الآخر، بمعنى أن لا يغيب أحدهما الآخر من الصورة، ولا يمكن العفو عمّا مضى. . حوار في جوهره يكون على أساس إجراء تحقيق فيما ارتكب من جرائم ومحاكمات، عدالة ومصالحة وطنيّة تؤسس لإصلاح شامل للنظام السياسي الفلسطيني على أسس ديمقراطيّة تكرس احترام القانون وحقوق الإنسان.

د. صائب عريقات في حديث عن أنابوليس والعملية التفاوضية

- الممارسات الاسرائيلية استباق للمفاوضات ومحاولات افشال للسلطة الفلسطينية
- لا تسوية سياسية بأي ثمن
- الاسرائيليون شطبوا كل الجداول الزمنية بمقولة "المواعيد غير المقدسة"

أجرى المقابلة: أكرم مسلّم

كان ذلك قبل ١٧ عاماً تقريباً، عندما خطف السياسي الشاب القادم من الأرض المحتلة الأضواء ب"حركةٍ مُشاغِبة"، حيث دخل(د. صائب عريقات) قصر المؤتمرات بمدريد واضعاً الكوفية الفلسطينية على كتفيه، مثيراً حنق إسحق شامير ووفده. كانت تلك اللقطة اختراقاً بصرياً مؤثراً ومجانياً لحصار "الرموز" المضروب بإحكام على ذلك الحضور الفلسطيني المحبوس تحت مظلة أردنية.

أتذكر ذلك المشهد في الطريق إلى أريحا، وأتأمل ما تتركه ١٧ عاماً على ملامح إنسان، وما تعنيه في حياة حركة وطنية وفي حياة شعب، وأرى بصمات جديدة تركتها إرادة التخريب الإسرائيلية على ملامح الأرض عبر المستوطنات ، وأنياب الجدار التوسعي العنصري التي تسد الأفق نحو القدس.

١٧ عاماً وإسرائيل تعيد التفاوض على التفاوض، ويعود "سيزيف" الفلسطيني إلى الصخرة في قاع الجبل، ليبدأ من جديد دفعها نحو القمة، كل ذلك ضمن رحلة تجاوز عمرها القرن لشعب يبحث عن حقوق يفترض أنها "مكفولة" بالشرعية الدولية.

مياه كثيرة جرت في النهر منذ مدريد، وجرى دم كثير. معادلات دولية تخربشت، وأنظمة عالمية وإقليمية تفككت، المشهد الإسرائيلي تقلّب وقلّبنا على نيرانه كثيراً.

داخلياً تشظّت الجغرافيا الفلسطينية لأول مرة بانقلاب عسكري، فانفلتت من "اللاصق" السياسي والسلطوي الفلسطيني، بعد أن كانت لسنوات مقسمة بالشرط الإسرائيلي وحده.

. . . وفي الطريق إلى أريحا لم أفهم "الحكمة الأمنية" من السماح لي بدخول أريحا عبر طريق

حزما، ومنعي (بذريعة حملي لهوية نابلس) من مغادرتها سوى عن طريق المعرجات. وقائع كأنها تذكرك كمواطن وكإعلامي، بالأسئلة الأصعب، لتضعها على الطاولة في سياق الحديث عن المفاوضات.

مسيرة تفاوضية طويلة واكبها د. صائب عريقات، رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية من خطوتها الأولى. ومؤتمر "أنابوليس" المحطة الأكثر جدّة على سكة المسار التفاوضي، كان الذريعة والمدخل لهذا الحوار:

سياسات: د. صائب، حتى أنّ (أنا بوليس) لم يوقف الاستيطان؟

عريقات: هذا صحيح، منذ (أنا بوليس)، ٢٧ تشرين الثاني، إلى اليوم، هناك ٧ عطاءات استيطانيّة إسرائيليّة، جميعها تهدف إستراتيجياً إلى الإملاء، وفرض الإملاءات على المفاوضات، وخاصةً في منطقة القدس، فإذا نظرنا، بصورة جديّة، إلى طبيعة العطاءات والتصاميم التي طُرحت سواء أكانت في (معاليه أدوميم)، أم في جبل أبو غنيم، أم في (جفعات زئيف) فسنجد أنها تهدف إلى إحاطة القدس بدءاً من جنوب بيت لحم (غوش عتصيون)، ومن الشرق (معاليه أدوميم)، ومن الشمال (جفعات زئيف)، أي أنهم يريدون إحاطة وتطويق القدس من كل هذه الجهات، وبالتالي الهدف هو استباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي، والإجحاف بها، قبل أن تبدأ.

الأمر الآخر هو ما يتعلّق بالتزامات إسرائيل التي تترتب عليها في المرحلة الأولى من خطة (خارطة الطريق)، أولاً وقف النشاط الاستيطانيّ بما فيه النمو الطبيعيّ، لم تقم إسرائيل بذلك، إسرائيل قالت إنه لا مستوطنات جديدةً ولا مصادرة أراضٍ جديدة، وهذه هي الخدعة التي يستخدمها كافة رؤساء وزراء إسرائيل منذ العام ١٩٩٤ إلى الآن.

هم ليسوا بحاجة إلى مستوطنات جديدة، وليسوا بحاجة إلى مصادرة أراضٍ، ف (معاليه أدوميم) حدودها البحر الميت، يعني هم بحاجة إلى ٢٠٠ سنة لبناء هذه المنطقة، وبالتالي فكل هذا خداع.

كان عليهم أن يفتحوا المكاتب والمؤسسات المغلقة في القدس، لكنهم لم يفتحوها، وإزالة البؤر الاستيطانيّة، بيد أنهم لم يزيلوها، وإعادة الأوضاع في الضفة الغربيّة إلى ما كانت عليه في ٢٨ أيلول من العام ٢٠٠٠، وباراك وزير الدفاع، طالعنا هذه الأيام بأنه لن يرفع حواجز، والسؤال إذا كان الاستيطان سيستمرّ في تقرير مصير مواضيع الوضع النهائي، يعني عندما قررت الحدود عبر الجدار، وقرر الاستيطان عبر مزيد من الاستيطان، وقرر مصير القدس عبر ضم كتل استيطانيّة إليها، وقررت الحدود عبر أحواض المياه المضمومة لإسرائيل خاصةً تلك التي في الغرب، غرب الضفة الغربيّة، هذه إملاءات وليست مفاوضات أولاً.

المسار الثاني بعد (أنا بوليس) هو مسار (باريس) الاقتصادي والمسار الثالث بعد (أنا بوليس) هو مسار توني بلير في بناء مؤسسات الدولة، إذا كان وزير الدفاع الإسرائيلي يقول إنه لن يزيل حواجز، هذا سؤال لتوني بلير والمجتمع الدولي: كيف نستطيع الحديث عن تطوير اقتصاد أو بناء

مؤسسات عندما لا يستطيع المزارع من أريحا أن ينقل بضاعته من مزرعته إلى سوق رام الله؟

أما المسألة الأخيرة في (أنا بوليس) فهي قضيّة خارطة الطريق، هناك آليّة ثلاثيّة برئاسة أميركيّة، بحكم أميركي، حتى الآن لم تبلور، إذاً في الحقيقة إذا كان الهدف استعادة المصداقيّة المفقودة في العقل الفلسطينيّ لعمليّة السلام، فالمواطن الفلسطيني يرى الأمور كما يراها دائماً: استيطان، اقتحام، اغتيال، اعتقال، فرض حقائق على الأرض، جدران، خنق اقتصادي. نحن مدننا وقرانا ومخيماتنا في سجون كبيرة، ولذلك المطلوب الآن من اللجنة الرباعيّة أن تحوّل أقوالها إلى أفعال، وأن تبدأ بالعمل على الأرض لإلزام الحكومة الإسرائيليّة بتنفيذ ما عليها من التزامات.

سياسات: **هذا ما يراه المواطن الفلسطيني، فما الذي يراه المفاوض الفلسطيني؟**

عريقات: المفاوض الفلسطيني هو المواطن الفلسطيني، فهو يرى بالعين نفسها التي يرى بها المواطن، ويتحدث باللسان نفسه الذي يتحدث به المواطن، لا فرق.

سياسات: **ما الخيارات الفلسطينية أمام هذا الواقع؟**

عريقات: ما الخيارات التي أمامنا؟ نحن نفاوض باسم الشعب الفلسطيني، وعندما نرى أن شعبنا يرى بعينه الاستيطان والجدران، والاقتحام والاغتيال والجرائم والحصار والإغلاق، ما الذي نقوله؟ نحن نقول باسم شعبنا إن على المجتمع الدولي وتحديداً الإدارة الأميركيّة إلزام حكومة إسرائيل، باعتبار أن هذه الإدارة الوحيدة القادرة على إلزام إسرائيل بتنفيذ ما عليها إذا أرادت.

الآن هناك في (أنا بوليس) جملة تقول إن الأميركيين هم الحكم، أين آليّة التنفيذ؟، أين فِرق الرقابة؟ ومتى ستقوم الإدارة الأميركيّة بإلزام إسرائيل بالكفّ عن كل ما من شأنه الإجحاف واستباق نتائج مفاوضات الوضع النهائي، والاستمرار بالإملاءات بدلاً من المفاوضات.

سياسات: **في الطريق إلى (أنا بوليس) سقطت عدة لاءات فلسطينيّة، ألم يكن بالإمكان أفضل مما كان؟**

عريقات: أعطني أمثلة.

سياسات: **مثلاً، من الحديث عن عدم الذهاب دون اتفاق بجدول زمني ملزم، إلى الحديث عن ورقة تفاهم أو بيان صحافي؟**

عريقات: أنت أشرت إلى اللاءات التي سقطت، أعطني مثالاً على واحدة سقطت، قلت لي عن الجدول الزمني، في وثيقة (أنا بوليس) هناك نصّ حرفيّ يقول (يعمل الطرفان على التوصّل إلى اتفاق نهائيّ قبل نهايّة العام ٢٠٠٨).

سياسات: **أنت ترى أنه تحقق الجدول الزمني؟**

عريقات: نعم، أرى أنه تحقق الجدول الزمني، ولكن إسرائيل الدولة صاحبة مقولة أنه ليست هناك مواعيد مقدسة، وبالتالي فالعيب ليس أنه لم يكن هناك موعد، ولكن كان هناك موعد واضح العام ١٩٩٩، العيب كل العيب في حكومات إسرائيل المتعاقبة التي اصطلحت على مقولة أنه لا مواعيد مقدسة، واستمرت بالاستيطان.

العيب ليس في عمليّة السلام، وليس في المفاوضات، العيب كل العيب في ممارسات

الحكومات الإسرائيليّة الاستيطانيّة، وفرض الحقائق على الأرض، والإملاءات والتنكر للمواعيد، ولذلك نحن نريد آليّة دوليّة لتلزم إسرائيل باحترام المواعيد واحترام التزاماتها خاصة وقف النشاطات الاستيطانيّة.

سياسات: هذه الآليّة لم تتبلور؟

– تبلورت آليّة في (أنا بوليس) هناك آليّة ثلاثيّة (أميركيّة – فلسطينيّة – إسرائيليّة)، سيكون فيها الجانب الأميركي هو الحكم على التنفيذ الفوري لالتزامات الجانبين في خارطة الطريق، نص حرفي.

سياسات: ما هو المعوِّق أمام تجسيد هذه الآليّة؟

– هذا السؤال موجّه للإدارة الأميركيّة، وهذا هو موضوعنا الرئيسي الذي سنبحثه مع الرئيس بوش، ومع كوندوليزا رايس، وكل الإدارة الأميركيّة.

سياسات: في مؤتمر باريس أعطيَ الفلسطينيون أكثر مما طلبوا، كيف تقرأ هذا؟

– أقرأ هذا بسعادة غامرة؛ لأنني لم أر في حياتي وأنا مطلع على تاريخ القضيّة الفلسطينيّة، لم أر في حياتي ولا في التاريخ المسجّل للقضيّة الفلسطينيّة أن العالم اصطف خلف المواطن الفلسطينيّ والقضيّة الفلسطينيّة كما اصطف الآن.

العالم أجمع دون استثناء يتحدّث عن دولة فلسطينيّة مستقلة وعاصمتها القدس الشرقيّة، ويتحدّث عن انسحاب إسرائيلي إلى خط ٤ حزيران العام ١٩٦٧، وخارطة الطريق التي تنصّ على أن الحل يكمن في إنهاء الاحتلال. العالم أجمع بصوت واحد ضد الاستيطان، وضد الجدران، وضد الإملاءات، وضد الاقتحامات وضد الأعمال العسكريّة، وبالتالي فإن (باريس) لم تكن تظاهرة اقتصاديّة فقط، بل كانت أهم مؤتمر سياسي بمشاركة ٩٠ دولة خارج إطار الأمم المتحدة تتحدث بلسان واحد، فيما يتعلق بوجوب إقامة دولة فلسطينيّة ومساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة مؤسساته.

هذا العالم الذي لديه كل هذه النوايا الطيبة، والذي قدم كل هذه الأموال، عليه أن يدرك أن فلسطين ليست دولة عالم ثالث، ليست دولة قائمة ومشاكلها داخليّة، بل فلسطين تحت الاحتلال، وما دام الاحتلال يمارس سياسات الجدران، والاستيطان، والحواجز، والإغلاق، والعوائق، ومنع الحركة، وتحويل مدننا وقرانا ومخيماتنا إلى سجون كبيرة، ومنع الحركة بين الضفة وغزة، وبين غزة والضفة والعالم، إذاً لا يمكن الحديث بمصداقيّة عن اقتصاد أو بناء مؤسسات.

فكما قلت: كيف يمكن للمزارع أن يأخذ بضاعته من أريحا من أرضه وإنتاجه، وهو لا يستطيع أن يسوّقها في رام الله، أو في الخليل أو في نابلس، والعكس صحيح، أو إلى غزة، يعني مثال بسيط: طن الموز في محافظة أريحا كان يباع قبل ثلاثة أعوام بـ ١١٠٠ دولار، بذرائع أمنيّة منعت إسرائيل المزارع الفلسطيني أن ينقل بضاعته إلى سوق غزة، لماذا؟ ليس لأسباب أمنيّة، ولكن لأن المزارع الإسرائيلي يريد أن يحتكر سوق غزة، وبالتالي فإن سعر طن الموز الإسرائيلي وصل إلى ١٣٠٠ دولار، بينما سعر طن الموز الفلسطيني هبط إلى ٣٠٠ دولار.

إذا أخذت الأغوار كمثال ونظرت من أريحا إلى بيسان، لن تجد مستوطنة كأرئيل أو جفعات زئيف، أو غوش عتصيون، هذا أكبر استغلال استعماري حصل منذ العام ١٩٦٧، هناك ٨٢٪ من المياه مسيطر عليها من قبل إسرائيل، مسروقة، و٩٠٪ من الأرض، إذا نظرت هناك مزارع أبقار، ألبان، دواجن، حتى مزارع تماسيح للجلود، بلح، نخيل، أعناب، كل هذه الأرض أصبحت الآن مملوكة للشركات الإسرائيليّة، وللتجارة الإسرائيليّة باستغلال فاضح. يعني الشعب الفلسطيني الفقير الذي دخله القومي لا يتجاوز الـ ٢٠٠٠ دولار للفرد في السنة مقارنة مع ٣٠ ألف دولار للشخص الإسرائيلي، يسرقون مياهه، ومن ثم يبيعونها له بثلاثة شواكل للمتر المكعب الواحد.

عندما أحضرت توني بلير إلى هنا، عرضت عليه كل الأمور، وقلت له: إنه مع احترامي الشديد، أنتم لا تعرفون معنى كلمة احتلال، عندما نردد كلمة جسر، يتبادر إلى الذهن الجسر على التايمز، أما هنا فالجسر يعني معاناة، وحقائب ضائعة، ومواطن لا يستطيع الدخول لمدة ١٢ يوماً، وبالتالي مواطن لا يستطيع أن يصل من بلد لآخر بفعل الحواجز العسكريّة.

وقد اصطحبناه إلى الجفتلك، وكافة هذه المناطق ورأى بعينيه الواقع، وسألناه: كيف أطوّر اقتصادي وأشجّع المزارع على الزراعة إذا كان يشعر بالخوف، من إقدام الإسرائيليين كعقاب جماعي على منعه من نقل بضاعته إلى رام الله، أو نابلس أو الخليل؟.

سياسات: أفهم من كلامك أن هناك زخماً دولياً غير مسبوق لصالح دولة فلسطينيّة، ولكنه لم يتحول إلى واقع ملموس على الأرض؟

– الدعم الدولي مشكور، والموقف السياسي الدولي مشكور، والموقف الدولي من دعم الاقتصاد مشكور، نحن نثمن ذلك، ولكن المطلوب الآن من اللجنة الرباعيّة، والرئاسة الأميركيّة للجنة الرباعيّة أن تطرح آليّة التنفيذ والجدول الزمني، وفرق الرقابة على الأرض.

ما معنى أن تكون الولايات المتحدة حكماً وهذا نص حرفي في (أنا بوليس)، أن تقول للعالم من ينفذ ومن لا ينفذ؟، وإذا أرادت الولايات المتحدة أن تلزم إسرائيل بتنفيذ ما عليها، فهي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على إلزام إسرائيل بتنفيذ ما عليها.

سياسات: هل يسمح الواقع الداخلي الأميركي بهذا، في ظل الحديث مثلا عن رئيس أميركي ضعيف؟

– نعم، لا يوجد ضعيف وقوي، الدول عبيد مصالحها هذه دول مؤسسات، لا ترتبط بشخصيّة الرئيس، هذا التفكير سطحي في الحديث عن الانتخابات الأميركيّة، هذه الدول لا تقوم على أشخاص، بل على مصالح ومؤسسات، وعلاقات وشركات، وتدرك تماماً أن الرئيس بوش لم يصح من النوم، وقد أنبه ضميره، كونه اقترح دولة فلسطينيّة كأول رئيس أميركي، هو أدرك أن مصلحة الولايات المتحدة في العراق، وفي أفغانستان، وفي أي مكان، إذا أراد الأمن والاستقرار في المنطقة، فعليه إنهاء الاحتلال

الإسرائيلي، هذا إدراك، وليس صحوة ضمير.

وعندما اعترف الإسرائيلي بمنظمة التحرير الفلسطينيّة، لم يصح من النوم وقد أنبه ضميره حتى يعترف بالشعب الفلسطيني أو لا يعترف، وحتى أكون صادقاً أنا لم أصح من النوم وقد أنبني ضميري، حتى أعترف بإسرائيل، بل هي حاجة، المفاوضات بين أي أطراف متنازعة انعكاس لحاجة، الاتفاقات بين أي أطراف متنازعة عبر التاريخ هي انعكاس وميلاد لحاجة، هناك حاجة ماسة الآن للسلام، وإسرائيل تحاول الآن من خلال السياسات والعقوبات الجماعيّة، والاقتحام، والاغتيال، تخفيض سقف التوقعات، والبحث عمن يقبل دولة مؤقتة، وهذا كلام فارغ، وقد طويت صفحته.

سياسات: **كيف يقرأ د. عريقات المشهد السياسي الإسرائيلي في ظل هذه العمليّة التفاوضيّة: وضع أولمرت في المركز عملياً، باراك يلتف عليه عادة من اليمين، وباقي المشهد من نتنياهو واليمين الإسرائيلي معروف؟ وهل عودة العمليّة السياسيّة إلى السكة، فكفكت شيئاً في المشهد السياسي الإسرائيلي؟، هل غيرت في ديناميكيّة الحراك السياسي داخل إسرائيل بما يخدم القضيّة الفلسطينيّة؟**

– الحركة الصهيونيّة حتى أختصر عليك وعلى كل مواطن، مرت بخمس مراحل في التعامل مع الشعب الفلسطيني، المرحلة الأولى كانت العام ١٨٩٧ في مؤتمر (بال) الصهيوني الأول في سويسرا، الذي قال دعونا نعطي أرضاً بلا شعب، لشعب بلا أرض، والتي أسميها مرحلة اللاوجوديّة، حيث نفت الحركة الصهيونيّة وجود ٥٠٠ ألف مواطن فلسطيني على أرضهم.

وقد استمرت هذه المرحلة حتى العام ١٩١٧ عندما صدر وعد (بلفور)، وقال بلفور بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، مع احترام الحقوق المدنيّة والدينيّة للأقليات غير اليهوديّة، وبالتالي ٦٠٤ آلاف مواطن فلسطيني يشكلون ٩٢٪ من السكان عوملوا كأقليّة غير يهوديّة في فلسطين، و٨٪ أعطوا حق المواطنة، علماً أنه في العام ١٩١٩ كان في فلسطين ٥٠ ألف عامل من الخليج العربي، يعملون في مزارع فلسطين، وكان هناك ١٧ جريدة ومجلة تصدر بشكل يومي وأسبوعي، و٣ كليات، وكانت فلسطين مركزاً للتجارة، ومع ذلك عوملنا كأقليّة، وقد استمرت هذه المرحلة في الفكر الصهيوني حتى العام ١٩٤٨، عندما أنشئت دولة إسرائيل، وطمست فلسطين عن الخارطة الجغرافيّة، وتحولنا إلى لاجئين، وأصبح التعامل معنا كقضيّة لاجئين، كيف نعلمهم، كيف نعالجهم، كيف نطعمهم.

لا أدري إلى أي مدى يعرف الناس أنه ما بين ١٩٤٨ وحتى ١٩٦٥، من بين كل ١٠ أطفال كانوا يولدون في مخيمات اللجوء، أربعة كانوا يموتون، أي أن ٤٠٪ من الولادات في المخيمات كانت تموت، وعندما انطلق الشعب الفلسطيني وأطلق الزعيم الخالد ياسر عرفات ثورة (فتح) الثورة المسلحة سمونا إرهابيين في هذه المرحلة، وفي المرحلة الخامسة هي مرحلة أوسلو، عندما وقعوا على اتفاق يعترف بالشعب الفلسطيني، إذاً هذه هي نظرة الحركة الصهيونيّة والغرب إلى القضيّة الفلسطينيّة، نحن لم نذب ولن نذوب، وسقطت

كل محاولات الإلحاق والإسقاط والتبعيّة، وتعززت هويتنا الوطنيّة الفلسطينيّة بشكل غير مسبوق، يعني حاولت كل الجهات التلاعب بساحتنا الداخليّة، حاولت دول عربيّة كثيرة تحويل منظمة التحرير إلى جامعة دول عربيّة مصغرة عبر خلق فصائل لها، الآن هناك لعب على الساحة الداخليّة الفلسطينيّة حتى تقدم فلسطين كورقة في معابد القرابين لبعض السياسات الإقليميّة، والإسلاميّة والعربيّة، لكن بنهايّة المطاف إذا كانت إسرائيل تريد السلام فإن سلامنا لن يكون بأي ثمن.

نحن صحيح أننا لا نملك الطائرات، أو الدبابات، ولا نملك اقتصاداً، وشعبنا ممزق، ولكن إذا أرادت إسرائيل السلام فعليها أن تدرك، أنه دون الانسحاب من أراضي ٤ حزيران ١٩٦٧، ودولة فلسطينيّة وعاصمتها القدس الشرقيّة، وحل قضايا الوضع النهائي: القدس، والحدود، والمستوطنات، واللاجئين، والمياه، والأمن والعلاقات، استناداً إلى قرارات الشرعيّة الدوليّة، لا يوجد أي حل.

أرجو ألا تسمع إسرائيل لما يخرج في بعض الأحيان من غزة، فك ارتباط، لا مفاوضات، هدنة طويلة الأمد، دولة ذات حدود مؤقتة، الشعب الفلسطيني شعب وصل إلى أعلى مراحل الوعي السياسي، ومهما كان ظرفه قاسياً لن يسمح لأحد إلا بصناعة السلام القائم على الشرعيّة الدوليّة والعدالة.

سياسات: إذاً أنت ترى أن التغيرات في المشهد الإسرائيلي الحالي تغيرات هامشية بالنسبة لمسيرة الحركة الصهيونيّة؟

– إسرائيل تغيرت الآن لأنها أصبحت تدرك أن هناك حاجة لديها لإقامة دولة فلسطينيّة، إسرائيل تدرك أنه منذ ٢٠٠٣ وحتى اليوم كل طفل يلد بين نهر الأردن والبحر المتوسط في بيوت الفلسطينيين هو لصالح أغلبيّة فلسطينية على هذه الأرض.

سياسات: لنكن أكثر تفصيلاً، أنا أقصد انعكاسات الحراك الداخلي السياسي، مثلاً الهجمات امس في نابلس، بعد زيارة باراك، تبدو كنوع من التخريب؟

– ها أنت تجيب عن نفسك، السؤال الذي يطرح نفسه هل عمليّة السلام هي التي أدت إلى دخول القوات الإسرائيليّة إلى نابلس؟ هل المفاوضات هي التي أدت بالقوات الإسرائيليّة إلى أن تقتل ١١ فلسطينياً بالمعدل يومياً، ٨٦ منذ (أنا بوليس) حتى اليوم، أم محاولات إسرائيل لتعطيل عمليّة المفاوضات وعمليّة السلام هي ما يدفعها للقيام بهذه الأمور.

سياسات: يبدو أن هناك محاولة إسرائيليّة لإعادة الموضوع السياسي إلى المربع الأمني؟

– بطبيعة الحال ما تقوم به إسرائيل اليوم فيما يتعلق باقتحام نابلس، هو تدمير للجهود المبذولة لتثبيت السلاح الشرعي الواحد، وسيادة القانون، وهو ضربة لكل الجهود التي يبذلها د. سلام فياض وحكومته لتثبيت الأمن والسلاح الشرعي الواحد، وسيادة القانون.

سياسات: هل هذا يعبر عن رؤيّة إسرائيليّة موحدة أم عن تشتت الموقف الإسرائيلي الداخلي؟

– كلا، لا يوجد، هذا كلام فارغ، غير مقبول

على الإطلاق. في إسرائيل حكومة واحدة، وبالتالي ما يقوم به وزير الدفاع الإسرائيلي يعبر عن كل حكومة إسرائيل، وكل إسرائيل، ويجب عدم خلق الذرائع تحت سطحيات الأمور، في أميركا نقول انتخابات، وفي إسرائيل نقول انقسامات، كل إسرائيلي مسؤول عما يقوم به وزير دفاعه.

سياسات: **ماذا تقول عن المشهد السياسي الفلسطيني، تحول الاصطفاف إلى اقتتال، فتتوج بانقلاب، وانشطرت الجغرافيا الفلسطينيّة نصفين بعد أن كانت المظلة السياسيّة هي ما يوحّدها، كيف تنظر إلى ذلك في إطار المسيرة التفاوضيّة؟**

– أنا أرجو أن يتحمل الجميع صراحتي لأقول لك، إن الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني نتيجة الانقلاب في قطاع غزة، أخطر ما واجهه الشعب الفلسطيني منذ ١٩٦٧، إن لم نساعد أنفسنا في هذا المجال فلن يساعدنا أحد، المسألة ليست تسجيل النقاط، وليست بالقول كانوا سيتعشون علينا فتغدينا بهم، هذا كلام غير مقبول على الإطلاق.

أنا أريد أن أقول لهم إن فلسطين والقدس، أهم من كل عواصم العرب والمسلمين، ولا يجوز لأي كان أن يساوم على الورقة الفلسطينيّة، وأن يضحي بها هذا النظام أو ذاك النظام، هذا مكشوف وواضح، والآن المطلوب هو التراجع عن الانقلاب فوراً، لأنه لم ينقسم أي شعب، ولم يتراجع عن انقلابه، إلا وتحول إلى كوريا الشماليّة والجنوبيّة، كونغو وزائير، هذا هو التاريخ، وبالتالي هؤلاء الذين يطلبون حواراً قبل التراجع عن الانقلاب، إنما يعملون على تدمير القضيّة الفلسطينيّة، وفصل الشعب الفلسطيني إلى الأبد.

لن تكون هناك دولة فلسطينيّة دون غزة، نحن شعب واحد وأرض واحدة، هذه مقوماتنا. المسألة ليست صلحة عشائريّة، ما العيب فيما نقول، نحن نقول سيتم التراجع عن الانقلاب، والاحتكام إلى الشرعيات الفلسطينيّة، ما هذه الشرعيات؟ انتخابات رئاسيّة للسلطة، وانتخابات مجلس تشريعي. من الذي لديه ٧٨ مقعداً في المجلس التشريعي (فتح) أم (حماس)؟، هل اشترطنا من سيكون وزيراً، ورئيس وزارة، ومسؤول أمن؟ لم نشترط على الإطلاق، لكن انظر، على الأرض في غزة، ما الذي يحدث؟ هناك بالفعل من يعتقد بأنه آن الأوان لفصل غزة عن الضفة، وتكريس لمنطق جديد وورقة جديدة وتكريس لمنطق لا علاقة له بالهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة، نحن بحاجة إلى صحوة من هؤلاء.

يا سيدي فلسطين أعلى من كل الدول العربيّة وعواصمها، وكل فلسطيني يضع اعتبارات أروقة المخابرات العربيّة والإسلاميّة فوق فلسطين، هذا شأنه، لكن لن يمثل القضيّة الفلسطينيّة، المصلحة الفلسطينيّة العليا الآن تتطلب توحيد صفنا وجهودنا، والتراجع عن الانقلاب.

إذا كان المعيار هو القوميّة العربيّة فالمعيار هو تحرير فلسطين، وإذا كان المعيار هو الدين، فالدين يدعو إلى تحرير فلسطين، كيف ستقيم دولة الخلافة دون تحرير فلسطين، كيف ستقيم الدولة العربيّة الواحدة القوميّة دون تحرير فلسطين، لكن استخدام فلسطين لألاعيب السياسة وتقديمها على معابد اللؤم السياسي في العالم العربي والإسلامي،

كلام مرفوض جملة وتفصيلاً.

وكفى لهذه الشخصيات التي رهنت حياتها طول عمرها، كأدوات لأنظمة هنا وهناك، أن تلعب بعذابات هذا الشعب، وتقسم هذا الشعب بشعارات ومزايدات وباستخدام أقدس قضيّة وجدت على الأرض وهي قضيّة القدس وفلسطين.

سياسات: **هل توجد رؤية تفاوضيّة فلسطينيّة موحدة، هناك مصادر تحدثت عن اختلاف في الرؤى التفاوضيّة برز في أنابوليس؟**

- على العكس تماماً، المفاوض ليس صانع قرار، المفاوض يذهب بتوجيهات وتعليمات من قيادته، نحن الآن لماذا نتحدث عن موقف تفاوضي فلسطيني؟ نحن نتحدث عن موقف دولي ممثل بمبادرة السلام العربيّة لكل العرب والمسلمين، حدد معالم السلام، نتحدث عن موقف دولي حدد في خارطة الطريق، التي نصت على أن هدف عمليّة السلام هو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، وبالتالي ليس هناك موقف تفاوضي فلسطيني، هناك موقف إجماع دولي ينص على أن عمليّة السلام يجب أن تكون على أساس انسحاب إسرائيل إلى خط حزيران ١٩٦٧، بما فيها القدس، ويجب أن أضيف هنا الانسحاب من الأراضي السوريّة الجولان العربي السوري المحتل، والانسحاب من باقي الأراضي اللبنانيّة، إذا أرادت إسرائيل أن يكون هناك سلام شامل، وعادل ودائم في المنطقة.

نحن لا تخيفنا المسارات، نحن مع أشقائنا في سوريّة لتحرير أرضهم، نحن مع فتح مسار تفاوضي (فلسطيني - إسرائيلي - سوري)؛ لتحرير الأرض السوريّة، هذا لا يخيفنا، لأننا ندرك أن السلام الشامل قوامه لا يمكن أن يكون إلا بانسحاب إسرائيلي إلى خط ٤ حزيران ١٩٦٧، بما فيها الأراضي السوريّة واللبنانيّة والفلسطينيّة.

سياسات: **عودة إلى (أنا بوليس): هل تفاجأ المفاوض الفلسطيني بشيء؟**

- كلا، لم نتفاجأ على الإطلاق، إسرائيل جزء من الحياة السياسيّة الأميركيّة، وهي حليفة الولايات المتحدة الإستراتيجية، والعرب، مجتمعين أم منفردين، فقدوا القدرة على التأثير بالحدث، وفقدوا تأثرهم به، وبالتالي كان الانحياز الأميركي لإسرائيل، لكن طبيعة المفاوضات التي جرت قبل (أنا بوليس) في واشنطن أو في المنطقة، أثرت بالأمر.

نحن نحاول أن نبني أرضيّة مشتركة، ودون هذه الأرضيّة المشتركة لا يمكن التوصل إلى اتفاق، حاولت إسرائيل الدخول علينا باصطلاح دولة يهوديّة، وألاعيب كلاميّة حول إسقاط حق اللاجئين، كل هذا الكلام التافه فشل، وعطلنا ٤٠ يوماً لإعداد وثيقة كاملة كان يمكن إنجازها خلال نصف ساعة.

أرجو أن يكون المفاوض الإسرائيلي أدرك أن سعينا للسلام، هو سعي حقيقي، لكن سلامنا لن يكون بأي ثمن، نحن حددنا معالم السلام كما حددها المجتمع الدولي: مبادرة السلام العربيّة، خارطة الطريق، إنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

سياسات: **قرأنا عن ورقة طرحتها رايس وما يشبه إنذارات، ألم يكن ذلك مفاجئا؟**

– أنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل ما حدث، حتى إذا أراد الناس أن يحكموا علي فليحكموا من الورقة التي قرأها بوش، هذا ما توصلنا إليه، عدا ذلك لا تستطيع أن تقف حارساً على شفاه أي مفاوض يفاوضك، لا تستطيع أن تستقي مصداقيتك مما يقوله الطرف الآخر، أو يفكر فيه، كما قلت أيّة مفاوضات عبر التاريخ بين أطراف متنازعة هي انعكاس لحاجة بين جانبين، وأي اتفاق بين أطراف متنازعة هو انعكاس لحاجة أيضاً، هذه هي المفاوضات عبر التاريخ، وبالتالي ليست جمعيّة خيريّة، وليست أخلاقاً، وليست حسن سلوك، وليست عدالة.

سياسات: **ماذا عن الحضور العربي في مؤتمر (أنا بوليس)؟**

– الحضور العربي كان مميزاً، سعدت جداً خلال اللقاء العربي قبل (أنا بوليس)، ذلك أنه في هذه المرة الأشقاء العرب ركزوا على كيف نذهب وليس نذهب أو لا نذهب، وبالتالي كيفيّة الذهاب إلى هذا المؤتمر والقول للإسرائيلي، والأميركي في (أنا بوليس) من قبل كل العرب الذين حضروا، وكانوا رافعة لنا، من السعوديّة، لمصر، للأردن، الإمارات، الجزائر، المغرب، تونس، لكل الدول العربيّة التي حضرت، إلى لبنان، كلهم بحضورهم كانوا رافعة لنا، بكل ما للكلمة من معنى.

عندما جلس مندوب السعوديّة، مندوب مصر، وزير خارجيّة السعوديّة، وزير خارجيّة مصر، وزير خارجيّة لبنان، وزير خارجيّة سوريّة، وزير خارجيّة الإمارات، والبحرين، وقطر وعُمان، والجزائر، والمغرب وتونس، واليمن، والسودان، كل هذه الدول جاءت لتقول لأميركا نحن مع المفاوض الفلسطيني، لدينا مبادرة السلام العربيّة هي مفتاح السلام، وكان هذا أفضل شيء أنجزه العرب إستراتيجياً منذ فترة طويلة.

سياسات تنفرد بنشر ترجمة غير رسمية لها

وثيقة " بناء الدولة الفلسطينية " المقدمة لمؤتمر باريس: نحو السلام والرخاء

قدمت الحكومة الفلسطينيّة ـ خلال لقاء باريس الاقتصادي بتاريخ ١٧ كانون الأول ٢٠٠٧ الذي خُصص لدعم السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ـ وثيقةً مهمةً معنونةً بـ"بناء الدولة الفلسطينيّة . نحو السلام والرخاء" . وهي الوثيقة الأقرب إلى تصوّر فلسطينيٍّ للتكاليف الاقتصاديّة لإقامة الدولة الفلسطينيّة المستقلّة موضحةً وفق تصوّرات وسيناريوهات، تغطي القطاعات المختلفة التي تضطلع بها السلطة الفلسطينيّة في قطاع غزة والضفة الغربيّة . وبدايةً فالوثيقة لا تقع في خطأ التقارير الخارجيّة في افتراض أن المشكلة أزمة اقتصاديّة بحتة، بل سرعان ما تشير بين فينة وأخرى إلى أن أساس المشكلة هو سياسي وبالتالي فكل ما تقترحه الخطّة مرهون بسياسة إسرائيل على أرض الواقع .

تأتي الخطة ضمن تصوّر فلسطينيّ خاص لمشروع تحوّل السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة إلى دولة، وعليه؛ فهي تقدّم قراءةً واضحةً لواقع السلطة وتحاول استشراف آليات وبرامج تسهّل وتسرّع عملية التحوّل تلك، وتدرس في نهاية المطاف تكاليف كل ذلك، والتي تقدرها خلال ثلاث سنوات بـ٥,٦ مليار دولار .

وقيمة مثل هذه الخطة أنها فلسطينيّة بحتة وتأتي استجابة لتصوّرات ومطالب فلسطينيّة . والسلطة الفلسطينيّة لم تعانِ من شيء في السابق قدر معاناتها من سوء إدارة المعونات الخارجيّة سواء سوء التنسيق بين المانحين الذين اعتادوا على وضع تصوراتهم لاحتياجات الفلسطينيين أو تعارض برامجهم مع تطلعات الفلسطينيين أو مع بعضهم البعض وما إلى ذلك من أزمات يدرك دارسو التنمية في سياقها الفلسطيني أنها عزلت التنمية وجعلت نجاحها أقل احتمالاً .

وكانت أولى هذه المحاولات المجلدات الضخمة التي صاغها تنمويّو البنك الدولي في العام ١٩٩٤

بعنوان "الاستثمار في سبيل السلام" والذين وضعوا فيها تصوّراً عن آفاق تدخل المانحين في كل قطاعات الحياة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة. المنشور سابق الذكر سيصير إنجيل الدعم الخارجي ودليل التدخل في التنمية في فلسطين لسنوات مقبلة. وبشكل تدريجيٍّ بدأت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في امتلاك سياسات التنمية الخاصة بها من خلال تقديم تصوّرات حول خطط التنمية الفلسطينيّة المتعاقبة إلى الخطة الطموحة التي وضعتها السلطة بعنوان "خطة تجسيد الدولة" والتي ظلّت حبيسة أدراج الوزارات المعنيّة ولم ترَ النور بعد تدهور الوضع الأمني في المنطقة وانهيار العمليّة السلميّة.

تشكّل هذه الوثيقة التي قدمتها الحكومة الفلسطينيّة للمانحين في لقاء باريس افتراقاً مع كل ما سبق ذكره. فهي، أولاً، وثيقة فلسطينيّة مبنية وفق التصوّرات والاحتياجات الفلسطينيّة. وهي، ثانياً، تقدّم تفصيلاً وافياً لكل جوانب التنفيذ والمخاطر والتكاليف. وثالثاً، إن الخطة لم تكن لترى النور لولا وجود نوع من الموافقة الدوليّة على تمويلها أو تمويل بعض ما ورد فيها، خاصةً بعد الأجواء التي سادت خلال لقاء الخريف في (أنا بوليس) والنشاط الذي دبّ في الدبلوماسيّة الدولية تجاه المنطقة في الفترة الأخيرة.

إن تقدير فرص نجاح الخطّة متروك للمستقبل، لكنها تظل وثيقة ذات أهميّة خاصة لما تحويه من رؤية حكومة الدكتور فياض لسبل النهوض بالواقع الاقتصادي والمالي الذي ورثته بعد فترات حكومة (حماس) وحكومة الوحدة الوطنيّة الصعبة. والخطة التي لم تغفل سيطرة (حماس) على غزة بالقوة، تعاملت مع الكيان الفلسطيني بوصفه وحدةً واحدةً؛ فتطرقت إلى تنمية قطاع غزة بالتفصيل من ناحية المطار والميناء والخدمات العامة والمياه والمياه العادمة إلى مشاريع البنية التحتيّة والمشاريع التنمويّة المختلفة.

رأت سياسات أن تترجم الجزء الأكبر من هذه الوثيقة كما هي وتضعها أمام الدارسين والقرّاء، وهي الجزء الذي يشكّل مرافعة الوثيقة حول الواقع الاقتصاديّ وسيناريوهات التنمية والذي يلامس كل الجوانب المتعلّقة بعمليّة بناء الدولة. بمعنى أنها الجزء الذي يشكل متن الخطة الأساسي. ما عدا ما ترجمته سياسات يظل الجزء المتبقي عبارةً عن مجموعة من الجداول التفصيليّة بالأرقام للتدخل المالي المطلوب في كل قطاع من قطاعات التنمية ومؤسساتها.

وسياسات إذ تشكر السيد وزير التخطيط الدكتور سمير عبد الله على تعاونه في حصول سياسات على نسخة من الوثيقة، تطمح إلى أن يؤدي نشر هذا الجزء منها إلى إثارة نقاش بنّاء حولها يكون جزءاً من النقاش العام حول مشروع الدولة الفلسطينيّة المستقلّة.

سياسات

السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة
بناء دولة فلسطينيّة :
نحو السلام والرخاء
باريس . ١٧ كانون الأول ٢٠٠٧

ملخّص تنفـيذيّ

تفسّر هذه الوثيقة رؤيتنا للدولة الفلسطينيّة المستقلة وتسلّط الأضواء على الخطوات التي تم اتخاذها لاستعادة الحكم الرشيد وحكم القانون في الضفة الغربيّة، وهي الخطوات التي نعتقد أنها تؤكد التزامنا بتحقيق هذه الرؤية والخطوات التي نأمل تحقيقها في غزة. وفي الوقت الذي لعب فيه توقّف عمليّة السلام وتشديد قبضة الاحتلال دوراً بارزاً في تشكيل الأحداث كذلك؛ فإن عدم إعطائنا الاهتمام الكافي ـ لضعف الحكم، وغياب القانون والنظام، والعجز في تقديم الخدمات الأساسيّة ـ زاد من المشكلة. لذلك نحن، الآن، مصممون تماماً على إعادة بناء ثقة مواطنينا وشركائنا الدوليين بالسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة عن طريق البدء في تنفيذ إصلاح شامل وبرنامج للتنمية يهدف إلى تحقيق الاستقرار والانتعاش.

إننا ندرك حجم المهمة التي تنتظرنا، نرى أنه يجب أن نحرز تقدماً في تطوير مؤسسات الحكومة الفلسطينيّة. وعليه فإننا ننوي إيجاد بيئة داخلية آمنة ومستقرّة وصالحة لإحداث التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتطوير البنية الأساسيّة لمؤسسات الدولة الفلسطينيّة المزدهرة بالتوازي مع الحوار السياسي الجاد والمتواصل مع كافة الأطراف والتزام الجميع باتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق السلام الدائم. إن هدفنا الفوري هو العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل تصعيد الصراع في أيلول ٢٠٠٠ باستعادة السيطرة الكاملة على المنطقة (أ). أما هدفنا النهائي فهو تولي كافة الصلاحيات والمسؤوليّة عن الأمن داخل حدود الدولة الفلسطينيّة المستقبليّة.

إن تحقيق الإصلاح والتنمية في غزة هو جزء لا يتجزّأ من خطتنا لتحقيق الاستقرار والرخاء لجميع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ونحن ملتزمون باستعادة النظام والقانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان في غزة. إن سيطرة (حماس) غير الشرعيّة على غزة عززت من حالة إغلاقها شبه الكامل، كما أن القيود التي تفرضها إسرائيل على جميع البضائع فيما عدا الإنسانيّة منها والقيود التي تفرضها على تصدير البضائع أدت إلى انهيار القطاع الخاص والذي يمثل أكثر من نصف سوق العمالة في غزة؛ لذلك نحن ملتزمون بعمل كل ما في وسعنا لإنهاء حصار غزة وعزلها وتخفيف آثارهما الخانقة على المجتمع وعلى القطاع الخاص. وإذا ما استمر عزل غزة فسوف نعمل على استمرار تقديم المساعدات الإنسانيّة للمواطنين ودفع رواتب موظفي القطاع العام والمخصصات الاجتماعيّة وتقديم الخدمات الحساسة الأساسيّة بما في ذلك الكهرباء والماء والخدمات الصحيّة والتعليميّة. وسوف نستمر في العمل مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات غير الحكوميّة لتقديم الإغاثة للاجئين وغير اللاجئين الفلسطينيين في غزة لضمان تلبية احتياجاتهم.

خلال مرحلة ما بعد (أوسلو) أضعفت البيئة السياسيّة غير المستقرة قدرتنا على تطوير السياسات والمؤسسات الحكوميّة بطريقة فعالة. إن الحظر الذي فرض على المساعدات الدوليّة في العام ٢٠٠٦ وأوائل ٢٠٠٧ أدى إلى القضاء على التقدم الذي حققته السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

لقد أدت الأزمة الاقتصاديّة الناتجة عن هذا الوضع إلى زعزعة ثقة المواطنين والعاملين في القطاع العام في السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. تحدد هذه الوثيقة أولوياتنا لتحسين الحكم في هذا المجال كما ستوضح كيفيّة قيامنا بإصلاح القطاع الأمني وإعادة ترسيخ حكم القانون وتحقيق العدالة والوصول إلى وضع مالي قوي وتحسين إدارتنا للأموال العامة وزيادة قدرة القطاع العام وتحسين أداء الحكم المحلي. إننا ندرك أن لدينا الكثير مما ينبغي عمله لتحديد وحساب تكلفة هذه الإصلاحات ولكننا سوف نبدأ في ذلك في أوائل العام ٢٠٠٨.

يجب أن يكون القطاع الخاص الفلسطيني محركاً للنمو الاقتصادي المستدام، إذ إنه بحاجة إلى إيجاد الوظائف المنتجة وإنتاج السلع والخدمات ذات المستوى العالي وتوفير الرخاء الاقتصادي وعلى ذلك نحن ملتزمون بخلق بيئة قادرة على تمكين القطاع الخاص من النمو. وفي الوقت الذي أظهر فيه القطاع الخاص قدرة على مواجهة الظروف السياسيّة والاقتصاديّة الصعبة، فهو أيضاً يستطيع أن يستعيد قدرته الكاملة عند رفع القيود المفروضة على نقل البضائع وتحرك المواطن الفلسطيني؛ وبصفة أعم عند إحراز تقدّم ذي مغزى في عمليّة السلام. إن هذا التقدم مقرون باستثمارات ملموسة من المانحين لإصلاح المؤسسات وإعادة تأهيل البنية التحتيّة؛ مما يضع القطاع الاقتصادي الخاص الفلسطيني على طريق التنمية المستدامة. ونأمل أن تكون "المشاريع ذات الأثر السريع" التي أعلن عنها ممثل اللجنة الرباعيّة، وإسرائيل، فرصةً لإظهار استعداد إسرائيل والمجتمع الدولي للعمل معنا في تحسين الوضع على الأرض واتخاذ خطوات فوريّة وملموسة لإنهاء الاحتلال. إن كل مشروع من هذه المشاريع يُعطي فرصة للعمل المشترك والتعاون بين الأطراف وبذلك يعطي فرصة أكبر لإدارة المخاطر الناجمة عن عدم الالتزام بنجاح خطة الإصلاح والتنمية التي نعمل عليها.

سنعمل على ضمان رعاية المجموعات المحتاجة في الوقت الذي نعمل فيه على مواصلة خطة للنمو الاقتصادي يكون للقطاع الخاص دور مهم فيها، وننوي مواصلة الاستثمار في التنمية الاجتماعيّة وإيجاد آليات فعالة لتقديم المساعدة والحماية الاجتماعيّة. فعلى سبيل المثال فإن ثلث الموارد التي تم الالتزام بها لتدعيم الميزانيّة ستخصص لدفع رواتب المعلمين والنفقات الجارية المرتبطة بها كما أن خمس التزامات المانحين المخصصة للاستثمار العام ستكون للتعليم. ونعتقد أننا بمساندة المجتمع الدولي سنستطيع تحديث نظام التعليم بما في ذلك المناهج وإعداد شبابنا نحو مستقبل أفضل.

إننا ندرك أن السياسة المالية للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة واجهت بعض المشاكل في الماضي؛ الأمر الذي يفرض علينا أن نتصرّف بسرعة لتجنب كارثة اقتصادية. لقد بدأنا في سلسلة من الإصلاحات المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وخلق مجال

لزيادة الاستثمارات الرأس مالية وتنمية الإنفاق. ونتوقع أن تساعد هذه الإصلاحات في تقليص العجز في الميزانيّة المالية بنسبة ١١,٣٪ من مجمل الناتج المحلي الخام خلال السنوات الثلاث المقبلة وإعادتها إلى مستوى العام ٢٠٠٥ ولكن قراءتنا الاقتصاديّة والمالية تفترض تحسناً متواضعاً في الوضع السياسي والأمني الحالي؛ مما يعني تخفيفاً تدريجياً للقيود المفروضة على الحركة والتنقل وحدوث زيادة تدريجيّة في التجارة وزيادة الثقة في القطاع الخاص. هذا هو السيناريو الرئيسي لنا. وإذا ما استطاع التقدم السياسي المتوقع والتحسين في البيئة الأمنيّة وإزالة الاحتلال أن تسرع من التوقعات الحالية؛ فسوف يزداد الاستثمار العام وينمو نشاط القطاع الخاص بشكل كبير. أمّا إذا بقي النظام الذي يفرضه الاحتلال كما هو دون تغيير فسيكون المستقبل الاقتصادي ضعيفاً جداً وسيكون من الصعب جداً زيادة الاستثمار العام في تمويل جهود إعادة البناء. وأي تردد من جانب المانحين في سد العجز في الميزانيّة؛ سيؤدي إلى تعميق الأزمة المالية؛ مما سيؤدي بالتأكيد إلى نقطة الانهيار المالي والمؤسساتي؛ وسيؤدي، أيضاً، إلى زيادة البطالة والفقر وانخفاض مؤشرات الصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك فقد يؤدي إلى انحدار كبير في القطاع الخاص لا يمكن علاجه.

إن تنبؤاتنا مبنية على افتراض أن المانحين سيقدمون مستويات ملموسة من المساعدة خلال السنوات الثلاث المقبلة لدعم الميزانيّة الجارية وبرنامج الاستثمار العام. ونحتاج في العام ٢٠٠٨ إلى ١,٣٦١ مليار دولار لتمويل نفقاتنا الجارية و٤٢٧ مليون دولار لتمويل استثمارات التنمية. ندرك أن هذه المبالغ كبيرة ولكنها حسب اعتقادنا تمثل الحد الأدنى لما نحتاجه لتنفيذ خطة الإصلاح والتنمية والبدء في الاستعدادات الجادة في طريق تحولنا لدولة. إننا نناشد المانحين تقديم هذه المساعدة بصفة مباشرة وغير مشروطة للميزانيّة عن طريق حساب الخزينة الموحد. وهذا سوف يمكننا من السيطرة على النفقات وتوقيتها ويمكننا من تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية بفاعلية أكثر. وإذا لم يكن هذا ممكناً، فنفضل استخدام آلية غير مشروطة لصندوق ائتماني متعدد المانحين. وإذا لم يكن هذا ممكناً، وإدراكاً منا للقيود التي يعمل في ظلها شركاؤنا الدوليون فسوف نقبل بآلية تمويل بديلة والتي تتفق مع المستويات المقبولة للكفاءة والفاعليّة والشفافيّة. وعندما تكون المساعدة الفنيّة مطلوبة نفضل استخدام آلية صناديق الدعم متعددة المانحين ومتعددة القطاعات.

نحن ملتزمون برؤية واضحة تؤدي إلى قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش في سلام ورخاء. إن خطة الإصلاح والتنمية طموحة ويجب أن تكون كذلك. إننا نحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي لتحقيق هذه الرؤية وذلك بتقديم المساعدات المالية المطلوبة. ونستطيع فقط تحقيق هذه الرؤية إذا حققنا تقدماً ملموساً نحو السلام وقيام الدولة. ويجب على إسرائيل أن تعلن عن التزامها الفوري بإنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين. ويجب أن يشمل هذا اتخاذ إجراءات فورية وملموسة على الأرض تستند إلى روح التفاهم المشترك الذي تم التوصل إليه في (أنا بوليس). ويشمل ذلك وقف التوسع

في المستوطنات والبناء في جدار الفصل ورفع القيود الطبيعيّة والإداريّة عن الحركة والتنقل والإفراج عن الأسرى ووقف التوغلات العسكريّة. ودون ذلك لن نستطيع تنفيذ خطتنا بالشكل المطلوب. ولن تكون مساعدات المجتمع الدولي مثمرةً كما نأمل، ومع هذا إذا تم اتخاذ هذه الخطوات نستطيع تحويل رؤيتنا إلى واقع.

تمهيـــــــد

رؤية الدولة الفلسطينيّة المستقبليّة

فلسطين دولة مستقلة كاملة السيادة على الضفة الغربيّة وغزة على الأرض المحتلة في العام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقيّة. وفلسطين دولة ديمقراطيّة مستقرّة تحترم حقوق الإنسان وتضمن المساواة في الحقوق والواجبات لجميع المواطنين. ويعيش شعبها في بيئة تنعم بالأمن والأمان تحت حكم القانون وتدعو إلى المساواة بين الرجال والنساء. وهي دولة تثمن عالياً ذخرها الاجتماعي والتماسك والتضامن. وتعتز بالثقافة العربيّة الفلسطينيّة والقيم الإنسانيّة والتسامح الديني. وهي دولة تقدميّة تقيم العلاقات الوديّة مع الدول والشعوب الأخرى في المجتمع العالمي. والحكومة الفلسطينيّة منفتحة وشفافة ومسؤولة تستجيب لاحتياجات جميع مواطنيها وتقدّم لهم الخدمات الأساسيّة بفاعليّة وتخلق بيئة قادرة على تحفيز القطاع الخاص. إن الموارد البشريّة الفلسطينيّة هي القوة الدافعة نحو التنمية الوطنيّة والاقتصاد الفلسطيني المفتوح للأسواق الأخرى حول العالم والذي يسعى إلى إنتاج سلع وخدمات تنافسيّة ذات جودة عالية وعلى المدى الطويل سيكون اقتصاداً مبنياً على المعرفة.

إن قيام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة العام ١٩٩٤ أعطى الشعب الفلسطيني الأمل في تقرير المصير والسيادة وقيام دولة فلسطين المستقلة. وبدعم سخي من المجتمع الدولي وتحت قيادة الرئيس الراحل ياسر عرفات بدأ الفلسطينيون في مهمة بناء المؤسسات الديمقراطيّة والإعداد لمستقبل أفضل. وبالمعايير الإقليميّة قدمت هذه المؤسسات مستويات راقية من الخدمات وخاصة في قطاعي التعليم والصحة.

ومع هذا ومع تعثر عمليّة السلام وعدم تحقق الوعد بالحريّة والرخاء عاد عدم الاستقرار والصراع إلى الأراضي المحتلة. ومنذ العام ٢٠٠٠ دخلت الظروف الاقتصاديّة ونوع الحياة في مرحلة انحدار لولبي سريع تمثل بانخفاض حاد في المؤشرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة. ولكن أمكن تجنّب الانهيار الاقتصادي الكامل والمأساة الإنسانيّة من خلال تمويل المانحين للإنفاق العام وتقديمهم للمساعدات السخيّة.

في العام ٢٠٠٦ وفيما كنّا نواجه مشاكل مالية معقدة وكنا نسير في طريق الاعتماد الكامل على المساعدات الخارجيّة واجهت السلطة الوطنيّة أزمة سياسيّة غير مسبوقة. لقد وضعت هذه الأزمة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة على حافة الانهيار المؤسساتي وتعمّق ذلك بسيطرة (حماس) عن طريق العنف على غزة. ومعاناة شعب غزة واضحة للجميع.

ونحن في السلطة الوطنيّة لا نسعى إلى تحرير أنفسنا من أية مسؤوليّة عن هذا التاريخ المأساوي. ففي الوقت الذي لعب فيه توقف عمليّة السلام واشتداد قبضة الاحتلال دوراً مهماً وكبيراً في تشكيل الأحداث إلاّ أن العجز في الحكم وتطبيق القانون والنظام وتقديم الخدمات الأساسيّة ساعد على ذلك. إلاّ أننا، الآن، مصممون تماماً على استعادة ثقة المواطنين بنا وكذلك ثقة شركائنا الدوليين؛ عن طريق البدء في تنفيذ برنامج فعال للاستقرار والانتعاش.

ومع طرحنا لهذا البرنامج فإننا ندرك ما يلي:

- إن مسؤوليتنا وضمن الحدود التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على قوات الأمن الفلسطينيّة متمثلة في ضرورة استعادة حكم القانون إلى الأراضي المحتلة ومكافحة العنف.
- ندرك مسؤوليتنا تجاه إدارة الشؤون الإداريّة والداخليّة بطريقة مالية مسؤولة بغية تقديم أفضل الخدمات لمواطنينا.
- ندرك مسؤوليتنا نحو تنفيذ إصلاحات مؤسساتيّة من شأنها أن تسير جنباً إلى جنب مع إجراءات من قبل المجتمع الدولي وإسرائيل لإنهاء الاحتلال ووضع الاقتصاد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني على طريق النمو والتنمية على المدى البعيد.

وعليه نؤكد:

- أن غزة والمليون ونصف المليون مواطن الذين يعيشون فيها هم جزء لا يتجزّأ من الدولة الفلسطينيّة المستقبليّة.
- عمليّة الإصلاح والتنمية في غزة هي جزء لا يتجزأ من خطتنا لتحقيق الاستقرار والرخاء لجميع الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.
- إننا ملتزمون باستعادة حكم القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان في غزة من نقاط العبور وصولاً إلى قلب مدينة غزة.
- نحن ملتزمون بعمل كل ما في وسعنا لإنهاء الحصار والعزلة المفروضة على غزة وتخفيف آثارهما الخانقة.
- إلى حين انتهاء الحصار والعزلة وبالعمل الوثيق مع وكالة الغوث الدوليّة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكوميّة سنبقى ملتزمين بتقديم المساعدات الإنسانيّة لسكان غزة وتقديم الخدمات اللازمة لكل مستحقيها سواء أكانوا في الضفة الغربيّة أم في غزة.

إن هذه الوثيقة تفسر الرؤية للدولة الفلسطينيّة المستقلة. وهي تسلط الأضواء على الخطوات التي اتخذت لاستعادة الحكم الرشيد وحكم القانون والذي نعتقد أنها تظهر تصميمنا والتزامنا الجاد بتحقيق هذه الرؤية. ولكننا لا نستطيع تحقيق هذه الرؤية بمفردنا. فنحن بحاجة إلى نظرة جديدة لبناء الدولة الفلسطينيّة، نظرة مبنية على التقييم الواقعي لأدوار ومسؤوليات الفلسطينيين والإسرائيليين والمجتمع الدولي. ويجب أن تحدد هذه النظرة دور كل جهة في تشكيل الأحداث وفرض الالتزامات عليهم والتي لو أخذت كحزمة واحدة فسوف تخلق بيئة تؤدي إلى الإصلاح والتنمية في فلسطين. وهذا يتطلب خطة عمل واضحة وملموسة مرتبطة بعمليّة سياسيّة ذات مصداقيّة مع ترتيبات مناسبة للمراقبة المستقلة على أداء كل طرف.

- يجب على السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة فرض القانون والنظام والقيام بالإصلاحات الرئيسيّة لخلق اقتصاد قوي، وبناء المؤسسات الفعالة لإدارة دولة مستقلة.

- على إسرائيل أن تزيل جميع العوائق التي تعيق الأداء المناسب للحكومة والاقتصاد، وبذلك يمكن خلق دولة فلسطينيّة حقيقيّة قابلة للحياة.

- يجب على المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم مساعداته للشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة المستمرة والمرنة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بالإضافة إلى خطة عمل متواصلة ومنسقة لإعطاء قوة دفع لعمليّة السلام الدائم.

يجب أن نتجه مرةً أخرى إلى المجتمع الدولي لتقديم استثمار مهم في مستقبل الدولة الفلسطينيّة والتي ستعيش في رخاء وسلام مع جيرانها بما في ذلك إسرائيل. كذلك ندعو إسرائيل لإظهار التزامها بإنهاء الاحتلال وتنفيذ حل الدولتين، وهذا يشمل اتخاذ إجراءات فوريّة وملموسة على الأرض بما في ذلك وقف توسيع المستوطنات ووقف البناء في الجدار العازل ورفع القيود عن الحركة والدخول وإطلاق سراح الأسرى وإنهاء التوغلات. إننا على مفترق طرق في تاريخ المنطقة وهذا يحتم علينا أن نسير مع جيراننا في الطريق الصحيح وهو طريق العيش المشترك في سلام ورخاء، وتحقيق رؤيتنا للدولة الفلسطينيّة المستقبليّة.

مقدمـــــة

أعدت هذه الوثيقة كجزء من خطة الإصلاح والتنمية للأعوام ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠. وهذه الخطة التي سوف ينتهي العمل بها في كانون الثاني ٢٠٠٨ ستكون خطة شاملة للإصلاح والتنمية الفلسطينيّة. وتمثل مبادرة الإصلاح والتنمية هذه خطة رئيسيّة للإصلاح وهي في الواقع واحدة من أهم الإصلاحات المؤسساتيّة التي تم تنفيذها من قبل السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. إنها خطوة حيويّة مهمة في اتجاه بناء السياسات الفعالة والتخطيط السليم ووضع الميزانيات ضمن معطيات السياق المحلي. وأهم من ذلك فهي تعكس التزام السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ببرنامج الإصلاح والتنمية الذي تعتبر مسؤولة عنه. وهذه الشروط ضروريّة لضمان تنفيذ هذا البرنامج.

يجري وضع خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة من خلال عمليّة تخطيط تتجه من "أسفل لأعلى" في تحديد السياسات ووضع الميزانيات. وهي مصممة لخلق نظام مساءلة ومحاسبة وملكيّة ترتكز على مسؤوليّة الهيئة أو الوزارة المعنيّة. وبنيت هذه العمليّة على أساس القطاع لتسهيل عمليّة اختيار الأولويات وتنسيق السياسات والخطط وتخصيص الموارد وتشجيع المراقبة المالية. وتأتي هذه العمليّة في صميم برنامج السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. وهي توفر للمرة الأولى إطاراً إرشادياً للتأكد من أن الخطط والميزانيات التي تضعها الوزارات والوكالات مرتبطة بوضوح بالأهداف الوطنيّة. ونرفق في الملحق (١) رسماً بيانياً يوضح إطار برنامج السياسة الوطنيّة الفلسطينيّة.

إن مبادرة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة هي عمليّة شاملة لتقديرات تكاليف أنشطة السلطة

الوطنيّة الفلسطينيّة الحالية والمستقبليّة ومقارنتها بتصورات الموارد المالية المتوفرة. وخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة هي في حد ذاتها عنصر مهم في جهودنا للعمل على تحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي والمالي على المدى المتوسط. وسوف تدخل المبادرة أيضاً تحسينات على قوانين إدارة الأموال العامة وباقي الأنظمة والإجراءات؛ مما يعزز الشفافيّة والمحاسبة ويوفر أساساً لآليات فعالة لإدارة الأداء.

ومن المهم أن نلاحظ أن هذه الوثيقة قد أعدت قبل الانتهاء من عمليّة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة؛ وبناءً على ذلك فإن تقديرات تكلفة البرنامج خاضعة للتعديل عند إجراء التعديلات النهائيّة على خطط ومشاريع كل وزارة أو وكالة على حدة. ويوضح الملحقان ٣ و٤ تفاصيل وتقديرات تكاليف المبادرات الرئيسيّة والمشاريع التي يتضمنها كل برنامج.

يجب أن نلاحظ أن تقديرات تكلفة البرنامج الواردة في هذه الوثيقة تشمل الإنفاق على التنمية فقط، وقد قصد بذلك تقديم تحليل واضح لتفاصيل برنامج الاستثمار العام الوارد في الإطار المالي على المدى المتوسط، وقد وردت المصاريف الجارية بشكل منفصل في الإطار المالي على المدى المتوسط ضمن الموازنات الجارية.

وأخيراً فإن هذه الوثيقة لا تشمل :

- احتياجات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين المسؤولة عن تقديم الخدمات الأساسيّة لجزء كبير من السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، كما لا تشمل
- الاحتياجات المالية للمنظمات غير الحكوميّة والتي تواصل تقديم دعمها القيّم للشعب الفلسطيني.

وللمضي قدماً إلى الأمام ـ ومع توفير المزيد من الوقت لوضع عمليّة خطة الإصلاح والتنمية في إطار مؤسساتي ـ فإننا نتطلع إلى إجراء المزيد من المشاورات الشاملة والتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطينيّة والمنظمات غير الحكوميّة والقطاع الخاص وشركائنا الآخرين في التنمية.

السيـــاق

بدأت عمليّة بناء الدولة الفلسطينيّة والتي تشكلت باتفاقيات (أوسلو) الموقعة في ١٩٩٣ ـ ١٩٩٥، مع إقامة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في العام ١٩٩٤. ويضع إطار (أوسلو) خطة لإنهاء الصراع على مرحلتين وخلال خمس سنوات. وتشمل المرحلة الأولى المحددة بثلاث سنوات مرحلة بناء الثقة تليها مفاوضات الوضع النهائي. وفي أيار ١٩٩٩ انتهى الإطار دون حل قضايا الوضع النهائي وفشلت مبادرات السلام المتلاحقة، وخلال هذه الفترة ازداد عدد سكان المستوطنات الإسرائيليّة بمعدل الثلثين تقريباً وقويت قبضة الاحتلال كما ازداد إحباط الشعب الفلسطيني.

وخلال فترة ما بعد (أوسلو) ساهم عدم الاستقرار السياسي والأمني السائد في عدم تطور المؤسسات الديمقراطيّة الفلسطينيّة وعدم قيام اقتصاد فلسطيني قوي. وحتى العام ٢٠٠٠ وقبل الانتفاضة الثانيّة مارست السلطة الوطنيّة

الفلسطينيّة سيطرة مباشرة وغير مباشرة على ٤٠٪ فقط من الضفة الغربيّة وكانت دائماً تعتمد على المساعدات الخارجيّة فيما شهدت السنوات السابقة للعام ٢٠٠٠ فترة من النمو الاقتصادي المتواضع وانحساراً في مستوى البطالة وكان الاقتصاد الفلسطيني يعتمد اعتماداً كبيراً على توفير العمالة الرخيصة والبضائع الرخيصة لإسرائيل، وقد تراجع هذا النمو بعد العام ٢٠٠٠؛ بسبب سياسة الحصار الإسرائيلي والتي غيّرت بشكل أساسي هيكل الاقتصاد الفلسطيني وتوقعاته. وخلال مرحلة ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٧ والتي تميزت بانتعاش بسيط جداً خلال ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥ انخفض معدل دخل الفرد الفلسطيني من الناتج المحلي الخام بمعدل الثلثين تقريباً.

إن سنوات الاعتماد على السوق الإسرائيليّة وعدم الاستقرار السياسي واستمرار نمو المستوطنات والقيود المفروضة على الحركة والدخول قد أدى إلى إعاقة الاستثمار المجدي ونمو القدرة الصناعيّة والإنتاجيّة؛ إذ كان النمو في أكثر المراحل استقراراً قائماً على الزراعة بصفة رئيسيّة والبناء والعمل في إسرائيل. كذلك كان هناك القليل من الاستثمار في تطوير الصادرات ذات القيمة العالية والتي يمكن أن تشكل أساساً للاقتصاد المعتمد على الذات، وفي الحقيقة فإن النمو الذي شهدناه في الأعوام ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥ يرجع بصفة رئيسيّة إلى إنفاق القطاع العام والاستهلاك الخاص الممول من التحويلات والمساعدات الخارجيّة.

ومنذ فك الارتباط في العام ٢٠٠٥ تعرضت غزة إلى نظام حصار خانق والذي قوض قدرة القطاع الخاص على النمو كما أن استيلاء (حماس) بطريقة غير شرعيّة على قطاع غزة والقيود الإسرائيليّة المفروضة على دخول كافة السلع فيما عدا الإنسانيّة منها ومنع الصادرات أدى كل هذا إلى انهيار القطاع الخاص والذي يمثل أكثر من نصف سوق العمالة. ونتيجة لذلك من المتوقع أن يزداد معدل البطالة؛ مما يجعل سكان غزة أكثر اعتماداً على مساعدات المتبرعين.

بعد انتخابات المجلس التشريعي في بداية ٢٠٠٦ أوجد المتبرعون وسائل خلاقة لحقن المساعدات في الاقتصاد الفلسطيني وبصفة خاصة المساعدات الإنسانيّة والاجتماعيّة. وفي الوقت الذي ساعد فيه ذلك على خفض الاستهلاك وتجنب كارثة إنسانيّة كاملة فإنه لم يمنع هروب البشر ورأس المال من غزة؛ مما أدى إلى تدهور أكثر في قدرة القطاع الخاص، وعلاوة على ذلك أضعف المؤسسات الفلسطينيّة وجعلها أكثر اعتماداً على المساعدات الخارجيّة وجعل أنظمة وعمليات الإدارة المالية أكثر اعتماداً على المساعدات المالية.

إن عدم استقرار البيئة السياسيّة قد قوّض قدرتنا على التطوير والحفاظ على مؤسسات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. كما أن جهود الإصلاح التي بدأنا في تنفيذها في منتصف العام ٢٠٠٢ قد توقفت تماماً بعد انتخابات ٢٠٠٦ والأزمة المالية الناتجة عنها. ففي الواقع توقفت الإصلاحات فعلياً وبصفة خاصة في المجال المالي وأصبح من المستحيل إدارة القطاع العام بفعالية. فقد توقف دفع رواتب موظفي القطاع العام لعدة أشهر واهتزت ثقتهم بالسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، كما

ترك الكثير من أفضل الموظفين والذين يملكون المهارات الجيدة وظائفهم وفي بعض الحالات هاجروا إلى الخارج. ونتيجة لذلك عادت قدراتنا المؤسساتيّة، وأصبح من الواجب علينا البدء في إعادة بنائها. كذلك يجب أن نستعيد ثقة الشعب بالسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

إن إعادة توجيه المساعدات بعد انتخابات ٢٠٠٦ مع توظيف حوالي ٣١,٠٠٠ موظف في القطاع العام بطريقة غير شرعيّة؛ (الأمر الذي رفع فاتورة رواتب السلطة الوطنيّة إلى ما يزيد على ١٢٠ مليون دولار شهرياً) أديا أيضاً إلى تعميق الأزمة المالية للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. ونعتقد أنه في نهاية حزيران ٢٠٠٧ سيصل العجز في الميزانيّة (قبل المساعدة الخارجيّة) إلى مستوى غير مسبوق وهو ٧٢٢ مليون دولار للأشهر الستة الأولى من السنة المالية. كما أن المتأخرات المتعلقة بالرواتب وأقساط التقاعد والسلع والخدمات التي وردها القطاع الخاص قد تجمعت لتصل إلى مستويات تزيد على ١,٣ بليون دولار. ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة صافي الإقراض (المتعلّق مبدئياً بالإعانات الحكوميّة) ٥١١ مليون دولار في العام ٢٠٠٧ وهذا يرجع أساساً إلى الصعوبات في جباية الرسوم المطلوبة من العملاء.

إن عدم الاستقرار السياسي والتراجع الاقتصادي الشديد منذ العام ٢٠٠٠ قد ترك آثاراً اجتماعيّة حادة حيث وصل معدل البطالة إلى أكثر من الضعف بين عامي ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٦ حيث وصل إلى ٣٥٪ في غزة و٢٠٪ تقريباً في الضفة الغربيّة. ويعيش حوالي ثلثي قطاع غزة تقريباً في فقر مدقع، وأصبح الوصول إلى الخدمات الأساسيّة مقيداً بالحصار الإسرائيلي، واستمرّت المؤشرات الصحيّة بالهبوط بشكل مضطرد وازدادت الأمراض المزمنة بمعدل ٣٥٪ منذ العام ٢٠٠٥، وازدادت حالات سوء التغذية المزمنة بين الأطفال بنسبة ٣٪ من ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. إن عدد الأمراض المعدية المعوية بين الأطفال تحت سن الخامسة ازداد بنسبة ٤٢٪ خلال الفترة من ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٤ وانخفض مستوى حصول البيوت على الماء الصالح للشرب إلى أقل من ٨٪، وتم تقسيم الأراضي الفلسطينيّة إلى مجموعة من الكانتونات المعزولة وتشديد قبضة الاحتلال ونمو المستوطنات والقيود على التحركات؛ مما ترك أثراً خطيراً على التماسك الاجتماعي وسبب ضعف الروابط الأسريّة والصداقة وأصبحت فرص التبادل الثقافي والاجتماعي بين مختلف المناطق داخل الأراضي المحتلة محدودة.

إن بقيّة هذه الوثيقة تضع برنامجاً جريئاً للإصلاح والتنمية والخطة المالية وتطويع السياقات العاملة في الاقتصاد السياسي الفلسطيني التي تعيق تحقيق حل الدولتين، كما أنها توضح، أيضاً، الإجراءات الفعالة التي اتخذناها لإعادة تأهيل النظام المالي والإداري وفرض النظام والقانون. فهي تضع برنامجاً للتنمية الاقتصاديّة يركز على مشاريع سريعة الأثر، مشاريع من شأنها أن تخلق وظائف وتحقق نمواً فورياً في القدرة على التصدير من خلال مبادرات لبناء قدرتنا الإنتاجيّة على المدى الطويل. وهي، أيضاً، تضع برنامجاً جزئياً للإصلاح المالي من شأنه أن يضع النظام المالي

الفلسطيني على قاعدة قويّة تتيح مجالاً للاستثمار العام وتقدم خدمات أفضل للمواطنين، كما تضع برنامجاً شاملاً لإصلاح القطاع الأمني القادر على تحقيق الأمن والأمان؛ مما يبشر بالسلام والنمو في المستقبل ويحقق الاعتماد على الذات الفلسطينيّة.

برنامج الإصلاح والتنمية
الحكم

منذ شهر حزيران ٢٠٠٧ وإدراكاً منها للحاجة إلى استعادة ثقة المواطنين في قدرتها على الحكم ضاعفت السلطة الوطنيّة جهودها لتوفير الأمن والأمان والحكم الرشيد في الأراضي المحتلة، وفي الوقت الذي ضعفت فيه قدرتنا على الحكم بفاعليّة في غزة بسبب سيطرة (حماس) غير الشرعيّة على القطاع تم إحراز بعض التقدم على طريق استعادة القانون والنظام والحكم الرشيد في الضفة الغربيّة، ومع أننا ندرك حجم المهمة التي تنتظرنا فنحن مصممون على إحراز تقدم في تطوير كافة المؤسسات الحكوميّة الفلسطينيّة، وبتقديم برنامج قوي للإصلاح فإننا نهدف لخلق بيئة داخليّة آمنة ومستقرة صالحة للتنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة وتخلق في النهاية البنية الأساسيّة لمؤسسات الدولة الفلسطينيّة، وهذا يجب أن يسير بالتوازي مع الحوار السياسي الجاد والخطوات الملموسة والالتزام من جميع الأطراف بالعمل على الوصول إلى السلام الدائم.

لقد أحرزنا تقدماً مهماً في بناء المؤسسات بما في ذلك إصدار أكثر القوانين تقدماً في العالم العربي وأجرينا انتخابات حرة ونزيهة في جو آمن. ونفذنا سلسلة من الإصلاحات في مجال إدارة الأموال العامة وشمل ذلك تأسيس حساب الخزينة الموحد وتشكيل نظام للمراقبة الداخليّة ونشر المعلومات المالية في الوقت المناسب الأمر الذي من شأنه أن يضع السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في مقدمة الدول في المنطقة. وعلى أي حال تم وقف هذا التقدم وحرفه عن مساره عندما اهتز الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في فلسطين، وقد شهد العامان الماضيان أزمة سياسيّة ومالية غير مسبوقة هددت بوضع السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة على شفا الانهيار. كما أن إضراب القطاع العام خلال العام ٢٠٠٦ وبداية العام ٢٠٠٧ أدى إلى أزمة اجتماعيّة عنيفة حيث كادت الخدمات الصحيّة والثقافيّة أن تتوقف تماماً.

الأمن وحكم القانون

إن تحقيق الأمن هو هدف وطني وعنصر جوهري في خلق البيئة المناسبة للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعيّة، وإحراز تقدم ملموس على المدى القصير في اتجاه الأمن والأمان هو أمر جوهري لتسهيل التقدم نحو تحقيق ثلاثة أهداف وطنيّة أخرى وهي: الحكم الرشيد، والرخاء الوطني، وتحسين نوعيّة الحياة. وهو أيضاً دعامة رئيسيّة للدولة الفلسطينيّة الحرة التي تعيش بسلام مع جيرانها.

نحن ملتزمون بإعادة الأمن والأمان إلى الضفة الغربيّة وقطاع غزة. إن هدفنا المباشر هو العودة إلى الوضع الذي كان قائماً قبل تصعيد الصراع في أيلول ٢٠٠٠ باستعادة السيطرة الكاملة على

المنطقة (أ)، كما أن هدفنا النهائي هو استعادة السيطرة والمسؤوليّة عن الأمن داخل حدود الدولة الفلسطينيّة المستقبليّة.

تم إحراز تقدم واضح في هذا المجال في الضفة الغربيّة. شمل هذا جمع الأسلحة غير الشرعيّة والبدء في نشر الشرطة الفلسطينيّة في المدن الرئيسيّة وتطبيق آلية تضمن تعريف وتحديد أعضاء قوات الأمن الفلسطينيّة ومواقع دوامهم. هذه خطوات مهمة ضمن عمليّة متواصلة لفرض القانون والنظام في الأراضي المحتلة. إن الوضع القائم في غزة يعيق عمليّة فرض حكم القانون الواحد والبندقيّة الواحدة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، ولكننا سنبقى ملتزمين بتشكيل الخدمة الأمنيّة المهنيّة المسؤولة أمام الشعب.

إن برنامج إصلاح القطاع الأمني وتحوله مصمم لتقديم مؤسسة أمنيّة قادرة ومدربة تدريباً جيداً ومجهزة تجهيزاً جيداً ومؤهلة مهنياً ومخلصة في تقديم خدماتها للشعب، وتم إحراز تقدم ملموس في اتجاه إيجاد خدمة أمنيّة منظمة قويّة عن طريق إعادة تأهيل حوالي ٢٥,٠٠٠ عنصر خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٧، وابتداءً من العام ٢٠٠٨ سيعاد تنظيم المؤسسة الأمنيّة لتصبح أكثر قوة ويصبح جهاز الأمن أقل تكلفة، وسوف تتكون المؤسسة الأمنيّة من ثلاثة فروع لتتمكن من تقديم خدمات شرطيّة عالية المستوى بالإضافة إلى خدمات الأمن الوطني وخدمات المخابرات وسيتم تقديم استثمارات ملموسة في البنية التحتيّة ويشمل ذلك إيجاد ثمانيّة مقرات للمحافظات (مقاطعات) ومراكز للاعتقال وثكنات عسكريّة ومراكز تدريب ومرفق مركزي لتأهيل السجناء، كذلك ستكون هناك استثمارات مهمة في المعدات وأنظمة الاتصالات والمركبات والتدريب؛ لرفع الخدمة إلى المستوى المطلوب، ويهدف هذا البرنامج، أيضاً، إلى تقديم المساعدة الفنيّة والتدريب؛ لزيادة قدرة وزارة الداخليّة على الإشراف وإدارة الخدمات الأمنيّة.

وتقدر تكلفة برنامج إصلاح القطاع الأمني وتحوّله خلال السنوات الثلاث المقبلة بحوالي ٢٢٨ مليون دولار، وهذه التقديرات مبنية على تقييم واقعي لإجمالي النفقات المتوقع توفرها بمساعدة مجتمع المانحين وكذلك تمثل نظرة واقعيّة للقدرة على الاستيعاب والتنفيذ، ومع هذا فنحن منهمكون في نقاش مع الراغبين في زيادة الدعم لإصلاح وتطوير الخدمات الأمنيّة، وبما أن هذا النقاش أصبح الآن ناضجاً وإذا توفر التمويل الإضافي الضروري مقروناً بالمساعدة الفنيّة والإجراءات الأخرى لتعزيز القدرة على الاستيعاب والتنفيذ فيمكن توسيع البرنامج بشكل ملحوظ.

يوضح الملحق (٢) نظرة للبرنامج الموسع وتحليلاً مختصراً لما سوف يشمله هذا البرنامج.

العدالــة

إن السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ملتزمة بتحقيق الحكم الرشيد وحكم القانون في الأراضي المحتلة. إن إيجاد نظام قضائي جنائي مدني قوي أمر جوهري لتحقيق الأهداف الوطنيّة وسوف نطور إستراتيجيّة للإصلاح تعتمد على رؤية متكاملة ومتفق عليها

لمستقبل قطاع العدالة الفلسطيني، إن احترام وحدة وهيبة واستقلال خدمة القضاء والنيابة العامة سيكون الحجر الأساس في هذه الإستراتيجيّة. سوف نطور هذه الإستراتيجيّة خلال العام ٢٠٠٨ وسوف تشمل تقييماً دقيقاً للاستثمار واحتياجات المساعدة الفنيّة.

إن تطوير الإستراتيجيّة سيكون المرحلة الأولى من برنامج "العدالة الآن" وسوف يدعم هذا البرنامج وحدة وهيبة الاستقلال المالي والإداري للهيئات القضائيّة من خلال تقديم خدمة القدرة على البناء المؤسساتي لمجلس القضاء الأعلى والنائب العام ووزارة العدل وهذا يشمل:

- تطوير البنية الأساسيّة للمحاكم المدنيّة والجنائيّة (يشمل ذلك مباني المحاكم والمختبرات الشرعيّة ومرافق تشريح الجثث)
- بناء قدرة الوحدة التي تم إنشاؤها داخل قوة الشرطة المكلفة بتنفيذ قرارات المحاكم وحماية القضاء وموظفي المحاكم.
- مكننة العمليات وأنظمة الأرشيف (بما في ذلك الملفات الجنائيّة وأنظمة معالجة القضايا).
- توفير مرافق متخصصة في الضفة الغربيّة وغزة لتوفير التدريب والتطوير المهني المستمر للقضاة وموظفي قطاع القضاء (بما في ذلك معهد التدريب القضائي).

الإصلاح المالي

إن عدم الاستقرار السياسي والأمني قد خلق تقريباً حالة من الكرب الاجتماعي والاقتصادي الدائمة في الأراضي المحتلة، وفي فترات عدم الاستقرار لعب الإنفاق العام دوراً رئيسياً في الحفاظ على الاستهلاك في الاقتصاد الهش وتجنب الانهيار الكامل في القانون والنظام، وفي مواجهة الزيادة في عدد السكان وزيادة القوى العاملة وتقلص دور القطاع الخاص لعب التوظيف في القطاع العام دور صمام الأمان لتخفيف آثار البطالة المتصاعدة إذ أصبح القطاع العام الفلسطيني والمانحون هما المصدران الرئيسيان للوظائف والدخل الشخصي.

ومع الوقت خلق الارتفاع على الإنفاق العام مشاكل هيكليّة مالية أضعفت قدرتنا على الحكم بفاعليّة. إن النمو السريع في فاتورة الرواتب أدى إلى زيادة الضغط على الإنفاق وزيادة عجز الميزانيّة؛ ونتيجة لذلك أصبحنا نعتمد بشكل متزايد على المساعدات الدوليّة لتمويل الإنفاق على التنمية ونفقات التشغيل المطلوبة لتقديم الخدمات الأساسيّة، كذلك فإن أزمة السيولة الناتجة عن العقوبات وسوء الإدارة في العام ٢٠٠٦ أديا إلى تراكم جزء كبير من المتأخرات لموظفي القطاع العام (على سبيل المثال الرواتب غير المدفوعة) ومستحقات موردي القطاع العام. إن تراكم هذه المتأخرات والتي وصلت إلى مستوى ١,٣ بليون دولار خلال ٢٠٠٧ قد زعزع ثقة الشعب والأسواق في قدرتنا المالية على المدى الطويل.

خلال النصف الثاني من العام ٢٠٠٧ اتخذنا سلسلة من الإجراءات السياسيّة لمعالجة هذه المشاكل المالية:

١- تخفيض فاتورة الرواتب: قبل أكثر من عامين وصل عدد موظفي القطاع العام إلى ما يقل

قليلاً عن ١٣٧,٠٠٠ موظف، وخلال العام ٢٠٠٧ وصل عددهم إلى ١٨٩,٠٠٠ موظف، لقد نفذنا خطة جريئة لخفض هذا العدد إلى ١٥٠,٠٠٠ موظف؛ وتم هذا من خلال تخفيض عدد الموظفين الذين تم تعيينهم بطريقة غير شرعيّة؛ مما أدى إلى تخفيض فاتورة الرواتب بنسبة ٨٪، ولكي نمضي قدماً في طريقنا فإننا ملتزمون بسياسة الاحتواء لضمان عدم تكرار ممارسة سياسة التوظيف غير المسؤولة السابقة، وسياسة الاحتواء هذه قائمة على بقاء الخط القاعدي للتوظيف عند رقم ١٥٠,٠٠٠ موظف مع الالتزام بمستوى متواضع للتوظيف في الحالات الضروريّة وبصفة خاصة في قطاعي التعليم والصحة؛ لمواجهة الحاجة إلى الخدمات الأساسيّة للسكان الذين يزداد عددهم بمعدل ٤٪ في العام. ويخضع التوظيف الإضافي لقيود صارمة وفي حدود ٣,٠٠٠ موظف في العام. وللحد من زيادة فاتورة الرواتب يجب عدم وجود أية زيادة في الرواتب العامة خلال السنوات الثلاثة المقبلة. ونتيجة لذلك نتوقع أن تنخفض فاتورة الرواتب من ٢٧٪ من الناتج المحلي الخام إلى ٢٢٪ في العام ٢٠١٠. وهذا المستوى شبيه بمستوى العام ٢٠٠٤.

٢- صافي الإقراض: إن تكلفة دعم استهلاك المواطنين للطاقة والخدمات تشكل استنزافاً مهماً للموارد المالية الحكوميّة وهذا ينشأ بصفة أساسيّة عن ظاهرة دعم قطاع الكهرباء والذي ازداد بسبب عدم تحصيل البلديات وموردي الكهرباء الآخرين لفواتير الكهرباء من المستهلكين؛ مما يجبر الحكومة المركزيّة على تمويل المستحقات لشركة الكهرباء الإسرائيليّة عن إجمالي مشتريات الكهرباء لتجنب انقطاع الخدمة. إن تكلفة الدعم لشبكة الكهرباء تصاعدت بسرعة في العام ٢٠٠٦ وهي تتراكم حالياً بمعدل ٥٠ مليون دولار شهرياً تقريباً ومن المتوقع أن تصل إلى ٥١١ مليون دولار خلال العام ٢٠٠٧، وتعمل وزارة المالية مع مسؤولي الحكم المحلي على تنفيذ خطة من شأنها تقليص الدعم بشكل كبير من ١٠,٦٪ من الناتج المحلي الخام في ٢٠٠٧ إلى ٧,٨٪ في العام ٢٠١٠ (بحيث تصل إلى ٩٪ و٨,٣٪ في العام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي). وهذه الخطة تتضمن إجراءات تنفيذيّة مثل الطلب من المواطنين تقديم شهادة تسديد فواتير الخدمات حتى يمكنهم تلقي الخدمات البلديّة. وهذا سوف يضع نهاية فعالة لحالات عدم تسديد فواتير الكهرباء من قبل جميع المستهلكين، كذلك سوف يتعرض موظفو القطاع العام للخصم من رواتبهم لسداد فواتير الخدمات غير المدفوعة. وهذه الإجراءات ستكون مصحوبة بإجراءات لضمان استمرار حصول الطبقات الفقيرة جداً على هذه الخدمات، وهؤلاء الذين يعتبرون "أفقر الفقراء" سيتم تحديدهم عن طريق عمليّة شفافة تنفذها وزارة الشؤون الاجتماعيّة والتي سيحدد فيها مستوى الكهرباء الذي سوف يقدم للفقير والأسر المحتاجة لضمان عدم حرمانهم من الحصول على الخدمات، علاوة على ذلك فإن تقديم الخدمة سيكون مبنياً على مبادئ اقتصاديّة ويكون ضمن خط زمني محدود وتقدم على أساس الاسترداد الكامل، ويجب أن نلاحظ أنه في ظل الظروف الراهنة فإن خطة تقليص الإقراض لا يمكن تنفيذها

في غزة؛ وبناء على ذلك وفي الوقت الذي من المتوقع فيه أن يؤدي تنفيذ هذه الخطة إلى تخفيض ملموس في استهلاك الكهرباء في الضفة الغربيّة (حوالي ٧٠٪ في العام ٢٠١٠) فإن هذا التوفير يعادله زيادة متوقعة في دعم الكهرباء نتيجة لزيادة استهلاك الكهرباء والماء في غزة وارتفاع أسعار الوقود.

٣- إصلاحات إدارة الضرائب: على الرغم من الأداء القوي للإدارات سوف نحاول تنفيذ إصلاحات إداريّة هدفها زيادة تحصيل الضرائب والعائدات الجمركيّة، وتشمل هذه الإصلاحات مجموعة من الإجراءات الإداريّة والفنيّة المختلفة والتي تشمل استحداث "مكتب لكبار دافعي الضرائب" والذي يركز على التفتيش على الأعمال التي تحقق نجاحاً سريعاً ودخلاً نقدياً مرتفعاً والإشراف القوي على نقاط العبور واستخدام الآلات والمعدات في الإجراءات الإداريّة والتدريب المتخصص.

٤- دفع المتأخرات: إننا ننوي دفع جزء كبير من المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص ومشاريع التقاعد الحكومي والموظفين العموميين في نهاية سنة ٢٠١٠. وهذا سوف يساعد على البدء في الانتعاش الاقتصادي عن طريق ضخ حوالي ٥٠٠ مليون دولار في الاقتصاد خلال السنوات الثلاث المقبلة، كذلك سيساعد على استعادة مستويات الثقة في السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة والسوق المحليّة.

خلال العام ٢٠٠٨ سوف نجري مراجعة دقيقة لنظام التقاعد مع إمكانيّة القيام بإجراءات مناسبة وتنفيذ خطط للإصلاح؛ الأمر الذي يضمن سلامتها المالية وفي الوقت نفسه المحافظة على مستوى معقول من الحماية الاجتماعيّة للمتقاعدين.

المسؤوليّة والشفافيّة

إن المسؤوليّة والشفافيّة من المبادئ الجوهريّة لتشكيل نظرتنا لدعم المؤسسات العامة، فقد حققنا تقدماً ملموساً في استعادة المسؤوليّة والشفافيّة لإدارة الأموال العامة عن طريق إعادة تأسيس حساب الخزينة الموحد وإعداد الميزانيات للعام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ وإعداد خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة للأعوام ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠.

واعتباراً من شهر كانون الثاني سيتم تعيين "مدقق عام" للإشراف على الخزينة وإدارة النقديات والديون وتنفيذ الميزانيّة وجداول الرواتب وإعداد التقارير المحاسبيّة والمالية.

وسيتم تنفيذ نظام متطور للمحاسبة يشمل الالتزام بمراقبة وإدارة الأموال وهذا سوف ينفذ في أوائل العام ٢٠٠٨ وسوف يكون مبدئياً في وزارتي التربيّة والتعليم والصحة (وزارات الإنفاق الرئيسيّة) وسوف يسمح النظام، أيضاً، بوضع ميزانيّة غير مركزيّة (وهذا يوفر مسؤوليّة أكبر) وسوف يندرج هذا النظام على باقي الوزارات خلال العام ٢٠٠٨.

ونحن ملتزمون بالبناء على هذه الإنجازات لتشكيل حكومة أكثر انفتاحاً والتزاماً أمام المواطنين، كذلك نحن ملتزمون بمبدأ الفصل بين السلطات والإشراف القوي على الفرع التنفيذي

للقضاء، وفيما يتعلق بالأولى نتطلع إلى تجاوز الأزمة السياسيّة الحالية واستئناف العمل الطبيعي للمجلس التشريعي الفلسطيني، وفي الوقت الذي نرى فيه أن الوضع الراهن يحد من قدرتنا على تمرير التشريعات الأساسيّة فإننا نعتقد أن هذا لن يمنعنا من تطوير تشريعات جديدة.

يتكون برنامج الحكومة المنفتحة والمسؤولة من ثلاثة برامج فرعيّة:

- إعادة هندسة النظام والعمليّة: بما في ذلك القدرة على البناء وتنفيذ عمليات متكاملة لصياغة السياسات والتخطيط ووضع الميزانيات والحسابات (من مكتب رئيس الوزراء إلى كافة الوزارات والهيئات) وبناء القدرات في مكتب المدقق العام وتنفيذ نظام معلومات الإدارة المالية على مستوى الحكومة وتدعيم وظائف المراقبة الداخليّة.
- إنشاء مؤسسات إشراف فعالة: ويشمل ذلك بناء القدرات لمهمات المراقبة المستقلة لسكرتاريّة المجلس التشريعي.
- مراقبة وتقييم الأداء الحكومي: ويشمل بناء القدرات في مركز الحكومة للمراقبة والتقييم وإعداد التقارير عن كفاءة وفاعليّة الأداء الحكومي والخدمة المقدمة.

إصلاح الخدمة الإداريّة والخدمة المدنيّة

إننا ملتزمون بتعزيز كفاءة وفاعليّة الحكومة عن طريق تحديث الإدارة العامة وإدارة الخدمة المدنيّة، إن الإصلاحات التنظيميّة والمؤسساتيّة في القطاع العام التي تعزز المهنيّة وتقلل الاعتماد على البيروقراطيّة هي في قلب إستراتيجيّة الإصلاح في الوقت الذي نعزز فيه مبدأ الفصل بين السلطات.

سوف يتكون برنامج الحكومة المقتدرة والفعالة من ثلاثة برامج فرعيّة:

- إصلاح الإطار التشريعي للقطاع العام: ويشمل وضع وتطوير القوانين والأنظمة التي تحكم الموظفين والهياكل والإجراءات الداخليّة للهيئات الحكوميّة.
- التطوير التنظيمي والمؤسساتي: بما في ذلك مراجعة مفصلة لبناء القدرة الإستراتيجيّة والوظيفية لجميع الوزارات والهيئات والهياكل التنظيميّة للقطاع العام وإدخال الحكومة الإلكترونيّة وضمان إعداد هيئة الانتخابات المركزيّة بطريقة مناسبة لإجراء الانتخابات المقبلة وتطوير نظام مكاتب البريد.
- إدارة الخدمة المدنيّة: بما في ذلك تنفيذ نظام حديث لإدارة الموارد البشريّة والإجراءات بما في ذلك عمليات التعيينات على أساس الكفاءة وآليات تقييم أداء الموظفين وإصلاح هياكل الرواتب و الدرجات الوظيفيّة والتدريب على القيادة.

إصلاح الحكم المحلي

إن الحكومة الفلسطينيّة هي واحدة من أكثر الحكومات اللامركزيّة في المنطقة ونحن ملتزمون بجعل الحكومة قريبة من الشعب لضمان أن تكون الحكومة المحليّة قويّة ومسؤولة. إن برنامج الحكومة المحليّة المسؤولة سوف يعمل على وضع تشريع لتوضيح وتنظيم العلاقة بين الحكومة

المركزيّة والحكومة المحليّة ووضع إطار للسياسة لتعزيز الاستقلال المالي والانضباط على المستوى المحلي وبناء قدرة على الإدارة التشغيليّة والإداريّة والمالية للهيئات المحليّة.

من المتوقع أن يكون صندوق إقراض وتنمية البلديات هو المصدر الرئيسي للمساعدة المربوطة بالتنمية للبلديات ولدعم الإصلاحات المالية والإداريّة. لقد وضع العديد من المانحين العديد من البرامج المهمة لمساعدة الصندوق ومن المحتمل زيادة مساعداتهم خلال فترة السنوات الثلاث المقبلة. إن صندوق إقراض وتنمية البلديات هو الآلية المفضلة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لتحويل المساعدات الخاصة بالإصلاح والتنمية للحكومة المحليّة ويجب أن تكون الدفعات بالتنسيق مع وزارة المالية.

التنمية الاجتماعيّة

في الوقت الذي نلتزم فيه باتباع طريقة يقودها القطاع الخاص لتأمين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعيّة لجميع مواطنينا فإننا ندرك خطر انطلاق المنافسة في مجتمع يشمل الكثير من المجموعات المحتاجة. إذ من الضروري ألاّ نترك هذه المجموعات خلفنا في الوقت الذي ينمو فيه الاقتصاد. وعلى ذلك ننوي الاستثمار بكثافة في التنمية الاجتماعيّة والاستمرار في بناء وصيانة آليات فعالة للمساعدات الاجتماعيّة والحماية الاجتماعيّة.

ومع زيادة عدد السكان بمعدل ٤٪ في العام وزيادة الفقر والبطالة يتعرض القطاع الاجتماعي الفلسطيني لضغط متزايد كما ويتعرض نظاما التعليم والصحة للضغط، أيضاً، للوصول إلى مستويات مناسبة، وهذا يشغلنا عن مواصلة السعي لتحقيق أهداف التنمية الإستراتيجيّة. أصبحت ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي كبيرة جداً (فيما يتعلق بالإنفاق) وهي كبيرة جداً وضعيفة الأهداف وصعبة الإدارة.

ونظراً لأننا بحاجة إلى تقديم خدمات اجتماعيّة متنوعة لمجموعات اجتماعيّة متنوعة ممن يستفيدون من هذه الخدمات فإننا بحاجة إلى خليط من المنظمات العامة والخاصة وغير الحكوميّة لتقديم هذه الخدمات. نحن ندرك أهميّة الشراكة والتنسيق الأفضل ومع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكوميّة، وعلى المدى المتوسط نهدف إلى وضع مستويات راقية واضحة للخدمة ومراقبة جميع مقدمي الخدمة سواء كانوا من الجهات الحكوميّة أو من غير الحكوميّة. وسوف نستمر في العمل عن قرب مع وكالة الغوث الدوليّة والتي تواجه تحديات مشابهة لما نواجهه في تقديم الخدمات الأساسيّة للاجئين آخذين في الاعتبار إيجاد طرق شاملة للتنمية الفلسطينيّة عبر مختلف القطاعات وزيادة فاعليّة المساعدات إلى الحد الأقصى ويشمل ذلك معسكرات اللاجئين.

الحماية الاجتماعيّة

لقد ازداد الإنفاق الحكومي على الحماية الاجتماعيّة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. فقد تضاعف ليصل إلى حوالي ٦,٥٪ من الناتج المحلي الخام في العام ٢٠٠٥. وهي السنة الأخيرة

التي توفرت لدينا فيها أرقام يعتمد عليها، وإذا أخذنا بعين الاعتبار المصاعب المتزايدة والركود الاقتصادي في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ فإن هذا الرقم سوف يزداد بحدة، وتقدم المساعدة الاجتماعيّة عن طريق شبكة معقدة من منظمات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة والمنظمات غير الحكوميّة والجهات الخارجيّة الأخرى التي تنفذ سلسلة من مبادرات الحماية الاجتماعيّة غير المنسقة. وهذا أدى حتماً إلى تبذير الموارد وسوء توجيه المساعدة. ودون إصلاح ملموس لشبكة الأمان الاجتماعي فسوف تستمر كفاءتها وفاعليتها في التدهور وسوف تبدد الموارد الفلسطينيّة والدوليّة.

نحن ملتزمون بأن نكون مسؤولين عن ضمان تقديم المساعدة للأكثر فقراً والأشد حاجة في المجتمع الفلسطيني. ونحن بصدد تطوير إستراتيجيّة للحماية الاجتماعيّة لتكون أساساً لبرنامج التكامل والإصلاح للحماية الاجتماعيّة.

وهذا البرنامج يهدف إلى تحقيق المساواة والكفاءة والفاعليّة في نظام الحماية الاجتماعيّة. لقد وضعنا قاعدة بيانات لتقديم المساعدات للمستفيدين بطريقة موضوعيّة وشفافة. إن مشروع إصلاح شبكة الأمان الاجتماعي وبدعم من البنك الدولي يساهم في تنفيذ الإجراءات التشغيليّة الجديدة لتحديد المستفيدين والتأكد من استهداف الفقراء فعلاً لضمان الاستفادة القصوى من الموارد. وخلال العام ٢٠٠٨ من المتوقع أن يتم تصعيد مشروع شبكة الأمان الاجتماعي بشكل كبير لإنشاء قاعدة بيانات فرديّة وشاملة ويعتمد عليها في المساعدة في تقديم خدمات شبكات الأمان الاجتماعي للمحتاجين فعلاً. سوف نتقاسم هذه المعلومات حتى يمكن تحسين أثر مشاريع شبكة الأمان الاجتماعي التي تنفذها منظمات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. وهذا يشمل الاستمرار في التنسيق الوثيق مع منظمة غوث وتشغيل اللاجئين الدوليّة في مجال الإصلاح المستمر لبرنامج صندوق المصاعب الخاص بالوكالة والموجه للاجئين الفلسطينيين.

نحن ندرك، وفيما التحويلات المالية تشكل عنصراً مهماً للحماية الاجتماعيّة، أنه يجب أن ينظر إليها فقط كجزء من حزمة خدمات شاملة. ويجب أن تكتمل التحويلات النقديّة بخدمات إضافيّة مصممة لتمكين الذين يتلقون المساعدات النقديّة من أن يصبحوا أكثر اعتماداً على أنفسهم.

التعلـــيم

إن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وهو أيضاً أداة حيويّة للتنمية الاجتماعيّة الاقتصاديّة وتدعيم القيم الأخلاقيّة والمسؤوليّة المدنيّة. إننا نسعى إلى ضمان حق المواطن في الوصول إلى نظام التعليم الشامل. الذي يشمل الروضة والتعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتعليم الرسمي وغير الرسمي والتعليم الفني والتعليم المهني والتعليم العالي. والتزامنا بقطاع التعليم يتضح من خلال أن التعليم يستهلك أكثر من ٣٠٪ من الميزانيّة المقترحة لدعم النفقات الجارية وحوالي ٢٠٪ تقريباً من مساعدات المانحين المطلوبة لبرنامج الاستثمار العام. ومع توفر المستويات المطلوبة من المساعدات من المانحين نعتقد أننا نستطيع تنفيذ

مشاريع التحديث التي يحتاجها نظام التعليم بغية إعداد مواطنينا وخاصة الشباب للمستقبل بطريقة أفضل. وهذا يشمل تحديث المناهج بما يتفق مع رؤيتنا للدولة الفلسطينيّة المستقبليّة وهي الدولة التي يقوم اقتصادها على المعرفة المرتبطة بالمجتمع العالمي المتمسك بالقيم الإنسانيّة والذي يؤمن بالتسامح.

لقد حققت وزارة التربيّة والتعليم العالي كل أهدافها الإستراتيجيّة الرئيسيّة خلال السنوات الخمس الماضيّة حيث إن نسبة التسجيل في التعليم الأساسي هي نسبة عالميّة ومعدل التسجيل العام في التعليم الثانوي يزيد على ٩٠٪ والوصول إلى التعليم الأساسي والثانوي متوفر للجنسين ولكل للمناطق (الريفيّة والحضريّة) ومتناسب مع وضع اللاجئين ودخل الأسرة. وإذا أخذنا في الاعتبار الأعداد المتزايدة للأطفال والشباب في النظام التعليمي (نظراً للزيادة في عدد السكان) فإن السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة ملزمة بالاستمرار في الاستثمار بفاعليّة في مشاريع البنية الأساسيّة والمعدات لمواجهة الطلب على التعليم. وبرنامج الحصول على التعليم يعمل على خلق بيئة لجميع الطلاب من جميع المستويات وذلك بتوفير عدد كاف من الغرف الدراسيّة والمرافق والكتب المدرسيّة. كذلك سوف نستأنف المساعدات المالية للجامعات العامة وتوفير إمكانيّة حصول الطالب على القرض بعد التأكد من حاجة الطالب له لتمكينه من الوصول إلى التعليم العالي.

سوف نبني على إنجازاتنا للوصول إلى مستويات عالية من التعليم عن طريق تنفيذ السياسات والبرامج التي ترتكز على تحسين نوعيّة التعليم. ولتحقيق أثر سريع على أولئك الأطفال والأسر الأكثر حاجة وإيجاد طرق جديدة للاختبار الميداني. إن التركيز المبدئي سيكون على توفير تدريب للمعلم قبل الخدمة وأثناء الخدمة وتطوير آليات تقييم وتحسين أداء المعلم وتطوير المناهج وإيجاد مرافق أفضل ومعدات أحدث لقرابة ٦٠٠ مدرسة من الأقل أداء في غزة والضفة الغربيّة. وبعد اختباره ميدانياً فإن برنامج التعليم الراقي للجميع سوف يطبق على مئات المدارس الأخرى. ونحن الآن نجري مناقشات مستمرة مع الجهات التي ترغب في توسيع وزيادة المساعدة في قطاع تطوير التعليم. وهذا يمكن أن يؤدي إلى تأسيس وإيجاد تمويل مخصص للمساعدة الفنيّة علاوة على الاستثمار المشار إليه في الملحق (٣). والهدف الأساسي لهذا الدعم سيكون تطوير وتنفيذ الأساليب الخلاقة لمواجهة التحديات الهيكليّة التي نواجهها في تقديم خدمات التعليم الراقي إلى السكان الذين تتزايد أعدادهم باضطراد.

كذلك سوف نطلق برنامج الأداء التعليمي والكفاءة الذي يهدف إلى إصلاح نظم الإدارة واتخاذ القرارات والعمليات. وسوف تركز هذه الإصلاحات على الاستثمار الاقتصادي في البنية الأساسيّة والمرافق وتوفير الإدارة المالية العامة وخاصة في مجال بناء القدرات والإجراءات الأخرى التي من شأنها زيادة الإنفاق في هذا المجال وبشكل مضطرد.

برنامج مبادرة التعليم المهني ـ سوف يركز هذا البرنامج على تقديم التدريب الفني والتعليم

الثانوي والجامعي لإعداد الشباب الفلسطيني بطريقة أفضل لسوق العمل.

الصحـة

وحتى عهد قريب ظل مواطنونا يتلقون نوعيّة جيدة من الرعاية الصحيّة بالمقارنة مع الدول ذات الدخل المتدني المتوسط. وقبل العام ٢٠٠٠ سجل نظام الرعاية الصحيّة مستويات عالية في مجال التحصين والرعاية قبل الولادة وخدمات الرعاية الصحيّة الأساسيّة الفعالة. ومع هذا فإن الضغط المتزايد على النظام أدى إلى هبوط مؤشرات الصحة على سبيل المثال: الإصابة بالأمراض المعدية التي تنتقل بالماء والوصول إلى الخدمات الحيويّة وزيادة ملموسة في معدلات سوء التغذية والإصابات ذات الصلة بالصراع. ليس هناك شك في أن النظام يواجه مجموعة من التحديات الغريبة من نوعها والمتصلة بالاحتلال بما في ذلك ضمن أشياء أخرى مستويات عالية من انعدام الأمن والقيود المفروضة على الحركة. وبالرغم من هذه المشاكل الحساسة وبالإضافة إلى استمرار الجهود لمواجهة الطلب المتزايد على خدمات الرعاية الصحيّة فإن السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة سوف تركز على بناء قدرة الإدارة الإستراتيجيّة والإصلاح المالي في مجال الصحة حتى يمكنها زيادة نوعيّة الرعاية الصحيّة العامة وقدرتها على التحمل.

إن برنامج تحسين النوعيّة الصحيّة سوف يستثمر في نوعيّة الأفراد والمؤسسات والمرافق الطبيعيّة. وسوف يشمل هذا البرنامج سلسلة واسعة من البنية التحتيّة والمعدات والتدريب واحتياجات تنمية القدرات طالما أنه يمكن الحصول عليها بتكاليف مناسبة. وعلى سبيل المثال فإن الاستثمار في مرافق الرعاية الصحيّة الثانويّة سوف يقلل بشكل مضطرد الحاجة إلى التحويلات الطبيّة الباهظة التكاليف للمستشفيات الخاصة المحليّة والخارجيّة. وسيكون هناك تركيز على الرعاية الوقائيّة والرعاية الصحيّة الأوليّة لتحسين الصحة العامة للسكان وتخفيض تكاليف العلاج. وسوف تولي السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة اهتماماً أكبر لبناء قدرتها على أداء دورها كمنظم لهذا القطاع.

برنامج توافر الرعاية الصحيّة يهدف إلى توجيه أفضل للموارد لتحسين تقديم الخدمة للمواطنين. سوف يركز هذا البرنامج على تطوير السياسات الفعالة والأنظمة والعمليات لضمان شراء الأدوية والمعدات الفنيّة بطريقة اقتصاديّة. كذلك سوف يركز على المسؤوليّة تجاه تخصيص الموارد وعلى سبيل المثال عن طريق رفع كفاءة أنظمة الإدارة المالية الداخليّة وتوفير التدريب على الإدارة المالية العامة.

التمكين

نحن متفانون لتمكين جميع مواطنينا من خلال إقامة مجتمع ديمقراطي شفاف ومفتوح خاضع لحكم القانون. ومع هذا فإن هناك حاجة عاجلة لتنفيذ برامج نشطة بارزة لتمكين الشباب والنساء في مجتمعنا. كما أن هناك حاجة ملحة لمساعدة العاطلين عن العمل في الوقت الذي نقوم فيه أيضاً بالتخفيف من حالة الفقر وذلك من خلال مبادرات إحداث فرص توظيف.

سوف يدعم برنامج تمكين المرأة تمكين المرأة اقتصادياً من خلال تقديم المساعدة الخاصة والتدريب لزيادة مساهمة النساء في سوق العمل وتعزيز دور المرأة في القطاع الخاص. كما سيعمل البرنامج أيضاً على النهوض بدور المرأة في القطاع العام والعمليّة الديمقراطيّة.

أما برنامج تمكين الشباب فسوف يركز على تمكين الشباب الفلسطيني في عمليّة الانتقال إلى ساحة العمل من خلال برامج داخليّة يتم فيها تطوير مهارات الالتزام وتوفير رأس مال صغير يكون نواة لخطوات بدء عمل تجاري.

ستعمل مبادرة إحداث فرص توظيفيّة على توفير عمل إنتاجي مدفوع الأجر وبرامج تمويل صغير (مثل برنامج DEEP المستمر) للأشخاص العاطلين والضعفاء في كل من الضفة الغربيّة وغزة. وسوف تركز المبادرة على مشاريع البنية التحتيّة متوسطة الحجم والتي تعتمد على العمال وهذا ما يوجد مشاركات ذات معنى لتحقيق أهدافنا القوميّة بتعزيز نوع الحياة وزيادة الرفاهيّة.

تطوير القطاع الخاص والاقتصادي

تتمثل الرؤية الفلسطينيّة الاقتصاديّة في أن يكون هناك اقتصاد سوق حر مزدهر ومتنوع النشاط يقوده قطاع خاص رائد لديه انسجام ووئام مع العالم العربي ويكون مفتوحاً على الأسواق الإقليميّة والعالميّة، وهذا ما يوفر الأساس الاقتصادي لمجتمع حر ديمقراطي عادل.

يتمتع الاقتصاد الفلسطيني بقدرة ضخمة للنمو المستقبلي وانبعاثه من وضعه الحالي أمر مطلوب بشكل عاجل. مع ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي المستمر وأوضاع الفساد على الأرض بسبب التوسع الاستيطاني المستمر والقيود المفروضة على التنقل والتجارة إلى جانب القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد قد أدت إلى تضاؤل الاستثمار وسلب الاقتصاد قدرته الإنتاجيّة الضخمة. وهذا أدى بدوره إلى زيادة في معدلات الفقر وجعل الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على المساعدات محدثاً تأمين مساعدة تعتمد على الإغاثة وهذا ما عطل دورة التنمية وأدى في النهاية إلى تفاقم الأزمات الإنسانيّة.

وللذهاب قدماً يجب أن يكون القطاع الخاص الفلسطيني بمثابة العامل المحرك للنمو الاقتصادي القوي. فيجب أن يتم تمكين القطاع الخاص ليضع فلسطين على مسار التنمية القويّة. فهو يحتاج إلى إحداث توظيف إنتاجي وإنتاج بضائع وخدمات ذات مستوى رفيع وتعزيز الرخاء الوطني. في الأمد القريب يمكن للمبادرات ذات التأثير السريع البدء بتحريك استعادة اقتصاديّة وخلق فرص عمل. ومع ذلك فإن الأمر يحتاج إلى طريقة تطوير، وطريقة تشجع الإنتاجيّة ونمو قطاعي الصناعة والسياحة وتسمح للاقتصاد الفلسطيني بتطوير مكانة تصدير متباينة الإنتاج.

تتطلب هذه الطريقة المتوازنة تغييراً جوهرياً في نظام الحركة والوصول وفي مناخ الاستثمار. كما تتطلب إقامة ربط الأراضي بين الضفة الغربيّة وغزة. ونحن لا نستطيع تنفيذ هذه الخطوات بمفردنا، فيجب أن تقوم إسرائيل باتخاذ خطوات عاجلة وشاملة دقيقة ومتوازية لرفع القيود عن

حركة البضائع والأشخاص داخل الأراضي المحتلة بين الضفة الغربيّة وغزة، وأيضاً داخل إسرائيل والدول الأخرى. إن إبطال السياسات الحالية داخل الأراضي المحتلة وفي نقاط العبور (المعابر) المختلفة أمرٌ مطلوب تحقيقه في الحال. ودون الإجراءات الجادة من قبل إسرائيل لإزالة الحواجز ذات القيود الماديّة والإداريّة فإن إصلاحات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة واستثمارات المانحين سوف لا يكون لها تأثير إيجابي قوي على الاقتصاد.

لذلك كجزء من أجندة واسعة متوسطة المدى لتطوير الاقتصاد والقطاع الخاص سوف نعمل مع ممثل الرباعيّة على تنفيذ سلسلة من المشاريع ذات التأثير السريع، وهذه المشاريع مصممة لتوفير حافز قريب الأجل إلاّ أن الأكثر من ذلك إيضاح التأثير الإيجابي للإجراءات المتوازية من قبل السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وإسرائيل والجهات المانحة لخلق البيئة المناسبة من أجل ازدهار الأعمال التجارية الفلسطينيّة. ووفقاً لذلك فإن المشاريع ذات التأثير السريع المندمجة في الأجندة متوسطة المدى المحددة أدناه قد اختيرت استناداً إلى المعايير التالية:

(١) قدرتها على خلق حافز اقتصادي، خلق فرص عمل، إعادة إحياء سوق العمل (من خلال مشاركات أكثر من الشباب والمرأة والمشاريع الصغيرة)

(٢) قدرتها على بناء أعمال تجارية موجهة للتصدير وربطها بسلسة من الحلقات لتحقيق مضاعفات في جميع أنحاء الأراضي المحتلة.

(٥) اعتمادها على الالتزام الحقيقي من قبل إسرائيل لإزالة القيود القائمة وخلق بيئة مناسبة لإعادة ظهور الاستثمار ونمو القطاع الخاص.

النهوض بالاستثمار والتجارة وتطوير المشاريع

نحن ملتزمون بتنفيذ إصلاحات مؤسساتيّة لخلق بيئة قادرة على الاستثمار والتجارة ونمو القطاع الخاص. كما سوف نعمل مع المؤسسات التجارية في القطاع الخاص والجهات المانحة لوضع آلية لتطوير طاقة وقدرة المشاريع والحد من مخاطر الاستثمار.

نقوم بالتخطيط لعقد مؤتمر مع المستثمرين في القطاع الخاص وذلك في نيسان ٢٠٠٨ بمدينة بيت لحم. ونهدف من خلال دعوة سيدات ورجال الأعمال من المجتمع المحلي والعالمي إلى تقديم ومناقشة فرص الاستثمار وإحداث حماس حقيقي للاستثمار في فلسطين.

نعمل على النهوض بقدراتنا لإدارة الحدود والمعابر. ولقد حققنا نجاحاً بارزاً تجاه تأهيل الإدارة العامة للمعابر والحدود. ولقد أجاز مجلس الوزراء نظاماً قانونياً جديداً وخطةً لإعادة هيكليّة الإدارة العامة للحدود والمعابر. وسوف يؤدي ذلك إلى تشكيل مجلس إدارة برئاسة وزير ويتألف المجلس من ممثلين عن الوزارات الرئيسيّة والقطاع الخاص. وسوف يرتبط هذا المجلس مباشرة بمجلس الوزراء وسيقوم بإعادة هيكليّة الإدارة العامة وتطبيق خطة التطوير.

على مدى الفترة متوسطة المدى فإن جهودنا للنهوض بالتجارة والاستثمار والنمو سوف تأخذ طريقها عبر ثلاثة برامج من النشاطات تهدف

إلى إصلاح مؤسساتي وتطوير مشاريع وتسهيل تجاري. ونعتقد أن مثل هذه الإصلاحات إذا ما اقترنت بنجاح ملموس متواز تجاه السلام والتحرر من قبضة الاحتلال فإن اقتصادنا يمكن أن يصبح بسرعة محوراً لتجارة إقليميّة ومنطقة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر.

سوف يركز برنامج الإصلاح المؤسساتي للمشاريع على إيجاد خطة عمل مشتركة قانونيّة متماسكة وشاملة تتضمن قانون الشركات وقانون المنافسات وقانون الأراضي كما سيركز على تحسين قوة وإجراءات تنفيذ القوانين. كما سيوفر البرنامج الدعم لعمل القطاع الخاص والمؤسسات التجارية التي تلعب دوراً مهماً في مساندة وتطوير سياسة وبناء قدرات المنظمات/ المؤسسات الأعضاء.

سوف يركز برنامج استثمار وتطوير المشاريع على إيجاد آلية لتحسين وسيلة الوصول SME (المشاريع الصغيرة المتوسطة) إلى تمويل الاستثمار والاعتماد. وسيكون للبرنامج تركيز خاص على الخدمات وإنتاج وتصدير البضائع التجارية رفيعة المستوى. وستتضمن مبادرات البرنامج توفير فرص تعلم مشروع إدارة المطالب وتوفير الاستثمار المباشر، وضمانات الاستثمار والخدمات المالية.

برنامج البنية التحتيّة التجارية والتسهيلات الخاصة بها

وسيعمل على:

· إعداد الترتيبات المناسبة لإدارة وتسهيل التجارة عبر المعابر.

· توفير البنية التحتيّة المناسبة لتسهيل التجارة الفلسطينيّة عبر المعابر.

· توفير الدعم لتسويق وترويج البضائع والخدمات الفلسطينيّة في الأسواق الإقليميّة والعالميّة بما في ذلك ودون الاقتصار على تنظيم البعثات والمعارض التجارية.

· تعزيز تنفيذ اتفاقيات التجارة المتميزة والاتفاقيات الموقعة مع الدول العربيّة والأوروبيّة ودول أميركا الشمالية والعمل على التوصل إلى اتفاقيات تجارة متميزة جديدة مع الأسواق الرئيسيّة الأخرى.

· تشجيع إحياء التجارة مع إسرائيل والتركيز على تنفيذ بروتوكول باريس وعمل آلية تحكيم مناسبة.

الزراعـة

القطاع الزراعي قطاع إنتاجي مهم. ويملك هذا القطاع القدرة على تحفيز العودة إلى وضع اقتصادي سوي ببناء وتوسعة نماذج الأعمال القائمة. ويحمل تطوير القطاع الزراعي أيضاً فائدة التأثير الإيجابي على الأمن الغذائي. وسوف يعمل برنامج تطوير الزراعة التصديريّة على النهوض بزراعة المحاصيل ذات القيمة النقديّة العالية وإيجاد خدمات ما بعد الحصاد وخدمات تسويق، وترويج الصادرات إلى الأسواق الإقليميّة والعالميّة، وتحسين البنية التحتيّة للتجارة. ومع ذلك فإن الإنتاج المحلي الجزئي والأسواق العالميّة صاحبة الطلب والمنافسة العالية والتعرض للإغلاق والتأخيرات في حركة البضائع يجعل من تحقيق النمو في هذا القطاع موضوع تحد بوجه خاص. وطبقاً لذلك فإن التخفيف من قيود الحركة ووسائل الوصول يعتبر مهماً لنجاح برنامج تطوير الزراعة التصديريّة.

إن إنشاء مناطق صناعيّة للصناعات الزراعيّة سيكون أحد العناصر المميزة لبرنامج الزراعة التصديريّة. فهذه المبادرة التي تهدف إلى أن يكون لها تأثير سريع ستكون فرصة لعرض الحيويّة التجارية للزراعة الفلسطينيّة عند رفع قيود الحركة وتحقيق حريّة الوصول. على أي حال نظراً لأنه مشروع متميز فإن تأثيره سيكون بالضرورة محدوداً ولا يمنع الحاجة إلى إزالة عاجلة للقيود على الحركة في أجزاء أخرى من الأراضي المحتلة.

سوف يركز برنامج الزراعة التصديريّة أيضاً على تطوير المجازفات التجارية التي تقدم خدمات ما بعد الحصاد (بما في ذلك المعالجة، والتغليف والتوزيع والتسويق وترويج التصدير) وعلى تقديم المساعدة للمزارعين لتحسين الإنتاجيّة وتعزيز الاستعمال المثمر للموارد النادرة.

الصناعة والخدمات

على الرغم من الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الاقتصادي في إنعاش الاقتصاد في المدى القريب فإن الدور الذي سيلعبه في عمليّة النمو طويلة الأمد محدود. يحتاج قطاع الصناعة وقطاع الخدمات لإنتاج خدمات ومنتجات أكثر تنافسيّة وذات قيمة مرتفعة، كما يحتاج الوصول إلى الأسواق الجديدة. وعلى المدى المتوسط سوف تعطى الأولويّة لتطوير قطاع الخدمات والاقتصاد المبني على المعرفة خاصة في قطاع ICT والخدمات ذات المصادر الخارجيّة.

سوف يهدف برنامج تطوير طاقة الخدمات والقدرة الصناعيّة إلى تأهيل واستبدال الأصول الصناعيّة وإعادة تكامل حلقات التزويد المحليّة وترويج عمليات التصدير للأسواق القائمة والجديدة وتقديم المساعدات الفنيّة في إدارة المطالب لـ SME. إن تطوير أصول الخدمات والخدمات الصناعيّة والزراعيّة كمرافق تخزين ضخمة ومناطق صناعيّة ومرافق تجارية سوف يساعد في تحسين الطاقة الإنتاجيّة في المدى المتوسط. ونقوم في الوقت الحالي بمراجعة خيارات لإنشاء مجمع صناعي أو أكثر. وفي المدى القريب فإن مشاريع الإنشاءات هذه ستكون مصدراً مهماً للتوظيف إلا أن حيويتها التجارية سوف تعتمد على تخفيف قيود الحركة والتنقل وحريّة الوصول. سيتم بعناية اختيار موقع المجمعات الصناعيّة بالاستناد إلى الحيويّة التجارية والتوزيع الجغرافي العادل.

السياحة

تاريخياً لعبت السياحة خلال فترات زمنيّة أكثر استقراراً دوراً مهماً في الاقتصاد الفلسطيني. فالسياحة تمثل بوضوح مصدراً رئيسياً للدولة الفلسطينيّة المستقبليّة ولكنها أيضاً تعتبر طريقاً لبناء الجسور مع شعوب الدول والثقافات الأخرى. فبالإضافة إلى الفوائد الواضحة للمكانة الفريدة لأرضنا في التاريخ فإننا نؤمن إيماناً جازماً أن الأهميّة التي توليها ثقافتنا لمفاهيم الضيافة والود تمثل قيمة فريدة للتنمية المستقبليّة لصناعة سياحة مزدهرة.

سوف نعطي أولويّة قصوى لتأهيل موجودات السياحة القائمة بما في ذلك ترميم والحفاظ على المواقع الأثريّة وبذا يستطيع قطاع السياحة الاستفادة الكاملة من التحسينات المستقبليّة في البيئة السياسيّة والأمنيّة. وسوف يشتمل برنامج

تطوير صناعة السياحة على مبادرات تهدف إلى تأهيل البنية التحتيّة، وإعادة بناء قدرة قطاع SME (بما في ذلك الجمعيات التجارية) وخدمات التسويق والعلاقات العامة الدوليّة، وسوف ينظر إلى ذلك كأولويات مهمة لإعداد الأرضيّة للنمو في هذا القطاع، ومع ذلك فإن الطلب الرئيسي المسبق لتطوير قطاع السياحة الفلسطينيّة سيكون قدرة وكالات السياحة الفلسطينيّة والفنادق وقطاع الخدمات على الوصول إلى السياح الدوليين وتقديم سلسلة ملموسة من الخدمات السياحيّة. وهذا مرة ثانيّة يرتبط مباشرة برفع القيود المفروضة على حركة وتنقل الشركات والأفراد الفلسطينيين. إن الخبرة السابقة والتي ظهرت بوضوح في إدارة احتفالات الذكرى الألفيّة قد أظهرت أنه في غياب هذه الظروف الضروريّة فإن الاستثمارات سوف لا تعطي فوائد دائمة ومميزة.

الإسكـان

يعتبر الإسكان أصلاً اجتماعياً واقتصادياً عظيم القيمة ويوفر إنشاؤه مصدراً رئيسياً للتوظيف. إن إنشاء الإسكان لا يتماشى مع النمو المنزلي وارتفاع الازدحام الزائد. إن السلطة الفلسطينيّة الوطنيّة ملتزمة بزيادة وسيلة الوصول إلى تأمين إسكان جيد قابل للشراء للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط. إن بناء الإسكان من خلال برنامج الإسكان المتيسر سوف ينفذ بشكل رئيسي من قبل القطاع الخاص ـ سيتم تحديد مطورين ومقاولين من خلال عمليّة عطاء شفافة ودقيقة. وستلعب الحكومة المحليّة دوراً أساسياً في اختبار موقع الإسكان وإصدار التراخيص، كما سيكون صندوق إقراض وتطوير البلديات مصدراً مهماً لدعم البلديات في ضمان الاعتماد المالي لربط تطورات الإسكان الجديدة بشبكات البنية التحتيّة العامة.

سوف يتضمن برنامج الإسكان القابل للشراء بناء قدرات الوكالات الحكوميّة الرائدة (بما في ذلك البلديات ووزارة الأشغال العامة والإسكان وسلطة الأراضي) كما سيتضمن المساعدة الفنيّة لتنفيذ الإصلاحات الإداريّة والقانونيّة المطلوبة لضمان سوق إسكان معززة ووظيفية بالكامل. إن عملنا في تطوير سياسة إدارة أراضي واضحة في مرحلة متقدمة ـ وقد تم تشكيل لجنة فرعيّة من مجلس الوزراء لسياسة الأراضي للإشراف على عمل سلطة الأراضي في تسجيل الخصائص في ثلاثة مواقع رائدة. كما بدأ العمل في مراجعة قانون استئجار الأراضي الذي يمنع نمو سوق الإقامة المستأجرة. وسوف نعمل أيضاً بدعم مالي وفني من المجتمع الدولي على تطوير سوق رهان ناضجة تسمح للفلسطينيين باستخدام الأرض كمتمم والاستفادة من الرهانات العقاريّة القابلة للشراء من البنوك الخاصة في فلسطين.

تطوير البنية التحتية العامة

بسبب الدمار الناجم عن سنوات الصراع فإن معظم نظم وشبكات البنية التحتيّة الفلسطينيّة العامة التي تقدم تغطيّة محدودة فقيرة في جودتها ولا يمكن لبعض الفئات المهمشة أن تقتدر عليها. ولما كانت أسعار ربط المنازل بالمرافق مرتفعة قياساً بالمعدل الإقليمي فإن أسعار الاستهلاك الحقيقي منخفضة بسبب القصور في مجموعة الإمداد

وشبكات التوزيع غير الكفء. وطبقاً لذلك فإن الاستثمار الحقيقي في البنية التحتيّة العامة مطلوب. وهذا سيتطلب استثماراً عاماً كبيراً. وعلى المدى الطويل سوف نعمل على ضمان أن تدار البنية التحتيّة العامة والمرافق بتوجه تجاري وعلى أساس قابل للتطبيق مالياً بالإضافة إلى زيادة مستوى مساهمة واستثمار القطاع الخاص في البنية التحتيّة والمرافق.

النقـل

في الغالب نصف شبكة الطرق بحالة قصور وضعف شديدين ودون مستوى الإصلاح الاقتصادي. فقد ازداد استعمال الطرق غير الممهدة بشكل دراماتيكي حيث يستخدم السائقون طرقاً بديلة بسبب القيود على التحرك وبناء طرق (إسرائيليّة فقط). وهذا ما أدى إلى زيادة تكاليف وزمن السفر وزاد البلى على السيارات بالاستعمال. في مناطق المدن ازداد عدد تاكسيات الأجرة والسيارات غير المرخصة كما ارتفعت نسبة التلوث والازدحام وحوادث الطرق والمصائب.

سوف يركز برنامج تحسين الطرق على تأهيل شبكة الطرق وسيتضمن بناء قدرات وزارات ووكالات قطاع النقل ليكفل تخطيطاً أكثر فعالية وتنسيقاً للإنشاء والصيانة. ويقع جزء كبير من شبكة الطرق داخل مناطق السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ لذلك، فيما قد تكون إمكانيّة التخطيط والتنفيذ مقيدة بالمنطقة "ج" فإن كثيراً من مشاريع تأهيل الطرق سوف لن تكون مشروطة بالموافقة الإسرائيليّة على كل مشروع. سيقوم برنامج تحسين الطرق بالتركيز أولاً على الطرق التي تربط المراكز المدنيّة بالمناطق المحيطة بها، وأيضاً الطرق التي توصل إلى المعابر التجارية. وعلى المدى الطويل، وفق ما يتوفر من تمويل جوهري مطلوب سوف يبدأ العمل في الطرق الرئيسيّة مثل طريق نابلس ـ جنين، وطريق ساحل غزة، وطريق وادي النار.

سوف يكمل برنامج "سلامة الطرق" برنامج "تحسين الطريق" بتعزيز التخطيط والقدرة التنظيميّة والتنفيذيّة وتأهيل والنهوض بالنقل العام.

لا يعمل أي من مطاري غزة والقدس وليس هناك ميناء بحري. شبكات النقل الداخليّة ضعيفة ونقص ربطها بالأسواق والدول الأخرى يمثل عقبة رئيسيّة للنشاط الاقتصادي والاجتماعي والتنمية. لذا سوف يركز برنامج الجو والبحر على تأهيل وتطوير مطار غزة والميناء البحري. كما سيشمل البرنامج دراسة جدوى لتطوير مطار في الضفة الغربيّة.

الكهربـاء

تتميز شبكة الكهرباء بنظم توزيع متعددة ومنعزلة ومعتمدة بشكل كبير على إسرائيل. إن جزءاً رئيسياً من كهرباء غزة يزود من إسرائيل بينما يزود الجزء الباقي من قبل شركة الكهرباء الفلسطينيّة، وفي الآونة الأخيرة من مصر. وفي الضفة الغربيّة لا يوجد طاقة مولدات أو إرسال. ويتم تزويد جميع الخطوط من قبل شركة الكهرباء الإسرائيليّة. وهناك العديد من الشركات التي تقوم بتوزيع الكهرباء في الضفة الغربيّة إلا أن الكثير من المجتمعات تخدمها شركة الكهرباء الإسرائيليّة مباشرة. إن مستويات الخدمة الضعيفة وما تفقده

الشبكة ينتج عنه أسعار استهلاك تصل إلى حوالي نصف المعدل الإقليمي. هذا بالإضافة إلى أن تكلفة سعر التجزئة مرتفع إذا ما قيس بنفقات الأسرة.

نحن ملتزمون بتحسين الخدمات للمواطنين بينما نقوم بتخفيض تكاليف المساعدات الحكوميّة وخلق فرص للدخول في اتفاقيات إمداد طويل الأجل وفعال مع مجموعة من الدول المجاورة. سيقوم برنامج "استثمار قطاع الكهرباء" بإيصال قواعد البنية التحتيّة الرئيسيّة في كل من غزة والضفة الغربيّة بما في ذلك تطوير شبكة توزيع موحدة (للضفة الغربيّة فقط)، وتأهيل وتوسعة الشبكات، وبناء مراكز التحكم، وتركيب العدادات المدفوع ثمنها مقدماً. كما سيقوم البرنامج بتوفير المساعدة الفنيّة وبناء القدرات بهدف دعم وتحقيق نظام أفضل للشركات. كما سيشمل البرنامج عنصراً أساسياً يهدف إلى اكتشاف مصادر طاقة بديلة (مثل الطاقة الشمسيّة).

المياه ومياه الصرف

تصل نسبة المنازل التي لا تملك وسيلة الوصول إلى المياه الجارية إلى ١٠٪ غالباً. وإن أولئك الذين لديهم ربط بالمياه الجارية يتلقون حجماً منخفضاً تنتج عنه معدلات استهلاك تصل لحوالي ٦٠ لتراً للفرد في اليوم الواحد. ولدى البعض قد يصل استهلاك الماء إلى ١٠ لترات للفرد في اليوم الواحد. وطبقاً لمعايير منظمة الصحة العالميّة أيضاً فإن هذه الكميّة غير مناسبة في الغالب للاستهلاك البشري. إن المشكلة حادة بوجه خاص في غزة حيث تشكل التحليّة مشكلة خطيرة بسبب الضخ الزائد للمياه. أما البنية التحتيّة للصرف الصحي فهي أقل شبكات البنية التحتيّة الحكوميّة تطوراً. ويرتبط نصف السكان فقط بخدمات الصرف الصحي، وقد أدّت الهجرة السريعة من المناطق الريفيّة إلى المدينة إلى زيادة الضغط على الشبكات الموجودة. فكثير من التجمعات تعتمد على البالوعات أو المجاري المفتوحة الجارية عبر الشوارع تاركة مياه الصرف غير المعالجة تتجمع في برك. إن معظم مصانع المعالجة لا تعمل أو غير كفؤة بدرجة عالية. وتضخ ٦٠٪ تقريباً من مياه الصرف الصحي في بحر غزة، وثلث المياه الصحيّة تقريباً من المستوطنات الإسرائيليّة تفرغ دون معالجة في الضفة الغربيّة. إن الصحة العامة تواجه خطراً مباشراً من هذه البنية التحتيّة الضعيفة وهناك احتمال لتكرار حدوث المأساة الإنسانيّة التي حدثت العام ٢٠٠٦ في بيت لاهيا بقطاع غزة عندما أدى انهيار بركة تجميع مياه الصرف إلى قتل وجرح العشرات.

يشمل برنامج "إدارة المياه والمياه العادمة" استجابة عاجلة لخفض مستوى بركة المجاري في بيت لاهيا وبناء محطة معالجة جديدة. كما يشمل البرنامج مشاريع ستقوم بتأهيل الشبكات التالفة وبناء آبار وشبكات جديدة (بما في ذلك ناقل مياه وطني في غزة ـ أنبوب نقل مياه مركزي). إصلاح وبناء أكثر من محطة معالجة مجاري، وعلى المدى الأطول تشغيل محطة تحليّة مياه في غزة. كما سيشمل برنامج إدارة المياه ومياه الصرف عنصراً أساسياً لتحسين السياسة والتنسيق والتنظيم والقدرة الهندسيّة. وسيشمل أيضاً دراسة وتنفيذ طرق لحفظ المياه وخططاً لإعادة استعمال مياه

الصرف الصحي.

النفايات الصلبة

إن الافتقار إلى مواقع مناسبة لكب النفايات والافتقار إلى أجهزة معالجة مياه الصرف يؤدي إلى ازدياد عدد الحفر العشوائيّة في المناطق الزراعيّة والمأهولة بالسكان. تستوعب هذه الحفر مخلفات محليّة وإنشائيّة وحتى طبيّة وتؤثر على المناظر الريفيّة الطبيعيّة وتلوث البيئة مع نتائج غائرة للصحة العامة والتنمية الزراعيّة ونوعيّة الحياة بشكل عام.

سيقوم "برنامج معالجة النفايات الصلبة" ببناء مرافق معالجة نفايات إقليميّة قويّة في شمال الضفة الغربيّة. وسيمتد بناء مرافق مشابهة إلى بقيّة الضفة الغربيّة وغزة، وسيتم استعادة القدرة والجهود اللازمة لذلك.

المرافق الثقافيّة والترفيهيّة العامة

إن توفير مرافق ثقافيّة وترفيهيّة عامة سوف يكون بمثابة إسهام رئيسي في تحسين الحياة اليوميّة للمواطنين وسيقوم "برنامج المرافق الثقافيّة والترفيهيّة العامة" بتزويد المحافظات بالاعتمادات المالية والقدرة على تطوير مرافق ثقافيّة وترفيهيّة ورياضيّة محليّة وفقاً للاحتياجات المحليّة.

النظام المالي والاقتصادي الضخم
النظام الاقتصادي الضخم
سيناريو الخط الرئيسي

إن النظام الاقتصادي الضخم الموجز في الجدول ١ أدناه هو مؤسس على السيناريو الرئيسي الذي يفترض تحسينات متواضعة في البيئة الأمنيّة والسياسيّة ـ والتي سوف تسمح بخفض تدريجي للقيود المفروضة على الحركة وحريّة الوصول. إن هذا الرفع للقيود والاستقرار المتزايد يتوقع أن تنتج عنه زيادة تدريجيّة في التجارة وثقة في القطاع الخاص.

يعتمد النظام أيضاً على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات المالية التي ستنتج عنها نفقات جارية من ٥٣,٨٪ إلى ٤٢,٨٪ من الناتج المحلي الخام طيلة الفترة حتى ٢٠١٠م.

إن هذه الإصلاحات وارد وصفها بالتفصيل في القسم السابق إلا أنها ستشمل بشكل رئيسي خفض فاتورة أجور القطاع العام وستعمل بالقياس على خفض نمو صافي الإقراض. وفي أعقاب الخفض في العام ٢٠٠٧ فإنه من المتوقع نمو فاتورة الأجور بـ ٢٪ في السنة سامحة بمستويات متواضعة من التعاقد في قطاعي الصحة والتعليم. سوف تتحقق التخفيضات في صافي الإقراض بتنفيذ مجموعة من الإجراءات متفق عليها بين وزارة المالية والبلديات لتحسين معدل تحصيل الفواتير. مع هذا فإن التأثيرات الكاملة لهذه الإجراءات سوف تتحقق فقط حال استئناف بسط السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لسلطتها في غزة.

ويوضح النظام أيضاً تخفيض الصرف المتكرر دورياً في المناطق ذات الأولويّة الأقل لصالح توجيه الدعم المالي لمساعدة الأسر الفقيرة في تغطيّة فواتير الخدمات.

أما نفقات التشغيل الأخرى (أي باستثناء الرواتب) فمن المتوقع بقاؤها على ما هي عليه في المدد الحقيقيّة، ومن المتوقع لنفقات رأس المال أن تنمو اعتماداً على الرغبة المتوقعة للجهات المانحة

بتمويل إعادة بناء البنية التحتيّة المدمرة.

يعتمد النظام الاقتصادي الضخم في الجوهر على موقف مالي متعقل يؤدي إلى خفض ثابت في عجز الميزانيّة طيلة الفترة متوسطة المدى.

جدول (١): موجز النظام الاقتصادي الضخم:

	٢٠٠٥ حقيقي	٢٠٠٦ تقديري	٢٠٠٧ متوقع	٢٠٠٨ متوقع	٢٠٠٩ متوقع	٢٠١٠ متوقع
المالية العامة	٪ من الناتج المحلي الخام					
العائدات	٢٧,٥	٢٦,١	٢٤,٦	٢٤,٩	٢٥,٣	٢٥,٨
النفقات وصافي الإقراض	٤٤,٥	٥٢,٦	٥٣	٤٨,٧	٤٥,٨	٤٢,٨
نفقات الأجور	٢٢,٤	٢٧,١	٢٦,٩	٢٤,٨	٢٣,٤	٢١,٨
نفقات خلاف الأجور (بما في ذلك. النفقات الصغيرة)	١٤,٥	١٧٠	١٥,٥	١٤,٩	١٤,١	١٣,٢
صافي الإقراض	٧,٧	٨,٦	١٠,٦	٩	٨,٣	٧,٨
الرصيد الحالي – قبل الدعم الخارجي	-١٧	-٢٦,٤	-٢٨,٤	-٢٣,٨	-٢٠,٥	-١٧,١
نفقات التنمية الممولة خارجياً	٦,٤	٣,٩	٦,٣	٩,٣	٩,٨	١٠,٩
الرصيد الكلي – قبل الدعم الخارجي	-٢٣,٤	-٣٠,٤	-٣٤,٧	-٣٢,١	-٣٠,٣	-٢٨
الدعم الخارجي للموازنة الجارية	٧,٨	١٦,٨	١٨,٥	٢٦,٣	٢٣,٧	٢٠,٤
الاستثمار	٪ من الناتج المحلي الخام					
تشكيل رأس المال العام (إجمالي)	٧,٤	٤,٢	٦,٥	٩	١١,١	١٢,٦
تشكيل رأس المال الخاص (إجمالي)	١٦,٧	١٥,١	١٦	١٦,٤	١٧	١٧,٦
الإنتاج والأسعار	سنوياً ٪					
الناتج المحلي الخام الحقيقي	٦,٠	-٨,٠	٠,٠	٣,٥	٥,٠	٦,٠
معدل تضخم جدول أسعار المستهلك (نهاية الفترة)	٢,٣	٣,٣	٣,٩	٢,٩	٢,٤	٢,٦

وكنتيجة للسياسات المالية المشروحة أعلاه فإن العجز المتوقع للميزانيّة والمتكرر دورياً يجب أن ينخفض من ٢٨,٤٪ من الناتج المحلي الخام إلى مجرد أكثر من ١٧,١٪، وهذا الانخفاض الواضح سوف يرجع العجز إلى الوراء نسبة إلى مستواه في العام ٢٠٠٥، وبعبارة حقيقيّة فإن طلب الدعم الخارجي للميزانيّة سوف يزداد بشكل أولي إلا أنه سوف يعود إلى ما تحت ٢٠,٤٪ في العام ٢٠١٠ وقريبا من مستوى العام ٢٠٠٧.، ومع هذا ولضمان نمو اقتصادي طويل الأمد فإن الدعم الخارجي للاستثمار العام سيحتاج إلى زيادة تصل من ٦,٣٪ من الناتج المحلي الخام إلى ١٠,٩٪ في العام ٢٠١٠. وعليه فإن العجز الكامل في الميزانيّة سوف ينخفض بتواضع أكثر من ٣٤,٧ من الناتج المحلي الخام إلى ٢٨٪. وبافتراض حصول تحسينات في الأوضاع السياسيّة والأمنيّة ومن ثم بيئة تجارية أكثر رخاء وسياسة مالية مقرونة بدعم جوهري من الجهات المانحة فإن النمو في مجال الاستثمار الخاص سوف يتسارع من العام ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي من ٣,٥٪ العام ٢٠٠٨ إلى ٦٪ بحلول العام ٢٠١٠ حيث تقوم الاستثمارات الخاصة والعامة تدريجياً بتعويض تأثيرات تقلص تخفيض النفقات المالية. ومع هذا فإنه في مقابل ستارة المسرح الخلفيّة لتعداد سكان متزايد من المتوقع أن يحدث هذا النمو ارتفاعاً طفيفاً في دخل الفرد، وبسبب زيادة القوى العاملة فإنه من غير المتوقع انخفاض نسبة البطالة بشكل ملحوظ.

سيناريوهات محتملة أخرى

تستطيع مجموعة الظروف المواتية التي تشمل التقدم السياسي والبيئة الأمنيّة المحسنة الإسراع في رفع القيود على الحركة وحريّة الوصول. وإن مستوى الاستثمار العام الممول خارجياً ونشاط القطاع الخاص سوف يزداد بشكل جوهري. إن عودة الثقة للقطاع الخاص سوف تشجع الاستثمار الخاص والتوظيف والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعيّة. وهذا سوف يتيح مساحة لتوجيه مصادر إضافيّة تجاه الاستثمار العام الممول محلياً وشبكات الأمن الاجتماعي. وبموجب سيناريو كهذا سيتمكن الاستثمار العام من زيادة معدله بما يزيد على ٥٠٪ كما يمكن نمو الناتج المحلي الخام بنسبة ١٠٪ بحلول ٢٠١٠.

مع هذا إذا لم يكن هناك تغيير في القيود المفروضة على الحركة وحريّة الوصول سيكون المستقبل الاقتصادي ضعيفاً للغايّة. وقد تجعل الزيادات الماديّة في الاستثمار العام وجهود إعادة البناء الهادفة غير ممكنة عملياً. وإن أية معارضة أو مقاومة من جانب الجهات المانحة لتمويل عجز الميزانيّة سوف تؤدي إلى مزيد من تراكم المتأخرات وإذا ما تم تعزيزه فإن مثل هذا السيناريو سوف يقود بالتأكيد السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة إلى نقطة انهيار مالي ومؤسساتي (كما كان الحال منذ فترة قريبة في النصف الثاني من العام ٢٠٠٦)، وضعف التأييد الذي تحظى به السلطة وسط مواطنيها. ـ كما ستؤدي أيضاً إلى ارتفاع نسبة البطالة وزيادة معدلات الفقر وانخفاض مستوى الخدمات الصحيّة والتعليميّة، أضف إلى ذلك ربما وبشكل

عكسي تعرية القطاع الخاص.

النظام المالي متوسط المدى

يوضح الجدول (٢) أدناه النظام المالي متوسط المدى المستند إلى الهيكل الاقتصادي واسع النطاق المتصل بسيناريو الإطار الاقتصادي الكلي.

بُني هذا النظام على افتراض أن إسرائيل راغبة في اتخاذ خطوات لإزالة الحواجز الماديّة والإداريّة التي تعوق حركة وحريّة وصول مواطني السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة والبضائع. ويفترض هذا النظام أن تقوم الجهات المانحة بتوفير مستويات أساسيّة من المساعدة المتنبأ بها لدعم الموازنة المتكررة دورياً للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وبرنامج الاستثمار العام. كما ويعكس أيضاً بوضوح التزامات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لتنفيذ حكم القانون والإصلاحات المالية وغيرها المحددة في هذه الوثيقة.

إن الإصلاحات الهادفة إلى الدعم المالي وتحرير مصادر الاستثمار العام يجري بالفعل تنفيذها. ومن المتوقع انخفاض العجز في الميزانيّة الحالية بنسبة ١١,٣٪ من خطة التنمية العامة على مدى الثلاث سنوات التالية لتعود إلى المستوى الذي كانت عليه العام ٢٠٠٥.

إن المعدل التقريبي للدخل الحكومي الفلسطيني الذي يصل إلى ٢٦٪ من خطة التنمية العامة هو واحد من أعلى المعدلات في المنطقة ويقارن بالدول التي لديها مستويات دخل مشابهة للفرد. إن إنجاز هذا الدخل الذي ظل قوياً لكثير من السنوات سوف يكون له تحسين متواضع ولكن من خلال النمو الاقتصادي المتوقع وعوائد الضريبة والرسوم، من المتوقع أن يزداد هذا الدخل بنسبة ٩٪ و ١٣٪ في السنة على التوالي. مع هذا فسوف يتم الإبقاء على النفقات، والعمل الإضافي سوف ينخفض بالنظر إلى خطة التنمية العامة.

جدول (٢): النظام المالي متوسط المدى:

(ملايين الدولارات الأميركيّة)	٢٠٠٦ حقيقي	٢٠٠٧ ميزانيّة	٢٠٠٧ متوقع	٢٠٠٨ متوقع	٢٠٠٩ متوقع	٢٠١٠ متوقع
العائدات	١,١٤٩	٩٩١	١,١٨٦	١,٢٨٩	١,٤١٨	١,٥٧٨
إجمالي محلي	٣٧٨	٢٩٤	٣٣٦	٣٦٣	٣٩٩	٤٤٧
إجمالي عائدات الرسوم	٧٧١	٦٩٧	٨٥٠	٩٢٦	١,٠١٨	١,١٣٠
الإنفاق والدعم الحكومي	٢,٣١٠	٢,٥٦٦	٢,٥٥٣	٢,٥٢١	٢,٥٦٧	٢,٦٢٤
نفقات الأجور	١,١٨٩	١,٣٦٨	١,٢٩٥	١,٢٨٥	١,٣١١	١,٣٣٧
نفقات خلاف الأجور	٧٤٥	٦٩٨	٧٤٧	٧٧٠	٧٨٩	٨١٠
صافي الإقراض	٣٧٦	٥٠٠	٥١٢	٤٦٦	٤٦٧	٤٧٧
الرصيد (على أساس الالتزام)	١,١٦١-	١,٥٧٥-	١,٣٦٧-	١,٢٣٢-	١,١٤٩-	١,٠٤٦-
إضافي: متأخرات نفقات	٨٨٤	٢٣٩	٣٠	١٢٥-	١٧٥-	٢٠٠-
الحسميات: صافي عائد الرسوم المحتبسة	٤٢٧	٣٣٦-	٤٣٠-	-	-	-
الرصيد: (على أساس المدفوع)	٧٠٤-	١,٠٠٠-	٩٠٧-	١,٣٥٧-	١,٣٢٤-	١,٢٤٦-
إضافي: دعم خارجي للميزانيّة	٧٣٨	١,٠٠٠	٨٩٢	١,٣٦١	١,٣٢٨	١,٢٥٠
الرصيد بعد دعم الميزانيّة	٣٤	-	١٤-	٤	٤	٤
الحسميات: نفقات رأس المال الممول خارجياً	١٧٣	١٧٥	٣٠٦	٤٢٧	٥٥٠	٦٦٧
الرصيد الكلي	١٣٩-	١٧٥-	٢٩١-	٤٢٧-	٥٥٠-	٦٦٧-
التمويل	١٣٩	١٧٥	٢٩١	٤٢٣	٥٤٦	٦٦٣
الدفعات المقدمة والدفعات الأخرى من قبل PIF	١٤٦	٧٠	٧٠	-	-	-
صافي التمويل البنكي المحلي	١٧١-	٧٠-	١٣-	-	-	-
التمويل الخارجي لنفقات رأس المال	١٧٣	١٧٥	٣٠٦	٤٢٧	٥٥٠	٦٦٧
صافي الدين الخارجي	-	-	-	٤-	٤-	٤-
متبقيات	٨-	-	٤٣-	-	-	-

إن الوضع المأساوي المالي للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة سيظل بحاجة إلى دعم مالي خارجي مهم لتغطية العجز المتكرر دورياً ودفع المتأخرات المتراكمة. مع هذا فإن الدعم الخارجي سوف ينخفض بشكل ثابت كجزء من الناتج المحلي الخام وسوف يغطي برنامج الاستثمار العام المتنامي.

الجدول (٣): التمويل الخارجي:

(ملايين الدولارات الأميركيّة)	٢٠٠٦ حقيقي	٢٠٠٧ ميزانيّة	٢٠٠٧ متوقعة	٢٠٠٨ متوقعة	٢٠٠٩ متوقعة	٢٠١٠ متوقعة
دعم الميزانيّة	٧٣٨	١,٠٠٠	٨٩٢	١,٣٦١	١,٣٢٨	١,٢٥٠
الاستثمار العام	١٧٣	١٧٥	٣٠٦	٤٢٧	٥٥٠	٦٦٧
إجمالي التمويل الخارجي	٩١١	١,١٧٥	١,١٩٨	١,٧٨٨	١,٨٧٨	١,٩١٧
ملاحظة: دعم الميزانيّة في العام ٢٠٠٦ لا يتضمن مساعدة غير رسميّة لم تأخذ طريقها عبر قناة من خلال النظام البنكي						

يوضح الرسم البياني (١) أدناه الاتجاهات المتنبأ بها في تخصيص إجمالي الموارد لكل قطاع طيلة المدى المتوسط لكل من الصرف الخاص بالتنمية والصرف الجاري. ولما كان الصرف على قطاع الأمن وسيادة القانون سيظل عنصراً أساسياً في أكثر من ٣٠٪ من إجمالي الأنفاق بحلول العام ٢٠١٠، فإن تخفيض نفقات هيئة العاملين خلال العام ٢٠٠٧ مقروناً بتوقف في زيادات الرواتب سوف يعفي المصادر الأساسيّة للميزانيّة المتكررة دورياً من تمويل الصرف في مجالات أخرى. وسوف تستخدم هذه المصادر الإضافيّة بشكل رئيسي لتمويل التعاقد مع مدرسين وعاملين في مجال الرعاية الصحيّة كما تستخدم في نفقات التشغيل في القطاع الاجتماعي.

الرسم البياني (١): التوزيع القطاعي من إجمالي مصادر الموازنة الجارية وموازنة التنمية:

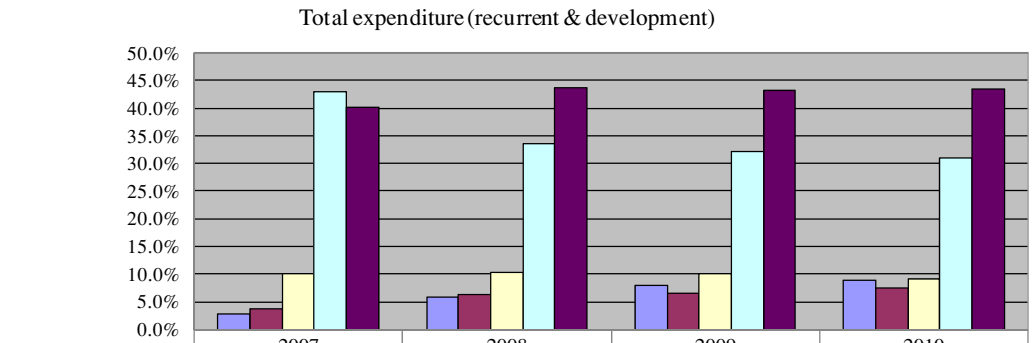

	2007	2008	2009	2010
بنية تحتية	2.8%	6.0%	7.9%	8.9%
اقتصاد	3.9%	6.4%	6.7%	7.5%
الحكم	10.0%	10.4%	10.1%	9.2%
الأمن وسيادة القانون	43.1%	33.6%	32.1%	30.9%
الاجتماعي	40.2%	43.6%	43.2%	43.4%

يقدم الملحق (٣) موجزاً لكيفيّة توزيع الاستثمار العام (نفقات التنمية) عبر البرامج المختلفة داخل أجندة التنمية والإصلاح الفلسطيني على مدى السنوات الثلاث التالية. كما يقدم الملحق (٤) رؤية أكثر تفصيلاً للمبادرة والمشاريع المخطط لها في كل قطاع وبرنامج، ويشتمل الملحق على مؤشرات إنجاز وأهداف وتقديرات نفقات التنمية لكل مبادرة رئيسيّة أو مشروع.

من الأهميّة بمكان ملاحظة أن الملحقين ٣ و ٤ يعكسان تقديراً لأموال المساعدة المنفقة على مدى السنوات الثلاث التالية وليس إجمالي تكلفة إتمام كافة المشاريع المحددة، والتي سيكون الكثير منها بطبيعة الحال ممتداً لأكثر من ثلاث سنوات والتي سوف لن تبدأ حتى العام ٢٠٠٩ أو بعد ذلك. والتقديرات تأخذ في الاعتبار تقييماً حقيقياً لتوفر التمويل الخارجي لنفقات التنمية على مدى السنوات الثلاث التالية، كما تأخذ في الاعتبار القدرة الإشرافيّة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة على الاستثمار العام والمعتمدة على سقوف مصادر تم تحديدها في النظام المالي للمدى المتوسط. وهذا مختلف عن الطريقة المتخذة في إعداد خطة تنمية السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة للمدى المتوسط في السنوات السابقة. ولقد تضمنت خطة تنمية السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة هذه والمنشورة العام (٢٠٠٥ – ٧) ٤٢٠ مشروعاً بتكلفة إجمالية قدرها ٥,٦ بليون دولار – وهو مبلغ لا يعكس بوضوح حقائق القدرة الإشرافيّة. وقد أضعفت طريقة "كشف التسوق" إمكانيّة تصديق خطة التنمية للمدى المتوسط كآلية لإدارة القرارات الخاصة بتخصيص المساعدة. أما حساب تكلفة برنامج الاستثمار العام من ٢٠٠٨ ـ ٢٠١٠ بمعدل ١,٦ بليون دولار فإنه يعتمد على عمليّة الأولويّة الكاملة والتي أدت إلى إلغاء غالبيّة المشاريع المقترحة (كمّاً وشروط قيمة) من البرنامج.

ومع ذلك يقدم الملحق (٤) مؤشراً للأولويّة النسبيّة للمشاريع في حالة عدم وجود تمويل كاف لنفقات التنمية. وإذا ما كان هذا هو الحال فإنه من الضروري لكل من السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وشركائها الدوليين المعرفة أن عملاً إضافياً أكثر سيطلب القيام به في العام ٢٠٠٨ بالتعاون مع المجتمع المدني الفلسطيني والقطاع الخاص كي يتضمن أن تنفيذ المشاريع على الأرض، مأخوذة معاً، سيكون له تأثير مادي على الاقتصاد ونوع الحياة على المستوى المجتمعي.

تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة

غرض هذا الجزء هو تبيان العمليات الفنيّة الرئيسيّة المتعلقة بتنفيذ أجندة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة للإصلاح والتنمية.

العمليات الواجب على السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة القيام بها

من المفيد ملاحظة غياب التناسق والتنسيق الكاملين بين صناعة السياسات (كما تم التعبير عنها في سلسلة خطط إجراءات الإصلاح والخطط الإستراتيجيّة القطاعيّة)، والتخطيط (كما انعكس في خطة التنمية للمدى المتوسط)، وتوزيع الميزانيّة (كما انعكس في ميزانيّة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة السنويّة المتكررة دورياً) في السنوات الماضيّة.

وهذا النقص في الارتباط بين السياسة والتخطيط والإنفاق لعب دوراً رئيسياً في تحديد قدرة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة على الإدارة الفعالة لتنفيذ أجندة الإصلاح لديها وسياستها وخططها لتقديم تنمية أفضل ونتائج تقديم خدمات أفضل لمواطنيها.

لقد افتقرت الخطط السابقة للإصلاح والتنمية للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة والميزانيات أيضاً إلى نظام هيكلي لمؤشرات وأهداف الإنجاز المرتبطة بالموارد المخصصة. فقد كان هناك تركيز قليل جداً على رقابة وتقييم الإنجاز المؤسساتي لضمان أن تقدم النفقات نتائج وقيمة للأموال.

إن غياب نظام إنفاق متكامل وآليات إدارة إنجاز قد أحبط أيضاً الجهود لتحقيق الانسجام وزيادة الفعالية لمساعدة الجهات المانحة. فمع أكثر من ٤٠ جهة مانحة نشطة فإن تدفقات المساعدة الإنسانيّة والمساعدات الخاصة بالتنمية كانت مرتفعة جداً ولكنها مجزأة. فلقد تم تسليم هذه المساعدات من خلال ترتيبات ثنائيّة وغير منسقة بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة مع عدم انتباه كاف للإنجاز والنتائج. وهذا ما سمح بوجود طريقة "كقائمة تسوق" التي أوصت الجهات المانحة والجهات المستفيدة من خلالها بالمشاريع التي لم تنسجم دائماً مع الأولويات الوطنيّة، وكان من تأثير ذلك عدم تقديم التقييم الكامل دائماً.

تعالج مبادرة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة هذه المسائل المعلقة منذ مدة طويلة لتخرج للمرة الأولى بنظام إنفاق متكامل وشامل ومحلي. ويتم إعداد الخطة من خلال عمليّة من القاعدة إلى القمة وهي عمليّة تشرف على المساءلة فيها الوزارة أو الهيئة المعنيّة. تضع الخطة أهداف إصلاح وتنمية خاصة مرتبطة بنفقات محسوبة وأهداف ملازمة وأهداف محددة. وسوف تحدد المسؤوليات وأهداف الإنجاز من خلال هيئة تتبع السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة تشكل من مجلس الوزراء والوزارات ووكالاتها. وطبقاً لذلك سوف تقدم الخطة قاعدة صلبة لإدارة الإنجاز التي تخضع لتنفيذ آليات مناسبة لمتابعة تنفيذ الميزانيّة ومراقبة نظام التقييم.

إن تنفيذ هذه الآليات جزء لا يتجزأ من العنصر الرئيسي الحاكم لكامل أجندة الإصلاح والتنمية من أجل ضمان تحقيق الفوائد الكاملة لطريقة نظام الإنفاق للمدى المتوسط على مدى السنوات الثلاث التالية. ولقد اتخذت وزارتا التخطيط والمالية بالفعل الخطوات لوضع آليات إدارة إنجاز ومتابعة النفقات تشرف عليها لجنة إدارة وزاريّة ويرئسها رئيس الوزراء.

تعمل وزارة التخطيط على وضع الترتيبات المؤسساتيّة الفعالة لمراقبة وتقييم تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة، وتقوم بتطوير قاعدة بيانات للتقييم والمراقبة الأوتوماتيكيّة. وللبدء في متابعة مراحل سير العمل بما يتماشى مع أهداف الإنجاز. وخلال العام ٢٠٠٨ ستقوم وزارة التخطيط بالعمل مع وزارة المالية والهيئة الفلسطينيّة المركزيّة للإحصاءات والوزارات ووكالاتها ذات العلاقة من أجل تنفيذ تقديم تقارير منتظمة عن سير العمل بالنظر إلى الأهداف والأولويّة والنشاطات والأهداف المحددة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة وهذا ما سيعزز محاسبة الوزارة والوكالات بشأن المصادر الخارجيّة

والداخليّة المخصصة لها. وبإعداد هذه التقارير المنتظمة عن سير العمل ستقوم وزارة التخطيط بالتنسيق الوثيق مع البنك الدولي والمجموعات الإستراتيجيّة لتنسيق المساعدات.

سوف تواصل وزارة المالية العمل مع صندوق النقد الدولي لإعداد تقارير مالية دوريّة تمكنها من مراقبة سير العمل تجاه تنفيذ الإصلاحات المالية والإدارة المالية الأخرى.

على المدى الطويل سوف تعزز آليات التقييم والمراقبة هذه من خلال تنفيذ نظام معلومات إدارة مالية متكامل جديد وعلى مستوى الحكومة ككل بالإضافة إلى نظام تقييم ومراقبة إنجاز.

مع بداية الفصل الأول من العام ٢٠٠٨ سوف نطلق عمليّة خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة للأعوام ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠. ولقد اتخذ هذا القرار اعترافاً بحقيقة أننا بحاجة إلى توسيع دائرة صناعة السياسة والتخطيط والميزانيّة لنسمح ضمن أشياء أخرى بمزيد من التحليل العميق للسياسة والتشاور ومزيد من التخطيط التفصيلي والتدريب الشامل للموظفين. وسوف تضمن هذه الطريقة أن تصبح عمليات أفضل لصناعة السياسة والتخطيط والميزانيّة مضمونة وتقدم تحسينات ملموسة لخطط الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة.

العمليات الواجب على الجهات المانحة القيام بها

اعترافاً منّا بالمستوى المنخفض لفعالية المساعدات قمنا مع مجتمع الدول المانحة بمتابعة المبادرات المختلفة لعرض المشكلة. وقد تضمن هذا وضع آليات دعم الميزانيّة متعددة الجوانب وإعادة بناء أجهزة تنسيق المساعدات. كانت هذه الآليات ناجحة قبل العام ٢٠٠٦ في تزويد السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بتمويل ودعم وحوافز قيمة لتنفيذ إصلاحات حكم مهمة.

واستكمالاً لذلك، فإن تقنين المساعدات متعددة المانحين من خلال آليات دعم ميزانيّة مصممة بطريقة مناسبة والاعتمادات المالية الموثوق بها وذات المساعدة الفنيّة سوف تلعب دوراً مهماً في تسهيل تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة. وبغياب مثل هذه الآليات سوف نفتقر إلى الضبط الكافي للأهداف والوقت الخاصين بالإنفاقات لتنفيذ خطتنا للإصلاح والتنمية. والطريقة المثلى ستكون دعم ميزانيّة مباشر من خلال حساب الصندوق الفردي، وإذا لم يكن ذلك ممكناً فإننا نفضل آلية صندوق ائتمان متعدد الجهات المانحة ومخصص لعمل فردي. ومع هذا فإننا نعترف بالقيود في نطاق شركائنا الدوليين ونرحب بأية آلية تمويل تلبي مستويات معقولة من الكفاءة والفعالية والشفافيّة.

كما تلعب المجموعات الإستراتيجيّة لتنسيق المساعدات أيضاً دوراً مهماً في متابعة تحويل التعهدات إلى التزامات وأموال منفقة وتنفيذ مشروع داخل القطاعات. وسوف نحتاج إلى تضمين هذه المعلومات في التقارير المنتظمة لسير العمل في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة التابعة للسلطة الوطنيّة الفلسطينيّة من أجل إعطاء صورة كاملة عن العلاقة بين النتائج ومدخلات المصادر. فعلى أساس شهري ستقوم وزارتا المالية والتخطيط بالتنسيق مع الرئاسة المشاركة

لمنتدى التنمية المحليّة (وأصدقاء رئاسة المنتدى) بمراجعة واستعراض وتقديم تقارير عن الالتزامات والأموال المنفقة مقابل تعهدات للرئاسة والرئاسة المشاركة لمؤتمر باريس العام ٢٠٠٧.

نحتاج والجهات المانحة أيضاً إلى العمل معاً من خلال منتدى التنمية المحليّة المجموعات الإستراتيجيّة لتنسيق المساعدات المرتبطة به لخفض مستوى المساعدة الثنائيّة المباشرة وتلك المعتمدة على المشاريع المقدمة إلى وزارات ووكالات وزارات فرديّة. وتقدم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة فرصة جيدة لإعادة تقييم الفعالية وتشكيلة وشروط مرجع المجموعات الإستراتيجيّة ومجموعات عملها ولوضوح أكثر تحدد المشاركة الفلسطينيّة والمانحون من أجل مزيد من تعزيز وثاقة الصلة بينهم والإنجاز. وسيكون أمرٌ آخر مساعداً للغايّة إذا ما التزم مجتمع المانحين بشكل جماعي وعلى نحو بين بتطبيق مبادئ إعلان باريس حول فعالية المساعدات لنشاطاتهم في فلسطين.

مخاطر التنفيذ

تم في هذه الوثيقة عرض التنفيذ الناجح لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة، ومن ثم تقديمها مقابل أجندة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة، وسوف يعتمد هذا التنفيذ الناجح بشكل جزئي على الجهود المنسجمة مع السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة والجهات المانحة لتلبيّة المتطلبات الفنيّة المحددة في القسم السابق.

سوف نحتاج بطبيعة الحال محلياً إلى متابعة التزاماتنا لتحقيق الاستقرار المالي ولفرض القانون والنظام. ومع أن لإجراءات (حماس) في غزة تأثيراً على قدرتنا في تنفيذ أجندتنا للإصلاح والتنمية هناك، فإن خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة جاهزة على أساس أن هذا الوضع تقييد مؤقت. فغزة مدرجة بالكامل في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة في كل من نفقات التنمية والنفقات المتكررة دورياً.

إذا ما استمر عزل غزة سنواصل حشد دعم المساعدة الإنسانيّة وتأمين الخدمات الأساسيّة المهمة بما في ذلك الكهرباء والماء والصحة العامة والصحة والتعليم. وسنواصل العمل عن كثب مع الـ(أونروا) ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الأخرى غير الحكوميّة التي توفر الإغاثة لكل من اللاجئين وغير اللاجئين الفلسطينيين في غزة من أجل ضمان توجيه وتوزيع هذه الاحتياجات. ومع هذا فإنه في ظل الأوضاع الحالية سيكون تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة غير كامل وستكون النتائج بالنسبة لـ ١,٥ مليون نسمة في غزة أليمة.

ومن جانب المجتمع الدولي سوف نحتاج إلى استثمار مالي أساسي وسريع في الدولة الفلسطينيّة المستقبليّة. وإن نقص التمويل الكافي لدعم الميزانيّة وخطة الاستثمار العامة ستكون له نتائج خطيرة بالنسبة لتنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة.

مع كل هذا فإن استثمار السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة والجهات المانحة في خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة سوف لا يحقق تحسنات ملحوظة دون إجراءات تعزيز مبكرة وبارزة من قبل إسرائيل. وإن التقدم الملموس تجاه إنهاء

الاحتلال من خلال الإجراء المباشر على الأرض ـ بما في ذلك إيقاف توسيع المستوطنات وإيقاف إنشاء جدار العزل ورفع القيود الإداريّة والماديّة عن الحركة وحريّة الوصول والإفراج عن السجناء وإنهاء الغارات العسكريّة ـ تعتبر أموراً خطيرة أيضاً إذا ما كانت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة ستبدأ ترجمتها إلى واقع.

من المؤمل أن يعلن بشكل مشترك عن "المشاريع ذات الأثر السريع" من قبل السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وممثل الرباعيّة وحكومة إسرائيل والتي ستنعكس على خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة، وستكون فرصة لعرض واستعداد إسرائيل والمجتمع الدولي للعمل بشكل متواز مع إصلاحات السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة. فكل من هذه المشاريع يوفر الإجراء والتعاون المشترك بين الأطراف وبالمثل تمثل فرصة إدارة مخاطر الالتزام المتعثر بنجاح خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة. وعليه فإن المراقبة الحريصة لنجاح هذه المشاريع سوف تعطي رؤية مبكرة للحيويّة المستمرة لخطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة.

وحتى لو تحقق تقدم جوهري تجاه تنفيذ خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينيّة فإننا نعترف بحاجتنا إلى جذب استثمار القطاع الخاص من مصادر محليّة ودوليّة لإتمام الدعم المالي السخي الذي تقدمه الجهات المانحة. وكمتابعة لما نأمل أنه سيكون مؤتمراً ناجحاً مع الجهات المانحة في باريس نسعى إلى ترتيب مؤتمر استثمار القطاع الخاص في نيسان ٢٠٠٨ في بيت لحم. وكما ذكر أعلاه تتجه النيّة إلى دعوة سيدات ورجال الأعمال من المجتمع المحلي والعالمي لحضور المؤتمر ومناقشة فرص الاستثمار ولإحداث حماس حقيقي للاستثمار الفلسطيني طويل الأمد.

الخاتمـــة

شكلت السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة اثنتي عشرة حكومة خلال الثلاث عشرة سنة الماضيّة من وجودها. وقد مرت كل حكومة من هذه الحكومات بمرحلة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني. وهذا الانفصال في القيادة وعدم وجود الاستقرار لم يترك إلا مجالاً ضيقاً للمؤسسات الفلسطينيّة القائمة لمد جذورها والنمو. ومع هذا وعلى الرغم من التحدي الفريد من نوعه حققنا بعض الإنجازات الملموسة. وتشمل هذه الإنجازات إصلاحات مهمة في إدارة الأموال العامة مثل إنشاء حساب الخزينة الموحد وتشكيل جهاز لمراقبة الداخليّة ونشر المعلومات المالية في الوقت المناسب وهذا الأمر لم يتم تنفيذه في كثير من الدول في المنطقة. وتشهد هذه الإنجازات على قدرة الفلسطينيين على بناء المؤسسات الديمقراطيّة بالمساندة الدوليّة. ومع هذا هناك خطر أن تؤدي الآثار المتراكمة للإخفاقات في الحكم إلى تعثر جهود بناء الدولة.

لقد فسرت الوثيقة برنامجاً فلسطينياً شاملاً للإصلاح والتنمية ونحن نعتبر أن هذه الإصلاحات ضروريّة لخلق الظروف للنمو الاقتصادي والتنمية وإعادة بناء ثقة المواطن في الحكومة الفلسطينيّة ونحن مصممون على وضع نهاية للفوضى الداخليّة والفقر وإنهاء الاحتلال المستمر في تعقيد

هذا الوضع. ونحن مصممون أيضاً على القضاء على آثار عقود من الصراع والتخلف على التنمية. لقد اتخذنا فعلاً إجراءات من الإصلاحات المالية لوضع أنفسنا على طريق الاستقرار المالي وإيجاد المجال لزيادة الاستثمار المالي والإنفاق على التنمية. وسوف نضع آليات لمراقبة تنفيذ إصلاحاتنا المالية لضمان بقائنا بحزم على طريق الاكتفاء الذاتي.

وخلال السنوات المقبلة سوف نستمر في إستراتيجيّة النمو الاقتصادي التي يقودها القطاع الخاص. ومع هذا وفي الوقت نفسه سوف نتأكد من أن آليات الحماية الاجتماعيّة والخدمات الاجتماعيّة الأساسيّة هي في مكانها الصحيح لضمان عدم وجود المواطن الفلسطيني خلف ظهورنا. لقد أظهر القطاع الخاص مرونة في مواجهة الظروف السياسيّة والاقتصاديّة الصعبة والخراب الناتج عن تأخر التنمية والظروف الطبيعيّة ومع هذا يمكن الحصول على الجهد الأقصى من الفائدة برفع القيود على حركة البضائع والأشخاص الفلسطينيين وبصفة أعم إحراز تقدم ملموس في عمليّة السلام. ومثل هذا التقدم المقرون باستثمارات مهمة من قبل المانحين في إصلاح المؤسسات وإعادة تأهيل البنية الأساسيّة يمكن أن يضع القطاع والاقتصاد الفلسطيني على طريق الرخاء والنمو المستدام.

ومع افتراض أن جميع الأطراف المعنيّة سوف تتخذ الإجراءات البناءة الموضحة أعلاه وعلى أساس دائم فإن العجز المالي الحالي سوف ينخفض من ٢٨,٤٪ من الناتج المحلي الخام إلى ١٧,١٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة مع زيادة في الاستثمار العام والثقة واستثمارات القطاع الخاص.

ومن المتوقع أن يصل النمو في الناتج المحلي الخام الحقيقي إلى ٦٪ في سنة ٢٠١٠ وذلك على الرغم من دخول أعداد جديدة إلى سوق العمل، وينخفض معدل البطالة بشكل ملحوظ. وإذا استطاع التقدم السياسي وتحسن الوضع الأمني الإسراع في رفع القيود التي يفرضها الاحتلال وبشكل أسرع من توقعاتنا فإن مستوى الاستثمار العام المحول من مصادر أجنبيّة ومن القطاع الخاص سوف يزداد بشكل ملحوظ. كما أن الزيادة في الاستثمار الخاص والوظائف والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعيّة سوف تخلق مجالاً لتوفير المزيد من الموارد للاستثمار العام المحول محلياً. وضمن هذا السيناريو سوف يزداد الاستثمار العام بنسبة ٥٠٪ إضافيّة، ويرتفع الناتج المحلي الخام إلى ما يزيد على ١٠٪ في العام ٢٠١٠

ومع هذا إذا استمر الاحتلال على ما هو عليه في الوقت الراهن ستكون الصورة الاقتصاديّة ضعيفة. وتجعل الزيادة الماديّة في حجم الاستثمارات العامة وجهود البناء الملموسة صعبة جداً. وأي تردد من جانب المانحين لتمويل العجز في الميزانيّة سوف يؤدي إلى تراكم المتأخرات والإقراض. ومثل هذا السيناريو سوف يأخذ بالتأكيد السلطة الوطنيّة إلى نقطة الانهيار المالي والمؤسساتي ويؤدي إلى مزيد من التردد في مساعدة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة وإعادة الثقة فيها. وسوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر وانخفاض مستوى

خدمات الصحة والتعليم. وربما إلى هبوط مستوى القطاع الخاص بحيث يصعب علاجه.

الطريق إلى الأمام

لا نستطيع تحقيق رؤية الدولة الفلسطينيّة المستقلة بمفردنا، ونحن بحاجة إلى طريقة جديدة لبناء الدولة الفلسطينيّة وهي طريقة مبنية على تصميم واقعي لأدوار ومسؤوليات فلسطين وإسرائيل والمجتمع الدولي، وهي طريقة تحدد دور كل طرف في تشكيل الأحداث وفرض الالتزامات عليه، والتي إذا أخذت مجتمعة سوف تخلق بيئة محفزة على الإصلاح والتنمية للفلسطينيين، وهذا يتطلب خطة عمل ثلاثيّة محددة مرتبطة بعمليّة سلام ذات مصداقيّة مع عمل ترتيبات مناسبة لمراقبة إنجاز كل طرف.

سياسة السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة لتطوير التعليم العالي في فلسطين

د. جمال الزعانين*

مقدّمة

على الرغم من العقبات الكبيرة التي واجهت التعليم العالي الفلسطينيّ عبر ثلاثة عقود، إلاّ أنه ساهم في تلبية احتياجات الأجيال الشابّة في مواصلة التعليم، وتحمّل مسؤوليّة تزويدهم بفرص الدراسة في فلسطين بعد أن حرموا من فرص الدراسة في الخارج. ومع ذلك، يسود حالياً إجماع على أن الضغوط الديموغرافيّة والسياسيّة والماليّة تشكل عبئاً إضافياً على هذا النظام، يضاف إليها غياب التحديد السليم للأولويّات.

اعتمد الفلسطينيّون، عبر تاريخهم الطويل على الموارد البشريّة، وخاصّة العقل البشريّ والمهارات البشريّة، للمحافظة على بقائهم وتطوّرهم كشعب حيويّ. وقد حافظ الفلسطينيّون ـ تحت الاحتلال الإسرائيليّ وفي الشتات على حد سواء ـ على التزام عميق وراسخ بالتعليم باعتباره مصدراً رئيسياً للإحساس بالقيمة الذاتيّة ومصدراً للأمن الفرديّ والجماعيّ؛ فقد أقيمت غالبيّة مؤسّسات التعليم العالي الموجودة في فلسطين في ظل ظروف صعبة

* عميد كلية المجتمع في جامعة الأقصى

كتعبير عن الإرادة والالتزام، وبمبادرات من قبل أفراد وجماعات. وقد سعت مؤسّسات التعليم العالي إلى مواجهة القمع والظلم الاحتلالي عن طريق تلبية طلب الأجيال الشابّة المتزايد على التعليم وتزويدها بفرصة الدراسة في فلسطين بعد أن حُرمت عنوة من فرص الدراسة في الخارج. وستناقش هذه الدراسة القضايا التاليّة:

- واقع التعليم العالي في فلسطين.
- رسالة التعليم العالي في فلسطين.
- الإشراف على التعليم العالي في فلسطين.
- تمويل التعليم العالي في فلسطين.

ثم تختتم بتبيان آفاق مستقبليّة لتطوير التعليم العالي في فلسطين مرتكزة على المعطيات التي توفرت للدراسة خلال التحليل والعرض السابقين.

١ - واقع التعليم العالي في فلسطين

يتكوّن قطاع التعليم العالي الفلسطينيّ من ٤٣ مؤسسة تعليميّة / تدريبيّة ما بعد الثانويّة تمنح شهادات تتراوح من الدبلوم المتوسط إلى الدكتوراة. وتشمل هذه المؤسّسات ١١ جامعة و١٣ كليّة تقنيّة و١٩ كليّة مجتمع منها ٥ تمنح درجة البكالوريوس. إن أغلبيّة هذه الجامعات هي جامعات عامّة (غير ربحيّة)، واثنتان منها حكوميّة، وواحدة خاصّة (تهدف للربح). بشكل عام، تتبع هذه المؤسّسات النمط التقليديّ الكلاسيكيّ في التعليم الجامعيّ، ما عدا جامعة واحدة تتبع نظام التعليم المفتوح، وتقدّم هذه المؤسّسات الخدمات التعليميّة لما يزيد على ثمانين ألف طالب وطالبة[1].

تُعتبر الجامعات الفلسطينيّة فتيّة وفق المعايير الدوليّة. فلم يمر على إنشاء أقدمها سوى ثلاثين عاماً، فيما أقيمت أحدثها قبل أقل من عامين فقط. وقد شهد نظام التعليم العالي بمجمله تحوّلات كبيرة في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧. فقد حدث انتشار واسع أولاً في مجال كليّات المجتمع (سنتين بعد إنهاء الدراسة الثانويّة) ثم استمر مع تأسيس الجامعات الفلسطينيّة الرئيسيّة بدءاً من العام ١٩٧١. حيث كانت كل واحدة من هذه الجامعات، ومنذ البدايّة، نتاجاً لمبادرة خاصّة غير ربحيّة وغير حكوميّة؛ لذا، يعتبر التعليم العالي الفلسطينيّ فريداً من نوعه في هذا الخصوص سواءً في منطقة الشرق الأوسط أو في معظم أنحاء العالم، حيث تكون المؤسّسات الحكوميّة هي القاعدة. وهكذا، تعتبر البنية غير الربحيّة وغير الحكوميّة للجامعات الفلسطينيّة إحدى سماتها المميّزة.

يشغل التعليم العالي الفلسطينيّ وضعاً فريداً ومميّزاً في مجموع نظم التعليم العالي الدوليّة، إذ يلتحق حوالي ٢٪ من جميع الفلسطينيّين بالتعليم العالي، ويبلغ معدّل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي الفلسطينيّ، في جيل ١٨ إلى ٢٤ عاماً، أكثر من ١٥٪. يعتبر هذان الرقمان أعلى بكثير من المتوسط بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وبالنسبة للبلدان النامية على المستوى الدولي.

لم يُعتبر في الماضي غياب خطّة لقطاع التعليم العالي - تتضمّن أهدافاً محدّدة بوضوح - ضرورة ملحّة؛ نظراً لأن شهادات الدبلوم والدرجات العلميّة التي منحتها الجامعات وكليّات المجتمع

الفلسطينيّة كانت تساعد على إيجاد فرص عمل في البلدان العربيّة المجاورة. ولكن بعد حرب الخليج، وجدت مؤسّسات التعليم العالي الفلسطينيّة نفسها فجأة في وضع يحصر فرص العمل أمام الخريجين في إطار السوق المحلية إلى حد كبير. ولا يقل عن ذلك أهميّة توقف الدعم المالي العربي لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة وما تركه ذلك من أثر بالغ على دعم المنظّمة للكليّات والجامعات الفلسطينيّة؛ مما أدى إلى تعاظم التنافس بين هذه المؤسّسات لافتتاح برامج جديدة لجذب المزيد من الطلبة [٢].

لم تتوفّر للجامعات والكليّات الفلسطينيّة أيّة آليّة رسميّة، باستثناء مجلس التعليم العالي، الذي تأسّس في العام ١٩٧٧، للتخطيط على المستوى الوطني، أو التمويل، أو اتخاذ القرارات بشكل منهجي. وبسبب الاحتلال الإسرائيلي وغياب نظام قانونيّ وطنيّ، فقد افتقرت الجامعات الفلسطينيّة، أيضاً، إلى الأسس والأطر القانونيّة لتنظيم عملها وتوفير الحمايّة المؤسسيّة والمهنيّة لها. ومع قدوم السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة تولّت وزارة التربية والتعليم العالي مسؤوليّة التعليم والتعليم العالي، وفي حزيران ١٩٩٦، أنشئت وزارة التعليم العالي كجزءٍ من الهيكليّة التنفيذيّة للسلطة، فأنهت بذلك مسؤوليّة وزارة التربية والتعليم على التعليم العالي، ونقلت مسؤوليّة مجلس التعليم العالي إلى وزارة التعليم العالي. وفي العام ٢٠٠٢ أوكلت هذه المهمة ثانية إلى وزارة التربية والتعليم العالي [٣].

وتتمثّل رسالة ودور التعليم العالي في تنمية الإنسان والمجتمع الفلسطينيّ كما جاء في أدبيّات السلطة الوطنيّة ووثائقها [٤].

■ التعليم العالي هو جزء من منظومة التعليم العام واستمرار له.

■ ترابط وامتدادات الأبعاد الرئيسة الثلاثة (البعد المعرفي ـ الذهني، البعد التطبيقي، والبعد الروحي ـ القيمي)، ضمن التعليم العالي، مع الأطر الأخرى للتعليم الأساسي والتدريب المهنيّ التقنيّ.

■ ترابط رسالة وإستراتيجيات التعليم العالي مع الإستراتيجيات المجتمعيّة الأخرى التي هي قيد التطوير.

■ التأكيد على إعادة التركيز، الممنهج والشموليّ، للتعليم العالي الفلسطينيّ، وعلاقة ذلك مع إحداث ورفد التنمية المجتمعيّة الشاملة، وتأهيل العنصر البشري للعمالة المبدعة والمنتجة، بالتعاون مع القطاع الخاص الفلسطينيّ ومشاركته الفاعلة.

■ توفير الموارد الماليّة والبشريّة والنظم الإداريّة الضروريّة للبدء بتحقيق هذه الرسالة.

مما سبق فإن رسالة التعليم العالي الفلسطينيّ تتمثل في السعي للتطوير النوعي للموارد البشريّة الفلسطينيّة؛ من خلال التركيز على ثلاثة أبعاد رئيسة: **(البعد المعرفي ـ الذهني، البعد التطبيقي، والبعد الروحي ـ القيمي)**.

وبهذا يهدف التعليم العالي إلى المساهمة الجذريّة في تطوير الإنسان الفلسطينيّ، بشموليته، من حيث فكره وقيمه ومهاراته، ليصبح مورداً بشرياً مبدعاً ومفكراً ومنتجاً؛ أي إنساناً مثقفاً، مع تشجيع روح المبادرة الفرديّة والجماعيّة ضمن

مفاهيم المواطنة الواعية والمسؤولة، وإعداد الفرد المزوّد بأصول المعرفة وطرائق البحث العلميّ المتقدّمة والأخلاقيّات الإنسانيّة وتوثيق الروابط الإنسانيّة والعلميّة مع المؤسّسات التعليميّة والثقافيّة العربيّة والعالميّة.

كما يشارك التعليم العالي في بناء الوطن وتدعيم المجتمع الديمقراطيّ الحر وخدمة الإنسانيّة، ويساهم مع القطاعات الأخرى في مواجهة مختلف التحديات التي يتعرّض لها الشعب الفلسطينيّ في جميع ميادين الحياة وصولاً إلى تحقيق الذات الفلسطينيّة في انتمائها العربيّ والإنسانيّ.

أدّى التعليم العالي الفلسطينيّ دوراً مهماً وفعّالاً في تزويد أبناء الشعب الفلسطينيّ بالفرص والمحفّزات لمتابعة الدراسة العلميّة والتقنيّة وإخصاب الأفكار؛ من خلال تبادل المعلومات مع المجتمع الأكاديميّ الدوليّ وتطوير إمكانيّات الإنتاج الفكريّ والاقتصاديّ. كما قام التعليم العالي الفلسطينيّ بترسيخ الهويّة الفلسطينيّة؛ مما ساعد على المحافظة على بقاء الشعب على أرضه. ولكن المرحلة الراهنة والمستقبليّة تتطلّب نظرةً جذريّةً متعمّقةً وتحديداً أكثر وأدق إلى رسالة التعليم العالي الفلسطينيّ لفترة نصف القرن المقبل.

وعليه تستند الأهداف العامة للتعليم العالي الفلسطينيّ إلى تكامل الأبعاد الفكريّة والروحيّة والتطبيقيّة بطريقة تضمن أن أي تعليم عالٍ فلسطينيّ - بصرف النظر عن المؤسسة التي تقدّمه ومستوى الدراسة - يستهدف تنمية الفكر وتنمية الروح وتنمية المهارات التطبيقيّة. أي أن خريجي مؤسّسات التعليم العالي الفلسطينيّ يصبحون مؤهلين لمتابعة وتطوير أحد هذه الأبعاد، أو ثلاثتها مجتمعة، حسب احتياجات المجتمع وقابليّة الخريج. وهكذا يساهم التعليم العالي الفلسطينيّ مساهمةً جذريّةً في تطوير الموارد البشريّة الفلسطينيّة تطويراً نوعياً، بالدرجة الأولى، وكمياً بالدرجة الثانية.

ولكن في ظل الظروف القاسيّة التي مرّ ويمرّ بها المجتمع الفلسطينيّ والتي تنعكس سلباً على كافة جوانبه العمليّة والتعليميّة، أوجدت هذه الظروف قصوراً واضحاً في الوصول إلى تحقيق رسالة التعليم العالي كاملةً حيث بقيت الأساليب التعليميّة التقليديّة والتي حالت دون تنفيذ إجراءات تطويرها، باستثناء بعض الأقسام في بعض الجامعات والتي بدأت بتنفيذ طريقة التعليم التفاعليّ والتي تحقّق رسالة التعليم العالي بأبعادها الثلاثة (البعد المعرفي - الذهني، البعد التطبيقي، والبعد الروحي القيمي) والتي كان تطبيقها يصبّ في البدء بعمليّة ربط الحياة العمليّة بالحياة العلميّة الدراسيّة؛ بحيث يكون الخريج قادراً على ممارسة عمله بمجرّد تخرّجه دون حصوله على أية دورات تدريبيّة داعمة ومؤهله له.

الرؤية المستقبليّة (٥) Vision

رأت الوزارة أن هدف التعليم العالي في فلسطين يتمثّل في خلق نظام تعليم عالٍ:

- متيسّر (مفتوح لجميع الأفراد المؤهلين أكاديمياً بصرف النظر عن مستوياتهم الاجتماعيّة - الاقتصاديّة وجنسياتهم وأماكن إقامتهم، وإعاقتهم).

■ متعدّد (البرامج والتخصّصات في معظم مجالات العلوم والمعرفة، ضمن مؤسّسات حكوميّة وعامّة وخاصّة تمنح شهادات علميّة لكافة المستويات المختلفة).

■ متنوع (تعليم : تقليديّ أكاديميّ، وتقليديّ تقنيّ ومهنيّ، ومفتوح، ومستمر وإلكترونيّ كوسيلة).

■ مرن (قادر على التكيّف بسرعة مع الاحتياجات والظروف المتغيّرة).

■ فعّال وكفؤ (قادر على تحقيق أهدافه باستخدام أمثل للموارد والوسائل مع المحافظة على نسب تسرّب منخفضة).

■ مستدام (مغطى ماليا من مصادر ماليّة متنوّعة).

■ خادم ورافد (يلبي حاجات المجتمع والسوق المحلية ويساهم في تحقيق تنمية مستدامة ويزيد المعرفة العالميّة).

■ منافس (معاييره تضاهي معايير نظم التعليم العالي المميّزة في الدول الإقليميّة والعالميّة).

■ نوعي (يتمتّع بجودة عاليّة وفق معايير الهيئة الوطنيّة للجودة والنوعيّة).

٢- رسالة التعليم العالي في فلسطين

ترى الوزارة أن مهمتها تكمن في تطوير وتحديث وترشيد وتنظيم قطاع التعليم العالي بمؤسّساته المختلفة والمحافظة على ديمومتها ومتابعة تطبيقها لأسس ضمان الجودة، أملاً بمشاركة حقيقيّة في تنمية مجتمعيّة مستدامة، وبمساهمة في زيادة المعرفة العالميّة، وبتخريج أفراد فلسطينيّين مؤهلين ومبدعين ومفكّرين ومنتمين لمجتمعهم وأمتهم العربيّة والإسلاميّة [٦].

الأهداف الإستراتيجيّة والأهداف المشتقّة للوزارة/ التعليم العالي [٧]

* الهدف الإستراتيجي الأول : تحقيق الاستدامة الماليّة لقطاع التعليم العالي: الأهداف المشتقة منه هي:

- تنمية القدرات والإمكانيات لتوفير التمويل الذاتي لمؤسّسات التعليم العالي.
- تشجيع القطاع الخاص في تمويل قطاع التعليم العالي.
- تطوير نظام المساعدات الطلابيّة بشكل كفؤ وفعال.
- تحديد وتوجيه الدعم الحكوميّ نحو الأولويّات الوطنيّة.

إيجاد صندوق بنيّة تحتيّة

- (Capital Improvement Fund).
- دعم مشاريع وبرامج تؤدي إلى تحسين القدرات الإداريّة والتنظيميّة.

* **الهدف الإستراتيجي الثاني**: تفعيل البحث العلميّ ودعمه في مؤسّسات التعليم العالي: الأهداف المشتقّة منه هي :

- وضع إستراتيجيّة وطنيّة للعلوم والتكنولوجيا.
- تحديد أولويّات البحث العلميّ.
- تحديد طرق تمويل البحث العلميّ.
- تعزيز القدرات البشريّة في مجال (Management Research)

- تفعيل الشراكة في مجال الأبحاث محلياً وإقليمياً ودولياً.

* **الهدف الإستراتيجي الثالث**: تحسين نوعيّة جودة التعليم العالي ومواءمة مخرجاته مع متطلبات التنمية الشاملة: الأهداف المشتقّة منه هي:

- ضمان مستوى الجودة في مؤسّسات التعليم العالي وفق المعايير المعتمدة.
- بناء القدرات في مؤسّسات التعليم العالي في الجودة والنوعيّة.
- تطوير قدرات الهيئة الوطنيّة.
- تأهيل وتطوير الكادر الأكاديميّ في مؤسّسات التعليم العالي(Faculty Development)

* **الهدف الإستراتيجي الرابع**: مواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي وتيسيره وتنويعه: الأهداف المشتقة منه هي:

- زيادة نسبة الملتحقين بالتعليم التقنيّ والمهنيّ.
- دعم التخصّصات ذات الأولويّة الوطنيّة.
- العمل على تشجيع التعليم الخاص وغير التقليديّ ووضع الضوابط.
- زيادة فرص ابتعاث الطلاب للدراسة في الخارج كماً ونوعاً.

* الهدف الإستراتيجي الخامس: تعزيز القدرات الإداريّة والتنظيميّة للوزارة ومؤسّسات التعليم العالي: الأهداف المشتقة منه هي:

- تطوير الكوادر البشريّة.
- تعزيز الأداء الإداري.
- تطوير الهيكليّة والوصف الوظيفي.
- تفعيل وتأطير الأجسام التنسيقيّة مع مؤسّسات التعليم العالي.
- تطوير آليات صنع السياسات والقرارات.

٣- الإشراف على التعليم العالي في فلسطين

يناقش هذا الجزء من الدراسة جهات الاختصاص في الإشراف على التعليم العالي في فلسطين من جهة الأسلوب الأجدى لإدارة نظام التعليم العالي في فلسطين، ومن جهة ماهيّة المؤسّسات التي يجب أن يشملها التعليم العالي، والمبادئ الموجّهة للهيكليّة الأجدى لهذه المؤسّسات؟ ثم يختتم هذا الجزء بوضع مجموعة من الاقتراحات بشأن التدخلات الإستراتيجيّة لتحسين وضع مؤسّسات وهيكليّة عمل التعليم العالي في فلسطين:

أولاً ـ أسلوب إدارة التعليم العالي في فلسطين.

١- تقع مهمة الإشراف، على قطاع التعليم العالي الفلسطينيّ، على وزارة التربية والتعليم العالي وعلى مجلس التعليم العالي الفلسطينيّ، في إطار القانون (رقم ١١) بشأن التعليم العالي الذي سنّ في العام ١٩٩٨.

٢- يحدّد القانون أسلوب الحكم لنظام التعليم العالي الفلسطينيّ على مستوى الوطن بالجمع بين توجّهين متبعين عالمياً: توجّه مركزيّة التخطيط والإشراف، وتوجّه ذاتيّة المراقبة والتحكّم، انطلاقاً من الأسس العامة التالية:

* "استقلاليّة" مؤسّسات التعليم العالي ومراكز البحث العلميّ.
* لكل مؤسسة تعليم عال "حرم ذو حصانة".

* تتمتع مؤسّسات التعليم العالي "بشخصيّة اعتباريّة" .

٣- تدلل المواد المختلفة في القانون على أن الجمع بين توجّهي أسلوب الحكم، أعلاه، منحاز، بشكل واضح، لمركزيّة التخطيط والإشراف، كما يتبيّن أدناه:

مركزيّة التخطيط والإشراف الوزارة / الحكومة	ذاتيّة المراقبة والتحكّم المؤسّسات
التخطيط العام	تضع كل مؤسسة نظامها الداخلي لتنظيم شؤونها الأكاديميّة والإداريّة والماليّة
إعداد مشاريع القوانين والأنظمة لتنظيم عمل المؤسّسات	تختار كل مؤسسة تعليم عالٍ **عامة مجلس** أمناء لها؛ للإشراف على إدارة أعمالها
الإشراف من خلال التأكّد من تطبيق أحكام القانون والالتزام بالسياسة التعليميّة الوطنيّة وتوجيهات الوزارة	تدار كل مؤسسة تعليم عالٍ **خاصّة** من قبل مجلس المؤسسة
ترخيص واعتماد مؤسّسات جديدة	
اعتماد برامج تعليميّة جديدة	
تحديد المعدّلات الدنيا في امتحانات شهادة الثانويّة العامة كأساس للقبول في المؤسّسات	
تحديد عدد الطلبة المسموح بقبولهم	
توفير مصادر أموال إضافيّة وتحديد أسس وآليّة توزيعها	
تصديق الشهادات والدرجات العلميّة التي تصدرها المؤسّسات	
تعيين رئيس مؤسسة التعليم العالي الحكوميّة	
المصادقة على الأنظمة الداخليّة لمؤسّسات التعليم العالي العامة والخاصّة	
الإشراف والمراقبة المباشرة على مؤسّسات التعليم العالي الحكوميّة، إدارياً ومالياً وقانونياً	
إلغاء ترخيص المؤسسة إذا ثبت أنها فقدت أحد متطلبات الترخيص	
تشكيل "مجلس استشاري للتعليم العالي" ويكون له نظام خاص	
تأسيس "مجلس للبحث العلميّ" لمساعدة الوزارة في رسم سياستها	
الإشراف على مراكز البحث العلميّ	

للإشراف على جميع نواحي قطاع التعليم العالي، وخصوصاً لتنفيذ المهام التي حدّدها القانون، تم استحداث الأجسام التاليّة:

الوزارة

١- تم إنشاء الوزارة في إطار اتفاقيات أوسلو بين منظّمة التحرير الفلسطينيّة ودولة إسرائيل في العام ١٩٩٤، كوزارة مسؤولة عن قطاع التعليم بمجمله: التعليم الأساسي والثانوي وما بعد الثانوي، تحت مسمى "وزارة التربية والتعليم العالي"؛ للإشراف على التعليم العالي. حل "مجلس التعليم العالي" القائم وتم استيعابه في إدارات الوزارة المستحدثة.

٢- في العام ١٩٩٦ فصلت الوزارة إلى وزارتين: وزارة التربية والتعليم، المسؤولة عن التعليم الأساسي والثانوي، ووزارة التعليم العالي، المسؤولة عن التعليم العالي. وحدّدت صلاحيات الوزارة الجديدة في إطار القانون الجديد (المادة ٥).

٣- منذ العام ٢٠٠٢ حتى الآن دمجت الوزارتان ثانيةً، وأعطيت المسؤوليّة المباشرة للإشراف على قطاع التعليم العالي إلى الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي، ومسؤوليّة وضع السياسات الهادفة لتطوير القطاع إلى مجلس التعليم العالي الفلسطينيّ، الذي تم تفعيله بعد إقرار نظامه الداخلي في ٢٠٠٣.

٤- "لمساعدة الوزارة في رسم سياستها" في مجال البحث العلميّ، تم استحداث "مجلس البحث العلميّ" خلال العام ٢٠٠٣. ولتنفيذ وتطبيق صلاحياتها في مجال ترخيص واعتماد مؤسّسات وبرامج أكاديميّة جديدة، تم تأسيس "الهيئة الوطنيّة للاعتماد والجودة والنوعيّة لمؤسّسات التعليم العالي" خلال العام ٢٠٠٢.

مجلس التعليم العالي الفلسطينيّ

حدّدت صلاحيات المجلس (النظام الداخلي، المادة ٥) في تسعة بنود:

* إقرار السياسة العامة للتعليم العالي في فلسطين.
* العمل على تطوير وتقييم مؤسّسات التعليم العالي الفلسطينيّة في شتى المجالات والتنسيق فيما بينها.
* وضع الأسس العامة المتعلّقة بقبول الطلبة في مؤسّسات التعليم العالي وأعداد المقبولين منهم سنوياً.
* إقرار الحدود الدنيا والقصوى للرسوم الدراسيّة التي تتقاضاها مؤسّسات التعليم العالي من الطلبة في البرامج المختلفة في الجامعات الحكوميّة والعامة.
* الاطلاع على الموازنات السنويّة لمؤسّسات التعليم العالي.
* مناقشة التقارير السنويّة لمؤسّسات التعليم العالي للتعرف إلى إنجازاتها والصعوبات التي تواجهها ومواءمتها مع السياسة العامة للتعليم العالي.
* إقرار السياسات العامة للمساعدات الطلابيّة.
* اعتماد الأولويّات الوطنيّة فيما يتعلّق بالبرامج الدراسيّة في مؤسّسات التعليم العالي.
* إقرار الأسس العامة لتخصيص وتوزيع الدعم المالي في المجالات المختلفة على مؤسّسات التعليم العالي.

كما حدّدت عضويّة المجلس (النظام الداخلي، المادة ٣)، والتي تصل اليوم إلى ٢٤ عضواً، حسب التركيبة التاليّة:

العدد	فئة العضويّة	شروط العضويّة
١	وزير التربية والتعليم العالي	رئيس، بحكم المنصب
١٠	رؤساء الجامعات الفلسطينيّة العامة	أعضاء، بحكم المنصب
٣	وكلاء وزارات التربية والتعليم العالي، الماليّة، التخطيط	أعضاء، بحكم المنصب
١	أمين سر المجلس	لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد
١	رئيس إحدى الجامعات الخاصّة، بالتناوب	لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد
١	عميد إحدى كليّات المجتمع المهنيّة والتقنيّة، بالتناوب	لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد
١	ممثل عن وزارة التربية والتعليم العالي	لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد
٦	ست شخصيات أكاديميّة فلسطينيّة	دون تحديد مدة العضويّة
٢٤	**المجموع الحالي لعضويّة المجلس**	

المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهنيّ والتقنيّ في فلسطين

حدّدت صلاحيات المجلس (مسودة النظام الداخلي ٢٠٠٤، المادة ٥) في خمسة بنود:

* تطبيق الإستراتيجيّة الوطنيّة للتعليم والتدريب المهنيّ والتقنيّ المعتمدة.
* إقرار السياسة العامة للتعليم والتدريب المهنيّ والتقنيّ.
* اعتماد الأولويّات الوطنيّة فيما يتعلّق ببرامج التعليم المهنيّ والتقنيّ.
* تطوير مؤسّسات التعليم والتدريب المهنيّ والتقنيّ في شتى المجالات والتنسيق فيما بينها.
* تجنيد الموارد الماليّة لدعم قطاع التعليم والتدريب في فلسطين.

كما حدّدت عضويّة المجلس مبدئياً (المادة ٣) حسب التركيبة التاليّة:

العدد	فئة العضويّة	شروط العضويّة
١	وزير التربية والتعليم العالي أو وزير العمل	رئاسة المجلس بالتناوب
١	وكيل التربية والتعليم العالي أو وكيل وزارة العمل	نائب الرئيس بالتناوب
١	أمين سر المجلس	لا يحق له التصويت
١	وكيل وزارة الاقتصاد الوطني	عضو
١	وكيل وزارة الشؤون الاجتماعيّة	عضو

العدد	فئة العضويّة	شروط العضويّة
١	وكيل وزارة الماليّة	عضو
١	وكيل وزارة التخطيط	عضو
١	ممثل وكالة الغوث الدوليّة	عضو
١	ممثل اتحاد الغرف التجاريّة الصناعيّة الفلسطينيّة	عضو
١	ممثل نقابات العمال	عضو
١	ممثل المنظمات الأهليّة في مجال التعليم والتدريب المهنيّ	عضو
٣	ثلاث شخصيات مهنيّة وتقنيّة فلسطينيّة	عضو
١٤	مجموع فئات العضويّة	

وتبع تشكيل المجلس الأعلى للتعليم والتدريب المهنيّ والتقنيّ، تشكيل "مجلس تنفيذي للنظام" مكوّن من عشرة أعضاء.

مجلس البحث العلميّ

أنشئ مجلس البحث العلميّ وفقاً للمادة ٢٢ من قانون التعليم العالي. وحدّد النظام الداخلي للمجلس ٢٠٠٣ (المادة ٤) الأهداف التاليّة [٨].

* صياغة السياسات العامة للبحث العلميّ في مؤسّسات التعليم العالي الفلسطينيّة.
* وضع وتحديد أولويّات خطط البحث العلميّ في مؤسّسات التعليم العالي.
* توفير الدعم المالي لمشاريع الأبحاث التي تقوم بها مؤسّسات التعليم العالي ومراكز البحث العلميّ التابعة لها . . . ضمن الأولويّات التي يتم تحديدها من قبل المجلس.

كما حدّدت عضويّة المجلس (المادة ٣) حسب التركيبة التاليّة:

العدد	فئة العضويّة	شروط العضويّة
١	وزير التربية والتعليم العالي	رئيس
١	نائب الرئيس	بتعيين من الوزير
١	أمين سر المجلس	لا يحق له التصويت
١	مدير عام الإدارة العامة للتطوير والبحث العلميّ	عضو
١١	عمداء البحث العلميّ في الجامعات الفلسطينيّة أو من تنتدبه الجامعة	عضو
٣	ممثلو مراكز البحث العلميّ الخاصّة	عضو
١٤	مجموع فئات العضويّة	

الهيئة الوطنيّة للاعتماد والجودة والنوعيّة لمؤسّسات التعليم العالي [٩].

أنشئت "الهيئة" وفقاً للمادة ٢٨ من قانون التعليم العالي، وتم تعيين رئيس للهيئة بقرار من رئيس السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة بناء على تنسيب الوزير. كما تمت صياغة النظام الداخلي للهيئة (٢٠٠٢) والذي حدّد هيكليّة الهيئة بأنها تتكوّن من رئيس الهيئة ومجلس الهيئة. كما حدّدت المادة ٦ من هذا النظام صلاحيات مجلس الهيئة الهادفة إلى "رفع مستوى التعليم العالي وكفاءته"، بالبنود التالية:

* وضع أسس ومعايير اعتماد مؤسّسات التعليم العالي وتعديلها وتطويرها في ضوء السياسة العامة للتعليم العالي واتخاذ القرارات باعتماد مؤسّسات التعليم العالي واعتماد برامجها طبقاً لهذه الأسس والمعايير.

* مراقبة أداء مؤسّسات التعليم العالي والتزامها بالأسس والمعايير المعتمدة.

* تشكيل اللجان المختصة للقيام بأية مهام يقتضيها العمل وتقديم توصياتها بهذا الشأن.

* التأكّد من تحقيق مؤسّسات التعليم لأهدافها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتقييم برامجها ونواتجها بأدوات القياس المختلفة.

* اقتراح مشروعات الأنظمة وأسس ومعايير اعتماد مؤسّسات التعليم العالي والتعليمات الخاصّة بمهامها ورفعها للوزير لاستكمال الإجراءات القانونيّة اللازمة بشأنها.

أما تركيبة "مجلس الهيئة" فتم تحديدها (المواد ٣ ـ ٥) كالآتي:

العدد	فئة العضويّة	شروط العضويّة
١	رئيس الهيئة هو رئيس مجلس الهيئة	مستقل عن مؤسّسات التعليم العالي، تنسيب الوزير وتعيين من رئيس السلطة الوطنيّة
١١	أكاديميون من ذوي الاختصاص والخبرة	مستقلون عن مؤسّسات التعليم العالي، الأكاديميّون منهم على مستوى رتبة أستاذ أو أستاذ مشارك، تعيين من الوزير لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ثانياً ـ المؤسّسات التي يشملها التعليم العالي، والمبادئ الموجهة لهيكليّة هذه المؤسّسات.

يحدّد قانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٨ بشأن التعليم العالي (المادة ١٠) تصنيف مؤسّسات التعليم العالي على مستويين: من حيث التأسيس ومن حيث البرامج التعليميّة التي تدرّسها. فمن حيث التأسيس، تصنّف المؤسّسات في ثلاث فئات: (حكوميّة، وعامّة، وخاصّة). أما من حيث البرامج التعليميّة، فيحدّد القانون أربعة مستويات من المؤسّسات:

الجامعات وهي المؤسّسات "التي تضم كل منها ما لا يقل عن ثلاث كليّات جامعيّة وتقدّم برامج تعليميّة تنتهي بمنح درجة البكالوريوس . . . وللجامعة أن تقدّم برامج للدراسات العليا تنتهي بمنح درجة الدبلوم

العالي أو الماجستير أو الدكتوراه . . . " .

الكليّات الجامعيّة وهي المؤسّسات التي تقدّم "برامج تعليميّة أكاديميّة أو مهنيّة تنتهي بمنح درجة البكالوريوس وللكليّة الجامعيّة أن تقدّم برامج تعليميّة و/ أو مهنيّة و/ أو تقنيّة لمدة سنتين أو ثلاث تنتهي بمنح شهادة الدبلوم . . . " .

البوليتكنيك وهي المؤسّسات التي تقدّم "برامج مهنيّة و / أو تقنيّة تنتهي بمنح شهادة الدبلوم . . . وللبوليتكنيك أن تقدّم برامج تقنيّة و / أو مهنيّة وتنتهي بمنح درجة البكالوريوس و / أو الماجستير أو الدكتوراه في التخصّصات المهنيّة و / أو التقنيّة . "

كليّات المجتمع وهي المؤسّسات التي تقدّم "برامج تعليميّة أكاديميّة و / أو مهنيّة و / أو تقنيّة لا تقل مدة الدراسة فيها عن سنة دراسيّة واحدة تنتهي بمنح شهادة الدبلوم الأكاديميّ أو المهنيّ أو التقنيّ . "

الوضع الحالي

يوجد حالياً في المناطق الفلسطينيّة ٤٠ مؤسسة تعليم عالٍ تقدّم خدمات تعليميّة لـ ١٢١ر٨٧١ طالباً وطالبة في المناطق المختلفة، حسب الجدول التالي:

المؤسسة	العدد	عدد الطلبة
جامعات	١١	١٠٨ر٦٥٠
كليّات جامعيّة	١١	٤ر٧١٠
كليّات مجتمع	١٨	٨ر٥١١
المجموع	٤٠	١٢١ر٨٧١

يتصف هذا الوضع بالسمات الرئيسيّة التاليّة:

* جامعتان حكوميّتان، واحدة خاصّة (هادفة للربح) والباقي عامّة.

* جامعة تعتمد نهج التعلّم عن بعد وتتواجد في المناطق الجغرافيّة المختلفة وتخدم حوالي ٣٣ بالمائة من مجموع طلبة التعليم العالي.

* خمس كليّات جامعيّة هي كليّات حكوميّة "تقنيّة" .

* جميع كليّات المجتمع هي كليّات خاصّة أو عامّة.

* حوالي ٨٨ بالمائة من مجموع طلبة التعليم العالي هم في برامج على مستوى البكالوريوس، حوالي ١٠ بالمائة في برامج الدبلوم، وحوالي ٢ بالمائة في برامج الدراسات العليا (الماجستير).

* الظاهرة الواضحة في هذه المؤسّسات تشير إلى أن القائمين عليها (من ضمنها المؤسّسات الحكوميّة) يمارسون ضغطاً مستمراً لدفع هذه المؤسّسات إلى مستويات أعلى من حيث البرامج التعليميّة: كليّات المجتمع تسعى لتصبح كليّات جامعيّة (أي تقديم برامج بكالوريوس)، والكليّات الجامعيّة تسعى لتصبح جامعات، والجامعات على مستوى برامج البكالوريوس فقط تسعى لتقديم برامج على مستوى الدراسات العليا، وهكذا.

* يتوزّع طلبة الجامعات جغرافياً ـ باستثناء طلبة

جامعة القدس المفتوحة ـ كالتالي: ٤٩ بالمائة في ٣ جامعات في قطاع غزة، ٢٠ بالمائة في جامعتين في شمال الضفة الغربيّة، ١٨ بالمائة في جامعتين في وسط الضفة الغربيّة، و١٢ بالمائة في ٣ جامعات في جنوب الضفة الغربيّة.

* الوضع الحالي لمؤسّسات التعليم العالي في المناطق الفلسطينيّة ليس نتاجاً لعمليّة تخطيط شمولي ووطني، وإنما نتاج لظروف تاريخيّة وسياسيّة خاصّة مر بها الشعب الفلسطينيّ في الضفة والقطاع؛ مما أدى إلى مستوى عالٍ من العشوائيّة والازدواجيّة وعدم التناغم والتلاؤم مع الاحتياجات المجتمعيّة والاقتصاديّة المحليّة.

* يوجد تداخل وتطابق بين الكليّات الجامعيّة والجامعات، من جهة، وكليّات المجتمع، من الجهة الثانية. التمايز بين الكليّات الجامعيّة وكليّات المجتمع هو فقط في أن الفئة الأولى تمنح درجة البكالوريوس في واحد من التخصّصات، على الأقل. بشكل عام، لا يوجد أي تمايز في التخصّصات أو التوزيع الجغرافي ... بعض الكليّات الجامعيّة (التقنيّة) تمنح درجة البكالوريوس في مواضيع "تقنيّة" أو في تدريب المعلمين/ات، في آن واحد.

* التوزيع الجغرافي لمؤسّسات التعليم العالي الحاليّة، فهو كالآتي (انظر الملحق ١ـ٢ للتفاصيل):

المنطقة/ المحافظة	جامعات	كليّات جامعيّة وكليّات مجتمع
شمال الضفة	٢	٦
المركز	١	٧
القدس	١	٣
جنوب الضفة	٣	٦
غزة	٣	٧
المجموع	١٠*	٢٩

* جامعة القدس المفتوحة لها تواجد في المناطق المختلفة.

٤ – تمويل التعليم العالي في فلسطين

أولاً ـ الوضع القائم

خلال فترة الثلاثين عاماً المنصرمة، اعتمد تمويل التعليم العالي على ثلاثة مصادر رئيسيّة، بنسب متفاوتة: (تبرعات خارجيّة، رسوم، مصادر أخرى متنوعة). حتى بدايّة التسعينيّات، مثّل الدعم الماليّ من منظّمة التحرير الفلسطينيّة القسط الأكبر في تمويل الميزانيّات التشغيليّة لمؤسّسات التعليم العالي. وفي المقابل، كانت الرسوم المجباة من الطلبة الملتحقين منخفضة، إذ ساهمت نسبتها بما لا يزيد على ١٠ بالمائة من كلفة الطالب الحقيقيّة. أما التطوير الرأس مالي: (الأبنيّة،

المرافق، المعدات، إلخ) فاعتمد بصورة مستمرّة، وما زال، على تبرعات من مصادر خارجيّة: مموّلين فلسطينيّين، حكومات، أو هيئات دوليّة.

في النصف الأول من عقد التسعينيّات، ونتيجة للانخفاض المفاجئ في مصادر دعم منظّمة التحرير، تدخل الاتحاد الأوروبي، بناءً على طلب المنظّمة والسلطة، لتقديم دعم طارئ للميزانيّات التشغيليّة لمؤسّسات التعليم العالي، وذلك لفترة خمس سنوات، على أساس أن تطوّر هذه المؤسّسات فعاليتها الداخليّة وأن تسعى لتطوير مصادر دخل محليّة، من خلال رفع الرسوم وإجراءات أخرى. وكان الاتحاد الأوروبي قد أوقف المخصص للميزانيّات التشغيليّة في نهايّة فترة الخمس سنوات. إضافة إلى أنه وبسبب الأوضاع غير المستقرة سياسيّاً واقتصاديّاً، أخذ التمويل المقدم من السلطة الوطنيّة للتعليم العالي بالانخفاض، ولم تتمكن مؤسّسات التعليم العالي من تطوير مصادر دخل محليّة، إلاّ من خلال زيادة الرسوم، التي أصبحت تغطي حوالي ثلثي كلفة الطالب الحقيقيّة. يظهر الجدول التالي بعض المؤشرات الأساسيّة ذات العلاقة [١٠].

المصروفات والإيرادات	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
مجموع المصروفات التشغيليّة (مليون دولار)	٩ر٤٩	٠ر٥٦	٧ر٦١	٤ر٥٨
مجموع المصروفات الرأس ماليّة (مليون دولار)	٦ر١٢	٦ر٩	٩ر١١	٣ر١٣
إجمالي المصروفات (مليون دولار)	**٥ر٦٢**	**٦ر٦٥**	**٦ر٧٣**	**٧ر٧١**
إجمالي الإيرادات (مليون دولار)	**٠ر٢٥**	**١ر٣٠**	**١ر٣٨**	**١ر٤٥**
الإيرادات من الرسوم (مليون دولار)	٢ر١٩	٦ر٢١	٠ر٣٢	٣٦،٠
الإيرادات من السلطة (مليون دولار)	٧ر١٣	٥ر١٢	٧ر١٤	٤ر١٠

حالياً، يستحوذ قطاع التعليم على ١٦ بالمائة من الميزانيّة العامة، بعدما كانت حصته ١٨ بالمائة في العام ٢٠٠٢. أما حصة التعليم العالي من الميزانيّة الإجماليّة المخصصة للتعليم فلا تتعدّى ٦ر٥ بالمائة، وهي من أدنى النسب في العالم (مقارنة مع ٣٠ بالمائة في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا!). الضعف الإجمالي في نسبة الدعم العام المخصصة للتعليم العالي اضطر مؤسّسات التعليم العالي إلى أن تعتمد بشكل رئيسي على الرسوم المجباة من الطلبة. تغطي الرسوم اليوم حوالي ٦٠ بالمائة من الميزانيّات التشغيليّة لمؤسّسات التعليم العالي، والتي تعتبر نسبة عاليّة مقارنة بالنمط العالمي [١١].

في غياب توفير الدعم العام لتغطية الميزانيّات التشغيليّة لمؤسّسات التعليم العالي (بالتحديد الجامعات)، وجدت هذه المؤسّسات نفسها في وضع مالي صعب وغير مضمون. أثّر هذا الوضع سلباً على عدة نواحٍ من العمليّة التربويّة، منها: عدم دفع رواتب العاملين فيها بشكل منتظم، الاعتماد على صناديق التقاعد والادخار والقروض التجاريّة

للاستمراريّة، تخفيض (وهمي) لكلفة الطالب من خلال عدم زيادة أعضاء الهيئة التدريسيّة للتجانس مع الزيادة في عدد الطلبة، التخفيض في الميزانيّات المعتمدة للاشتراكات في المجلات العلميّة والمراجع المكلفة، التباطؤ والتردد بالاستثمار في تحسين المرافق التعليميّة بشكل عام، فتح برامج أكاديميّة جديدة على مستوى الماجستير كمصدر للرسوم العالية، ودون الاستثمار الضروري في الكوادر البشريّة المؤهلة.

ثانياً ـ المبادرات التي اتخذت لإصلاح تمويل التعليم العالي

١- تجاوباً مع هذه التحديات، بادرت الوزارة في العام ٢٠٠٢ ـ بدعم فنيّ من البنك الدولي ـ إلى وضع إستراتيجيّة تفصيليّة لتمويل التعليم العالي الفلسطينيّ؛ بهدف تحقيق الاستدامة الماليّة المنشودة. وفي هذا السياق، هدفت الإستراتيجيّة إلى إحداث تحوّل في نظام التعليم العالي، ليصبح نظاماً:

* فعالاً أكثر.
* مستوعباً أكثر للطلبة المؤهلين من ذوي الدخل المتدني.
* متلائماً أكثر مع الاحتياجات التنمويّة المجتمعيّة.
* ذا نجاعة أكبر في الاستفادة من الموارد المتاحة، وذا شفافيّة أعلى في استعمال الموارد الماليّة.

كما اقترحت "إستراتيجيّة التمويل" إدخال رزمة من الإصلاحات في نظام تمويل التعليم العالي يمكن إيجازها كما يلي [١٢]:

* توجيه الدعم العام (من الميزانيّة العامة) للبرامج ذات الأولويّة الوطنيّة العليا.
* يتم التمويل مبدئياً على أساس الطلب وليس العرض، أي أن التركيز على تعزيز قدرة الطلبة على دفع تكاليف التعليم العالي، من خلال توفير الموارد الماليّة للطلبة، وليس من خلال توفيرها للمؤسسة.
* دعم وتشجيع النوعيّة والجودة في البرامج الأكاديميّة والأبحاث بناء على مبدأ المنافسة.
* تشجيع الاستثمار المؤسسي لتطوير القدرة الاستيعابيّة والإدارة الذاتيّة عن طريق توفير منح ماليّة مفتوحة يتنافس عليها المعنيون.
* توجيه الدعم العام لتشجيع زيادة أعداد الطلبة الملتحقين في برامج التعليم والتدريب التقنيّ والمهنيّ في الكليّات التقنيّة وكليّات المجتمع، واعتبارهم جزءاً من العدد الإجمالي لأعداد الطلبة الملتحقين في التعليم العالي في البرامج ذات الأولويّة العالية.
* المبدأ العام الموجه للدعم يعتمد على أسس تحفيزيّة وليست رقابيّة أو ضبطيّة.

وشملت مكوّنات إستراتيجيّة التمويل المقترحة

١- تفضيل الطلبة الذين يظهرون جدارة أعلى واحتياجاً أعلى من بين الملتحقين في الحقول ذات الأولويّة العالية، والمؤهلين للحصول على إيصالات الدعم.

٢- تقديم دفعات تكميليّة للمؤسّسات لتغطيّة التكاليف المعياريّة في حقول الدراسة ذات الأولويّة العالية.

٣- توفير القروض الطلابيّة، من خلال

إنشاء آليّة مركزيّة، تحت المسمى "صندوق الطالب للإقراض المتجدد" لمساعدة مجال أوسع من الطلبة المحتاجين وعائلاتهم على دفع أقساط التعليم.

٤- إقامة صندوق لتحسين الجودة من أجل الحث على الابتكار في أساليب التعليم وإدارة المؤسّسات.

٥- تمويل مشاريع الأبحاث بشكل منفصل عن التعليم على أساس طرح عطاءات تنافسيّة لتقديم مشاريع محدّدة في المجالات ذات الأولويّة الوطنيّة العالية.

٦- تحضير مشروع لدعم الميزانيّات المطلوبة للتطوير الرأس مالي، بحيث يتم تمويلها من الجهات المانحة بالأساس.

وكما تم إدخال فكرتين على مكوّنات دعم التعليم العالي في فلسطين تمثلتا في صندوق الطالب للإقراض المتجدد (Student Revolving Loan Fund) وصندوق تحسين النوعيّة (Quality Improvement Fund).

وكانت فكرة "صندوق الطالب المتجدد" قد طرحت أولاً، في ورقة "ترشيد التعليم العالي" التي أعدتها الوزارة في العام ١٩٩٧. بعد ذلك، كانت هناك عدة محاولات لتنفيذ الفكرة ولكن دون نجاح؛ بسبب عدم تخصيص رأس مال "دوار" لهذا الصندوق من الموازنة العامة، أو من مصادر دعم أخرى. وبعد عدة محاولات، تم إنشاء هذا الصندوق في العام ٢٠٠١ بدعم من بنك التنمية الإسلامي بتخصيص دعم أوليّ له بقيمة حوالي ٧ ملايين دولار أميركي. يقدم الصندوق قروضاً ميسرة على أساس أن يتم سدادها بعد الحصول على عمل. وهذا الدعم الذي يوفره الصندوق للطالب المحتاج (من ٢٥ ـ ٧٥ ٪) من قيمة الرسوم، يفتح الإمكانيّة أمام الطالب المحتاج لأن يلتحق بمؤسّسات التعليم العالي، وهكذا يعزز، من المنظور الإستراتيجي، الفرص أمام الفئات الفقيرة للالتحاق بالتعليم العالي.

حصل الصندوق، منذ إنشائه وحتى العام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، على تمويل بقيمة إجماليّة قدرها ٧٦،٣٤٣،٤٧٨ مليون دولار أميركي، بالأساس من الصندوق العربي للإنماء الاجتماعي والاقتصادي في الكويت، ومن البنك الإسلامي للتنمية، ومن مصادر سعوديّة: رسميّة وشبه رسميّة. استفاد من هذا الصندوق (حتى العام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥) ما يزيد على ٦٠ر٠٠٠ طالب/ ة، أي حوالي نصف الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي. فيما ما زال صندوق تحسين النوعيّة قيد الإنشاء بدعم أساسي من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي (حوالي ١٠ ـ ١١ مليون دولار أميركي). ويهدف الصندوق إلى توفير منح على أساس تنافسي لمشاريع تسعى لتحسين نوعيّة مؤسّسات التعليم العالي والبرامج التي تقدّمها، وتطويرها وفقاً للمعايير المتّبعة عالمياً.

الإشكاليات التي تواجه تمويل التعليم العالي في فلسطين

يواجه تمويل التعليم العالي في فلسطين حزمة من المشاكل يتمثل أبرزها في التالي:

* التدني الشديد في مستوى الدعم العام لقطاع التعليم العالي. بدءاً من الاعتماد الرسمي في الموازنة العامة للتعليم العالي فقط

في سنة ٢٠٠٢، وتم اعتماد ٢٠ مليون دولار أميركي لذلك العام، حوّل منها فعلاً ٦٠ بالمائة فقط. وبقي سقف الاعتماد ثابتاً حتى الآن.

* يعتمد "صندوق الطالب للإقراض المتجدد" حتى الآن على مصادر تمويل خارجيّة، وفي بعض الحالات، تفرض عليه شروط من مصادر التمويل هذه. الدعم العام الوحيد المخصص لهذا الصندوق (نظرياً) هو ٥ بالمائة من قيمة الاعتماد السنوي (أي العشرين مليون دولار).

* استدامة مثل هذه الصناديق الذي تسعى الوزارة إلى تثبيتها ضمن مكوّنات دعم التعليم العالي غير أكيدة وغير مضمونة لعدة أسباب: استمراريّة الدعم الخارجي غير مضمونة وغير منتظمة، والفشل الذريع في سداد القروض (نسبة السداد الحاليّة هي صفر بالمائة) نتيجةً لعدة مسببات منها الوضع الاقتصادي الصعب، سوء إدارة التنفيذ، والعقليّة السائدة، لدى الطلبة والإداريين والأهل، بأن هذه "القروض" هي فعلاً "منح"، وغياب الالتزام الجدي في دعم الصندوق من المال العام. النتيجة شبه الأكيدة هي أن المبالغ التي دفعت لم تسترد، وبالتالي لم تتم تغذيّة الصندوق مما حول الصندوق إلى صندوق إقراض لمرة واحدة وغير متجدد.

٥ ـ التدخلات الإستراتيجيّة المقترحة لتحسين وضع مؤسّسات وهيكليّة عمل التعليم العالي في فلسطين

ترى الدراسة بعد العرض السابق ضرورة اتخاذ مجموعة من المبادرات الهادفة إلى تحسين وضع التعليم العالي في فلسطين والتي تتمثل أبرزها في التالي:

أولاً ـ إعادة هيكليّة مؤسّسات التعليم العالي (ما بعد الثانوي) بحيث تشمل ثلاث فئات من المؤسّسات: جامعات، معاهد تطبيقيّة من نوعين ـ معاهد تطبيقيّة تقنيّة ومعاهد تطبيقيّة بداغوجيّة لتدريب المعلميّن/ ات ـ وكليّات مجتمع.

١- جامعات: مؤسّسات تعليميّة لها الحق بمنح ثلاث درجات علميّة على مستوى البكالوريوس، الماجستير، والدكتوراة، في جميع حقول المعرفة، والمعتمدة بالأساس على تفاعل شخصي وفعلي بين الطلبة والهيئة التدريسيّة، ومنهجيّات التعلّم عن بعد.

٢- معاهد تطبيقيّة (التقنيّة والبداغوجيّة): مؤسّسات تعليميّة لها الحق بمنح درجة علميّة على مستوى البكالوريوس في مجال التخصّص، والتي تتميّز درجتها العلميّة بالجمع العضوي بين العنصر النظريّ والعنصر التطبيقيّ، مع التركيز على العنصر التطبيقيّ. ضرورة تواجد هذه المعاهد في كل محافظة من محافظات الوطن.

٣- كليّات مجتمع: مؤسّسات تعليميّة مهنيّة تقدّم مساقات مهنيّة تقنيّة لفترة لا تزيد على السنتين، بعد إكمال المرحلة الثانويّة، تنتهي بمنح شهادة الدبلوم. ضرورة تواجد هذه الكليّات في جميع المناطق السكانيّة.

ثانياً ـ اعتماد ثلاثة مبادئ توجيهيّة في ترشيد المؤسّسات القائمة واستحداث مؤسّسات جديدة:

* التقنيّن والاندماج، بهدف العمل على تحقيق العدالة في التوزيع الجغرافي، والنوع الاجتماعي، والجدوى الاقتصاديّة.

* التقسيم الوظيفي حسب التخصّصات ومواءمة ذلك مع احتياجات المناطق الجغرافيّة المختلفة.

* التكامل والتناسق بين هذه المؤسّسات، عمودياً وأفقياً.

ثالثاً ـ إقرار قانون جديد على مستوى المجلس التشريعيّ يثبت مبدأ الاعتماد السنوي من الموازنة العامة لدعم التعليم العالي الفلسطينيّ، كأولويّة وطنيّة، وأن يتم تحديد قيمة الدعم السنوي، ليس على أساس ما يتوفر من ميزانيّات فعليّة، ولكن على أساس توفير الميزانيّات الضروريّة لتغطيّة ١٠٠ بالمائة من الكلفة الحقيقة المطلوبة لاستمراريّة البرامج التدريسيّة والبحثيّة، ذات الأولويّة الوطنيّة، ووضع الآليات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

رابعاً ـ إعادة النظر في الوسائل والآليات المتّبعة حالياً لدعم طلبة التعليم العالي، والتفكير في إرساء منظور إستراتيجي جديد يهدف إلى الجمع والتكامل بين جميع العناصر ذات العلاقة (الرسوم، الهبات، القروض، إلخ)، لتمكين الطالب المؤهل والعاجز عن تغطية كلفة تعليميّة بأن يلتحق بمؤسّسات التعليم العالي.

خامساً: أن تشجع السلطة الجامعات العامة (غير الحكوميّة وغير الهادفة للربح)، في المبادرة لتأسيس "وقفيّات" لضمان الاستمراريّة. وأن تساند السلطة هذه الجامعات، إما من الموارد العامة (مثلاً، صندوق الاستثمار) وإما من خلال توجيه المتموّلين الفلسطينيّين للمساهمة الفعليّة في رأس مال هذه الوقفيّات.

المراجع:

- الأغا، صالح أسعد، ٢٠٠٦. "تمويل التعليم الجامعيّ وأثرة على الإدارة الجامعيّة في فلسطين"، (ورقة عمل مقدّمة إلى اليوم العلميّ المنعقد بجامعة القدس المفتوحة بعنوان الإدارة الجامعيّة . . . الواقع والتحديات، المنعقد يوم الأربعاء الموافق ٢٩/ ١١/ ٢٠٠٦م بمنطقة غزة التعليميّة) غزة.
- أبو سنينة، ربحي، ٢٠٠٤. "تقييم مؤسّسات وبرامج التعليم العالي في فلسطين الانتقال من سياسة التفتيش والإذعان إلى سياسة التحسين و التطوير"، (ورقة علميّة أعدّت لمؤتمر النوعيّة في التعليم الجامعيّ الفلسطينيّ الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعيّة في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة ٣ـ٥/ ٧/ ٢٠٠٤) رام الله.
- السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ١٩٩٨. قانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٨م بشأن التعليم العالي في فلسطين.
- السوسي، سميّة، ٢٠٠٢. "التعليم العالي في فلسطين بين الواقع والطموح"، (ورقة عمل مقدّمة إلى ورشة عمل حول التعليم العالي في فلسطين بين الواقع والطموح، غزة: فندق الكمودور، شباط ٢٠٠٢) غزة.

الصوراني، غازي، دراسة أوليّة حول التعليم والتعليم العالي في فلسطين.

- المعهد الوطني للتدريب التربويّ، ٢٠٠٦. تقرير ورشة عمل "خطة عمل إستراتيجيّة تطوير التعليم العالي، البيرة وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠٠٦. الدليل الإحصائي السنوي لمؤسّسات التعليم العالي الفلسطينيّ، رام الله.
- وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٢. إستراتيجيّة تمويل التعليم العالي في فلسطين. رام الله.
- وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٥. إستراتيجيّة التعليم العالي. رام الله.

الهوامش:

١. وزارة التربية والتعليم العالي، ٧: ٢٠٠٦
٢. السوسي، ٢٠٠٢
٣. وزارة التربية والتعليم العالي، ٢٠٠٥
٤. المرجع السابق
٥. المعهد الوطني للتدريب التربويّ، ٢٠٠٦
٦. المرجع السابق
٧. (مصادر سابقة) يستند التحليل التالي إلى خطة الوزارة الإستراتيجيّة وتقرير ورشة العمل التي أعدها المعهد الوطني للتدريب التربويّ
٨. السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة، ١٩٩٨
٩. أبو سنينة، ٢٠٠٤
١٠. الأرقام الواردة مستقاة من إحصاءات رسميّة وردت في المصادر الرسميّة المشار إليها سابقاً.
١١. وزارة التربية والتعليم العالي، مرجع سابق
١٢. وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٢

"القيصر" بوتين يترك بصماته على السياسة الخارجيّة الروسيّة

د. أيمن طلال يوسف *

مقدمة

شهد العقد الأخير تحوّلات جذريّة على صعيد السياسة الخارجيّة الروسيّة، بحيث جاءت هذه التحوّلات على شكل انقلابات ومنعطفات حاسمة أثّرت على مكانة روسيا العالميّة، وتركت بصماتها على عملية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجيّة الروسيّة. فقدت روسيا السوفيتية خلال هذه الفترة مكانتها الإمبرطورية العظمى التي تمتّعت بها خلال الحقبة السوفيتية، حيث كانت دولة عظمى امتدت مناطق نفوذها وأحلافها العسكرية والاقتصادية إلى بقاع شتّى من المعمورة. لقد مهدت سياسة الغلاسنوست (الانفتاح وإعادة الهيكلة السياسيّة والاقتصاديّة) والبرسترويكا التي تبنّاها غورباتشوف في منتصف الثمانينيّات إلى إذابة ثلج الأيديولوجيا المتكدّسة على السياسة الخارجيّة الروسيّة، وكشف عوراتها أمام العالم الخارجي، وأمام حلفاء روسيا السوفيتية خاصةً دول المنظومة الاشتراكية سابقاً في أوروبا الشرقية.

لقد مهّدت الإصلاحات التي تقدّم بها غورباتشوف إلى انهيار الاتحاد السوفيتي؛ بسبب عدم قدرته على إدارة عملية التحوّل والتغيير الإيجابية على صعيد البناء الداخلي، وعلى صعيد تحديد الأولويات الوطنية للدولة السوفيتية. انتهت هذه الفترة من التاريخ القيصري لروسيا إلى انهيار إمبراطوريتها وتفتيتها إلى خمس عشرة جمهورية متباعدة المشارب ومتعارضة المصالح في أحيان كثيرة.

لعلّ أهم معضلة خارجيّة واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في كانون الأول سنة ١٩٩١ هي كيفية صياغة سياسة خارجيّة جديدة

* محاضر في الجامعة العربية الامريكية في جنين

في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فقد انهار الاتحاد السوفيتي وتفككت مؤسساته أو على الأقل دخلت في حالة سيولة شاملة واختراق خارجي، وأصبح من المتعذّر بناء أجهزة صنع سياسة خارجيّة جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي، وذلك كله في ظل الظروف والأزمة العامة التي شهدها المجتمع الروسي بسبب التفكّك. فقد تراجع الأداء الاقتصادي وظهرت قوى سياسية جديدة في المجتمع تطالب بالتحوّل نحو سياسات خارجيّة جديدة، وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي، وتزايدت الحركات المطالبة بالانفصال، ومن ثم واجهت روسيا مشكلة إعادة هيكلة السياسة الخارجيّة في ظروف التفكّك الشامل المحيط بها والأزمة العامة المرافقة لذلك.

تسلط هذه الدراسة الأضواء على السياسة الخارجيّة الروسيّة من منظور نخبويٍّ عبر دراسة تأثير الرئيس فلاديمير بوتين على السياسة الخارجيّة لروسيا. فقد ازداد الاهتمام بدراسة النخب والقيادات السياسيّة بعد الحرب العالميّة الثانية حيث ساد المنهج السلوكيّ في العلاقات الدوليّة والذي ركز على دراسة النخبة السياسيّة من حيث مواصفاتها الشخصيّة وميزاتها السلوكية ومصالحها ونوازعها وقناعتها السياسيّة والأيديولوجيّة [1]. اعتمدت النخبة السياسيّة السوفيتية تاريخياً على رصد فكرة العامة أو مبدأ إستراتيجيّ؛ من أجل تجييش الشعب الروسي وتحشيده؛ من أجل ضمان دعمه للسياسات الرسمية، خاصةً على صعيد الجبهات الخارجيّة. فقد رفع غورباتشوف منذ منتصف الثمانينيّات من القرن الماضي شعار تعزيز الوجه الإنساني والحضاري للاشتراكية السوفيتية؛ من خلال إفساح المجال أمام المزيد من الحريات الفردية، وتمتين أواصر العدالة الاجتماعية بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية. أما بوريس يلتسين، فقد اكتسب جزءاً من شعبيته في أوساط الروس العاديين من خلال حملته الصريحة ضد الشيوعيّة وأتباعها ومؤيديها وأنصارها خاصة المتشددين والمؤدلجين منهم في روسيا؛ لأن الفكرة الشيوعيّة كأيديولوجيا قتلت المبادرات والطاقات الفردية، وجيّرت كل ما تمتلكه روسيا لصالح مشاريع عالمية طوباوية لا جدوى منها في عالم السياسة الدولية القائم على معادلة القوة والمصالح المتبادلة.

بوتين وشعار معاداة الغرب

عندما جاء بوتين إلى السلطة في ٢٠٠٠ سعى إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجيّة، ففي حزيران ٢٠٠٠ قدم عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجيّة عرفت باسم "مبدأ بوتين" وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجيّة، والتركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، وعلى أن هذا العالم لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في

العلاقات الدولية. وقد أضاف مبدأ بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجيّة الروسيّة، أولها: أنه إذا استمرّ توسّع حلف الأطلسي على بوابات روسيا الغربية؛ فإنها ستسعى إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها الأولى. ثانيها: أن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنّها ستعمل مع واشنطن في عدة قضايا مثل الحدّ من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها. وأخيراً، فإن روسيا ستعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان وكازاخستان ومنغوليا.

إن أهداف السياسة الخارجيّة تجاه آسيا جزء من أهدافها العامة التي تتضمن تأكيد أمن بلادها؛ من خلال صيانة وتقوية سيادتها ووحدتها الإقليمية، وتحقيق مكانة مرموقة على الساحة الدولية، انطلاقاً من اعتبار روسيا قوة عظمى، وأحد أهم مراكز التأثير في العالم المعاصر. كما تهدف السياسة الخارجيّة لروسيا في ظل بوتين إلى تشكيل نظام عالمي مستقر وديمقراطي وخلق شروط خارجيّة تساعد عملية التنمية داخلها، بما يطوّر من اقتصادها ويحسّن من مستوى معيشة سكانها.

يمثل بوتين النخبة السياسيّة الروسيّة التي تخرجت من رحم الأجهزة الأمنية الروسيّة في زمن الاتحاد السوفيتي، وقد ساعدته الأرضية الأمنية التي اكتسبها خلال عمله في جهاز المخابرات السوفيتي على إدارة شؤون الدولة الروسيّة بطريقة أمنية قائمة على الشك والريبة من الخصوم الداخليين والأعداء الخارجيين. لقد دفع فلاديمير بوتين باتجاه توسيع دائرة التأكيد على شعاره القائم على معاداة الغرب عموماً؛ لأن مصالح الدول المختلفة في أوروبا الغربية وأميركا مرتبطة إلى درجة كبيرة بإضعاف روسيا وتفتيتها إلى دويلات متصارعة، وما الدعم الغربي "للحركة التمردية" في الشيشان إلا دليل على ذلك.

وبالنسبة للبعض تكمن خطورة شعار بوتين اليوم في أنه لا يتوقف عند معاداة الغرب بالكلمات والشعارات الرنانة من أجل كسب التأييد الشعبي له ولسياساته الداخلية والخارجيّة وإنما، أيضاً، يسعى بكل ما أوتي من قوة شخصية وإصرار عنيد من أجل العمل على بناء وخلق نظام عالمي جديد قادر على استيعاب روسيا الجديدة والمتجدّدة بهدف استبدال النظام الدولي لفترة التسعينيّات حين كانت روسيا ضعيفةً ومفككةً وتائهةً وباحثةً عن أشلاء الإمبراطورية السوفيتية وأمعائها المتناثرة [٢]. معاداة الغرب بما فيه أوروبا الغربية والولايات المتحدة أصبح مبرراً في التصريحات الروسيّة والأدبيّات المقروءة والمكتوبة؛ بسبب عدة عوامل ومتغيّرات أهمها توسّع حلف الناتو في دول شرق أوروبا والبلقان، وفي مناطق تعتبر تاريخياً، على الأقل منذ الحرب العالميّة الثانية، مناطق نفوذ سوفيتية؛ لأنها مثلت الحدائق الخلفية للغرب، والجنوب من روسيا الاتحادية [٣].

يبدو أن الغرب لم يتفهّم على الوجه الأمثل الحساسيّة الروسيّة والتشكيك البوتيني بالخطوات التي يقوم بها حلف الناتو من خلال تمدّده غير المسبوق في أوروبا الوسطى والشرقية. لم تتهاون روسيا السوفيتية، ولم تتأخر في استخدام القوة العسكرية الضاربة لقمع التظاهرات الشعبية

والثورات العسكرية المسلحة في هذه المنطقة على مرّ الزمن منذ الحرب العالميّة الثانية. لقد تدخلت القوات السوفيتية عسكرياً في المجر في العام ١٩٥٦، وفي تشيكوسلوفاكيا في العام ١٩٦٨ لقمع انتفاضات شعبية كانت معارضة للأنظمة التوتاليتارية السلطوية المؤيدة لموسكو [٤]. لم يكن التدخل السوفيتي العسكري مرتبطاً باعتبارات استبدال الأنظمة المؤيدة للسوفيت بأنظمة صديقة مع الغرب فحسب، وإنما، أيضاً، لأن هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا السابقة ودول البلقان وبولندا قريبة من الحدود الروسيّة، وبالتالي فإن أي تطوّر في هذه الدول سيمسّ الأمن القومي السوفيتي.

إن معارضة روسيا اليوم لفكرة نشر صواريخ مضادة للصواريخ وبطاريات رادار متطوّرة لجمع المعلومات في كل من بولندا والتشيك يجب أن تفهم في هذا السياق.

لقد تحوّل شعار معاداة الغرب إلى فكرة أيديولوجية وعقيدة سياسية تؤثر على رسم الملامح العامة للسياسة الخارجيّة الروسيّة اليوم. خلال فترة الحرب الباردة ١٩٤٥ – ١٩٩٠ تأثّرت السياسة الخارجيّة السوفيتية بالفكرة الشيوعيّة، وبإمكانية بناء نظام دولي قائم على العدالة الاجتماعية للإنسانية على أساس طبقي. ومن خلال هذه الفكرة والقناعة الأيديولوجيّة تمدد الاتحاد السوفيتي في أوروبا الشرقية وأقام التحالفات العسكرية والاقتصادية، وتدخل في العديد من المناطق في آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية (نيكاراغوا، السلفادور، وكوبا) بشكل مباشر أو غير مباشر. ساهمت الفكرة الشيوعيّة في تأجيج المشاعر الوطنية في هذه البلدان ودفعتها باتجاه الثورة والتمرّد على الأنظمة المؤيدة للغرب على اعتبار أنها جزء من نظام دولي رأس مالي استغلالي قائم على امتصاص دماء الشعوب الفقيرة [٥].

إن الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز يستمد اليوم الكثير من الدعم والمساندة المعنوية من شخصية بوتين الأتوقراطية الشعبوية في سبيل بناء نظام إقليمي جديد في أميركا اللاتينية لدعم الفقراء، وتسهيل عملية التبادل التجاري الإقليمي؛ بهدف تخفيف اعتماد هذه الدول على الروابط التجارية والاقتصادية، وحتى الثقافية مع أميركا الشمالية. ويبدو أن شافيز قرأ كتابات وآراء جيفارا وكاسترو وغيرهما من المنظرين اليساريين في أميركا اللاتينية الذين اعتبروا أن عدم تطور أميركا اللاتينية بطريقة متوازية مع تطور أميركا الشمالية (كندا، وأميركا) يعود إلى العلاقة التجارية غير المنصفة بين الأميركيتين حيث استغلال الموارد الطبيعية والبشرية والزراعية لصالح أميركا الشمالية بفعل السياسات الرأس مالية ودور الشركات متعددة الجنسيات؛ لذلك بقيت شروط التجارة وظروفها العامة تميل لصالح أميركا الشمالية على حساب أميركا اللاتينية.

إن الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري المقدم من روسيا البوتينية لفنزويلا الشافيزية يمكن أن يفهم في سياق خلق نظام دولي جديد تقوده روسيا بمساعدة حلفاء وأصدقاء يلفون في فلكها مثل إيران وفنزويلا وروسيا البيضاء وسورية وزيمبابوي، وهذا يهدف إلى إيصال رسالة واضحة للغرب مفادها أن روسيا لاعب مهم ومؤثر في

السياسة الدولية، وعلى الغرب أن يكفّ عن اعتبار روسيا الأخ الأصغر المستضعف أو اللاعب الضعيف[٦].

استُغلّت فكرة عداء الغرب لروسيا؛ من أجل إضفاء شيء من الشرعية على النخبة السياسيّة الحاكمة المقربة من الرئيس بوتين. وبما أن الغرب أصبح معادياً لروسيا المعاصرة، ومحاصراً لمصالحها في أوروبا الشرقية والبلقان وآسيا الوسطى؛ فهذا يستدعي من وجهة النظر الروسيّة المزيد من الصلاحيات والسلطات بيد الرئيس بوتين؛ من أجل اتخاذ قرارات صارمة على الصعيدين: الداخلي والخارجي. لقد تحوّلت الدولة الروسيّة إلى دولة مركزانية أوتوقراطية؛ لأن الصلاحيات والسلطات الفعلية أصبحت مركزةً في الكرملين عموماً، وبيد بوتين على وجه الخصوص؛ ما ساهم في النهاية في إضعاف المعارضة الليبرالية واليسارية، فضلاً عن إضعاف البرلمان الروسي، وتوسّع دور الدولة في الاقتصاد المركزي الموجّه وسنّ القوانين لإعادة توزيع الثروة والملكية الفردية ضمن معايير خاصة. لقد استغلّ بوتين وجود بعض الليبراليين الروس وأنصار الديمقراطية؛ لتبرير سياساته الفردية الأوتوقراطية السلطوية، مستفيداً من وجود بعض الجيران المشاغبين من أمثال أوكرانيا وجورجيا وجمهوريات البلطيق وبولندا، حيث استخدمت هذه الدول كشماعات عريضة وكذريعة مبررة لزيادة درجة البوتينية في السياسات الداخلية والحسابات الخارجيّة[٧].

بوتين وشخصنة روسيا داخلياً وخارجياً

ترك بوتين لمسات سحرية مؤثرة على روسيا المعاصرة، وعلى سياساتها الخارجيّة والداخلية بما امتلكه من شخصية كارزمية مؤثرة ومقنعة في أوساط الروس، لدرجة أن الكثير ذهب إلى حد وصفه بالقيصر الجديد أو السلطوي صاحب السلطات الواسعة لأن في روسيا اليوم تكاد تكون مؤسسة الرئاسة أو الكرملين المؤسسة الفاعلة الوحيدة. يقوم بوتين بممارسة سياسة الحد من صلاحيات المؤسسات السياسيّة الديمقراطية خاصة الدوما أو البرلمان من خلال تنفّذ حزبه في مؤسسات موازية، وسيطرته المطلقة على البيروقراطية الضخمة التي تقوم على إدارة شؤون الدولة في الميادين المدنية والعسكرية.

شكّلت روسيا في الآونة الأخيرة حالةً سياسيةً مهمةً لفتت انتباه السياسيين والمراقبين في العالم على السواء، وقد أُعطيت لهذه الحالة عناوين عدة من قبيل: "روسيا في مخاض التحوّل إلى دولة عظمى" أو "استيقاظ الدب الروسي". وكانت روسيا قد انتقلت في عهد فلاديمير بوتين منذ منتصف العام ٢٠٠٠ إلى سنوات القبضة الحديدية، بزعامة نظام "وطني مستبد" صاغ مفهوماً جديداً للانتماء يقوم على استعادة المكانة الدولية لروسيا والحفاظ على الأمن القومي في آن واحد. وقد وصف المراقبون التطورات الحاصلة في روسيا بأنها تمثّل مرحلةً جديدةً تجمع فيها بين قبضة سلطوية واسعة وثروة هائلة وبراغماتية احترافية في التعامل مع كل الأضداد، كل هذه

الصفات والميزات جمعها بوتين في شخصيته في سبيل بناء روسيا القوية.

وقد دفعت تلك النجاحات بالرئيس فلاديمير بوتين إلى استخدام خطاب سياسي يؤدي بشكل مباشر إلى إيجاد حالة من التشابك والصدام مع الغرب، من خلال دعوته إلى استعادة الهيبة الروسيّة ورفض التعامل مع روسيا وكأنها طرف ضعيف. كما أن هذا السلوك السياسي من جانب روسيا قد داعب أحلام الكثيرين وخاصة في العالم الثالث، حيث يظهر بوتين وكأنه يتصدى لمهمة كبيرة، وهي إعادة التوازن إلى الواقع الدولي. فإلى أي مدى يتلاقى هذا الواقع مع تلك الأمنيات؟ وهل لدى روسيا من الإمكانيات ما يؤهلها لاستعادة مجدها الغابر كقطب دولي؟ أم أن ذلك لا يعدو كونه مجرد سلوك ممانعة لدولة عادية؟

إن روسيا التي انزاحت عن ساحة الفعل الدوليّ في عهد بوريس يلتسين كانت دولة كساد اقتصادي ومرتجعات إن جاز الوصف، فضلاً عن تحطّم المؤسساتية الاقتصادية في ظل نظام اتجه صوب الليبرالية الاقتصادية وسرقته المافيات في منتصف الطريق. إن الدفع اليلتسيني نحو الليبرالية الغربية نتج عنه العديد من المشاكل والمنغصات السياسيّة والاقتصادية داخلياً وخارجياً. ومنذ وصول فلاديمير بوتين إلى الرئاسة في العام ٢٠٠٠، وقيامه بدور أساسي في استعادة دور الدولة وتقليل مساحة سيطرة القطاع الخاص على الكثير من الموارد، شهدت روسيا تحسناً اقتصادياً متنامياً ارتفع فيه معدل النمو الاقتصادي إلى ٨٪ حسب تقديرات البنك المركزي الروسي، وهذه النسبة من النمو الاقتصادي تضعها في مصاف دول متسارعة النمو من أمثال الصين والهند وفيتنام والأرجنتين.

على الصعيد الاقتصادي، يقف بوتين مع شكل جديد من أشكال الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق المتضمّن: الحريات الاقتصادية، والإصلاحات المالية والإدارية، وتعزيز مفهوم الدولة الوطنية القومية في روسيا بما يخدم مصالحها الوطنية والأولية. وهذا النوع من الليبرالية الجديدة يمكن أن يولد تحت ظروف معينة من رحم البرجوازية الوطنية التي تتّسع دائرة تأثيرها في الاقتصاد الروسي، ويتزامن نفوذها المتصاعد مع نمو الرأس مالية الروسيّة وزيادة حجم وعدد الطبقة الوسطى. ما يميز نمط التطوّر والتنمية الاقتصادية في روسيا هو أنها منكبّة على تكديس كميات هائلة من أموال الفساد والمحسوبيات والواسطات لصالح السياسيين المتنفذين، تدفع من الطبقة البرجوازية الغنية حتى تبقى أعمالها ومصالحها تتقدم إلى الأمام. في العام ٢٠٠٥، وحسب بعض التقديرات دفعت طبقة رجال الأعمال ما يقارب ٣٦٠ مليار دولار على شكل رشاوى ومحسوبيات في جيوب السياسيين الروس [٨].

وزاد معدل نمو الاستثمار من ٨,٧٪ إلى ١٠٪، وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية ١٣٠ مليار دولار، وزاد حجم الإنتاج الصناعي ما نسبته ٧,٧٪ فضلاً عن زيادة إنتاج النفط والغاز في ظل ارتفاع الطلب، وزيادة أسعارهما. كان للنمو الاقتصادي أثره في دفع الطموحات الروسيّة إلى استعادة موقع البلد باعتباره قوة عظمى في النظام الدولي الجديد الذي تتبلور ملامحه

راهناً، وأقدمت موسكو على خطوات ذات طابع عسكري وإستراتيجي، فمن القاذفات النووية التي بدأت بالتحليق فوق الأطلسي والهادي، والتي أعلن بوتين أن طلعاتها ستعود إلى سابق عهدها أيام الاتحاد السوفيتي، مروراً بالمناورات العسكرية مع الصين ودول الاتحاد السوفيتي السابق في إطار (منظمة شنغهاي) للتعاون في الأورال، وصولاً إلى اختبار صاروخ جديد عابر للقارات ومتعدد الرؤوس لإفهام واشنطن أن الدرع الصاروخية التي تنوي نشرها في أوروبا غير قادرة على مثل هذا النوع من الصواريخ، يضاف إلى ذلك التواجد الروسي في المياه الدافئة في البحر المتوسط، وزيادة وتيرة التعاون العسكري مع دول شرق أوسطية مثل سورية وإيران والجزائر وحتى السعودية التي زارها الرئيس بوتين مؤخراً بهدف عقد صفقات سلاح وتنسيق السياسات البترولية في السوق العالمية خاصةً أن روسيا خارج منظمة الأوبك.

كما اختبرت روسيا صاروخاً قصير المدى عالي الدقة من نوع (إسكندر إم) وقبل ذلك دشنت الغواصة النووية الأولى من الجيل الرابع التي بإمكانها حمل ١٦ صاروخاً بالستياً والغوص إلى عمق ٤٥٠ متراً. كما أعلنت روسيا عن برنامج بقيمة ٢٥٠ مليار دولار لدعم قطاع الطيران حين شدد بوتين على أن روسيا لا تعتزم ـ بالتوازي مع الجهود الضخمة التي تقوم بها لدعم طيرانها المدني ـ التخلي قيد أنملة عن مكانتها في مجال الطيران العسكري. وقد طوّرت الصناعات الروسيّة أنواعاً جديدةً من المطاردات مثل (سوخوي ٣٥) و(ميغ ٣٥) و(ميغ ٢٩) في نسخة جديدة و(سوخوي ٣٢)، إضافة إلى إنجازات تقنيّة مهمّة في مجال أنظمة الدفاع الجوي.

وكان رئيس هيئة الأركان العامة الروسيّة الجنرال يوري بالويفسكي، قد صرّح بنية موسكو تسليح عشرين كتيبةً في القوات المسلحة بأحدث منظومة صواريخ روسية أرض جو من طراز (س ـ ٤٠٠) حتى العام ٢٠١٥. وقد انعكست هذه التطوّرات في ارتفاع حجم التبادل التجاري الخارجي لروسيا في العام ٢٠٠٦ بنسبة ٢٧٪، وبلغ ٤٦٨ مليار دولار، كما زاد حجم الصادرات بنسبة ٢٥٪ في العام نفسه وبلغ ٣٠٤ مليارات دولار، وبلغ فائض الميزان التجاري ١٤٠ مليار دولار. واستتباعاً لذلك تؤكد دائرة العلاقات الخارجيّة العامة في البنك المركزي الروسي أن احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة بلغ في نهاية آب ٢٠٠٧ ما يعادل ٤١٦ مليار دولار، لتحتل روسيا بذلك المركز الثالث في حجم الاحتياطي من الذهب والعملات الصعبة بعد اليابان والصين. ويعود تسارع وتيرة التنمية الاقتصادية إلى ارتفاع الطلب الداخلي الاستهلاكي والاستثماري على خلفية ارتفاع المداخيل الفعلية للمواطن الروسي، إذ ارتفعت المرتبات الشهرية الفعلية بنسبة ١٣,٣٪ وبلغ متوسط الراتب الشهري أكثر من أربعمائة دولار.

يضاف إلى ذلك زيادة تأثير الطبقة الأوليجاركية المالكة لرأس المال، حيث تشير تقديرات اقتصادية أن اثنين وعشرين شخصاً من طبقة الأعمال الروس يمتلكون ما يقارب ٤٠٪ من الاقتصاد الروسي، وكثير من هؤلاء بارونات المال والأعمال من

المقربين لبوتين، وبعضهم يحسب على المؤسسة العسكرية الأمنية أو السياسيّة، ويتبنى وجهة النظر البوتينية [٩]. ومن أصل ١٤٤ مليون نسمة يعيشون في روسيا، يوجد حوالي ٨٨،٠٠٠ مليونير، وهذا يعكس تكديس الثروة في أيدي قلة من الناس، حتى أن نمط التنمية أصبح يأخذ شكلاً معيناً حيث التطور المادي الاستهلاكي في العاصمة موسكو وفي المدن الكبيرة، أما البلدات والأرياف النائية فتكاد تكون مهمّشة وتعيش على الكفاف. شجعت الرأس مالية الروسيّة خصخصة بعض المؤسسات والشركات العامة، إلاّ أن الطبقة التي نتجت عن عملية الخصخصة واللبرلة أضحت مقربة من بوتين، ومن توجهاته السياسيّة، وأفرادها منتمون إلى حزب روسيا الموحّدة الحاكم. تزامن نمو الطبقة الوسطى في روسيا مع زيادة وتيرة الحراك الاجتماعي الروسي داخلياً وخارجياً حيث تضاعفت معدلات السياحة الروسيّة، بحيث وصلت هذه الأعداد إلى ما يقارب ٦,٥ مليون سائح العام ٢٠٠٤ ذهب أغلبهم إلى مصر وتركيا والصين. إن زيادة التحرّك الروسي الشعبي خارج الحدود الروسيّة سيكون من نتائجه توسيع دائرة تأثير الطبقة الوسطى، وما سيكون لذلك من آثار وتداعيات على عمليات دمقرطة النظام السياسي الروسي [١٠].

على صعيد العلاقات الخارجيّة لروسيا، احتلت العلاقة مع الولايات المتحدة حيزاً كبيراً في تفكير بوتين، وفي أوساط المؤسسة السياسيّة الروسيّة التي تُعنى بالسياسات الخارجيّة؛ لما تحتله مثل هذه العلاقة من أهميّة خاصةً لروسيا على وجه الخصوص، وللعالم عموماً. يمكن وصف العلاقات الأميركية ـ الروسيّة على أن فيها قدراً كبيراً من الشك والتشكيك المتبادل وعدم الثقة المتبادلة؛ لأن أميركا تحاول جاهدةً وبكل ما أوتيت من قوة إبقاء النظام الدولي أحادي القطبية على حاله، رغم أن روسيا في الوقت نفسه تبذل جهوداً أكبر لتدشين نظام متعدد الأقطاب تجد فيه مكاناً وموقعاً ملائماً. ورغم أن روسيا لا تسعى، على الأقل في الوقت الحالي، إلى أن تصبح شريكاً أو حليفاً لأميركا على قدم المساواة في الشؤون الدولية، إلاّ أنها ما زالت تعترف بأولوية الولايات المتحدة وأحقيتها في قيادة العالم والنظام الدولي بعيداً عن التفرّد والاستبداد وسياسة فرض الأمر الواقع، ولا تنوي أن تتحداها في ذلك.

بناءً على أحد التصورات النظرية والمفاهيمية في السياسة الخارجيّة، ترتكز سياسة روسيا في علاقاتها مع أميركا على ضرورة تحشيد الدعم الأميركي؛ من أجل ضمان مضي روسيا بسياسات التحديث والتطوير الداخلي، مع إمكانية دخول منظمة التجارة العالميّة المسيطر عليها غربياً. ورغم امتعاض روسيا من التدخلات الأميركية في شؤون الجمهوريات السوفيتية السابقة خاصة في البلطيق وآسيا الوسطى، إلاّ أن القيادة الروسيّة ما زالت شبه متيقنة من أن روسيا لا تستطيع بمعايير القوة التي تمتلكها اليوم ملأ فراغ القوة الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي السابق. وعليه، فإن من مرتكزات السياسة الخارجيّة الروسيّة، المضي قدماً بتبني معادلة التحديث، والانفتاح الاقتصادي، والشراكة المحدودة، والتدخل لحل الصراعات

الدولية؛ كعناوين مهمة في إستراتيجية التعاطي مع الولايات المتحدة[١١].

خلال مؤتمر برلين للأمن الأوروبي ٤٣ الذي انعقد في شباط ٢٠٠٧، انتقد بوتين الأحادية القطبية في العلاقات الدولية لأنها حسب تقديره الشخصي تعني بروز مركز واحد للسلطة والقوة وصناعة القرارات العالميّة في قضايا دولية تهم البشرية جمعاء. ووفق بوتين فمن نتائجها السلبية على الدولة التي تمارسها أنها تساهم في المدى البعيد في تدمير الدولة نفسها من الداخل؛ لأنها تجنّد وتبدّد قدرات فائقة حتى تبقى مسيطرة على الدول والأمم الأخرى. إن الأحادية القطبية قد تسبّبت بالعديد من المآسي في العالم؛ لأنها اعتمدت على اتخاذ خطوات غير شرعية، وأثارت العديد من المشاكل بدل إيجاد حلول لها. في انتقاده للولايات المتحدة الأميركية بطريقة مباشرة ولاذعة، اعتبر بوتين أن الأحادية الأميركية في السياسة الدولية تتجسّد بشكل كبير في الذهاب إلى مغامرات عسكرية خارج حدودها، مستخدمةً قوتها المفرطة لفرض رؤية سياسية واقتصادية على العالم، فضلاً عن تبني مفهوم واحد للثقافة والتعليم والحضارة[١٢].

في إشارة واضحة إلى معاهدة الحد من الأسلحة النووية والصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى، رأى بوتين أن هناك العديد من الاتفاقيات الموقعة بين أميركا والاتحاد السوفيتي السابق من أجل التخلّص من هذه الصواريخ وأسلحة الدمار الشامل. لكن الوثائق والمستندات التي احتوت مثل هذه الاتفاقيات ليست عالمية الطابع ولا علنية؛ لأن هناك العديد من دول العالم مثل الهند وباكستان وإسرائيل وإيران وكوريا الشمالية تحاول جاهدةً امتلاك مثل هذه الأسلحة والتقنيّات المتطوّرة لأغراض شتى. كما أن بوتين تذمّر من عدد من الدول الأوروبية التي رفضت أن تكون جزءاً من معاهدة الحد من القوات التقليدية في أوروبا والتي دخلت حيز التنفيذ في العام ١٩٩٩، بذريعة أن بعض هذه الدول ادعى أن التوقيع على مثل هذه المعاهدة ما زال خطيراً في ظل وجود القوات الروسيّة في كل من جورجيا ومولدافيا، مع أن هذه القوات ستنسحب في المستقبل القريب[١٣].

هناك قوى صاعدة في العلاقات الدولية مثل روسيا والصين والهند والبرازيل، حيث تمتاز هذه الدول بكبر حجم الطبقة الوسطى فيها؛ ما يؤهلها إلى أن تبرز بين الأسواق الناشئة الضخمة، حيث تتنافس مختلف الشركات العملاقة والمستثمرون الأجانب من أجل الاستثمار فيها. وهذه الحقيقة تعزز المفهوم الذي يرمي بوتين للترويج إليه والمتمثل في التعددية القطبية؛ لأن النمو الاقتصادي في هذه الدول سيتحوّل على المدى القصير إلى تأثير سياسي واضح في العلاقات الدولية. من هنا اعتبر بوتين أن ممارسة الدبلوماسية الجماعية التضامنية ذات الطابع التعددي التشاروي القائم على التعاون لا الإقصاء، سيقوي العلاقات الثنائية بين الدول لأنه يعزز ويقوي قيم الانفتاح والديمقراطية والشفافية والقدرة على تنبؤ حدوث كثير من الأمور في مناطق كثيرة من العالم. وإن الخيارات العسكرية القاسية يجب أن تكون آخر الحلول بعد استنفاد الحلول الأخرى، الدبلوماسية الحوارية والسياسيّة

خاصة منها [١٤].

بعد منتصف القرن العشرين كانت السياسة الخارجيّة الروسيّة قائمةً على أساس الأيديولوجيا، بينما الغرب امتاز بالعملية والبراجماتية، أما اليوم فروسيا عملية وواقعية في سعيها لحماية مصالحها الوطنية، بينما تحوّل الغرب إلى تبني دور الأستاذ والمحاضر الذي يحاول أن يعلم الروس قيم التعددية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. درجة الثقة عند القيادة الروسيّة تزداد يوماً بعد يوم بفعل عائدات البترول والغاز الهائلة المتدفقة على الخزينة الروسيّة والتي سمحت بتجديد الترسانة العسكرية، وتحديث مختلف قطاعات الجيش الروسي، فضلاً عن ارتفاع مستوى المعيشة عند الشعب الروسي. تتشابه الثقة الروسيّة هذه الأيام بالثقة التي أبداها الزعماء السوفييت في منتصف السبعينيات من القرن الماضي عندما استطاعت روسيا السوفيتية تحقيق التوازن النووي مع الولايات المتحدة الأميركية، وفي أعقاب الهزيمة الأميركية في فيتنام وفي الهند الصينية عموماً. بعد أن كانت غارقة في ظلام الديون والانهيار مباشرة بعد أفول نجم الاتحاد السوفيتي السابق، استطاعت روسيا أن تدفع الديون، وتصبح مركزاً سيادياً للقوة الدولية الصاعدة، وقوية وقادرة على تحدي الغرب [١٥].

تضاعفت موازنة الدفاع الروسيّة في السنوات الأخيرة من ٨,١ مليار دولار في العام ٢٠٠١ إلى أكثر من ٤٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٧، بفضل عائدات البترول والغاز الطبيعي. وحسب تصريحات وزير الدفاع الروسي سيرغي إيفانوف فإن الجيش الروسي سيجدد ترسانته من الصواريخ البالستية العابرة للقارات في إطار خطة طموحة تهدف إلى تحديث ترسانته العسكرية كاملة. وتتضمّن خطة التحديث الروسيّة هذه حصول الجيش الروسي على ٣٤ صاروخاً بالستياً عابراً للقارات من طراز (TOPOL-M) القادرة على اختراق أغلب أجهزة الرادار والدفاعات الصاروخية المتطورة. ورغم هذا التحسّن النوعي في فلسفة الدفاع والأمن في روسيا إلاّ أن الموازنة الأميركية لشؤون الدفاع تفوق مثيلتها الروسيّة بحوالي عشرة أضعاف [١٦].

تحتل روسيا في ظل الرئيس بوتين منزلة خاصة في النظام الدولي المعاصر. وهي تشبه الصين، حيث لا تشكل جزءاً من مجموعة دول متقدمة جداّ تتقاسم قيماً أساسية، ومؤسسات سياسية مشتركة، إلى جانب أنظمة اقتصادية وثيقة التداخل، وشبكة متشعبة من المنظمات العسكرية والسياسيّة ـ العسكرية المشتركة كما هو الحال بالنسبة لأميركا. ولكن نظراً إلى إمكانياتها الاقتصادية والعسكرية الضخمة، فسوف تبقى روسيا تلعب دوراً بارزاً في ضمان الأمن العالمي. دخلت علاقات روسيا مع الغرب فترة حرجةً، تميّزت بنقاش مستمر حول المصالح في مجالات الأمن والاقتصاد والقيم المشتركة. هذه المناقشات تتسم بالحدة والحساسية والصراحة والحرص على بناء الثقة، وتعكس المستوى العالي من التعاون الذي تم التوصل إليه بين روسيا وأميركا والاتحاد الأوروبي. كما أن الرؤى الأميركية والأوروبية تجاه السياسة الروسيّة ليست منسجمة أو متناغمة دائماً برغم أن الكثير منها قد تحقق في إطار التعاون

بين روسيا والهيئات عبر الأطلسية مثل حلف الناتو. ويواصل الاتحاد الأوروبي مسعاه لبناء شراكة إستراتيجية مع روسيا؛ من أجل صون الأمن الدولي الذي يقتضي من موسكو ـ برأي الساسة الأوروبيين ـ أن تولي الالتزام بحماية حياة مواطنيها ورفاهيتهم اهتماماً أكبر، فضلاً عن الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي [١٧].

ويؤكد بعض المحللين الروس أن هذا العهد الذي تهيمن فيه واشنطن على عالم أحادي القطب يقترب من نهايته، وأن على روسيا أن تقرر من هو حليفها الإستراتيجي الرئيسي، أكان أوروبا أم أميركا؟ ولكن أميركا تظل الشريك الرئيسي لروسيا في مسائل الاستقرار الإستراتيجي ومحاربة الإرهاب المتعدد الجنسيات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل. ويعد تقارب روسيا تدريجياً مع الغرب ذا دلالة شديدة الأهمية للأمن العالمي.

وفي الوقت الراهن، بات واضحاً أن الشراكة الإستراتيجية مع أميركا والتكامل مع أوروبا لن يكون لهما أطر مؤسسية أو صيغة سياسية جادة. وحتى يومنا هذا تبقى روسيا خارج الحدود السياسيّة والاقتصادية للغرب. وستبقى دولة غير منضوية تحت المنظومة الغربية في المستقبل المنظور؛ لأن لها أفكارها السياسيّة الخاصة ومبادئها الإستراتيجية التي من المفروض أن تحمي مصالحها الآخذة بالتوسع والانتشار والتمدد بعيداً عن حدودها.

بوتين والأوليات الجيوبوليتكية لروسيا

لعبت أحداث أيلول من العام ٢٠٠١، دوراً محورياً في تغيير التوجهات والمسارات الجيوبوليتكية والإستراتيجية لروسيا نتيجة توغل الولايات المتحدة في مناطق تُعتبر تاريخياً كتلاً سياسية وجغرافية تدور في الفلك الروسي منذ العهد القيصري، بذريعة محاربة الإرهاب والأصولية والطالبانية. لقد ساهمت روسيا في المرحلة الأولى وبشكل غير مباشر في دعم المجهود الأميركي لإسقاط حركة طالبان الأفغانية خوفاً من طلبنة آسيا الوسطى، وتخوفاً من امتداد المواجهات الأصولية إلى جمهوريات روسيا الإسلامية في الشيشان وداغستان وتترستان. إلاّ أن القيادة الروسيّة تبيّن لها لاحقاً أن أميركا تستغل تواجدها العسكري في قواعد صغيرة في أوزبكستان وقيرغيستان ليس فقط من أجل تثبيت الحكومة الأفغانية الجديدة المعادية لطالبان، وإنما، أيضاً، من أجل تكريس وجود عسكري أميركي شبه دائم في هذه المنطقة لخدمة المصالح الإستراتيجية والجيواقتصادية الأميركية، ومن أجل الانسياب بهدوء داخل مناطق النفوذ الروسيّة خاصةً في ظل زيادة تأثير البترول والغاز الطبيعي والموارد الأولية الأخرى في آسيا الوسطى وفي القوقاز.

لقد تبيّن للقادة الروس لاحقاً، خاصة في فترة ما بعد ٢٠٠٤، أن أحد الأهداف الإستراتيجية لأميركا في آسيا الوسطى وفي القوقاز هو تمهيد الأرضيات المناسبة أمام الشركات البترولية الأميركية العملاقة حتى تستثمر في بترول المنطقة والتي تعتبر اليوم الثانية من حيث الاحتياطي البترولي في العالم بعد الخليج العربي. وكانت دائماً العيون الأميركية مسلطة منذ فترة على بترول القوقاز وبحر قزوين حيث آبار البترول الأذرية والتي تحتفظ بعلاقات

وشراكات وثيقة مع أميركا، إضافة إلى السعي الأميركي الحثيث لتدشين خط جديد لنقل البترول والغاز الطبيعي عبر خط (باكو. تبليسي. سيحان) التركي على البحر المتوسط؛ من أجل الالتفاف على خطوط البترول الأخرى العابرة لروسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء ثم إلى أوروبا الغربية [١٨].

وقد تعاطى بوتين في هذه المرحلة مع شعار "ما هو جيّد لغاز بروم في الحقيقة والمنطق جيّد لروسيا"، وغاز بروم هو شركة الغاز الوطنية الروسيّة التي تتحكّم في إنتاج الغاز الطبيعي وتوزيعه وتحديد أسعاره. وفي أكثر من مرة ذكر بوتين أن هناك حالةً من الاعتمادية الأوروبية على الغاز الروسي حيث وصلت نسبة ما تستهلكه أوروبا الغربية من الغاز الروسي العام ٢٠٠٦ إلى أكثر من ٤٤٪ من مجمل احتياجاتها، بينما بلغت المبيعات الروسيّة من الغاز إلى الدول الأوروبية الغربية ما يقارب ٦٧٪ من مجمل المبيعات الروسيّة من هذه المادة الحيوية، فضلاً عن تشدّد روسيا في عدم الاحتكام إلى تهديدات أوكرانيا وروسيا البيضاء اللتين حاولتا رفع رسوم مرور الغاز الروسي إلى المستهلكين في العواصم الغربية [١٩]. كما أن أحد المنغّصات في العلاقة مع جورجيا هو أن خط تبليسي (عاصمة جورجيا) يسمح للشركات البترولية الغربية أن تبني خطوطاً لنقل غاز بحر قزوين في خطوط ملتفة حول روسيا وبعيدة عن أراضيها.

أدركت موسكو أن علاقاتها مع دول آسيا الوسطى منذ انهيار الاتحاد السوفيتي يجب أن يعاد النظر فيها، بحيث يتم إعطاء عناية أكبر للترغيب على حساب الترهيب، فتقدم موسكو لهذه الدول الضمانات المالية والدعم السياسي لتبقى في التحالف مع (الأخ الأكبر). وقد وجدت روسيا بعض القواسم المشتركة مع هذه الدول مثل مساندتها لمقاومة ما يسمى الإرهاب والحركات الإسلامية المسلحة وتنظيم شبكة إقليمية لجمع المعلومات والتنسيق الاستخباراتي لإجهاض أية أنشطة حركية لهذه الجماعات، ولمنع أية محاولة منها للانقلاب على هذه الأنظمة شبه السلطوية الفردية والعلمانية. كما أن موسكو عمدت إلى حماية حدود هذه الدول البينية وضمان عدم نشوب نزاعات حدودية مستقبلاً، وتوقيع عدد من معاهدات الدفاع المشترك، وفي الوقت نفسه حماية حدود آسيا الوسطى من تسلل عناصر (مهاجرة) من أفغانستان والشيشان، وتسليح عصري وتنسيق أمني وتدريبات عسكرية مشتركة. وقد كفلت منظمة شنغهاي (تضم كل من روسيا، الصين، أوزبكستان، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجيكيستان، تركمستان، إضافة إلى إيران والهند والباكستان بصفة مراقبين) التعاون الأمني والعسكري والإقليمي بهدف إبعاد هذه المنطقة عن التجاذبات والاستقطابات والتدخلات الدولية والخارجيّة [٢٠].

حرصت روسيا ـ خلال السنوات القليلة الماضية ـ على تعزيز وجودها ومكانتها الإقليمية والدولية، ومواجهة التغلغل الأميركي المتزايد في منطقة آسيا الوسطي والقوقاز؛ من خلال تدعيم علاقاتها مع العديد من الدول الكبرى المرشحة أن تكون قوى عظمى على الساحة الدولية مثل: الصين والهند

وبعض دول الاتحاد الأوروبي، ولكن هل تفلح هذه السياسة في التصدي لسياسات واشنطن التوسعيّة في هذه المنطقة الغنيّة بثرواتها النفطيّة والمعدنيّة؟ وهل بإمكان روسيا استعادة وضعيّة القوة العظمى التي فقدتها بانهيار الإمبراطورية السوفيتية؟ أم أنها بحاجة لتبني سياسة أكثر براجماتية، تراعي المعطيات الإقليمية والدولية، وتحاول الاستفادة مما تتيحه من إمكانيات؛ من أجل أن تصبح لاعباً دولياً مهماً خلال العقود المقبلة؟.

ولا يمكن لروسيا أن تقبل العمل كوسيط لتسهيل ضخ موارد وثروات جمهوريات القوقاز وآسيا الوسطى، لصالح أيّ من هذه القوى الكبرى، فهي تعتبر هذه الجمهوريات بمثابة مناطق نفوذ لها، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنها القومي ومصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، ولعل وجود الملايين من المواطنين الروس على أراضي هذه الجمهوريات، فضلاً عن الاعتماد الاقتصادي الكبير للجمهوريات السوفيتية السابقة على روسيا كأكبر شريك تجاري لها، يؤكد استمرار الدور والنفوذ الروسي القوي بهذه الجمهوريات لسنوات مقبلة. في خطابه للشعب الروسي، مؤخراً، تحدّث الرئيس بوتين عن انهيار الاتحاد السوفيتي باعتباره كارثةً كبرى، أدت إلى تراجع روسيا عن دورها والتزاماتها تجاه الدول السوفيتية السابقة على نحو أتاح الفرصة للغرب وللولايات المتحدة للتدخل في الشؤون الداخلية لها. وقال: "إن التغلغل الأميركي في مناطق النفوذ الروسيّة يهدد مصالح روسيا وأمنها القومي" [٢١].

خلال عقد التسعينيات وبدايات القرن الحادي والعشرين، تعرضت روسيا للعديد من الضغوط الدولية والإقليمية، اضطرتها لاتخاذ موقف دفاعي قوي عن مناطق نفوذها داخل الجمهوريات السوفيتية السابقة في القوقاز وآسيا الوسطى، في مواجهة تصاعد الثورات الشعبية التي تمخّض عنها تولي حكومات ذات توجهات موالية لأوروبا والولايات المتحدة؛ وهو ما تمخض عنه ضعف النفوذ الروسي في هذه الجمهوريات، خاصةً مع تصاعد الضغوط والمطالب من أجل إجراء الإصلاح الديمقراطي، والتخلّص من الحكومات التي مازالت متأثّرة بالنهج السوفيتي. ومع ذلك، ظلّت روسيا تتمتّع بنفوذ اقتصادي واسع في جورجيا وأرمينيا وأوكرانيا الشرقية وفي كثير من جمهوريات آسيا الوسطى، وإن كان هذا النفوذ بدأ يتراجع رسمياً في مواجهة الضغط الشعبي المتزايد في هذه الجمهوريات بإجراء إصلاحات اقتصادية وتحقيق الديمقراطية. من جانب آخر، فإن وجود الملايين من العرقيات الروسيّة داخل الجمهوريات السوفييتية السابقة يعطي موسكو ميزة قد تعوّض إلى حد ما التراجع في قدراتها العسكرية. ومع ذلك فإن العوامل العرقية والاقتصادية لا تهتم بها موسكو كثيراً عند اتخاذها لقرارات السياسة الخارجيّة، رغم أن هذه العوامل تبدو حاكمة لمستقبل روسيا، التي أصبحت تواجه بيئة سياسية وإستراتيجية سريعة التغيّر.

إن لجوء روسيا لبناء تحالفات سواء مع الصين أو الهند أو الاتحاد الأوروبي أو حتى إندونيسيا أو البرازيل؛ من أجل زيادة نفوذها وتأثيرها العالمي، يقوم على افتراض استمرارية السياسة التي ينتهجها

بوتين منذ توليه الرئاسة العام ٢٠٠٠، وهو ما قد لا يحدث بالضرورة، إذ ربما يفضّل خلفاء بوتين، مع انتهاء ولايته في ٢٠٠٨، عدم المضي قدماً في استكمال سياسته. ومع ذلك فإن التغيّرات الإستراتيجية المتوقعة في البيئة العالميّة خلال العقدين المقبلين تتيح مكاسب وخيارات مفيدة لروسيا، يمكن أن تستغلها لتعظيم دورها ومكانتها العالميّة والإقليميّة، بدلاً من محاولة السيطرة على الأحداث العالميّة على طريقة الاتحاد السوفيتي السابق، حيث يمكن لروسيا أن تتبنى سياسة براجماتية عملية، تتعامل بواقعية مع المعطيات العالميّة والإقليمية، وتحاول تعظيم الفرص والمزايا التي تتيحها، وتقليل المخاطر والتهديدات المحتملة لمصالحها وأمنها القومي [٢٢].

أما بالنسبة لإيران فإن تاريخ التعاون الروسي الإيراني لبناء محطة للطاقة النووية معروف، حيث شهد مطلع التسعينيات بداية عملية تفاوض مضنية بين الدولتين لإكمال محطة الطاقة النووية في بوشهر، بموجب عقد تم توقيعه في كانون الثاني ١٩٩٥. وقد أثار توقيع العقد والتنفيذ المبكر له انتقاد واشنطن وإسرائيل حيث اتهمتا إيران بتطوير أسلحة نووية، وروسيا بالتواطؤ مع طهران. رفضت روسيا هذا التهم لأنه ـ وحسب روسيا ـ لا أساس لها من الصحة ولأن تشييد المحطة كان يباشر تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكانت إيران طرفاً في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية. وتؤكد روسيا أن ممارسة ضغط قوي على إيران من خلال التهديد باستخدام القوة والعقوبات الاقتصادية في محاولة لزيادة عزلتها الدولية يمكن أن يؤدي إلى تطرّف نظام الحكم فيها ويحفّزه على ابتكار برنامج للردع النووي. وتعتقد روسيا أن التعاون مع إيران في مجال الطاقة النووية سوف يساعد على تخفيف توجسات طهران من (محيط عدائي) وسوف يدعم الروابط الروسيّة الإيرانية تجارياً واقتصادياً. ولكن هذا التعاون سوف يعتمد على التقيّد الصارم بالالتزامات الدولية المنصوص عليها في المعاهدات التي وقّع عليها الجانبان، فضلاً عن شروط أخرى إضافية مثل: ترتيبات إعادة الوقود المستهلك إلى روسيا [٢٣].

بعد تجاوز العديد من الإشكاليات المالية والتقنية بين الطرفين، تم في موسكو توقيع اتفاق بين وزير خارجيّة روسيا وإيران من أجل إكمال صفقة بناء مفاعل بوشهر في جنوب إيران من قبل العلماء والخبراء الروس، وقد جاء هذا الاتفاق الجديد في ظل تجدّد الدور الروسي في المنطقة العربية والشرق أوسطية بعد استئناف الأسطول الروسي طلعاته في البحر المتوسط، وبعد توثيق الصلات الإستراتيجية والعسكرية مع سورية. فإيران دولة محورية في الخليج العربي وفي الشرق الأوسط الكبير عموماً، وهي واقعة بين أكبر بحريتين نفطيتين في العالم (الخليج العربي إلى الجنوب وبحر قزوين إلى الشمال) تعتمد روسيا على علاقاتها الوطيدة مع إيران؛ من أجل تحسين وضعيتها الإستراتيجية، وتحسين ظروف مساومتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في مناطق أخرى من العالم خاصةً في البلقان وكوسوفو وآسيا الوسطى حيث التمدد الغربي هناك.

استغلّت روسيا في تجديد علاقاتها وروابطها

النووية مع إيران توصيات التقرير الأخير الذي صدر عن أجهزة الاستخبارات الأميركية حول البرنامج النووي الإيراني، الذي أكد أن إيران أوقفت البرنامج النووي للأغراض العسكرية في العام ٢٠٠٣. وقد جاء هذا التقرير كضربة موجعة للبيت الأبيض وللرئيس الأميركي جورج بوش شخصياً لأنه اعتمد على تقارير كاذبة للمخابرات الأميركية لغزو العراق في العام ٢٠٠٣، والذي تبين لاحقاً أن التقرير لم يكن علمياً ولا دقيقاً في تشخيصه لمدى امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

بالمجمل يمكن القول إن روسيا البوتينية قد استيقظت إستراتيجياً في العام ٢٠٠٠ بعد أن مرّت بمرحلة انتقالية صعبة من الشيوعيّة إلى الدولة الوطنية المنفتحة على الغرب والرأس مالية. ويظهر أن شخصية بوتين الأمنية وأوراق اعتماده المخابراتية قد ساعدته في لملمة أشلاء الجسد السوفيتي المنهار لإعادة بناء روسيا المعاصرة كخليفة طبيعية لروسيا السوفيتية. ورغم الطبيعة السلطوية والتوتاليتارية لشخصية بوتين وللحكومة الروسيّة الحالية التي يقودها، إلاّ أن سياسات بوتين الخارجيّة قد فتحت آفاقاً كبيرةً لروسيا في إعادة ترتيب أوراقها الإستراتيجية وتجديد تحالفاتها العسكرية والاقتصادية. ملخص القول هو أن بوتين الساحر ترك لمسات سحرية على روسيا داخلياً وخارجياً.

المراجع

جبنون، نور الدين، ٢٠٠٧. صراع الإستراتيجيات في آسيا الوسطى، الأيام، (١٢-٤-٢٠٠٧)

زلوبن، نيكولاي، ٢٠٠٦. الخليج في سياقات السياسة الخارجيّة الروسيّة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي.

عابدين، السيد صدقي، ٢٠٠٧. "السياسة الروسيّة في آسيا: الأهداف والتحديات"، السياسة الدولية، العدد١٧٠، المجلد ٤٤، (تشرين الأول ٢٠٠٧)

نومكن، فيتالي، ٢٠٠٦. العلاقات الروسيّة مع أوروبا والولايات المتحدة الأميركية: انعكاسات على الأمن العالمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي.

يوسف، أيمن. ٢٠٠٥. "البراجماتية والكارزماتية في شخصية ياسر عرفات: دراسة في النخبة والقيادة"، (المؤتمر العلمي الدولي، ياسر عرفات ذاكرة وطن وصيرورة شعب، جامعة الأقصى في غزة، ١٢-١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥).

Lilia Shevtsova, 2007a Russia: in Transition or Intransigent, Testimony before the Commission on Security and Cooperation in Europe,, Carnegie Endowment for International Peace, Washington D.C, (May 24- 2007).

Shevtsova, Lilia, 2007b. "Anti Westrensim is the National Idea", The Moscow Times, (72007 8-/)

Trenin, Dmitri, 2005. Reading Russia Right, Policy Brief, Special Edition,

Carnegie Endowment for International Peace, (42, October 2005)

Trenin, Dmitri, Russia redefines itself and its relations with the west, Washington

Quarterly, Carnegie endowment for international Peace. (Spring 2007).

Yousef, Ayman, 1996. The U.S Policy of Encirclement the Soviet Union:

Containment and Confrontation, (M.S University of Baroda, India 1996, Unpublished M.Phil Dissertation).

الهوامش

١. يوسف، ٢٠٠٥.
٢. Shevtsova، ٢٠٠٧b: ٢
٣. Ibid، ٣
٤. Yousef، ١٩٩٦
٥. ibid
٦. Shevtsova، ٢٠٠٧a
٧. Shevtsova، ٢٠٠٧b: ٥-٤
٨. Trenin، ٢٠٠٥: ٣
٩. Ibid، ٤
١٠. Ibid، ٥
١١. Ibid، 7
١٢. انظر وقائع المؤتمر ومداخلة بوتين على الرابط التالي http://www.securityconference.de/konferenzen/rede.php-menu_٢٠٠٧=&menu_konferenzen=&sprache=en&id=١٧٩& (آخر دخول، ٣/١/٢٠٠٨، س. ٤١: ١٣)
١٣. ibid
١٤. ibid
١٥. انظر الرابط التالي : http://arabic.cnn.com/٢٠٠٧/world/٢/١٠١/russia.threat.index.html
١٦. نومكن، ٢٠٠٦
١٧. Trenin، ٢٠٠٧: ١-٩١
١٨. ibid
١٩. عابدين، ٢٠٠٧: ٨٢
٢٠. نومكن، مصدر سابق
٢١. انظر الرابط التالي: http://www.alasr.ws/index.cfm-method
٢٢. جبنون، ٢٠٠٧
٢٣. زلوبن، ٢٠٠٦

"سنوات الأمل" لمروان كنفاني: مزج الذاتيّ بالسياسيّ في سرد لثلاث سير هو ..عرفات والقضيّة الفلسطينيّة

استعراض : أسماء الغول – القاهرة

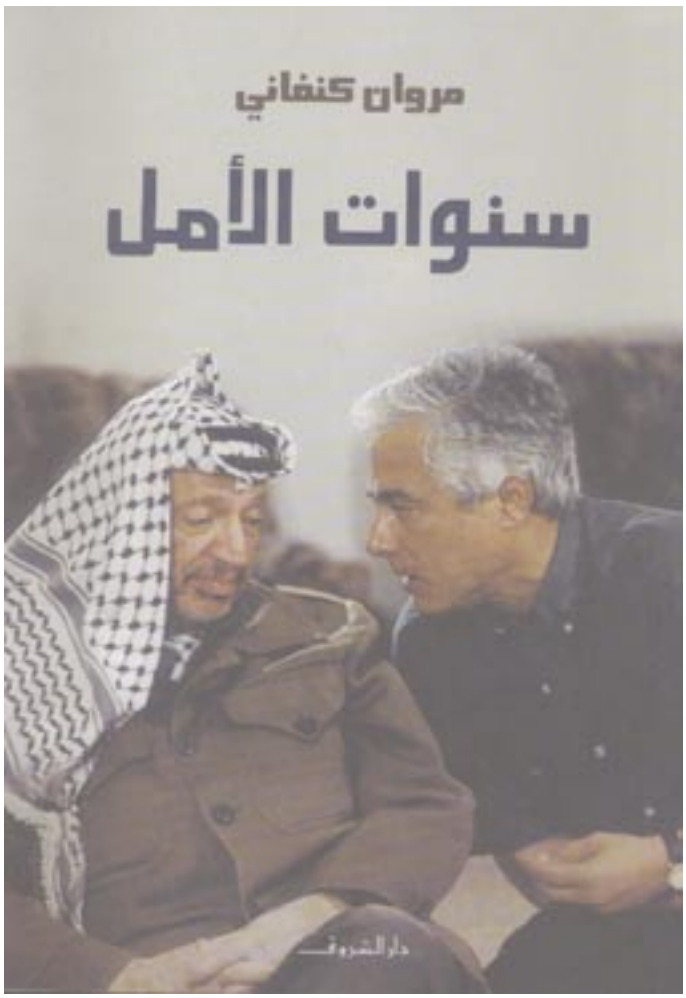

في سيل من المشاعر تنبع من العنوان وتتدفق في باقي أنحاء كتابه الجديد "سنوات الأمل"، وبسرد سلس يتميز بلغة بسيطة ومباشرة يثبت مروان كنفاني أنه المبدع الآخر في عائلته بعد شقيقه الأديب غسان كنفاني الذي يكبره بعامين، فنجد مروان رجل السياسة الهادئ والإعلامي المتميز يحوّل أحداثاً سياسيةً كبيرةً كانت، وما زالت منعطفات حادة في سير القضية الفلسطينية إلى أحداث لها نكهتها الخاصة التي أضفتها رؤية كنفاني لها.

ليس فقط بذلك الحزن الشفاف بل بتعبيره عن خيبات الأمل المتوالية بما تؤول إليه القضية. فنجده على سبيل المثال قد استعاض عن فقرة الإهداء بالحقيقة المروعة لتلك الخيبات الكبيرة التي استخلصها كنفاني من حياته السياسية حين يقول في عبارة مقتضبة تتوسط الصفحة الأولى من الكتاب: "منذ بداية ما أصبح معروفاً بالمشكلة الفلسطينية منذ أكثر من قرن مضى، اتفق الفلسطينيون على أشياء كثيرة، اتفقوا عبر أجيال طويلة على حب بلادهم، والتضحية من أجل الحفاظ عليها، وأبقوها حيةً في قلوبهم جيلاً بعد جيل، وضربوا أروع الأمثلة في البذل والعطاء بالجهد والدم، ولكن الفلسطينيين اختلفوا، منذ البداية، أيضاً، على شيء واحد فقط، من منهم سوف يحكم فلسطين؟ . . . " .

وجاء عنوان "سنوات الأمل" للكتاب ـ أصدرته دار الشروق، في الطبعة الأولى، في نهاية العام المنصرم، وجاء في قطع طويل بين جنبات ٥٥٧ صفحة أُضيف إليها ملحق لصور تظهر كنفاني مع مختلف الشخصيات السياسية وفي مختلف المناصب التي تولاها طوال خمسين عاماً ـ في إشارة من كنفاني إلى السنوات التي قضاها مع أسرته في عكا ويافا على أساس أنها سنوات الزاد بالأمل التي غذّت طموحه بوطن حر وجعلته يؤمن بحلم أقل ما يصفه بالمراوغ.

وأضاء الكتاب ولو بشكل خافت السيرة الذاتية لمروان، لكنه على الجانب الآخر أبرز حياة وشخصية القائد الراحل ياسر عرفات خاصةً في فترة حصاره الأخير وذلك عبر تتبع زمني عكسي للأحداث يبدأ بوفاة عرفات ثم حصاره وينتهي بمسيرة السلام مروراً برحلة عرفات في الأردن ولبنان وتونس ومصر ولكن من خلال مروان ذاته ورحلته الشخصية.

ورغم أن الكتاب لا يحمل تلك الأسرار الكبيرة ـ فهو يحوي الكثير من الحرص والتهذيب يشبه في ذلك مؤلفه إلى حد كبير ـ إلاّ أن ذلك لم يقلل من أهميته وابتعاده عن الجفاف الذي تتسم به الكتب السياسية، وهذا ما سنحاول توضيحه في الاستعراض التالي الذي يركز على المقدمة والجزأين الأولين من الكتاب: وفاة عرفات وحصاره والرحلة الطويلة لمنظمة التحرير، أما الأجزاء الأخرى التي تتحدث عن مسيرة السلام وتعثرها والعودة للوطن فلنتركها للقارئ النهم.

مقدمة الكتاب

يبدأ الكتاب بمقدمة ذاتية: تتحدّث عن انحدار أجداده من أصول شمال إفريقية حيث جاء الجد

الأكبر للأسرة، ألا وهو الجندي المحترف من المغرب إلى فلسطين ضمن حملة إبراهيم باشا المصري لاحتلال بلاد الشام، ليستقر في مدينة عكا بعد انتهاء مهمته العسكرية.

وعرفت العائلة في ذلك الزمن بلقب "العاشق" الذي أطلقه أهالي عكا على الجد الأكبر، عقب حادثة كان يقدم خلالها النارجيلة إلى إبراهيم باشا الذي كان منشغلاً بالحديث مع زواره فسقطت من النارجيلة قطعة فحم مشتعلة على يد الجد الذي استمر أدباً ثابتاً أمام إبراهيم باشا. الأمر الذي جعل الأخير يسأله بعد ملاحظته أن يده تحترق: "ألا تشعر بالنار؟ هل أنت عاشق؟"، مشيراً كنفاني إلى استعمال شقيقه غسان لهذا اللقب في عنونة إحدى قصصه الشهيرة وبالمناسبة أن تلك كانت رواية غير مكتملة لغسان إلا أن القارئ يلاحظ إصرار مروان على تصنيف أدب شقيقه إلى قصص طويلة وأخرى قصيرة.

وحول تحول لقب العائلة إلى كنفاني يذكر مروان في المقدمة أن أحد أبناء جده الأكبر توفي، وكان عنده طفل في الثانية من عمره، فتزوجت أرملته من رجل من عائلة كنفاني لبنانية الأصل، ولم ينجب هذا الزوج أبناء منها الأمر الذي جعله يتبنى الطفل وأعطاه اسم عائلة كنفاني.

وينتقل المؤلف بعد ذلك للتحدث عن حياة والده في عكا وطموحه لاستكمال تعليمه في مجال دراسة القانون ليحققه فيما بعد، ثم تزوج بعدها عائشة السالم التي أنجبت له البنين والبنات، واختار مدينة يافا للاستقرار بها مع أسرته الصغيرة، وكان مروان رابعهم، وعاشوا حياة هانئة وبسيطة في ظل والد محام ناجح وكثير الاطلاع.

وتحدث كنفاني عن تلك الفترة بقوله: "شكلت والدتي وأختي الكبرى فائزة محور حياتنا ومصدر العناية والعطف وكنت أنا وإخوتي شديدي التلاصق والمحبة . . . لم يكن نما في ذهني الصغير بعد الشعور الدائم بالغربة والخوف وعدم الثقة بالحياة والمستقبل، كنت يومها أعيش في تلك الحقبة السعيدة من حياتي التي شغلت ولا تزال جزءاً كبيراً من أحلامي وعقلي الباطن، والتي كنت أكفئ إليها بصري وأحدق في داخلها، وأسعد وأطمئن، خلال رحلة العذاب الطويلة التي أعقبت".

ويسرد كنفاني كيف اضطر للانتقال مع والديه وإخوته، وترك منزلهم بسبب تهديد المجموعات اليهودية والتوجه إلى عكا على أمل الرجوع إلى منزلهم لتستمر بعد ذلك رحلة التهجير والفقر والعذاب من عكا إلى مدينة صور في لبنان، بصحبة أفراد العائلة الكبيرة المكونة من والده وزوج خالته وجده وجدته لوالدته وجده لوالده وخالته وأبنائها الثلاثة وإخوته، حيث صعدوا جميعاً إلى الشاحنة مع بضع حقائب على أمل الرجوع بعد أسابيع قليلة، بيد أن هذه الأسابيع امتدت حتى نهاية أعمار معظم أفراد العائلة الذين انتهى بهم الشتات والسفر إلى دمشق وأستراليا والكويت والدنمارك.

ويحرص كنفاني على التقاط الحكايات المؤلمة التي لم يستطع طيها على مر الأعوام كذكراه

للمهانة التي شعرها والده في دمشق حين لم يستطع أخذ رخصة عمل كمحام، واضطر للعمل في سوق الخضار. وكذلك حادثة الأمل المفاجئ الذي غمر الجميع حين تجمهر اللاجئون في شوارع مدينة صور يلقون الأرز والحشائش على الجيوش اللبنانية المتجهة إلى فلسطين كجزء من الجيوش العربية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من فلسطين، لكنه أمل سرعان ما اضمحل في ظل التطورات المحبطة لما كان يجري على جبهة القتال في فلسطين.

ويختتم مروان المقدمة الطويلة بالاعتراف التالي: "يزين حياتي اليوم أولادي حكم وناصر ودينا وطارق، بعد أن غيب الموت معظم أولئك الذين غادرت معهم بلادنا، في رحلة حياة قاسية وشاقة كان يدفعهم خلالها ذلك الأمل بأنهم سوف يعودون يوماً لوطنهم. ولسوف أمضي أنا أيضاً حاملاً معي ذلك الحلم الذي شغل عمري، والذي بدا، خلال سنوات الأمل من حياتي، ممكناً. حين أنظر خلفي اليوم، لتلك السنوات الطويلة التي قضيتها في تبتل مطلق لتحقيق ذلك الحلم المراوغ، أكتشف لعجزي وحسرتي، أنه لم يتبق لي من ذلك كله سوى تلك الذكريات القاتلة لذلك الزمن السعيد الذي كنا فيه جميعاً، أسرة كبيرة متماسكة ومتحابة، في وطننا فلسطين".

وفاة الرئيس ياسر عرفات "الوداع"

ويقترب كنفاني في الجزء الأول من الأسلوب التقريري لسرد الأحداث والذي يكاد يغرق فيه تماماً في الأجزاء التالية لولا بعض التساؤلات والمفارقات التي وقعت بين كنفاني وياسر عرفات والتي أدت أحياناً إلى تحديد قدره السياسي، ففي الفصل الأول الذي عنونه بالوداع يصف كنفاني كيف خلت شوارع غزة من المارة والبائعين والغادين على غير عادتها، فالكل يقبع أمام التلفاز لا يصدق ما آل إليه مصير قائدهم وسط عشرات الإشاعات والتقارير الصادرة من مختلف الجهات، ورويداً رويداً تأكد إعلان الوفاة بشكل رسمي من مصادر في المستشفى الفرنسي، لتتعالى أصوات العويل الحزين من المآذن والشوارع التي اكتسحتها الأعلام والشارات السوداء في تناغم عفوي غريب سرعان ما أسفر عن مسيرات لوجوه غاضبة وهائمة لا تعرف كيف توفي قائدها.

ويرى كنفاني أن الاحتفال الرسمي العسكري في فرنسا لتوديع جثمان الرئيس عرفات، والآخر الذي تلاه في مصر، وحجم المشاركة الدولية فيها والتصريحات المتعاطفة والمشيدة بتاريخ وشخصية عرفات من مختلف الرؤساء والشخصيات العالمية خففت من ذلك الغضب وتركت أثراً إيجابياً لدى الجموع الفلسطينية، دون أن يغفل عن ذكر الود المفقود رغم المجاملات الباردة بين البعثتين الفلسطينيتين الرسمية التي ترأسها كل من محمود عباس وأحمد قريع والعائلية التي ضمت سهى عرفات وبعض أقارب الرئيس عرفات في القاهرة، وذلك رغم الاجتماع الذي تم تنظيمه في باريس بين سهى عرفات ومحمود عباس خلال الأيام الأخيرة

من حياة الراحل والذي توصلا خلاله إلى اتفاق سلام وصمت بعد حل المشاكل العالقة.

ويؤكد كنفاني أن الرئيس عرفات لم يكن يخشى الموت، بل كان يتمتع بشجاعة أصيلة، برهن عليها في العديد من اللحظات الحاسمة حيث كان خيط رفيع يفصله بين الحياة والموت. لكن كنفاني لا ينكر في الوقت ذاته أن القائد الراحل عرفات لم يحب الحديث عن احتمالات ذلك. حتى في مناسبات أعياد ميلاده في الرابع من آب من كل عام، فيقول كنفاني: "كان يبدو مكتئباً وعازفاً عن الاحتفال بهذه المناسبة التي كانت مؤشراً على تقدمه الحثيث في العمر، ولقد هدد في إحدى مناسبات عيد ميلاده أثناء تواجدنا بسجن مجموعة من رجال حراسته حين أحضروا، بعد تناوله إفطار الصباح، قالباً من الحلوى احتفالاً بهذه المناسبة".

ويتابع كنفاني إن الرئيس لم يتحدث مرة واحدة، خلال مدة تواجده الطويلة معه، عن احتمال مفارقته الحياة، أو يناقش أية ترتيبات بهذا الشأن، كما لم يعط أو يوح أو يوص بأية خلافة أو ولاية. ولم يتم رسمياً أو فعلياً، تعيين نائب له في أي وقت من الأوقات، ورفض بشدة، لسنوات طويلة، التصديق على مشروع القانون الأساسي الذي وردت فيه بنود واضحة في شأن خلو منصب رئيس السلطة الفلسطينية.

ويتذكر كنفاني كيف أوقف الرئيس بث حلقة من برنامجه السياسي الذي كان يقدمه على الهواء مباشرة في منتصف التسعينيات حول صحة الرئيس عرفات وذلك لدحض الحملة الإسرائيلية الإعلامية التي ركزت على احتمال وفاة الرئيس عرفات وحدوث حرب أهلية، وقال له خلال ثورة غضب عارمة: "هل تناقش خلافتي على التلفزيون الفلسطيني؟ هل تستعجل موتي؟"، ذاكراً أن الرئيس لم ينس له ذلك أبداً.

وأسهب كنفاني في وصف مؤثر لتشييع جثمان الرئيس في رام الله والحشود الكبيرة التي أخذت الكفن من داخل الطائرة العسكرية التي لم تستطع الهبوط بشكل كامل على المدرج بالمقاطعة في رام الله، والهتافات التي تصاعدت وحماسة جموع المواطنين الذين أتوا بتراب من القدس وأهالوه على قبره، في محاولة يائسة لتحقيق رغبة الرئيس بأن يدفن في القدس، موضحاً أن تلك الحشود لم تترك مجالاً للصلاة على جثمان الرئيس، لذلك تم على عجل أخذ فتوى بالاكتفاء بصلاة شيخ الأزهر في القاهرة على الكفن وذلك سعياً لدفن الجثمان قبل غروب الشمس.

الطريق إلى حصار عرفات

وفي الفصل الثاني الذي عنونه بـ"الطريق إلى حصار عرفات"، والذي يراه كنفاني السبب الرئيسي لذبول صحة الرئيس ووفاته بعد ذلك، رغم عدم إنكاره حدوث بعض الأسباب التي عجلت في ذلك، يتدرج كنفاني بسرد الأحداث السياسية التي أدت إلى الحصار، والذي يصر كنفاني على أن حصار الرئيس كان من الممكن تجاوزه وإنهاؤه لو تم فقط لمجرد اعتبار الرئيس

عرفات، من قبل إسرائيل، زعيماً لشعب يناضل من أجل استقلاله، وليس متورطاً بتواجد عشرات المطلوبين والنشطاء الفلسطينيين الذين تواجدوا في مقر المقاطعة، إما اختيارياً وإما بأمر من الرئيس عرفات، وعلى رأسهم فؤاد الشوبكي وأحمد سعدات.

واعتماداً على وثائق وذاكرة قوية، يسترسل كنفاني في تفصيل الأحداث التي تلت اغتيال أبو علي مصطفى، أمين عام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: حين اغتال نشطون من الجبهة الوزير الإسرائيلي رحبعام زئيفي.

وتعرض بعدها الرئيس الراحل عرفات لضغوط دولية لإحضار المطلوبين بشبهة تهديد الالتزامات الفلسطينية المترتبة نتيجة اتفاقات دولية، وبالفعل تم إحضارهم تباعاً والتحفظ عليهم في السجن المجاور لمقر الرئيس عرفات داخل مجمع المقاطعة، وسط تنديد من الأحزاب والفصائل الفلسطينية.

وانطلاقاً من تواجد كنفاني ضمن الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس طوال تلك الأزمة يضيف: "جاء الطلب الإسرائيلي بتسليم سعادات، الأمين العام الجديد، والذي لم يكن قد أتم بعد عدة أسابيع في منصبه، ولم يكن عرفات متحمساً لتنفيذ هذا المطلب بسبب معرفته خطورة ذلك على الساحة السياسية الفلسطينية، وكان الرئيس حينها يعرف أمكنة اختباء سعدات وقد أرسل إليه واستلم منه، رسائل شفهية، وفي ١٥/ ١٢/ ٢٠٠١ بينما كان لا يزال سعادات مختفياً في شقة صغيرة بأحد أحياء المدينة، والرئيس يعيد التأكيد للمبعوثين الأميركيين والأوروبيين أن البحث يجري بجدية للوصول إليه.

وتم اعتقال سعادات للمرة الرابعة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، والتحفظ عليه في غرفة مجهزة ومريحة مجاورة للطابق المتواجد في مكتب الرئيس، ومن هنا بدأت عاصفة من الغضب الشعبي والاتهامات المسيئة للرئيس عرفات والتي كانت تحزنه أيما حزن وتؤثر على صحته طوال فترة حصاره، إضافة للتقاعس العربي في أزمة حصاره والتي استمرّت كذلك حتى مرضه، ووفاته، مؤكداً كنفاني اقتناعه أن بقاء سعادات في المقاطعة أعطى الإسرائيليين تبريراً لتغاضٍ دولي يمكنها من تحقيق هدفها القديم بتصفية الحسابات مباشرة مع عرفات.

واستمر الأخذ والرد بين الرئيس عرفات وجميل مجدلاوي من الجبهة الشعبية ولجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية بواسطة كنفاني لمحاولات الإفراج عن سعادات وكان كنفاني يخشى على الاتهامات التي قد تطال الرئيس إذا ما تم حصار المقاطعة واعتقال سعادات إلاّ أن الرئيس في الوقت ذاته كان يخشى اغتيال سعادات إذا ما تم الإفراج عنه وفي تلك الحالة سيفقد قائداً كبيراً وستنتشر الاتهامات ذاتها.

حصار عرفات

وفي الفصل الثالث: "حصار الرئيس عرفات" يواصل كنفاني حديثه حول استمرار حيرة الرئيس والمحيطين به بخصوص سعادات

ورفاقه حتى جاء يوم ٢٩/ ٣/ ٢٠٠٢ وحاصرت القوات الإسرائيلية المقاطعة. وقامت بتحطيم أسوار المجمع الخارجية، وتهديد معظم المباني التي تضمه، واصفاً كنفاني تلك الأيام: "بالرغم من الضجة الإعلامية التي استحوذ عليها هذا الحدث في مختلف أنحاء العالم، والتغطية التلفزيونية المكثفة، والصور المرعبة للقتل والتدمير، فإن ردود الفعل الدولية والعربية لم تتجاوز الانتقاد والتحذير من مغبة التعرض لحياة الرئيس عرفات. وفشلت الجهود العربية لعقد اجتماع عاجل لمجلس الأمن. وتحولت الجهود في الأيام التالية لمعالجة الأمور والصعوبات التي كان يتعرض لها المحاصرون بما في ذلك تأمين الغذاء اليومي".

استمرّت المحاولات العسكرية الإسرائيلية لتضييق الخناق بشكل أكبر على المحاصرين، بما في ذلك محاولات اختراق المبنى الصغير المتبقي للرئيس عرفات ومن معه من المحاصرين، والتي كان آخرها وأخطرها محاولة الدخول للمبنى ذاته من خلال نسف الحائط الذي يفصله عن البناء الملاصق له من الغرب، والذي كان يحتجز فيه سعادات قبل الاجتياح العسكري الإسرائيلي. وشارك الرئيس الراحل حراسه في التصدي لهذه المحاولة ليخيم على الذاكرة وضع مماثل خلال الاجتياح العسكري الإسرائيلي للبنان، وحصار بيروت العام ١٩٨٢ حين كان بيجن وشارون ينشدان الهدف ذاته فيما سماه شارون الفرصة الضائعة.

وأسرّ الرئيس عرفات لكنفاني بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من محيط المقاطعة: أنه على غرار ما فعل أثناء الحصار الإسرائيلي لبيروت، قام بعد قصف غرفة نومه، بأداء صلاة الاستخارة لطلب الهداية والتسديد، وفتح بعدها المصحف الشريف على الصفحة التي وردت فيها الآية الكريمة: "إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر".

وكان الاتفاق قد تم في الثالث من أيار للعام ٢٠٠٢ بنقل المطلوبين الستة باغتيال زئيفي ومن ضمنهم سعادات من المقر الرئاسي إلى سجن فلسطيني في مدينة أريحا الفلسطينية، بحيث تتولى قوات الأمن الفلسطينية حراستهم بوجود مراقبين أوروبيين، بريطانيين، في السجن لضمان عدم الإفراج عنهم.

وغادر بعدها الرئيس مقر إقامته الإجباري بعدها للمرة الأولى وسط احتشاد الآلاف من المواطنين لإجراء كشف طبي عام وسريع للاطمئنان على صحته.

واستغل عرفات تجمع مختلف وسائل الإعلام الدولية ليشن هجوماً واسعاً على الجرائم الإسرائيلية بحق المواطنين والأماكن المقدسة، مكرراً كنفاني أن حصار عرفات وأزمة سعدات لم تكن الحدث الجسيم الوحيد الذي على الأخير مواجهته، بل كانت هناك أحداث جسام أخرى تركت أثرها السياسي والنفسي على الرئيس عرفات: كحصار كنيسة القيامة والمواطنين داخلها وأزمة مخيم جنين إضافة إلى الأزمات الداخلية بين عرفات والسلطة الفلسطينية من جهة وبينه وبين المنظمات الفلسطينية التي

ساندتها قطاعات واسعة من الشعب.

ولم يغفل كنفاني ذكر التأثير السلبي الذي تركه عدم مشاركة عرفات في مؤتمر القمة العربية في بيروت على معنوياته، فقد كانت المرة الأولى التي يتغيب فيها الرئيس عرفات عن حضور مؤتمر قمة عربي منذ أن أصبح القائد الشرعي للشعب الفلسطيني، وصدرت عن تلك القمة أول مبادرة عربية شاملة لحل مشكلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي حملت اسم ولي العهد السعودي آنذاك عبد الله بن عبد العزيز، وللمرة الأولى منذ استلامه القيادة الفلسطينية، اكتفى الرئيس عرفات بمشاهدة البث التلفزيوني لوقائع جلسات القمة العربية. وكان الرئيس قد أبدى رغبة في إلقاء خطابه أمام مؤتمر القمة من خلال بث تلفزيوني مباشر من مكتبه في مدينة رام الله، الأمر الذي لم تتم الموافقة عليه من قبل منظمي المؤتمر وتمت الاستعاضة عنه بإرسال شريط مسجل للحديث تم عرضه على الحاضرين، بعد تهديد من الوفد الفلسطيني بالانسحاب من الاجتماع.

ويضيف كنفاني لكل ذلك. التطورات المزعجة للرئيس الراحل التي شهدتها الساحة الفلسطينية خلال عامي ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ التي تمثلث في تهديد قوته ونفوذه السياسي محلياً ودولياً. فقد تتابعت سلسلة من الأزمات الداخلية التي تركت آثارها على مختلف جوانب التوازن بين السلطات الفلسطينية، وارتفعت حدة المطالبة بالإصلاح السياسي، واستحداث منصب رئيس الوزراء، وإصلاح النظام المالي، وتحديد مرجعية قوات الأمن والشرطة، موضحاً كنفاني أن أصعب تلك الفترات تلك التي تتعلق بإنشاء منصب رئيس للوزراء والترتيبات التي احتاجها ذلك دستورياً من خلال المجلس التشريعي الفلسطيني، مضيفاً: "كان من الصعب عليه وهو الذي تعود على الإمساك بكافة الخيوط المتعلقة بالحكم منذ أكثر من ثلاثين عاماً أن يتخلى عن بعضها".

وكعادته في الكتاب يختم كنفاني فصوله بالفقرات التلخيصية والمؤثرة قائلاً في نهاية هذا الفصل: "ترك الحصار، وكل هذه التطورات التي رافقته آثارها المدمرة على معنويات وفكر وصحة الرئيس، ومنذ معركة الأيام والساعات الأولى لاجتياح وحصار مقره في رام الله والذي استمر قرابة عامين ونصف ارتفعت وتيرة أحاديث الرئيس حول الشهادة، على حساب تصميمه وتفاؤله الدائمين، وتركزت كلماته عبر الهاتف للجماهير الفلسطينية والعربية شهيداً شهيداً في ضمائر تلك الجماهير . . . حتى كان".

التاريخ الطبي

أما في الفصل الرابع من الجزء الأول فيذكر كنفاني التاريخ الطبي لحياة عرفات والتي لم تشبها أية أمراض خطيرة بل كانت تصيبه بين حين وآخر الأنفلونزا وأحياناً آلام بأسنانه. ولم يتعرض بشكل رئيسي لأي مرض، سوى إصابته في منتصف الثمانينيات بمرض البهاق الذي كان يزعج الرئيس كثيراً إلا أنه تخلص منه

عبر التعرض المنظم لضوء الشمس/ ثم استعمل ضوءاً صناعياً ذا أشعة فوق بنفسجية محاولاً أن يقضي على المرض قبل أن يصل إلى وجهه. ونجح في ذلك، وتغير فقط لون كفيه بالكامل إلى أبيض ناصع، إلا أن ذلك كان غير ملاحظ إذ كان دائم الارتداء لسترات ذات أكمام طويلة.

وتعرضت حياته بعد ذلك للخطر حين وقعت طائرته الروسية في الصحراء الليبية أوائل التسعينيات، الأمر الذي أدى إلى إصابة في رأسه استمرت بعد علاجها تزعجه بآلام مفاجئة نتجت عنها عصبية واضحة في تلك الفترة، إلا أن طبيبه أشرف الكردي رأى بعد ذلك أهمية فتح الخياطة الطبية في عملية جراحية، ليكتشف أن المنطقة لم يتم تنظيفها جيداً الأمر الذي أسفر عن إفرازات للجرح ضغطت على خلايا المخ.

وكان الرئيس قد أسر بوصيته في ذلك الحين للملك حسين الذي تواجد أثناء إجراء العملية التي نجحت وقضت على آلام الرأس لكنها من جانب آخر سببت حدوث رجفة خفيفة في الشفة السفلى للرئيس الراحل. الأمر الذي أدى إلى اعتقاد الكثيرين أنها أعراض مرض بيركنز، بيد أن الطبيب أشرف الكردي كان قد توقع حدوث مثل تلك الآثار الجانبية للعملية والتي زالت بعد فترة.

وأورد كنفاني تعرض الرئيس لآلام معدة مفاجئة في منتصف التسعينيات مما أثر على شهيته حتى جرب الوصفة الشعبية التي قدمها له صديقه القديم جمال الصوراني لعلاج هذه الأوجاع والتي تتألف من نقيع اللبان الدكر الفاقع في مذاقه المر، والثاني عصير بري اسمه الشعبي خيار الحمير، ولا تقل مرارة مذاقه عن الأول، إلا أن الرئيس ثابر على تناوله يومياً قبل وجبة العشاء ونجحت في علاج الأوجاع واستمر في اتباعها لسنوات طويلة بشربها بشكل مباشر من الزجاجتين الصغيرتين اللتين كانتا دائماً معه أينما ذهب.

ويقول كنفاني إنه بعد مضي حوالي عام ونصف على حصاره في المقاطعة بدأت تظهر على الرئيس العوارض الطبيعية لمثل هذا الحصار، وتكررت إصابته بنوبات البرد والإرهاق، وأصبح أقل تحملاً وصبراً، وازدادت نوبات غضبه وشعوره بالكآبة. وتحمل الرئيس عرفات ما لا يتحمله بشر في المعاناة من غياب أقل أسباب الراحة والصحة لرجل في مثل مركزه وسنه. حيث كان محيط حركته اليومية لا يتجاوز أربعين متراً مربعاً في غالب الأحيان، في مقر مكتظ بالعاملين معه وأفراد الحراسة والزوار الدائمي الشكوى من صعوبة الأحوال والظروف، ولم يكن للرئيس الراحل حتى إمكانية التنفس بحرية فقد كانت معظم النوافذ بالمقر مغلقة، وبدأ معاونوه في جلب أنابيب الأكسجين واستعمالها في مكتبه وغرف الاجتماع وغرفة نومه، "ورغم كل ذلك فإن الرئيس، تمتع بتلك الملكة السحرية في شحذ العزائم والتأكيد على أن شعبنا سوف ينتصر، وأنه يرى النور في نهاية النفق." كما علق كنفاني، مضيفاً إنه لم يكن من الصعب على أحد في تلك الفترة ملاحظة ما تركه الحصار والعزل من تأثير على نفسية

وصحة ومظهر الرئيس عرفات. فقد بدأ الشيب يطغى على لون شعر لحيته الذي طال عما اعتاد الناس على رؤيته، وبدأ يفقد الشهية للطعام مما تسبب في هزال جسمه وتناقص وزنه، وتراخي خطواته السريعة في المشي.

الأيام الأخيرة

ويسرد كنفاني في الفصل الأخير الذي عنونه بال"الأيام الأخيرة" كيف ساءت حالة عرفات بشكل مفاجئ في منتصف شهر تشرين الأول من العام ٢٠٠٤ وترافق ذلك مع ارتفاع درجة حرارته وشعوره بالتعب والإرهاق، الذي عزي إلى إصابته مجدداً بنوبة من الأنفلونزا والبرد، مع آلام في المعدة تسببت في قيء أثناء وجوده في مكتبه بعد أسبوع تقريباً من تاريخ بدء الوعكة الجديدة. ذاكراً أن التدهور في حالة الرئيس الصحية هذه المرة كان حاداً ومتسارعاً، إذ تبع ذلك بعدة أيام غيابه عن الوعي لعدة دقائق، ولم يثر ذلك أية شكوك جدية نظراً لاستعادة الرئيس وعيه مباشرة.

وشهد يوما ٢٧ و٢٨ من تشرين الأول من العام ٢٠٠٤ اتصالات ومحاولات مكثفة وجادة من قبل أطراف عربية، منها مصر والأردن والسعودية، وأطراف دولية منها فرنسا والاتحاد الأوروبي، لمحاولة إنقاذ حياة الرئيس عرفات ولم يتخل الأخير، حتى في أحلك الأوقات صعوبة وأكثرها ألماً عن مطلبه في ضمان دولي لعودته بعد العلاج إلى رام الله.

وأورد كنفاني أنه بعد أقل من ٢٤ ساعة على مغادرة الرئيس عرفات للأراضي الفلسطينية صرح مصدر أمني إسرائيلي بأن قرار رئيس الوزراء شارون سمح لعدوه اللدود بالعودة إلى مقره في رام الله بعد العلاج، جاء بعد تقييمنا، أي الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بأن حالة عرفات لا يمكن إصلاحها وسوف تقود بالتالي بطريقة أو أخرى لاختفائه من الساحة السياسية. . وأنهى كنفاني الفصل بتساؤله: "ما الذي كان يعرفه الإسرائيليون حينها ولا يعرفه العالم؟".

الرحلة الطويلة

في الجزء الثاني، يفصّل كنفاني رحلة منظمة التحرير الفلسطيني بقيادة عرفات بين كل من الأردن ولبنان وتونس مخصصاً لكل مرحلة فصلاً، وفي الأردن تحدث كنفاني عن تأثير ما حققه المقاومون في معركة الكرامة من تأييد الشعوب العربية وإعادة الثقة لها بعد الهزيمة الفادحة التي جابهتها الجيوش في ١٩٦٧. الأمر الذي عزز ورسخ من الوجود المسلح هناك، فقد تدفق للالتحاق به آلاف المقاومين والمتطوعين من الضفة الغربية وقطاع غزة ودول الخليج العربي.

ويروي كنفاني حول تدفق الأموال والمعدات والتأييد السياسي والعسكري، إلى (فتح)، التي حققت ما عجزت عنه الدول العربية. الأمر الذي حول الفلسطينيين إلى قوة لا يمكن تجاهلها، وشكلت دولة ضمن دولة، لم يستطع معها النظام الأردني التعرض لها، حتى عندما

شاركوه التواجد والنفوذ في العاصمة الأردنية ذاتها.

ويؤكد كنفاني حمل الوجود الفلسطيني معه منذ ذلك التاريخ المبكر، تلك العاهة المستديمة التي لا تزال حتى الآن تعاني منها الأوضاع الفلسطينية من تعدد وتشرذم المنظمات والفصائل أذرعتها المسلحة وممارستها المختلطة والمتناقضة.

كما يذكر المؤلف أن ذلك التسيب الناتج عن تعدد المنظمات والفصائل والبرامج والولاءات أدى إلى تردي العلاقات بين المنظمات والفصائل من جهة وبينها وبين النظام الأردني من جهة أخرى. وذلك رغم محاولة الرئيس عرفات ضبط الوضع وإنشاء نوع من الدوريات المشتركة لوقف هذه التحولات التي بدأت في تغيير مشاعر المواطنين الأردنيين والفلسطينيين، لكنها لم تجد نفعاً خاصة مع بدء التغييرات في الشعارات الفلسطينية لبعض الفصائل وغدت تهدد وجود النظام الأردني ذاته وزدات الأمور سوءاً في شهر آب للعام ١٩٧٠ حين قامت الجبهة الشعبية بأضخم عملية عسكرية لها في مجال خطف الطائرات المدنية؛ ما أدى إلى أزمة دولية تحملت الأردن عقباتها وفي الوقت ذاته كانت الدافع لقيام الملك حسين والجيش الأردني بمهاجمة مراكز منظمة التحرير ومقراتها وقواتها، والنجاح في إجلائها نهائياً عن الأراضي الأردنية، بتأييد وتحريض من بعض الدول العربية وقطاعات كبيرة من الشعب في الأردن.

وتم الإجلاء إلى سورية خلال عامي ١٩٧٠ ـ ١٩٧١؛ الأمر الذي فوجئ به الرئيس السوري حافظ الأسد، ولم يكن راغباً أو مستعداً لأن يبدأ هؤلاء القادمين الجدد أي نشاط على الحدود الجنوبية مع إسرائيل.

ويفسر كنفاني ذلك برؤية الأسد أهمية تأمين توازن إستراتيجي يمكنه من حماية وتصعيد هذا النشاط. كما لم يكن الرئيس الأسد غافلاً عن احتمالات استغلال هذه القوات الفلسطينية من قبل أي طرف داخلي أو خارجي فيما لو بقيت في الأراضي السورية لزعزعة نظامه فيها. ومن هنا تبلور الموقف السوري في إعادة توجيه القوات الفلسطينية القادمة من الأردن إلى لبنان، وهكذا بدأ الزحف الفلسطيني الجديد نحو الغرب باتجاه بيروت والجنوب اللبناني.

ومن هنا بدأت محطة جديدة لمنظمة التحرير في لبنان والتي خصص لها الكاتب الفصل الثاني شاملاً فيه جميع التحديات السياسية والعسكرية التي تحدت القائد الراحل عرفات منذ بدء مشاكل أساسية بعضها ميداني والآخر سياسي وأهمها اعتبار الوجود الفلسطيني مهدداً للأمن اللبناني من قبل بعض الطوائف اللبنانية وخاصة الطائفة المارونية، إضافة إلى أن حركة المقاومة وبالذات حركة فتح ، حملت معها إلى لبنان مشاكلها وأوضاعها الخاصة التي انعكست على تركيبتها اللاحقة وعلى العلاقة بين رموز قياداتها نتيجة تسابق كل طرف إلى تحميل الآخر مسؤولية ما حدث في الأردن.

ويمر الكاتب على أحداث مهمة بالتفصيل

وقعت في لبنان: كتكوين قوات جهاز الـ١٧ بقيادة علي سلامة والذي أصبح فيما بعد القوة الضاربة بين مختلف الأجهزة الأمنية الفلسطينية واللبنانية الصديقة أو المعادية، مما عزز من مكانة عرفات القائد الفتحاوي الأبرز في تلك الفترة، مفصلاً الكاتب الدعم الكبير الشعبي والمالي الذي بدأ يتدفق على منظمة التحرير من كل صوب وخاصة استقطاعات مرتبات الموظفين الفلسطينيين في مجالات العمل الرسمي والخاص في مختلف دول الخليج الغنية.

ويفصل كنفاني بعد ذلك أحداث عدة تتعلق بظروف استشهاد شقيقه المؤلف غسان كنفاني، نافياً أن يكون شقيقه عنيفاً، وإنما كان يؤمن بأن المقاومة المسلحة وحدها وسيلة لاسترداد الأراضي التي تم سلبها من الشعب بالعنف، ثم حادثة الرسائل المتفجرة التي وصلت تباعاً من أجهزة الأمن الإسرائيلية إلى عدد من القادة الفلسطينيين والتي أدت إلى بتر أصابع إحدى يدي د. أنيس الصايغ رئيس مركز الأبحاث الفلسطينية، والى إصابات بالغة في جانب جسد بسام أبو شريف، لتتوالى بعد ذلك الاغتيالات والتي استشهد على إثرها كل من كمال عدوان ويوسف النجار وكمال ناصر، موضحاً أن الوضع في لبنان تدهور بشكل متسارع لم تنجح معه كافة محاولات التهدئة في التوصل إلى اتفاق حول الوضع في لبنان.

كما تطرق الكتاب بعد ذلك إلى الطلب الذي أوعزت به المجموعة العربية في الأمم المتحدة إلى الأخيرة لحضور عرفات اجتماع الجمعية العامة في صيف ١٩٧٤ والتحدث أمامها، ووافقت بالفعل ليقف عرفات أمامها ويقول عبارته المشهورة حول السلاح وغصن الزيتون.

وينتقل الكاتب للتحدث حول بدء الحرب اللبنانية الأهلية التي يرى أنها بدأت عملياً في العام ١٩٧٥ نتيجة لتداعيات سببتها عملية فاشلة جرت من أطراف غير فلسطينية في ضاحية عين الرومانة باستهداف مجموعة من القيادات المسيحية، واغتيالهم. ورد عناصر من حزب الكتائب المسلحين بقتل أكثر من ثلاثين مدنياً فلسطينياً كانوا يستقلون حافلة عائدة من حفل زفاف. وتطورت تلك الأحداث نتيجة للاحتقان والتحريض إلى حرب واسعة بين أطراف مختلفة.

كما يركز الكاتب على اغتيال القائد الفلسطيني علي سلامة بتفجير سيارته والتي كان يستقلها كنفاني ذاته قبلها بدقائق لكن بسبب صداقة كنفاني مع عائلة زوجة سلامة الأولى ورغبة الأخير بزيارة زوجته الجديدة جورجينا رزق في تلك اللحظة الأمر الذي دفع كنفاني للنزول من السيارة ورفض طلب سلامة مرافقته.

ويرى كنفاني أن انهيار التواجد الفلسطيني في لبنان بدأ فعلياً في العام ١٩٨١ والذي أرجعه إلى بدء انهيار علاقة الفلسطينيين وحركة فتح بشكل خاص مع سورية وسوء العلاقة الشخصية بين كل من الرئيسين الأسد وعرفات.

كما يؤكد كنفاني أن عين إسرائيل لم تغفل لحظة عن تزايد القوة العسكرية للمقاومة، الأمر الذي انتهى إلى اجتياح القوات الإسرائيلية لبنان،

شاقة طريقها مباشرة إلى بيروت ومتحاشية المدن الساحلية ومخلفة الدمار وهجرة السكان من الجنوب اللبناني.

ويتطرق الكتاب إلى ضعف المقاومة في البداية، لكنها سرعان ما صمدت على خطوط المواجهة الجديدة للحدود الشمالية والشرقية من مطار بيروت الدولي، فعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى القصف المدفعي والجوي، الأمر الذي جعل المدنيين يدفعون الثمن باهظاً نتيجة لهذا القصف الذي طال كافة الأحياء والشوارع والمباني في الجنوب الغربي من بيروت. ولاقى الرئيس عرفات ضغطاً متزايداً للخروج من بيروت.

ويذكر كنفاني أن الخروج من بيروت رغم صعوبته النفسية والإحباط الذي خلفه لكنه في الوقت ذاته كان الصدمة التي فتحت أعين القيادة الفلسطينية على تغير التحالفات الدولية خلال ٨٨ يوماً من القصف والغارات الجوية والبحرية المتكررة بلا انقطاع، وفي ظل حجم رد الفعل العربي والدولي الرسمي والشعبي الذي كان يتابع أمام شاشات التلفزة مباريات كأس العالم في تلك السنة أكثر من متابعته لحصار بيروت.

أما في تونس فالوضع اختلف تماماً حسب ما يقوله الكاتب في الفصل الثالث، فيرى أنها المحطة الأكثر نجاحاً في رحلة منظمة التحرير على مستوى التنسيق بين منظمة التحرير وأجهزة الدولة المضيفة، وما تميز به التواجد الفلسطيني من تحضر واستقرار، بعيداً عن فوضى العمل العسكري الذي لم تكن تسمح به الحكومة التونسية على غير ما فعلت الحكومتان الأردنية واللبنانية.

ويرى كنفاني أن جهود وجبروت السفير حكم البلعاوي ممثل المنظمة في تونس الذي عينه عرفات مسؤول الاتصال الوحيد مع السلطات التونسية ضبطت الأمور إلى حد أنه كان يطرد كل من يخل بالأمن أو يتصرف على نحو يجلب المتاعب حتى لو كانت تلك المتاعب مخالفات للمرور، وهذا الحرص انطبق كذلك على الالتزام باتفاقات تنظم الشؤون الإدارية والمالية للفلسطينيين بشكل واضح لا يقبل التجاوزات.

ويقول كنفاني إن عرفات أثبت للجميع أنه لم يمت سياسياً عقب خروجه من لبنان عن طريق عكفه على التفكير في إعادة إرساء البنية التنظيمية لـ(فتح)، والاهتمام بالمكاسب الإعلامية والعلاقات العامة في الوقت الذي استمر فيه تدفق المساعدات المالية العربية للرئيس الذي قلص حجم نفقاته المتعلقة بالتسليح والإمداد بعد خروجه من بيروت بما مكنه من الاستمرار في تمويل بعض المنظمات والأطراف والأشخاص لضمان الولاء.

ويروي الكتاب أهم الحوادث التي كدرت صفو الإقامة الفلسطينية في تونس: كتنفيذ إسرائيل لعملية الرجل الخشبية التي هدفت إلى تدمير مقرات منظمة التحرير وحركة فتح في منطقة الزهراء في حمام الشط، والتي كانت مقراً لعدد كبير من كوادر (فتح) وعائلاتهم؛ مما أدى إلى قتل عدد كبير منهم، إضافة عدد من المدنيين التونسيين.

ولم تكد الأجواء تستقر بعد حادثة حمام الشط حتى اغتالت عناصر الموساد الإسرائيلي القائد خليل الوزير "أبو جهاد" في العام ١٩٨٨ بعد أن تسللت إلى منزله بحراً وقتلته رمياً بالرصاص أمام ابنه وزوجته وبناته، وبعدها بثلاث سنوات تم اغتيال القادة الفلسطينيين صلاح خلف "أبو إياد" وهايل عبد الحميد وأبو محمد العمري برصاص جندي فلسطيني تم تحريضه من قبل تنظيم فلسطيني متمرد ومنشق عن حركة فتح يقوده صبري البنا "أبو نضال" معتمداً على الدعم السوري وقبلها العراقي في تمويله.

ومن تونس أعلن القائد الراحل عرفات زواجه من السيدة سهى عرفات التي كانت مديرة العلاقات العامة في مكتبه، ذاكراً أنه في تونس عانت المنظمة بقيادة الراحل عرفات من تطبيق سياسة تجفيف الموارد التي انتهجتها الولايات المتحدة الأميركية ودول الخليج لمعاقبة منظمة التحرير نتيجة لموقفها من الحرب العراقية الكويتية، واصفاً الأثر النفسي السلبي الكبير لذلك التجفيف الذي استمر لمدة ١١ شهراً على نفسية عرفات حيث لم يستطع تغطية نفقات تعليم والحفاظ على صحة مئات اللاجئين ودفع رواتب الموظفين؛ مما دفع الرئيس للتفكير لمعرفة مكان الكنز الياباني الشهير "ياماشيتا"، وهنا أخذت منظمة التحرير أول قرض من دولة أوروبية في تاريخها العام ١٩٩٢ وقدره عشرة ملايين دولار من الحكومة اليونانية.

وفي الأجزاء اللاحقة يفصل كنفاني مراحل عملية السلام واتفاقيات أوسلو وواي بلانتيشن وكامب ديفيد، والتي تطلع إليها الفلسطينيون بأمل كبير، وكانت أحد أسباب خروجهم وهذه المرة بشكل نهائي من تونس عودة إلى الوطن وما تبع ذلك من خلافات داخلية كبيرة انتهت إلى استيلاء حماس على قطاع غزة. حماس التي يتمنى كنفاني في الصفحة الأخيرة من الكتاب ألا تقع في خطأ ارتكبته القيادة الفلسطينية طوال ثلاثين عاماً حين امتنعت عن الحصول على اعتراف دولي ورفضت التفاوض مع إسرائيل.

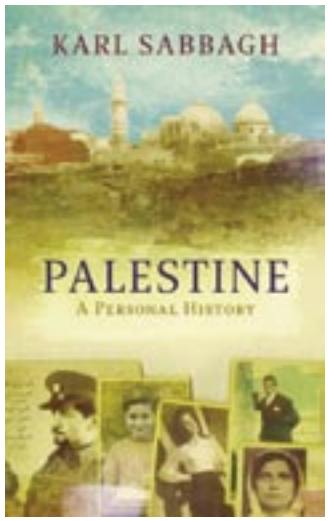

الكتاب: فلسطين: تاريخ شخصي

Palestine: A personal History

المؤلف: كارل صباغ **Karl Sabbagh**

الناشر: Atlantic Books

عدد الصفحات: ٣٨٤٠

تاريخ النشر: ٢٠٠٦

في كتابه الجديد يروي كارل صباغ، التاريخ الفلسطيني من خلال سرد تاريخ عائلته وتاريخه الشخصي، وانعكاسات الأحداث العامة على الحياة الخاصة. وهو بذلك يقدّم رؤية جديدة لرواية حكاية سقوط فلسطين من خلال التاريخ الشخصي. فجد كارل: إبراهيم الصباغ، عمل في القرن الثامن عشر مع ظاهر العمر، حاكم الجليل، أو كما يصفه كارل في كتابه أول ملك على فلسطين، وعمل والده المذيع الفلسطيني عيسى صباغ الذي كان من أبرز أصوات الـ(بي. بي. سي) اللندنية في قسمها العربي منذ أربعينيات القرن الماضي. وصباغ يدافع في كتابه عن الحق الفلسطيني الضائع ويهاجم التأريخ المغلوط للنكبة الفلسطينية ونضال الشعب الفلسطيني الأعزل في وجه الاجتثاث الذي واجهه.

وكارل يؤكد خلال كتابه تماسك المجتمع الفلسطيني بكافة أطيافه وأديانه خاصة العلاقة الحميمة بين ركني المجتمع الإسلامي والمسيحي عبر سرد نماذج التآخي والتضامن الاجتماعي والنضال المشترك ضد المشروع الصهيوني. وصباغ ينهي روايته للتاريخ الفلسطيني عند العام ١٩٤٨ في فصل عن سقوط فلسطين بأيدي العصابات الصهيونية يعنونه بـ"فلسطين المفقودة" على وزن "الفردوس المفقود" لميلتون. وهو بذلك لا يقدم حجة سياسية أو توراتية أو تاريخية أركيولوجية لملكية العرب لفلسطين، بل يفضّل أن يقدّم سرداً شخصياً وملكية شخصية للتاريخ من خلال التركيز على حالة النماء والتطور التي كانت سائدة في فلسطين ويبدأ ذلك بالتركيز على أول كيانية فلسطينية في التاريخ المعاصر وهي تلك التي أقامها ظاهر العمر الزيداني، ويواصل كارل الصباغ سرده حتى يصل إلى عمل والده المذيع في الـ(بي. بي. سي) وسرده للأحداث الفلسطينية التي اعتملت في رحم التاريخ خلال النصف الأول من القرن الماضي. وبذلك فالمؤلف يريد أن يقول إن في هذا التاريخ شيئاً شخصياً، وبالتالي فهو غير قابل للتأويل والتفنيد. فهو يتحدّث عن عائلته، عن أجداده المباشرين وليس الافتراضيين وعن والده وعن نفسه.

حتى حين يتحدّث المؤلف عن قرار تقسيم فلسطين في الفصل المعنون "قرار الأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧" فهو لا يروي قصة تاريخية ليدافع عن موقف وطني، بل يسرد كيف كان على عيسى صباغ ـ والده ـ أن يشاهد تقسيم بلاده بعينه. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ستطلب إدارة الـ(بي. بي. سي) من عيسى صباغ أن ينتقل إلى نيويورك ليغطي للمحطة تفاصيل جلسات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال مداولاتها حول تقسيم فلسطين وصدور القرار ١٨١ الشهير، فأي حدث رآه الفلسطيني بعينه. والمؤلف حين يروي قصة مثل تلك فهو يريد أن يكشف الجانب الإنساني للتاريخ من خلال الحديث عن تاريخ العائلة الذي هو في النهاية صورة مصغّرة عن التاريخ العام.

وعبر السرد الشخصي للتاريخ يريد المؤلف أن يقول إن فلسطين

كانت دائماً مأهولة بأهلها الذين كانت لهم تفاصيلهم الخاصة وحياتهم العامرة بالأحداث، نافياً بذلك الزعم الصهيوني حول الأرض غير المأهولة التي تنتظر اليهود ليعودوا إليها. ومن هنا كان تركيز كارل صباغ على البداية من مملكة ظاهر العمر كما يسميها ليدلل على أن الحياة السياسية المعاصرة في فلسطين سبقت المشروع الصهيوني بأكثر من مائة سنة. والكتاب الذي يقع في ٣٨٤ صفحة من القطع المتوسط يتوزع على ٢١ فصلاً مسبوقة بمقدمة. تتوزع عناوينها بين: (فلسطين القديمة، أول ملوك فلسطين، فلسطين في القرن التاسع عشر، حكايات الرحالة، بلفور وروتشيلد، الحب والحرب، أشخاص مطرودون، نهاية التاريخ، فلسطين المفقودة).

كارل صباغ كاتب إنكليزي من أصول فلسطينية، وأمه إنكليزية، يعمل منذ ٢٥ عاماً في حقل الكتابة والبرامج التلفزيونية وهو متخصص في البرامج العلمية والطب وعلم النفس والتقنية الحديثة. له مجموعة من الكتب العلمية المتخصصة مثل: (النفاثة في القرن الحادي والعشرين: صناعة وتسويق البوينغ ٧٧٧).

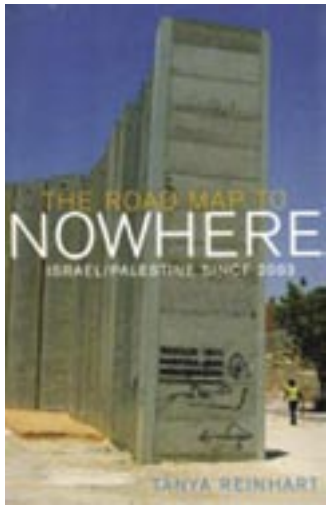

الكتاب: خارطة طريق إلى لا مكان: فلسطين/ إسرائيل منذ ٢٠٠٣

The Road Map To Nowhere: Israel / Palestine Since ٢٠٠٣

المؤلف: تانيا رينهارت Tanya Reinhart

الناشر: Verso

عدد الصفحات: ١٦٠

تاريخ النشر: ٢٠٠٦

تحاول المؤلفة البحث في الوضع الراهن في المنطقة خاصةً فيما يتعلّق بالصراع الإسرائيلي العربي وحالة الركود التي أصابت المفاوضات رغم حالة الحراك الوهمي التي قد تحدث بين فترة وأخرى. والمؤلفة ترتكز في تحليلها لخارطة الطريق على الصحافة الإسرائيلية والمعلومات المتوفرة من المصادر الإسرائيلية لتقول بصريح العبارة إن خارطة الطريق لم تأتِ بأي جديد لعملية السلام، وإن إسرائيل وتحت غطاء الحراك الدبلوماسي أفلحت في إحكام قبضتها على المناطق المحتلة وفي توسيع الاستيطان. والواقع كما تقول رينهارت هو أن الانسحاب من غزة وما تلاه من فوز (حماس) وصعود (كاديما) يكشف المسافة الشاسعة بين الأقوال والأفعال في السياسة الإسرائيلية. ففيما استطاعت إسرائيل أن تصور نفسها على أنها حامية السلام ومقدمة التضحيات في سبيل إنجاحه مثل الانسحاب من غزة واصلت سياساتها التوسعية وواصلت اعتداءاتها على الفلسطينيين. وبعبارة شافية ووافية تقول رينهارت: إن سياسة شارون وخلفه في رئاسة الوزراء أولمرت ارتكزت على تحويل غزة إلى سجن محكم الإغلاق وهو ما يحدث الآن، وتقطيع الضفة الغربية إلى كانتونات معزولة وضم الأراضي الفلسطينية خلف الجدار، وفوز (حماس) وفّر لإسرائيل الذريعة الأفضل للدفاع عن هذه الخيارات.

والخلاصة الأخرى التي تقولها رينهارت هي أن خارطة الطريق لم تأتِ إلاّ لتعزيز الموقف الإسرائيلي، وليس كل الزعم الإسرائيلي بأن إسرائيل تنفذ بنود الخارطة فيما لا يفعل ذلك الفلسطينيون إلا إعمال للغاية الإسرائيلية الهادفة

إلى تجاهل الحقوق الفلسطينية. ورينهارت بذلك تشي لنا بأن الإدارة الأميركية ليست بريئةً في كل ذلك فهي شريكة لإسرائيل في توجهاتها.

تعمل رينهارت بروفسورة في جامعة نيويورك وكانت قد عملت في جامعة تل أبيب قبل ذلك وتكتب في (يديعوت أحرونوت). صدر لرينهارت قبل ذلك : (إسرائيل / فلسطين: كيف ننهي حرب ١٩٤٨).

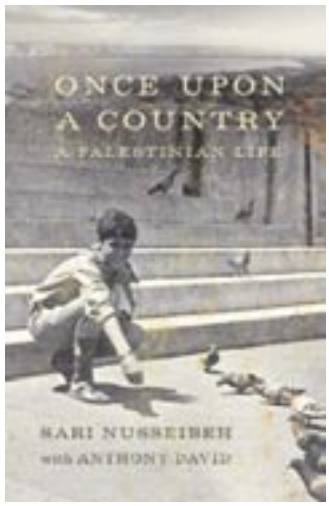

الكتاب: ذات قرن من الزمن: حياة فلسطينية

Once Upon a Century: a Palestinian Life

المؤلف: سري نسيبة Sari Nusseibeh

الناشر: Farrar، Straus and Giroux

عدد الصفحات: ٥٦٠

تاريخ النشر: ٢٠٠٦

رغم أن هذا الكتاب سيرة شخصيّة إلاّ أنه جزء من التاريخ الفلسطيني العام الذي يكشف الكثير من جوانب التاريخ الوطني من خلال التركيز على حياة شخصيات ساهمت في صناعته. فسري نسيبة المقدسي يبدأ في بالبحث عن تاريخه الشخصي وتاريخ عائلته المقدسية التي يعود بها للقرن السابع الميلادي. يفتتح نسيبة كتابه بالجملة التالية التي تكشف عن كل ذلك: "حين كنت طفلاً بدا لي أنني حيث أذهب أجد آثاراً تكشف عن وجود عائلتي في القدس". يروي الدكتور نسيبة أن تاريخ عائلته يعود إلى أم عمارة المازنية المعروفة بنسيبة التي كانت واحدة من أربع نساء شاركن في بيعة الرسول بعد عودته من الإسراء والمعراج.

يروي الدكتور سري نسيبة التاريخ الفلسطيني من خلال رواية تاريخه الشخصي، وهو تداخل بين التاريخ العام والخاص لشخص كان له دور بارز في صناعة الكثير من الأحداث التي عصفت في فلسطين وبمجمل الأفكار السياسية التي تداولها الصراع وهو شخصية مقدسية بارزة لها حضورها في المدينة مهد الصراع ولبه. ونسيبة الذي ينتقل من العام للخاص في سرد التاريخ من خلال سرد الوقائع الشخصية والعامة بوصفها مكملة لبعضها البعض يقدم في هذه الأوتبيوغرافي حكاية فلسطينية تحاول الإمساك بالحق الفلسطيني من خلال عرض التاريخ الواسع للشعب الفلسطيني الذي لسنا كأفراد بريئين لأننا ساهمنا في صناعته لكوننا جزءاً منه. فهو السياسي الفلسطيني والأكاديمي ووالده عمل وزيراً في الحكومات الأردنية السابقة مستخدماً في ذلك بعض ملاحظات أبيه الشخصية حول الأحداث التاريخية وحول مواقفه القومية العروبية التي على ابنه أن يتحرر منها ليركز على منطلقاته الوطنية الفلسطينية.

يتوزّع كتاب سري نسيبة ين فصول عديدة تحمل أسماء أحداث سياسية ووقائع تاريخية متنوعة مثل (المفتاح، القومية العربية الوعود الوعود، عباد الشمس، الصالون، القانون العسكري ٨٥٤، أوسلو، سجن الرملة، إعلان الاستقلال، الإسراء، الجريمة الكاملة، . . .).

وحين يتعلق بالكثير من تفاصيل وجهات النظر يقول نسيبة إن انسحاب إسرائيل من غزة من طرف واحد ورفضها تنسيق ذلك مع السلطة أعلى من صوت (حماس) وأعطاها الفرصة لكي تقول إن صواريخها وعملياتها

التفجيرية هي التي أجبرت إسرائيل على الفرار.

يعمل الدكتور سرى نسيبة رئيساً لجامعة القدس أبو ديس.

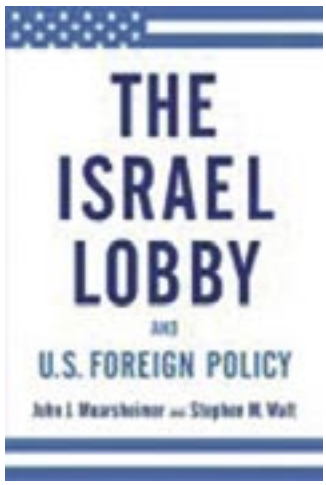

الكتاب: اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة

المؤلفان: جون ميشيمر John J. Mearsheimer ستيفان والت Stephan M. Walt

الناشر: Farrar، Straus and Giroux

عدد الصفحات ٤٩٦

تاريخ النشر: آب ٢٠٠٧

يستعرض الكاتبان بعلمية رصينة آراء ومواقف وسياسات عينة واسعة من المجموعات والأشخاص الذين يمكن القول إنهم يؤيدون إسرائيل، وتشمل هذه العينة منظمات يهودية أميركية وممولين سياسيين للأحزاب والمرشحين والنشاطات السياسية الأميركية وأصوليين مسيحيين وموظفين مرموقين من أرباب المحافظين الجديد في الجهاز التنفيذي، وأصحاب الأقلام والرأي المؤثر سواء في الصحافة المقروءة والمكتوبة أو المسموعة الذين يساوون بين أي نقد ضد إسرائيل ومعاداة السامية. وبالطبع لا يفوت الكاتبان التوقف طويلاً أمام إمبراطورية اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة لجنة الشؤون الأميركية - الإسرائيلية العامة المعروفة بـ(AIPAC).

وكان الكاتبان قد كتبا دراسة مثيرة للجدل في العام ٢٠٠٦ في مجلة لندن لمراجعة الكتب الرصينة حول دور المجموعات الضاغطة لصالح القضايا الإسرائيلية، أثارت في حينه هذه المقالة نقاشاً موسعاً حول دور اليهود في أميركا. وبعد التحليل المفصل يخلص الكاتبان إلى أن مجموعات الضغط هذه والأفراد دفعوا الولايات المتحدة دوماً إلى تبني سياسات في الشرق الأوسط غير عادلة ومجحفة بحق الدول العربية خاصة بحق الشعب الفلسطيني. وهي، أي تلك المواقف، تضر بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة. مثل الدعم غير المحدود الذي تتلقاه إسرائيل سياسياً ومالياً رغم احتلالها للأراضي الفلسطينية، ومواقف الإدارة من سورية وإيران التي تعبر فقط عن مصالح إسرائيلية بحتة، وبالطبع احتلال العراق.

يأتي الكتاب في وقت تزايد فيه النقد لتدخل اللوبي اليهودي الموالي لإسرائيلي أكثر من ولائه للمصالح الأميركية في شؤون السياسة الخارجية الأميركية وحرف سياساتها نحو التأييد الأعمى لسياسات إسرائيل غير العادلة. وهذا النقد لتدخلات اللوبي الصهيوني كشف بالتالي تعرّض النخبة السياسة الأميركية لعملية ابتزاز وقرصنة في المواقف أضرّت بصورة أميركا في العالم. وكان الرئيس السابق جيمي كارتر قد أثار زوبعةً حين نشر كتابه اللافت للنظر من عنوانه الفاضح للسياسة الأميركية "فلسطين: سلام لا تمييز عنصرياً"، كما صدرت مجموعة من الكتب حول تدخل جماعات الضغط في الحياة السياسية الأميركية مثل كتاب جانيس ج. تيري "السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة"، وكتاب مايكل نيومان "القضية ضد إسرائيل"، وكتاب جيمس بيتراس "قوة إسرائيل في الولايات المتحدة". وكلها صدر

في العامين الأخيرين.

وبالطبع هذا الكتاب يأتي من عالمين وباحثين مميزين في العلوم السياسية يدرّسانها في أرقى الجامعات الأميركية حيث يدرّس جون ميرشومير العلوم السياسية في جامعة شيكاغو وهو مدير برنامج الأمن الدولي في الجامعة، وله قبل ذاك كتاب بعنوان "تراجيديا سياسة القوة العظمى"، فيما يدرّس ستيفان والت العلوم السياسية في مدرسة الحكم التابعة لجامعة هارفرد، وكان عميداً للمدرسة خلال السنوات ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦، وكتب قبل ذلك "ترويض القوة الأميركية: الرد الدولي على تفوق الولايات المتحدة".

الكتاب: "ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط"

المؤلفان: بطرس بطرس غالي وشيمعون بيريس

تحرير الصحافي: أندريه فرساي

الناشر: دار الشروق – القاهرة

عدد الصفحات: ٤٠٠

سنة النشر ٢٠٠٧

في الطبعة الأولى التي صدرت في العام٢٠٠٧ لكتابٍ جديدٍ بعنوان: "ستون عاماً من الصراع في الشرق الأوسط ـ شهادات للتاريخ"، تقدّم دار الشروق هذا الكتاب فيما يزيد على الأربعمائة صفحة من القطع المتوسط، نلاحظ حرفيّة الكاتب والصحافيّ أندريه فيرساي في إجراء حوارٍ فاعلٍ مع كلٍّ من: بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة ووزير الخارجية المصري في عهد السادات، وشيمعون بيريس رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق والمهندس للمفاوضات السريّة في (أوسلو) مع منظمة التحرير الفلسطينية في العام١٩٩٣.

ويُعتبر هذا الكتاب سابقةً تاريخيّةً حسب ما يرى المتابعون للصراع الإسرائيلي الفلسطيني؛ فلم يحدث من قبل أن قرر رجلان من رجال السياسة الكبار ـ لا يزالان يتوليان مناصب مهمّة، وخصمان في صراع هما فيه طرفان ـ أن يلتقيا؛ من أجل القيام معاً بزيارة جديدة للتاريخ الذي اشتركا في صنعه.

ويدور ذلك الحوار الذي أُجري على فترات زمنيّةٍ قريبةٍ حول الأحداث الكبرى التي حدّدت تاريخ الشرق الأوسط: ١٩٤٧ خطة تقسيم فلسطين، ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ نشأة دولة إسرائيل وإجهاض الدولة الفلسطينية، ١٩٥٢ ثورة الضباط الأحرار في مصر، ١٩٥٦ أزمة السويس، ١٩٦٧ حرب الأيام الستة، ١٩٧٠ يقظة الشعور الوطنيّ الفلسطينيّ، ١٩٧٣ حرب أكتوبر، ١٩٧٧ زيارة السادات للقدس، ١٩٧٨ اتفاقية كامب ديفيد، ١٩٨١ اغتيال السادات، ١٩٨٢ حرب لبنان، ١٩٨٧ اشتعال الانتفاضة، ١٩٩٣ اتفاقية أوسلو، ١٩٩٤ اغتيال رابين، ٢٠٠٤ وفاة ياسر عرفات... إلخ.

ويقول فيرساي في المقدّمة: "إن التاريخ الذي سوف نقرؤه ليس أكاديمياً، وليس أملس.

والمتحاوران يكنّان احتراماً كبيراً لبعضهما البعض، ولكن لن يجامل أحد منهما الآخر. بل سوف يتواجهان، مدفوعين برغبةٍ للتعبير عن وجهة النظر التي عايشاها، وفي الوقت نفسه الاستماع إلى وجهة نظر الآخر مهما كان من الصعب الاستماع إليها. والمواقف كانت متعارضةً بكل وضوح ولم يجرِ تهذيب أية خشونة في الحديث: النقاش كان سياسياً وليس دبلوماسياً. ولكن هذه الصراحة أعطت الحوار قوةً ملحوظةً. رغم ذلك لم يكن المتحدثان ملتزمين رسمياً؛ فقد وافقا على الحديث باسميهما هما. تلك هي الميزة التي يعطيها لهما السنّ، وأيضاً، التقدير الدوليّ الذي يتمتّعان به، وفي حريّة تعبير جريئةٍ للغاية، سمح كل منهما لنفسه أن يوجّه انتقادات لاذعةً لمعسكره هو. وفي تبادل أسلحة قوى وتطورات سياسية وتحاليل رؤى، قدّم كل من بطرس بطرس غالي وشيمعون بيريس درساً رائعاً في الجيوسياسة لا يدير الظهر لتاريخ الذهنيات".

ويحاول المحاور أن يبقى متوازناً في مواقفه بين الجانبين رغم أنه لم يكن موفقاً في عدد من العثرات التي ارتكبها كاعتباره خلال مقدمته أن منظمة التحرير الفلسطينية هي ذاتها حركة فتح !! وأيضاً عدم إشارته طوال الكتاب إلى مكان وزمان الحوارات والكيفيّة التي جمع بها المتحاورَين.

ويعتمد فيرساي في تحرير تلك الحوارات على استخلاص أكبر قدر من المعلومات، كما يبحث عن تقاطع الذكريات الذي تتواجه فيه الشهادات حول الأحداث الكبرى، لكنه في الوقت نفسه يسلّم أن هذا الصراع اعتبر دائماً ـ من جانب ومن الآخر ـ مأساة بل ميلودراما، حيث يتصادم طغاة ضد مظلومين؛ همج ضد متحضرين؛ مستعمَرون ضد استعماريين، مدمرون دمويون ضد بناة دول. وكل طرف يعتبر أنه هو الذي يقف إلى جانب الحق المطلق، ولا يتردد في نفي الشرعية عن عدوه، بل ونفي "الحقيقة" التي يؤمن بها الآخر.